

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية  
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي  
جامعة أبي بكر بلقايد - تلمسان -  
-كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير-

## أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه في العلوم الاقتصادية

تخصص: اقتصاد كمي

بعنوان:

### محاولة تقدير نموذج للمعادلات الآنية دراسة حالة المتغيرات الكلية للجزائر للفترة (1970-2016)

من اعداد الطالب: بلعدي عبد الرحيم تحت إشراف: د.خطيب سيدي محمد بومدين

#### أعضاء لجنة المناقشة:

أ.د.بلمقدم مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة تلمسان	رئيسا
د.خطيب سيدي محمد بومدين	أستاذ محاضراً	جامعة تلمسان	مشرفا
أ.د.صوار يوسف	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
أ.د.بن حميدة محمد	أستاذ التعليم العالي	جامعة سعيدة	ممتحنا
د.جمعة زكرياء	أستاذ محاضراً	جامعة تلمسان.	ممتحنا
د.رماس أمين	أستاذ محاضراً	جامعة سعيدة	ممتحنا

# الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع

إلى من كان حلمه أن يراني دائما متفوقة والدي الغالي حفظه الله

إلى من ساندتني بدعواتها وكل ما تملك والدي الغالية رعاها الله

إلى إخوتي الأعمام "عثمان، زكرياء، محمد، عبد السلام،

إسماعيل"، إلى بلعيدي سفيان وزملائي بن عارية أحمد، شين

خثير، حامد أشرف عبد الصمد، برواين كمال.

إلى كل طالب علم

# كلمة شكر وتقدير

أتقدم بأسمى معاني الشكر والتقدير إلى اللذين كان لهم الفضل

بعد الله

عز وجل في إتمام هذه الأطروحة على هذا النحو وعلى رأسهم

الأستاذ الدكتور بلمقدم مصطفى والأستاذ خطيب سيدي محمد

اللدان أمداني بالثقة والعون

كما أتقدم بالشكر إلي كل من أساتذتي

بن عاتق عمر، زغودي محمد، بريكسي...

والسيد معلاش عبد الرزاق

# فهرس المحتويات

الصفحة	المحتويات:
	الإهداء.
	كلمة الشكر.
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة المنحنيات
	قائمة الملاحق
أ-ل	المقدمة العامة.
	الفصل الأول: عموميات حول سوق السلع والخدمات
02	تمهيد الفصل الأول
03	I- قطاع العائلات
03	I-1- الاستهلاك
03	I-1-1- تعريف الاستهلاك Consumption
03	I-1-2- النظريات المفسرة للاستهلاك
15	I-1-3- محددات الاستهلاك
19	I-2- الادّخار
19	I-2-1- الادّخار
20	I-2-2- النظريات المفسرة للادخار
23	I-2-3- محددات الادخار
25	II- قطاع المؤسسات
26	II-1- الاستثمار Investment
26	II-1-1- الاستثمار
29	II-2-1- تصنيف الاستثمار
30	II-3-1- النظريات المفسرة للاستثمار
42	II-4-1- محددات الاستثمار
50	III- قطاع الحكومة (الدولة).
51	III-1- الإنفاق الحكومي
51	III-1-1- تعريف الإنفاق الحكومي

52	III-1-2- محددات الإنفاق الحكومي
53	III-2- الضرائب (الإيرادات الحكومية)
53	III-2-1- الضرائب
54	III-2-2- محددات دالة الضرائب
55	IV- قطاع التجارة الخارجية
56	IV-1- تعريف التجارة الخارجية
56	IV-2- نظريات التجارة الخارجية
56	IV-2-1- النظرية الكلاسيكية
57	IV-2-2- نظرية التكاليف المطلقة
58	IV-2-3- نظرية التكاليف النسبية
59	IV-2-4- النظرية الحديثة في التجارة الخارجية
60	IV-3- محددات الصادرات و الواردات
60	IV-3-1- محددات الصادرات
62	IV-3-2- محددات الواردات
64	خاتمة الفصل الأول
	الفصل الثاني: عموميات حول سوق النقد
66	تمهيد الفصل الثاني
67	I- الطلب على النقود
67	I-1- تعريف النقد ووظائفها
67	I-1-1- التعاريف القانونية
67	I-1-2- التعاريف الوظيفية
68	I-2- الطلب على النقود
68	I-3- النظريات المفسرة للطلب على النقود
68	I-3-1- النظريات الكلاسيكية
75	I-3-2- النظريات الحديثة (المدارس النقدية)
84	I-3-3- النظرية الكمية الجديد chicao
88	I-4- محددات الطلب على النقود
88	I-4-1- العوامل الخارجية غير مباشرة

89	I-4-2- العوامل المباشرة
90	II- عرض النقد
91	II-1- تعريف عرض النقد
91	II-1-1- عرض النقد بمعناه الضيق M: :
92	II-1-2- عرض النقد بمعناه الواسع M2
92	II-1-3- عرض النقد بمعناه الأوسع M3
93	II-2- الجهات المسؤولة عن خلق النقود
93	II-2-1- الحكومة Government
93	II-2-2- البنك المركزي Central Bank
95	II-2-3- البنوك التجارية Commercial Banks
96	II-2-4- الجمهور
96	II-3- العوامل المحددة لعرض النقد
97	II-3-1- موجودات أجنبية Foreign Assets
97	II-3-2- موجودات محلية local Assets : :
98	II-3-3- مطلوبات نقدية Monetary Liabilities
98	II-3-4- مطلوبات غير نقدية un-Monetary Liabilities
99	III- التوازن الاقتصادي العام
99	III-1- التوازن العام في النموذج الكلاسيكي
99	III-1-1- توازن سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك
103	III-1-2- توازن سوق نقد عند الكلاسيك
107	III-1-3- توازن الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك
108	III-2- التوازن العام في النموذج الكنزري
108	III-2-1- التوازن في سوق السلع و الخدمات عند كينز
111	III-2-2- توازن سوق النقد عند كينز
113	III-2-3- التوازن الاقتصادي الكلي وفقا لكينز
115	خاتمة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: سياسات الإصلاح الاقتصادية الكلية في الجزائر
117	تمهيد الفصل الثالث

119	I- الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات
119	I-1- برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1989-1995)
119	I-1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30
121	I-1-2- برنامج التثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30
124	I-1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1994-1995)
126	I-2- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998)
127	I-2-1- الإجراءات المتبعة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي
131	I-2-2- الإنجازات النقدية والمالية المحققة من برنامج التعديل الهيكلي
133	I-3- برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000)
134	I-3-1- مضمون برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000)
137	I-3-2- الإنجازات المحققة من برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000)
138	II- الإصلاحات الاقتصادية في ظل السياسة الإنفاقية التوسعية (2001-2009).
138	II-1- برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2009)
138	II-1-1- برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)
145	II-2-1- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)
151	III- الإصلاحات الاقتصادية نحو الجيل الثالث
151	III-1- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)
152	III-1-1- مضمون وأهداف البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)
154	III-2-1- الإنجازات الاقتصادية المحققة في ظل البرنامج الخماسي للتنمية
157	III-2- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)
158	III-2-1- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)
160	III-2-2- تحليل الوضعية الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)
163	III-3- النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030)
167	III-3-1- مضمون و أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد
171	III-3-2- تحليل الوضعية الاقتصادية لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2020)
174	خاتمة الفصل الثالث
	الفصل الرابع : نمذجة المتغيرات الاقتصادية لسوق السلع والخدمات وسوق النقد
176	مقدمة الفصل الرابع

177	I- عرض احصائي وصفي للبيانات المدرجة للدراسة
177	I-1- بناء النموذج النظري للدراسة
177	I-1-1- تعريف واستنباط متغيرات الاقتصاد الكلي من المحاسبة الوطنية وغيرها.
180	I-1-2- تحديد المتغيرات وصياغة النموذج.
181	I-1-3- البيانات منهجية الدراسة
182	I-2- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق السلع و الخدمات و سوق النقد
182	I-2-1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة
183	I-2-2- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق السلع و الخدمات
197	I-2-3- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق النقد
199	II- تقدير منظومة المعادلات الآنية
199	II-1- التقدير القياسي لمنظومة المعادلات الآنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:
199	II-1-1- تقدير القياسي لمعادلات سوق السلع و الخدمات
209	II-1-2- تقدير القياسي لمعادلات سوق النقد
210	II-2- تشخيص منظومة المعادلة الآنية للاقتصاد الجزائري
211	II-2-1- تطبيق شروط التعرف على معادلات الآنية
218	II-2-2- تقدير منظومة المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل
222	III- نمذجة الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)
222	III-1- دراسة استقرارية المتغيرات
226	III-2- تقدير دوال المنظومة التي تتمذج الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي (VAR)
227	III-2-1- تحديد درجة التأخير
227	III-2-2- تقدير معادلات المنظومة بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي بين الأخطاء (VAR)
230	III-2-3- اختبارات مشاكل القياس بالنسبة لنماذج الدراسة
233	III-3- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المنظومة
234	III-3-1- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات سوق السلع والخدمات
238	III-3-2- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات سوق النقود

## فهرس المحتويات

238	III-4- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لنموذج الدراسة
239	III-4-1- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لمتغيرات سوق السلع والخدمات
244	III-4-2- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لمتغيرات سوق النقود
244	III-5- دوال الاستجابة الدفعية
245	III-5-1- دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات سوق السلع والخدمات
251	III-5-2- دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات سوق النقود
252	خاتمة الفصل الرابع
254	الخاتمة العامة
260	الملاحق
270	قائمة المراجع
	الملخص

الأشكال و الجداول

قائمة الأشكال

الرقم	عنوان الشكل	الصفحة
1	الشكل رقم (1-1) : دالة الاستهلاك الكنزبية في المدى القصير	05
2	الشكل رقم (2-1) : دالة الاستهلاك في المدى الطويل	06
3	الشكل رقم (3-1) : دالة الدّخل وفق نظرية دورة الحياة	09
4	الشكل رقم (4-1) : دالة الاستهلاك في المدى الطويل	14
5	الشكل رقم (5-1) : تأثير التوقعات على سلوك المستهلك	17
6	الشكل رقم (6-1) : منحنى دالة الادخار	20
7	الشكل رقم (7-1) : دالة الادخار	21
8	الشكل رقم (8-1) :	22
9	الشكل رقم (9-1) : العلاقة بين الدخل و الادخار	24
01	الشكل رقم (10-1): العلاقة بين كل من الاستثمار و الادخار ومعدل الفائدة	30
11	الشكل رقم (11-1) : منحنى توازن طلب وعرض النقود	34
12	الشكل رقم (12-1) : تحديد سعر الفائدة وفقا لنظرية الكنزبية	36
13	الشكل رقم (13-1) : تأثير مضاعف الاستثمار على وضعية التوازن	38
14	الشكل رقم (14-1) : العلاقة بين الدّخل والاستثمار (المعجل)	41
15	الشكل رقم (15-1) : العوامل المؤثرة على الاستثمار	42
16	الشكل رقم (16-1) : منحنى الطلب على الاستثمار	44
17	الشكل رقم (17-1) : تأثير التطور التكنولوجي على منحنى الطلب الاستثماري	47
18	الشكل رقم (18-1) : منحنى الكفاءة الحدية MEK لرأس المال.	49
19	لشكل رقم (19-1): انتقال دالة الاستثمار	50
20	الشكل رقم (20-1): دالة الإنفاق الحكومي	52
21	الشكل رقم (21-1): أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي	53
22	الشكل رقم (22-1): دالة الضريبة	55
23	الشكل رقم (23-1): تأثير الضرائب الجمركية على الواردات	63
24	الشكل رقم (1-2): العلاقة بين الطلب الكلي وعرض النقود.	72
25	الشكل رقم (2-2): دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات	77
26	الشكل رقم (3-2): علاقة بين معدل الفائدة و الطلب على السندات	81

قائمة الأشكال

82	الشكل رقم (2-4): الطلب على النقود ومعدل الفائدة	27
83	الشكل رقم (2-5): مصيدة السيولة	28
100	الشكل رقم (2-6): دالة الادخار عند الكلاسيك	29
101	الشكل رقم (2-7): دالة الاستثمار عند الكلاسيك	30
102	الشكل رقم (2-8): توازن سوق السلع و الخدمات	31
105	الشكل رقم (2-9): معادلة لومبرج	32
106	الشكل رقم (2-10): توازن سوق النقد	33
107	الشكل رقم (2-11): توازن الاقتصاد الكلي وفقا للنموذج الكلاسيكي	34
101	الشكل رقم (2-12): التوازن العام في سوق السلع و الخدمات (منحنى IS)	35
111	الشكل رقم (2-13): توازن سوق النقد منحنى (LM)	36
112	الشكل رقم (2-14): التوازن في سوق النقود (منحنى LM)	37
113	الشكل رقم (2-15): توازن سوق السلع و الخدمات و سوق النقود (منحنى IS-LM)	38
127	الشكل رقم (3-1): الأموال المجدولة ب (ملايير الدولار الأمريكي):	39
128	الشكل رقم (3-2): الأموال المقدمة في إطار دعم مسار الإصلاح الاقتصادي للجزائر	40
139	الشكل رقم (3-3): توجيه موارد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	41
140	الشكل رقم (3-4): النسب الموجهة من موارد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)	42
142	الشكل رقم (3-5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش	43
146	الشكل رقم (3-6): مبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	44
146	الشكل رقم (3-7): النسب المخصصة لبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)	45
153	الشكل رقم (3-8): تقسيم مبالغ البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	46
153	الشكل رقم (3-9): النسب الموجهة للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)	47
159	الشكل رقم (3-10): توزيع مبالغ على مخصصات برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)	48
159	الشكل رقم (3-11): نسب الموزعة على برامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)	49
166	الشكل رقم (3-12): مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد.	50
183	الشكل رقم (4-1): تطور الاستهلاك في الجزائر خلال فترة 1970-2019	51
185	الشكل رقم (4-2): تطور الادخار خلال فترة (1970-2018)	52
187	الشكل رقم (4-3): تطور الاستثمار في الجزائر خلال فترة (1970-2018)	53

قائمة الأشكال

190	الشكل رقم(4-4): تطور الضرائب خلال فترة (1970-2018)	54
191	الشكل رقم(5-4): تطور الإنفاق الحكومي خلال فترة (1970-2018)	55
192	الشكل رقم(6-4): تطور منحني الصادرات خلال فترة (1970-2018)	56
194	الشكل رقم(7-4): تطور منحني الواردات خلال فترة (1970-2018)	57
197	الشكل رقم(8-4): تطور منحني الكتلة النقدية خلال فترة (1970-2018)	58
231	الشكل رقم (4-9): نتائج اختبار الجذور المقلوبة لبواقي تقدير نماذج الدراسة.	59
239	الشكل رقم (4-10): تحليل التباين لدالة الاستهلاك.	60
240	الشكل رقم (4-11): تحليل التباين لدالة الادخار.	61
240	الشكل رقم (4-12): تحليل التباين لدالة الاستثمار.	62
241	الشكل رقم (4-13): تحليل التباين لدالة الإنفاق العام.	63
242	الشكل رقم (4-14): تحليل التباين لدالة الضرائب.	64
242	الشكل رقم (4-15): تحليل التباين لدالة الصادرات.	65
243	الشكل رقم (4-16): تحليل التباين لدالة الواردات.	66
244	الشكل رقم (4-17): تحليل التباين لدالة الطلب على النقود.	67
245	الشكل رقم (4-18): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الاستهلاك.	68
246	الشكل رقم (4-19): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الادخار.	69
247	الشكل رقم (4-20): دالة الاستجابة الدفعية لمعادلة الاستثمار.	70
248	الشكل رقم (4-21): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الإنفاق الحكومي.	71
249	الشكل رقم (4-22): دوال الاستجابة الدفعية للدالة الضرائب.	72
249	الشكل رقم (4-23): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الصادرات.	73
250	الشكل رقم (4-24): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الواردات.	74
251	الشكل رقم (4-25): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الطلب على النقود.	75

قائمة الجداول

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
1	الجدول رقم (1-2): نموذج تقريبي (ميزانية البنك المركزي	94
2	الجدول رقم (1-3): تطور أسعار الصرف (1985-1993	123
3	الجدول رقم (2-3): الأموال المجدولة ب(ملايير الدولار الأمريكي	127
4	الجدول رقم (3-3): الأموال المقدمة في إطار دعم مسار الإصلاح الاقتصادي للجزائر	128
5	الجدول رقم (4-3): توجيه موارد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004	138
6	الجدول رقم (5-3): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش	141
7	الجدول رقم (6-3): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009	145
8	الجدول رقم (7-3): تطور المؤشرات الاقتصادية (2005-2009	148
9	الجدول رقم (8-3): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014	149
01	الجدول رقم (9-3): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 2010-2014	154
11	الجدول رقم (10-3): توزيع مخصصات برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019	158
12	الجدول رقم (11-3): تحليل الوضعية الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019	160
13	الجدول رقم (12-3): أهداف و إجراءات برنامج النمو الاقتصادي الجديد	167
14	الجدول رقم (13-3): تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية والنسب (القيم بملايير لدينارات	171
15	الجدول رقم (1-4): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.	179
16	الجدول رقم (2-4): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.	182
17	الجدول رقم (3-4): بنية الصادرات في الجزائر لسنة 2004	193
18	الجدول رقم (4-4): نتائج تقدير دالة الاستهلاك الخاص باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	199
19	الجدول رقم (5-4): نتائج تقدير دالة الادخار باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	202
20	الجدول رقم (6-4): نتائج تقدير دالة الاستثمار باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	203
21	الجدول رقم (7-4): نتائج تقدير دالة الانفاق الحكومي باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	205
22	الجدول رقم (8-4): نتائج تقدير دالة الضرائب باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	206
23	الجدول رقم (9-4): نتائج تقدير دالة الصادرات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	207
24	الجدول رقم (10-4): نتائج تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	208
25	الجدول رقم (11-4): نتائج تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.	209
26	الجدول رقم (12-4): ملخص نتائج تطبيق شرط الدرجة على معادلات المنظومة.	212

قائمة الجداول

214	الجدول رقم (4-13) : معالم المعادلات الهيكلية للنموذج	27
218	الجدول رقم: (4-14) تقدير منظومة المعادلات الانية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل	28
223	الجدول رقم (4-15): اختبار الاستقرارية لمتغيرات الدراسة عند المستوى(الملحق رقم 2)	29
225	الجدول رقم (4-16): اختبار استقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول(الملحق رقم 2)	30
227	الجدول رقم (4-17): نتائج اختبارات المفاضلة	31
228	الجدول رقم(4-18): تقدير معادلات المنظومة بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي	32
232	الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في بواقي تقدير نماذج الدراسة.	33
233	الجدول رقم (4-20): اختبارات السببية لدوال الادخار، الاستهلاك، الاستثمار، والانفاق العام	34
236	الجدول رقم (4-21): اختبارات السببية لدوال الضرائب، الصادرات، الواردات، والطلب على النقود	35

# قائمة المنحنيات

قائمة المنحيات

الصفحة	عنوان المنحى	الرقم
142	منحى رقم (3-1): تطور أهم المعدلات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش	1
149	المنحى رقم (3-2): تطور بعض المعدلات الاقتصادية (2005-2009)	2
150	المنحى رقم (3-3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية (2005-2009)	3
155	المنحى رقم (3-4): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 2014-2010	4
155	المنحى رقم (3-5): تطور المعدلات الاقتصادية خلال فترة 2014-2010	5
161	المنحى رقم (3-6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)	6
161	المنحى رقم (3-7): تطور بعض المعدلات الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)	7
172	المنحى رقم (3-8): تطور بعض النسب خلال فترة (2016-2020)	8

قائمة الملاحق

قائمة الملحق

الصفحة	عنوان الملحق	الرقم
259	الملحق رقم 1 بيانات المستعملة	1
260	الملحق رقم 2 تقدير معادلات النموذج منفردة بطريقة المربعات الصغرى العادية	2
262	الملحق رقم 3 اختبارات الاستقرارية	3
263	الملحق رقم 4 تقدير معادلات النموذج منفردة وفق منهجية الانحدار الذاتي VAR	4
267	الملحق رقم 5 تقدير اختبارات السببية	5

# المقدمة العامة

## 1- تمهيد:

- تعاضمت دراسة السياسات الاقتصادية في ظل العولمة، مؤكداً بذلك أنها تعتبر إحدى المجالات الحيوية للاقتصاد التطبيقي في الاقتصاد القومي سواء لدول العالم المتقدم أو الدول النامية، كما ظهرت الحاجة الملحة لتحليلات السياسات الاقتصادية الناتجة عن رغبة ملحة لحكومات الدول في البقاء و الاستمرار و النمو في ظل المشكلات الناشئة.

- كما أن السياسات الاقتصادية الكلية طرأ عليها العديد من التطورات وأصبحت في نظر الكثيرين عبارة عن سياسة مالية نقدية إضافة إلى فروع أخرى مثل سياسات الاستثمار وسياسات التثبيت و التعديل الهيكلي، كما أن امتلاك سياسة اقتصادية فعالة وكفء تقود إلى النمو و التطور في مستقبل مليء بتحديات.

انطلاقاً مما سبق تم تطبيق مختلف الاستراتيجيات و المناهج القادرة على تحقيق النتائج المرجوة و اللحاق بركب الدول المتقدمة، حيث شهدت مرحلة ما بعد الاستقلال تحولات و تغيرات مست الساحة الدولية بصفة عامة و الساحة الوطنية بشكل خاص. حيث مست هذه الاستراتيجيات عدة جوانب سواء اقتصادية، سياسية وحتى إيديولوجية.

اتبعت الجزائر على إثرها منظور الاشتراكية والذي تميز بتخطيط المركزي، وهيمنة القطاع العام لمعظم النشاطات الاقتصادية وهذا من خلال عدة مخططات تنموية (المخطط الثلاثي الأول و المخطط الرباعي الأول والثاني) مع التركيز على الصناعات المصنعة والتي اعتبرت القطاع الرائد، هذا بالإضافة إلى إهمال الاستثمارات الأجنبية.

- كما التزمت الحكومة الجزائرية بإقامة الاقتصاد موجه من خلال سلسلة من التأمينات في القطاعات الاقتصادية (قطاع المناجم 1966، البنوك 1967، المحروقات 1971) ونظرا لنتائج الغير مرضية و الضعيفة التي حققتها المؤسسات مقارنة بالاستثمارات الضخمة خلال السبعينات والتي لم تكن في مستوى الطموحات، ما دفع الحكومة إلى إعلان بداية الإصلاحات الجذرية والتي تزامنت مع عشرية الثمانينات وانطلاق مخطط الخماسي الأول<sup>1</sup> (80-84). لتشهد الظروف الاقتصادية الدولية حالة اختلال في التوازن (تذبذب أسعار الصرف، اختلال معدل الفائدة وانحيار أسعار البترول سنة 1986) وهو ما اثر على الاقتصاد الوطني، لتتوافق هذه المرحلة مع إطلاق المخطط الخماسي الثاني، وانتهاج الحكومة لسياسة تقشفية أثرت سلبا على وضعها الاجتماعي والاقتصادي من جهة وعلى مصداقيتها الخارجية من جهة أخرى.

ولمواجهة هذه الإختلالات الهيكلية (انحيار أسعار النفط، الانفجار الاجتماعي 1988) اتخذت الحكومة عدة إجراءات لتحقيق الاستقرار الكلي خلال فترة (1989-1991)، وهذا من خلال الانتقال من الاقتصاد مخطط مركزي (اقتصاد موجه) إلى اقتصاد السوق (اقتصاد يعتمد على آليات السوق).

كل هاته الإجراءات كانت بدعم من الصندوق النقد الدولي لتستطيع من خلالها الحكومة التأقلم مع آليات ومتطلبات السوق إلا أن الاختلالات الداخلية والخارجية دفعت الحكومة إلى القيام بإصلاحات جذرية في السياسة الاقتصادية الكلية.

<sup>1</sup> وزارة التخطيط والتهيئة العمرانية، التقرير العام لمخطط الخماسي الثاني (1985-1989)، ص 5-8.

-شهدت فترة 1999 إطلاق مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي والذي تميز ببعث النشاط الاقتصادي (ارتفاع حجم الإنفاق) من خلال سياسة مالية توسعية خاصة بعد عودة ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة، ليليه بعد ذلك برنامج دعم النمو و الذي كان من بين أولوياته تحسين الأوضاع الاجتماعية من خلال القضاء على البطالة.

-شهدت هذه الفترة استعادة الاستقرار السياسي والتوازن الاقتصادي، و من اجل تحسين الظروف الاقتصادية والاجتماعية لجأت الحكومة إلى تطبيق عدة برامج إصلاحية وإبرام اتفاقيات شراكة مع الاتحاد الأوروبي مما ترتب عنه انفتاح الاقتصاد الجزائري على العالم الخارجي، وهذا ما أثار مجموعة من التساؤلات تتمحور حول قدرة الاقتصاد الوطني في مواجهة هذه التحديات.

انطلاقا مما سبق ومن اجل تحقيق الأهداف المسطرة يجب على متخذي القرار تقدير الآثار الناتجة عن مختلف السياسات (المالية والنقدية) قبل اتخاذها وذلك تفاديا لنتائج متضاربة لذلك وجب تفضيل السياسة الاقتصادية التي يمكن من خلالها تحقيق نتائج المرجوة ودراسة كل صدمة يمكن أن يتعرض لها الاقتصاد الوطني و هذا من خلال بناء نموذج اقتصادي قياسي للاقتصاد الكلي الجزائري

يضمن اتساق بين مختلف السياسات . حيث أصبحت النماذج القياسية تلعب دورا هاما في وضع السياسات الاقتصادية في الدول المتقدمة وهذا من خلال إثباتها لنجاحاتها في السنوات الأخيرة.

-وقد تطورت النماذج الاقتصادية بحيث أصبحت نماذج أنبية و التي تضع التوازن في مختلف الأسواق في نموذج واحد مما يسمح لصانع القرارات و السياسات على مستوى الاقتصاد بتحقيق المزيد من تحسين الأداء والتقدم للوصول إلى الأهداف المرجوة.

## 2- إشكالية البحث :

1 - هل يمكن بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري يسمح بتفسير العلاقة بين متغيرات سوق السلع و الخدمات و سوق النقد؟.

لتسهيل التعرف على جوانب الموضوع المختلفة، قررنا تقسيم الإشكالية الرئيسية إلى التساؤلات الفرعية التالية :

1 - هل يمكن بناء نموذج اقتصادي للاقتصاد الجزائري (سوق السلع و الخدمات و سوق النقد) بناء على مختلف النظريات الاقتصادية؟.

2 - ما هي السمات الرئيسية للسياسات الاقتصادية الكلية المطبقة في الجزائر؟.

3 - كيف يمكن استخدام هذا النموذج في تحديد أنية التوازن في السوقين؟.

4 - هل يمكن استخلاص نموذج آخر لدراسة تأثير الصدمات و إجراء تحليل للسياسات الاقتصادية؟.

تقودنا الإجابة على هذه الأسئلة إلى وضع جملة من الفرضيات.

## 3- فرضيات الدراسة:

تقوم أسس الدراسة على فرضية رئيسية بإضافة إلى مجموعة من الفرضيات الفرعية

إن بناء نموذج اقتصادي قياسي يكون في ايطار النظرية الاقتصادية الكلية، و أن يشمل أكبر عدد من المتغيرات التي تحاكي الواقع الاقتصادي للجزائر. حيث يستخدم أحدث نماذج القياس الاقتصادي الكفيل بتوجيه السياسات الاقتصادية و تتبع حركة المتغيرات الاقتصادية.

أما الفرضيات الفرعية فهي كالآتي:

1- اعتبار أن الاقتصاد الجزائري يتكون من سوقين ( سوق السلع و الخدمات و سوق النقد)، و أن متغيرات هاذين السوقين مترابطة و متشابكة فيما بينها مما يسمح لنا ببناء نموذج كلي مستخلص من مختلف النماذج الكلية و آراء الفكر الاقتصادي.

2- شهد الاقتصاد الجزائري تطبيق مختلف السياسات و البرامج الهيكلية التي تتوافق مع منهجية المؤسسات الدولية تماشيا مع الظروف الاقتصادية الداخلية و الخارجية.

3- يمكن استخدام هذا النموذج لمعرفة أنية التوازن بين متغيرات النموذج باستعمال نماذج المعادلات الآنية.

4- يمكن استخدام نموذج آخر يتوافق مع الخصائص الدينامكية للمتغيرات الاقتصادية و يساهم في تحقيقي الأهداف السابقة (المحاكاة و السيناريوهات).

#### 4-أسباب اختيار الموضوع:

تم اختيار الموضوع بناء على أسباب عدة منها

- 1- قلة الدراسات الكمية في مجال بناء النماذج الاقتصادية في الجزائر.
- 2- الرغبة في ربط مختلف فروع الاقتصاد سواء الاقتصاد الكلي، الجزئي و القياسي.

3- محاولة فهم مساهمة النماذج الاقتصادية الكلية في مساهمة اتخاذ القرار

4- محاولة فهم و اكتشاف طبيعة العلاقة التشابكية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد

الجزائري.

5- حدود الدراسة:

- الحد الجغرافي: إسقاط النموذج المكون للدراسة على واقع الاقتصاد الكلي الجزائري.

- الحد الزمني: حدود الدراسة تمتد من 1970 الى سنة 2017 حيث تم استخدام بيانات سنوية.

- الحد الاقتصادي: إظهار أنية العلاقات التشابكية بين مختلف المتغيرات المكونة للاقتصاد الجزائري

لمعرفة نتائجه.

6- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة انطلاقا من حدودها حيث امتدت إلى الاقتصاد الكلي ممثلا في الاقتصاد

الجزائري (مختلف قطاعاته) لتمتد الدراسة خلال فترة 1970-2017 ما يسمح برسم السياسات

الاقتصادية.

- تظهر أهمية الدراسة في فعالية النموذج في تحليل و تقويم مختلف السياسات الاقتصادية، كما يمكن

من خلاله مناقشة مختلف التوقعات.

- فهم العلاقات المتشابكة بين مختلف متغيرات الاقتصاد الجزائري يساعد في اتخاذ مجموعة من

الإجراءات من اجل تحسين السياسات الاقتصادية القادمة من خلال التنبؤ.

7- أهداف الدراسة:

فضلا على الإجابة على التساؤلات المطروحة سابقا، فان أهدافها تتجلى فيما يلي:

-تشخيص حالة الاقتصاد الجزائري من خلال:

محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي يظهر الروابط و العلاقات بين مختلف المتغيرات الاقتصادية.

-صياغة هذه النماذج رياضيا و اختبار أفضلها أو التنسيق فيما بينها من أجل تطبيقها على الاقتصاد

الجزائري.

-عرض مختلف السياسات و البرامج الاقتصادية المطبقة في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة.

-محاولة دراسة مدى تطابق آراء المفكرين الاقتصاديين مع الواقع الاقتصادي.

استخدام هذه النماذج في دراسة مختلف الصدمات التي يتعرض لها الاقتصاد الجزائري، بهدف انتهاج

سياسة اقتصادية سليمة.

-دراسة مختلف السيناريوهات و الصدمات الخارجية و مدى تأثيرها على الاقتصاد الجزائري.

## 8-الدراسات السابقة:

-هنالك العديد من الدراسات التي تناولت الدراسة القياسية للاقتصاد الكلي و هذا منذ الثلاثينات و

المتثلة في أعمال كل من ( Ston و More،Klein ) . كما شهدت فترة الستينات

أعمال( )،لتشهد في الفترة الأخيرة تطورات خاصة بعد تعزيز استعمال الحاسوب و مختلف برامج

المحاكاة و التي ساهمت في تقويم السياسات<sup>1</sup>.

<sup>1</sup> الإمام، عماد، والعصفور، صالح وآخرون، مسح التطورات في منهجية بناء وقياس النماذج واستخدامها في تقويم السياسات والتنمؤ، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، دون تاريخ.

-مقال للأستاذ<sup>1</sup> عيسى شقبق، صالح تومي بعنوان محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري فترة (1970-2002)، حيث حاول الباحث استخراج نموذج مصغر للاقتصاد الوطني خلال فترة 1970-2002. حيث قام بتقسيم الاقتصاد إلى تسعة قطاعات: قطاع الاستهلاك، الاستثمار الإنتاج الوطني، قطاع الطلب على العمل، التضخم، الميزان التجاري وميزانية الدولة. وتوصل إلى نتائج جيدة، قام من خلالها باستخراج نموذج مصغر للاقتصاد الوطني ليقوم بعدها بالمحاكاة والتنبؤ والتي أعطت نتائج مقبولة إحصائياً، أما بالنسبة لدراسة الصدمات كانت النتائج مرفوضة اقتصادياً.

-أطروحة الأستاذ عباس بلقاسم<sup>2</sup> بعنوان

(A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984)

حيث كان الهدف من الدراسة هو بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري على المدى المتوسط بهدف استعماله في عملية التنبؤ وفي نفس الوقت محاولة رسم مختلف السياسات الاقتصادية بالإضافة إلى محاكاته لمختلف الصدمات التي قد تؤثر على المتغيرات الأساسية في الاقتصاد ومن بين النقاط الإيجابية أن الباحث قام باستخدام ما يقارب 70 متغير وما يفوق 40 معادلة وذلك بهذا الإحاطة بمختلف القطاعات إلا أن فترة الدراسة امتدت خلال الفترة الاشتراكية 1963-1984 والتي تميزت بثبوت أدوات السياسة النقدية والمالية (فترة المخططات الاقتصادية الأربعة).

---

<sup>1</sup>-صالح تومي، عيسى شقبق، محاولة بنا نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري خلال فترة (1970-2002)، مجلة العلوم الاقتصادية والتجارة.  
<sup>2</sup>-Laabas Belkacem, A medium term macro econometric model for Algeria 1963-1984, Doctor of Philosophy, Non publié , University of Bradford, UK, 1989.

- أطروحة دكتوراه بلعقي<sup>1</sup> (Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne et alii)

الهدف من هذه الدراسة هو محاولة تطبيق نموذج الاقتصاديين (Haque et alii) على الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1962-1993)، حيث قامت بتقدير الطلب الكلي والطلب على العمل، الواردات الكلية والإيرادات العامة بالإضافة إلى الكتلة النقدية. من مميزات هذه الدراسة هي الفترة التي تميزت بانتقال من الاقتصاد المواجه إلى اقتصاد السوق و التي شملت الأزمة البترولية 1986.

إلا أن هذه الدراسة لم توضح بشكل كاف مصادر البيانات خاصة أن الفترة التي غطتها تميزت بعدم توفر بيانات خاصة بعد التعديلات الهيكلية التي شهدتها الاقتصاد الوطني.

-أطروحة بوتيارة عنتر<sup>2</sup> بعنوان محاولة بناء نموذج قياسي لاقتصاد الكلي - دراسة حالة الاقتصاد الكلي الجزائري خلال فترة (1990-2017)

الهدف من دراسة هو بناء نموذج اقتصادي قياسي للاقتصاد الجزائري مه يأ لتقدير المتغيرات والكشف عن الآثار المترتبة عن السياسات الاقتصادية، وانعكاسها على الأداء الاقتصادي الكلي ومحاولة تحسينها. بالإضافة إلى استخدام هذا النموذج في التنبؤ بمختلف الصدمات الخارجي ة وأثرها على المتغيرات الرئيسية في الأجل القصير خلال فترة (2013-2017).

<sup>1</sup> -Belogbi, Zakia, Adaptation du modèle macroéconométrique de Haque et alii à l'économie algérienne, Thèse doctorat, Non publié, Université de Paris- Nantes, France, 2004.

<sup>2</sup> بوتيارة عنتر، محاولة بناء نموذج قياسي لاقتصاد الكلي - دراسة حالة الاقتصاد الكلي الجزائري خلال فترة (1990-2017)، -، أطروحة دكتوراه علوم التجارية، جامعة مسيلة، الجزائر، 2017.

نموذج الدراسة احتوى على 20 معادلة تم التوصل من خلالها إلى تحليل وتفسير الصدمات الاقتصادية لمتغيرات النموذج والذي أثبتت فعالية ودرجة تأثير كل السياسة، كما أن نتائج المحاكاة أثبتت مدى تقارب بين القيم الفعلية والقيم المقدرة بالإضافة إلى أن محاكاة الصدمات الخارجية أثبتت مقدار التبعية للعالم الخارجي ، أما فيما يخص عملية بناء سيناريوهات أثبتت أن الوضع الاقتصادي في السنوات القادمة غير مطمئن.

## 9- المنهج والأدوات المستخدمة في الدراسة:

سنستعمل في هذه الدراسة عدة مناهج منها:

- المنهج التاريخي والذي يتيح لنا التعمق، أما المنهج الوصفي التحليلي و المتمثل في الجانب النظري

للدراسة وذلك من خلال دراسة أهم النظريات التي تناولت المتغيرات الاقتصادية الكلية، بإضافة إلى

تحليل تطور مختلف المتغيرات الاقتصادية خلال فترة الدراسة.

أما المنهج الاستنباطي الاستقرائي فقد استعمل لمعالجة البيانات الإحصائية(سببية بين الظواهر أحدهما

السبب و الأخرى النتيجة).

كما تم اعتماد منهج دراسة حالة للاقتصاد الجزائري في الشق القياسي و هو تحليل كمي يعتمد على

الاقتصاد القياسي من خلال مختلف النماذج القياسية.

- كما استمد البحث بياناته من التقارير المنشورة من مختلف الدوائر الحكومية و الدولية( بنك الجزائر،

تقارير المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الدولي، رئاسة

الحكومة، صندوق النقد الدولي) بإضافة إلى الهيئات الغير رسمية المشار إليها في المصادر و الملاحق، كما تم الاستعانة ببعض البرامج الإحصائية (Excel،EViews) في عملية التقدير.

## 10-محتويات الدراسة:

-تناول الأطروحة التوازن الآني لسوق السلع و الخدمات و سوق النقد وهدف إيضاح أهميتها وتحقيق أهدافها و الإجابة على الإشكالية الرئيسية، ارتأينا تقسيم الدراسة إلى أربعة فصول رئيسية، تتضمن في مقدمتها المقدمة العامة و تنتهي بخاتمة.

الفصل الأول: تم من خلاله دراسة المتغيرات الاقتصادية الكلية لسوق السلع و الخدمات في اقتصاد مفتوح<sup>1</sup> وفقا لمختلف النظريات الاقتصادية، بإضافة إلى محاولة تحديد أهم المحددات الرئيسية المؤثرة على هذه المتغيرات باعتماد على كل من آراء المفكرين الاقتصاديين و النظريات الاقتصادية و بعض الدراسات السابقة.لتم في الأخير محاولة نمذجة كل قطاع على شكل معادلة رياضية.

ويتناول الفصل الثاني الايطار النظري لمتغيرات سوق النقد وفقا لآراء مختلف المفكرين الاقتصاديين و النظريات الاقتصادية بإضافة إلى تحديد أهم المحددات الرئيسية في جانبي الطلب و العرض النقدي، لنستنتج منه مختلف النماذج ممكنة المكونة لهذا السوق.ليختتم الفصل بدراسة التوازن في

السوقين(سوق السلع و الخدمات و سوق النقد).

الفصل الثالث: المعنون "سياسات الإصلاح الاقتصادية الكلية في الجزائر" و الذي سوف نتعرض من خلاله إلى مختلف السياسات و البرامج الاقتصادية التي تم تطبيقها من سنة 1970 إلى سنة 2030

<sup>1</sup> سوق السلع و الخدمات يحتوي على متغيرات الصادرات و الواردات

والتي شملت كل من برامج التثبيت الاقتصادي وبرامج تعميق الاستقرار، نماذج الجديدة للنمو الاقتصادي مع تقديم مضمون وإجراءات المتبعة لتطبيق لكل مرحلة بإضافة إلى تقييم و تحليل الانجازات و النتائج.

الفصل الرابع: المتمثل في الدراسة القياسية حيث سوف نقوم بدراسة تحليلية لتطور مختلف المتغيرات المكونة لنموذج الدراسة و الهدف منها هو فهم سلوك هذه المتغيرات قبل البدا في عملية التقدير، ليتم بعد ذلك دراسة النموذج باستخدام نموذج المعادلات الآنية و القيام بتقديره و دراسة نتائجها. ليتم في الأخير تكييف هذا النموذج كنموذج للانحدار الذاتي وفي حالة التحصل على نتائج جيدة سنقوم بإحداث صدمات خارجية و دراسة أثرها على النموذج ومن ثم توظيفه لتحليل السياسات الاقتصادية الواجب اتخاذها لتحسين مستوى الاقتصاد الوطني.

# الفصل الأول

## تمهيد الفصل الأول:

تتميز الحياة الاقتصادية بتشابك وترابط الظواهر بين مختلف المتعاملين الاقتصاديين وهذا على مستوى مختلف الأسواق الاقتصادية، سواء سوق السلع والخدمات، سوق النقد أو سوق العمل.

حيث يمكن تقسيم المتعاملين الاقتصاديين لسوق السلع والخدمات وفقا لنوع الإنفاق إلى أربعة قطاعات رئيسية وهي: قطاع العائلات والتي مهمته الاستهلاك وفي المقابل الادّخار وتوفير عناصر الإنتاج، قطاع الإنتاجي أو المؤسساتي ومهمته القيام بعمليات الاستثمار، قطاع الحكومي ومهمته توفير الأمن والاستقرار بالإضافة إلى البناءات القاعدية، وقطاع العالم الخارجي و التي يتمّ من خلاله القيام بمختلف معاملات التبادل بين الدّول الأخرى.

سنحاول من خلال هذا الفصل إضافة نوعية لمعالجة وذلك باعتماد على أسلوب التحليل الوصفي، إضافة إلى الصيغ والمعادلات الرياضية من خلال أربعة مباحث، حيث خصص لكل قطاع مبحث، نتطرق من خلالها إلى عرض مفاهيم الأساسية و النظرية لكل قطاع وهذا من خلال ثلاثة مطالب، ضمت كل منها مفاهيم، إضافة إلى مختلف النظريات والنماذج الاقتصادية.

I- قطاع العائلات

I-1- الاستهلاك:

I-1-1- تعريف الاستهلاك Consumption:

- يمكن تعريف الاستهلاك على أنه عبارة على المبالغ التي تنفق على الاستهلاك عند كل مستوى من مستويات الدخل<sup>(1)</sup>.

- ويعرف أيضا أنه استخدام السلع والخدمات لإشباع حاجات ورغبات الأفراد بشكل مباشر ونهائي<sup>(2)</sup>.

I-1-2- النظريات المفسرة للاستهلاك:

كما ذكرنا سابقا فإن الإنفاق الاستهلاكي، يمثل أهمّ مكونات الطلب الكلي في الأجل القصير، ويمكن

تفسير السلوك الاستهلاكي والعوامل المؤثرة على حجم الاستهلاك من خلال نظريات كلية من أهمها:

✓ نظرية الدخل المطلق لكينز.

✓ نظرية الاستهلاك المطلق "كوزنتيس"

✓ نظرية دورة الحياة (أندو موديفلياني) Ando Modigliani

✓ نظرية الدخل الدائم لفريدمان Fredman

✓ نظرية الدخل النسبي لديزنبري Duesenbeary

(1) - د.محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، لأردن، 2007، ص93.

-Philippe AUrier, Pratique Des Etudes De Marche –outils du diagnostic marketing-, éd économique, p30.

(2) - د.فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007، ص142.

I-1-2-1- النظرية الكينزية:

لقد كانت نظرية كينز في الاستهلاك صريحة، فقد أكد من خلال النظرية العامة للعمالة، والفائدة والنقود على:

"القانون النفسي الأساسي الذي يقرر أن الأفراد يميلون كقاعدة وفي المتوسط إلى زيادة استهلاكهم بزيادة دخلهم، ولكن ليس بنفس مقدار الزيادة في دخلهم"<sup>(1)</sup>.

يعتبر كينز أول من اعتبر أن الاستهلاك دالة للدخل، أي أنّ الاستهلاك يعتمد على الدخل حيث أن الزيادة في الدخل، تؤدي إلى زيادة في الاستهلاك، إلا أنّ نسبة زيادة في الاستهلاك تكون أقل من نسبة الزيادة في الدخل، واعتبر كينز أن الدخل هو المحدد الأساسي للاستهلاك، وأطلق على هذه العلاقة بدالة الاستهلاك والتي توضح مستوى الاستهلاك عند كل مستوى من الدخل المتاح ( $y_d$ )، ويمكن تمثيلها من خلال الصيغة الخطية كالتالي:

$$c = f(y_d)$$

$$c = c_0 + by_d$$

$c_0$ : الاستهلاك المستقل عن الدخل.

$b=MPC$ : الميل الحدي للاستهلاك وتمثل مقدار التغير في الاستهلاك نتيجة التغير في الدخل بوحدة

واحدة  $0 < MPC < 1$

$$y_d = Y - T$$

$T$ : الضرائب

$Y$ : الدخل

<sup>1</sup>-John Maynard Keynes, The General Theory of Employment Interest and Money, Cham, Switzer land Palgrave Macmillan , London, ed 2018, p96.

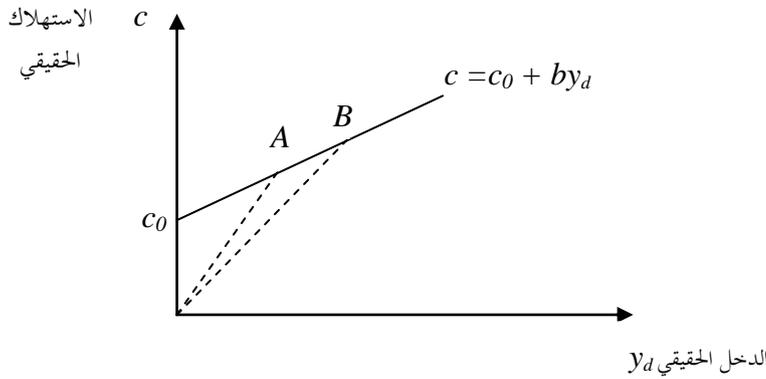
أظهر كينز أن الميل المتوسط للاستهلاك يكون دوماً أكبر من الميل الحدي للاستهلاك، ولكن يتناقص بزيادة في الدخل، وقد فسّر هذه العلاقة بطبيعة السلوك الانفاقي للفقراء والأغنياء.

$$MPC = \frac{dc}{dy_d} = c_1 > 0 \quad 0 < c_1 < 1$$

$$APC = \frac{c}{y_d} = \frac{c_0}{y_d} + c_1 \Rightarrow APC > MPC$$

والشكل البياني التالي<sup>1</sup> يوضح دالة الاستهلاك لكينز في المدى القصير

الشكل رقم (1-1) : دالة الاستهلاك الكثرية في المدى القصير



المصدر<sup>2</sup>: أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية السياسة والممارسة، ص 200.

- حيث يلاحظ من الشكل أنه كلما زاد الدخل فإنّ الاستهلاك يرتفع ولكن بنسب متناقصة أو بمفهوم آخر فإنّ الأفراد يميلون إلى الادّخار بنسب متزايدة، حيث يطلق على نسبة الاستهلاك على الدخل بالميل المتوسط للاستهلاك.

- تمثل نقطة تقاطع المنحنى مع الخط العمودي أدنى استهلاك لما ينعلم الدخل.
- دالة الاستهلاك في المدى القصير حسب كينز هي دالة خطية وهذا ما يسمح بثبات الميل الحدي للاستهلاك

$$\left( \frac{\Delta c}{\Delta y} \right) \cdot \text{نسبة التغير في الاستهلاك إلى التغير في الدخل الحقيقي}$$

<sup>1</sup> -N.GREGORY MANKIWI, MACROECONOMICS, worth publishers, ninth edition, p66.

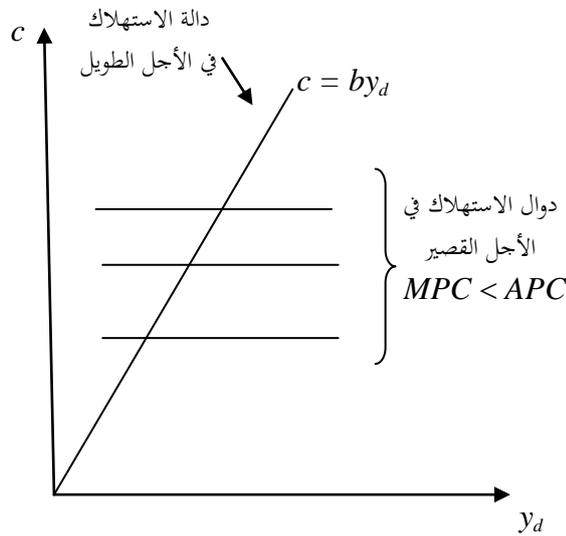
<sup>2</sup> -أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، كلية التجارة و الاقتصاد، ط1، صنعاء، 2012، ص199.

- الخط الرابط بين المبدأ أو النقطتين  $A$ ،  $B$  يمثل الميل المتوسط للاستهلاك ويلاحظ أن هذا الأخير أكبر من الميل الحدي للاستهلاك، وقد فسر كينز ذلك في أنه في حالة انخفاض الدخل خلال فترة ما فإن الأفراد سوف يحاولون الحفاظ على نفس مستوى الاستهلاك، مما يعني أن الميل المتوسط للاستهلاك سوف يرتفع مع انخفاض الدخل، ويحدث أيضا نفس الشيء عند زيادة الدخل فإن الاستهلاك سوف يرتفع ولكن بنسب متناقصة، وهذا ما قاد إلى استنتاج<sup>1</sup> "العلاقة العكسية بين الميل المتوسط للاستهلاك والدخل" وهذا ما يسمى بالعلاقة السلوكية للإنفاق الاستهلاكي.

### I-1-2-2- نظرية الدخل المطلق:

كان الاقتصادي كوزنيتس Kuznets سنة 1946 أول من قام بدراسة دالة كل من الاستهلاك والادخار في المدى الطويل long-run consumption function وقام بتوضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

#### الشكل رقم (1-2) : دالة الاستهلاك في المدى الطويل



المصدر : د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>1</sup> د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2003،

- دالة الاستهلاك المدى الطويل عبارة عن خط مستقيم يمر من المبدأ وفق المعادلة  $c = b y_d$
- أظهر كوزنتس أن الميل المتوسط للاستهلاك  $APC$  ثابت ويساوي الميل الحدي للاستهلاك  $^1(MPC)$ ، وأن الميل المتوسط للاستهلاك لا ينخفض بزيادة الدخل كما أظهرها كينز في المدى القصير، ومعنى هذا أن دالة الاستهلاك تتمثل في خط مستقيم يبدأ من نقطة الأصل  $c = f(y) \Rightarrow c = by$
- وفي حالة الركود فإن الميل المتوسط للاستهلاك  $APC$  يكون أكبر من الميل الحدي للاستهلاك  $MPC$  في الأجل الطويل، ويحدث العكس في حالة الرواج.
- يمكن استخلاص أنه في الأجل الطويل هناك علاقة تناسبية بين الاستهلاك والدخل: وهذا ما أكدته دراسة<sup>(2)</sup> كل من "دور نبوش وفيشر Dornbusch, Fisher، خلال دراستهما للاقتصاد الأمريكي (1948-1991)" ويمكن توضيحها وفق المعادلة التالية:

$c$ : الاستهلاك

$y_d$ : الدخل المتاح

$b$ : الميل الحدي للاستهلاك.

وخلصت نظريته في الاستهلاك في ثلاث نقاط<sup>3</sup>:

1- بزيادة الدخل سوف يرتفع الاستهلاك، ولكن بنسبة أقل مقارنة بارتفاع الدخل والتي ترافقها ارتفاع نسبة  $\frac{S}{y}$

ومن ثم يصبح  $(MPC < APC)$

<sup>1</sup> - Michel Herland, Keynes et la macroéconomie, Economica, Paris, 2000, p 32.

-د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص46.

<sup>2</sup>- Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher, Richard Startz, Macroeconomics, McGraw-Hill, 8th Edition , USA, 2001, pp 298-299.

<sup>3</sup>- S.Kuznets, L.Epstein, E.Jenks, National production since 1869, National Bureau of economic research(NBER), New York ,1946. P19.

-William H Branson, James M.Litvack, Macroeconomics, Harper & Row Edition, New York 1981, p 179-182.

2- في المدى القصير وفي فترات ارتفاع الأسعار تكون نسبة  $C/y$  أقل من المعدل العام ويحدث العكس في حالة انخفاض الأسعار ( $MPC < APC$ ).

3- ثبات نسبة  $C/y$  في المدى الطويل، ومنه  $APC = MPC$  في حالة ارتفاع الدخل ويمكن تلخيص أهم النتائج في العلاقة التالية:

$$C = F(y) \quad C = B \cdot y_d$$

حيث يلاحظ أن  $c_0 = 0$  في المدى الطويل أي أن هنالك علاقة تناسبية بين الدخل والاستهلاك

$$C = F(y_d, y) \\ c = c_0 + by_d + by \\ 0 < b < 1$$

### I-1-2-3- نظرية دورة الحياة: Life cycle theory

حاول كل من الاقتصاديين <sup>1</sup> موديليني وبرومبرج F.Modigliani سنة 1958 تفسير سلوك

الاستهلاك وذلك من خلال استخدام بيانات قطاعية للإنفاق الاستهلاكي والدخل الجاري والتغير في الدخل والثروة.

ترى هذه النظرية أن الاستهلاك هو مخطط ويعتمد على المستقبل، حيث اعتبرت أن الادخار ما هو إلا وسيلة للاستهلاك في المستقبل، ما يعني أن هناك علاقة بين الاستهلاك والادخار، كما نصت أيضا على أن الأفراد يحصلون على دخل مرتفع في متوسط سنوات حياتهم ويكون هذا الدخل منخفض نسبيا في أول وآخر سنوات حياته، وهذا راجع لانخفاض إنتاجيته (2).

ووفقا لهذه النظرية فإن الاستهلاك يرتبط بكل من الدخل والثروة بإضافة إلى الهيكل العمري للسكان

ويمكن تمثلها وفق المعادلة التالية:

(1) - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص37.

(2) - ضياء الموسوي مجيد، "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط 3، الجزائر، 2005، ص164.

$$c = by_d + b_1F$$

$b$ : الميل الحدي للاستهلاك من الدّخل الحالي

$b_1$ : الميل الحدي للاستهلاك من الثروة.

$$F: \text{الثروة الحقيقية} = \frac{W}{P} = \frac{\text{الثروة}}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

$y$ : الدّخل المتاح

ومن الافتراضات التي تم الاعتماد عليها في تكوين النموذج السابق هي<sup>1</sup>:

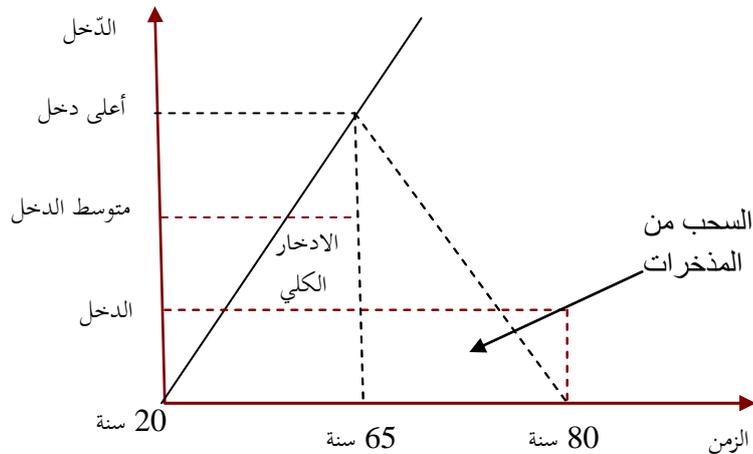
✓ أن الأفراد يستهلكون كافة الأصول في نهاية حياتهم أي لا يتركون الثروة لأحد بعدهم.

✓ لا يوجد عوائد الادخار وهذا راجع إلى عدم وجود سعر الفائدة على المدخرات.

ولهذا يمكن القول أن هذه النظرية تعتمد في أساسها على درجة كبيرة من التأكد والاستقرار من

ناحية كل من الدّخل والسن والاستهلاك، ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

### الشكل رقم (1-3) : دالة الدّخل وفق نظرية دورة الحياة



المصدر: د. أحمد رمضان نعمة الله<sup>2</sup>، مرجع سبق ذكره، ص 50 مع تصرف.

• نقطة البداية 20 سنة وهي توافق سنة بداية النشاط وفق النظرية.

• نقطة 65 سنة وهي توافق سن الإحالة على التقاعد (المعاش).

<sup>1</sup> - باعتماد على:

عمر صخري، التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2000، ص 155.

أحمد سلامي ومحمد شبيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر 1970-2005، مجلة الباحث، عدد 06، 2008، ص 137.

<sup>2</sup> د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره 2003، ص 50

- نقطة 80 سنة وهو يمثل متوسط عمر الفرد.

حيث أن إجمالي مبلغ الذي حصل عليه الفرد = متوسط الدخل x 45 سنة عمل

$$\frac{\text{إجمالي المبلغ}}{\text{عمر الشخص منذ بداية النشاط} = 60} = \text{الاستهلاك الجاري}$$

وبصفة عامة:

$$\frac{\text{سنوات سن العمل (45 سنة)}}{\text{العمر الكلي منذ بداية النشاط (60)}} X \text{ الدخل الجاري} = \text{الاستهلاك الجاري}$$

يعرف الميل الحدي للاستهلاك على أنه الاستهلاك كنسبة من الدخل الجاري وهي تساوي سنوات العمل قسمة العمر الكلي منذ بداية النشاط.

أما الادخار فهو يعتبر ما تبقى من الدخل بعد الاستهلاك الجاري:

$$S = y_d - c$$

ويمكن اشتقاقه = الادخار الجاري X عدد سنوات العمل

$$S_t = S_c \times \text{عدد سنوات العمل}$$

$$\begin{array}{ccc} \swarrow & & \downarrow \\ \text{الادخار الكلي} & & \text{الادخار الجاري} \end{array}$$

- في بداية نشاط الفرد أي أقل من 20 سنة إلى حصوله على أدنى دخل للعيش، يلجأ إلى الاقتراض وهو يمثل الجزء الأول من المنحنى
- وفي متوسط سنوات حياته يتحصل على دخل يفوق أدنى دخل، فيقوم بتسديد الديون التي عليه ويدخر الباقي لسنوات تقاعده،
- أما في أواخر سنواته وانعدام الدخل فيقوم باستهلاك أمواله المدخرة أو ما يسمى بالادخار السالب.

### I-1-2-4- نظرية الدخل الدائم للاستهلاك Permanent in come theory

من أهم رواد هذه النظرية الاقتصادي ميلتون فريدمان والذي أظهر أن الاستهلاك لا يرتبط فقط بالدخل الحالي أو الجاري، وإنما أيضا بالدخل المستقبلي وهو ما عرفه بمفهوم الدخل الدائم<sup>(1)</sup>.

حيث يمكن تعريف الدخل الدائم على أنه معدل الاستهلاك الذي يمكن أن يحافظ عليه الفرد خلال حياته في ظل ثبات العوامل الأخرى (الثروة ، الدخل).

$b$ : نسبة من الدخل الدائم التي توجه للاستهلاك

$c$ : الاستهلاك

$y_p$ : الدخل الدائم

كما أنه من الافتراضات الأساسية لنظرية الدخل الدائم أنه يجب التفريق بين الدخل الدائم  $y_p$  permanent والمؤقتة  $y_t$  transitory وهذا ما جعل الاقتصاديين يميلون إلى تقسيم الاستهلاك إلى استهلاك دائم مرتبط بالدخل الدائم  $c_p = by_p$  واستهلاك مؤقت مرتبط بالدخل المؤقت:  $c_t = by_t$  ويمكن تقدير الدخل الدائم للأفراد على افتراض ارتباطه بمستوى الدخل الجاري والدخل السابق وفق المعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

$$y_p = y_{t-1} + b(y_t - y_{t-1})$$

$$y_p = y_{t-1} + b \Delta y$$

<sup>1</sup> - Milton Friedman, A theory of consumption Function, University of Chicago, A study by the national bureau of economic research number 63, general series, new York, oxford and IBH publishing Co,p20.

محمد فوزي أبو السعود، مقدمة في الإقتصاد الكلي مع التطبيقات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2004، ص 50.

<sup>2</sup> - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 66.

-Denis Darpy ;Pierre Volle, Comportements Du Consommateur, 2 ed, Dunod, Paris, 2005, p17.

$y_{t-1}$ : الدخل السابق

$y_t$ : الدخل الحالي

$b$ : نسبة محصورة بين 0، 1  $0 < b < 1$

ومن خصائص المميّزة لهذه النظرية هي:

✚ إذا كان الدخل الحالي يساوي الدخل السابق فإن الدخل الدائم يساوي الدخل الحالي أو

السابق أي لا يوجد أي تغييرات في الدخل.

✚ إذا ارتفع الدخل الحالي عن الدخل الفترة السابقة فإن الدخل الدائم سوف يرتفع بنسبة أقل

من الدخل الجاري وهذا راجع لعدم معرفة الفرد إذا كانت هذه الزيادة دائمة أو مؤقتة وفي

نفس الوقت لا اعتبار أن فقط جزء من هذه الزيادة سوف تكون دائمة.

✚ تعتبر الدالة السابقة فقط تبسيط لعمل فريدمان حيث أنه قام باستخدام عدد كبير من

الفترة الزمنية السابقة ولكن بنسبة متفاوتة.

✚ لوحظ ارتفاع نسبة  $b$  بالنسبة للأفراد الذين يتمتعون باستقرار في دخولهم بينما ينخفض

بالنسبة للأفراد الذين يتمتعون بتقلبات شديدة في مستوى دخلهم<sup>1</sup>.

ووفقا لهذه النظرية فإنه هناك تناسبية بين الاستهلاك الدائم والدخل الدائم، وفق المعادلة

التالية:

$$c_p = k y_p$$

حيث تمثل  $K$  كل من سعر الفائدة  $i$ ، الثروة الكلية  $w$  الميل الحدي للاستهلاك  $MPC$  ووفقا

المعادلة التالية:

$$K = F (MPC, W, i)$$

وتكون معادلة الاستهلاك كالتالي<sup>(2)</sup>:

$$c_p = f (MPC, W, i) y_p \dots \dots$$

<sup>1</sup> - عبد القادر محمد عبد القادر عطية ، النظرية الاقتصادية الكلية، قسم الإقتصاد بكلية التجارة جامعة الاسكندرية، مصر، 2005، ص 101.

<sup>(2)</sup> - ضياء الموسوي مجيد، "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 172-180

ففي المدى الطويل يتغير الاستهلاك بشكل نسبي مع تغير في الدخل الدائم، وهذا راجع لاستقلالية المعامل  $K$  عن الدخل وعبر عن  $K$  بالميل المتوسط للاستهلاك الدائم.

### I-1-2-5- نظرية الدخل النسبي: Relative income theory

ظهرت هذه النظرية سنة 1949 من طرف الاقتصادي الأمريكي (1) والتي اختلفت عن

النظريات السابقة، وقام بتقديم فرضيتين جديدتين:

✚ اعتماد الأفراد على الاستهلاك النسبي للمجتمع ولا يهتمون باستهلاك المطلق ففي حالة كان دخل الأفراد أقل من متوسط دخل المجتمع فإنهم سيميلون إلى استهلاك نسبة كبيرة من دخله للحفاظ على نفس مستوى استهلاك المجتمع مما يؤدي إلى ارتفاع الميل المتوسط للاستهلاك (الاستهلاك / الدخل) ، أما في حالة دخل الفرد أعلى عن متوسط دخل المجتمع فإن ذلك سوف يؤدي إلى إنفاق استهلاكي قليل مقارنة مع دخله مما يؤدي إلى انخفاض الميل المتوسط للاستهلاك وبصفة عامة فإن وفق هذه النظرية فإن الأفراد يهتمون بالاستهلاك النسبي مقارنة بمتوسط استهلاك المجتمع.

$$c = c_0 + by_{t-1}$$

أعلى دخل متحصل عليه

✚ أما الفرض الثاني يتمثل في أن الاستهلاك الجاري لا يعتمد على الدخل الحالي سواء كان مطلق أو نسبي، وإنما يعتمد على الاستهلاك السابق، وقد فسّر هذا في أن الأفراد يستطيعون تخفيض ادخارهم لكن يصعب عليهم تخفيض مستوى استهلاكهم الحالي الذي اعتادوا عليه.

$$c = c_0 + bc_{t-1}$$

الاستهلاك الحالي

أعلى مستوى استهلاك

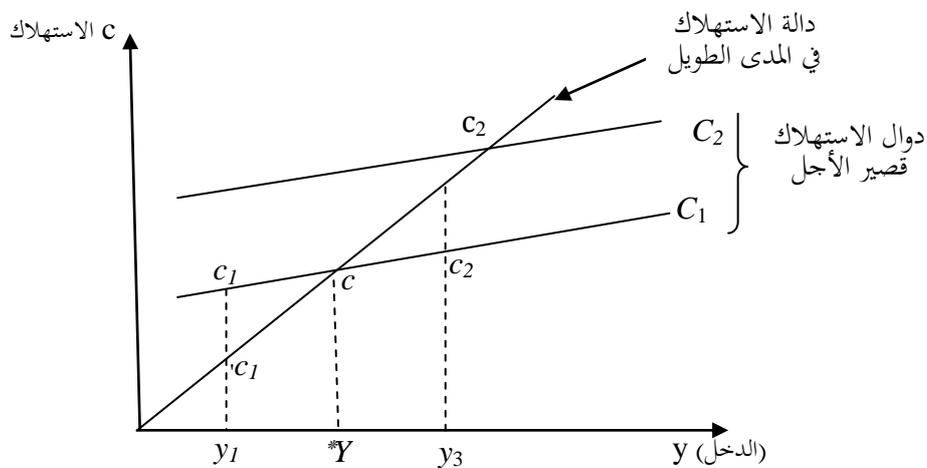
<sup>1</sup> -James s Duesenberry, "income, Savings in the theory of consumer Behavior", Cambridge, Mass: Harvard university press, 1949.p

$$c = y(1 - c_0) - b \frac{y_2}{y_1}$$

↓ الدخل الحالي      ↓ أعلى دخل متحصل عليه

ويمكن تمثيل النظرية السابقة في الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (1-4): دالة الاستهلاك في المدى الطويل



المصدر: د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابده، مرجع سبق ذكره ص77.

- عند<sup>2</sup> ارتفاع الدخل عن أقصى دخل سابق أي من  $Y^*$  إلى  $y_2$  فإن ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك من  $c$  إلى  $c_2$  على دالة الاستهلاك قصيرة الأجل إلا أنّ هذه الزيادة ليست بنفس نسبة ارتفاع في الدخل حيث يلاحظ ارتفاع الميل المتوسط للإدخار وانخفاض الميل المتوسط للاستهلاك ويحدث العكس في حالة انخفاض الدخل إلى  $y_1$  فإن الاستهلاك سوف ينخفض على دالة الاستهلاك  $c_1$  وينتقل إلى نقطة  $c_1$  بدل نقطة  $c_1'$  أي أنّ نسبة انخفاض

<sup>1</sup> - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابده، مرجع سبق ذكره، ص77.

-Michel Glais, MICROECONOMIE, Economica, Paris, 1985, p17.

<sup>2</sup> - James M. Branson; William H ;Litvack, Macroeconomics, Hardcover ed, 1976, p 197-200

الاستهلاك تكون أقل من نسبة انخفاض الدخل وهذا من أجل الحفاظ على مستوى استهلاك المعتاد للأفراد.

وأطلق ديزنبري اسم "أثر راشيد" Ratchet effet على العلاقة بين السلوك الاستهلاكية بين المدى الطويل وال المدى القصير ووفقا لديزنبري يمكن وضع معادلة الاستهلاك كالتالي<sup>1</sup>:

$y_{t-1}$ : أعلى دخل سابق (من جملة الدخل الماضية).

$b$ : الميل الحدي للاستهلاك

$b_1$ : الميل الحدي للاستهلاك للدخل الحالي  $y_t$

$y_t$ : الدخل الحالي.

**I-1-3- محددات الاستهلاك:**

هناك العديد من العوامل التي تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد، منها ما يؤدي إلى زيادة الاستهلاك ومنها ما يؤدي إلى انخفاضه.

فحسب المنظور الكنتزي فإنّ العوامل غير دخلية يمكن أن تؤثر على السلوك الاستهلاكي للأفراد ولكن هذا التأثير يكون على المدى الطويل، لافتراضه ثبات كل من دالة الاستهلاك ودالة الادّخار في المدى القصير، وإنّ الدخل يمثل أهمّ المحددات الرئيسية للاستهلاك في الفترة القصيرة، حيث تم توضيح أن زيادة الدخل سوف تؤدي إلى زيادة الاستهلاك، إلا أنّ هذه الزيادة تكون أقلّ من الزيادة في الدخل، ومن أهمّ محددات نجد: الثروة، الدخل، معدلات الفائدة، المستوى العام للأسعار، التوقعات، حجم السكان...

ووفقا لكينز فقام بتقسيمها إلى عوامل ذاتية (نفسية) وعوامل موضوعية.

<sup>1</sup>- محمد علي حسين وعفاف عبد الجبار سعيد، مقدمة في التحليل الاقتصادي الكلي، دار وائل للنشر، الأردن ، 2004، ص 147.

I-1-3-1- العوامل الذاتية<sup>(1)</sup>:

وتتمثل في الجانب النفسي للمستهلك، أي رغبته في شراء أو الامتناع وقد يرجع هذا التأثير سواء عن طريق الإعلان والدعاية لسلعة ما، أو تغيير مستوى العام للأسعار، التوقعات حول عرض السلع، ففي حالة توقع المجتمع لحالة حرب ينجر عنه انخفاض إنتاج وعرض السلع الاستهلاكية، مما يدفع بالأفراد إلى شراء كميات كبيرة من أجل تخزينها مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك نحو الأعلى.

المستوى العام للأسعار<sup>2</sup>: price level

كما هو معلوم فهناك علاقة عكسية بين المستوى العام للأسعار ومستويات الاستهلاك ، فعند توقع ارتفاع مستوى العام للأسعار فإنّ هذا سوف يدفع الأفراد إلى شراء المزيد من السلع ومنه زيادة الاستهلاك الكلي ويؤدي هذا إلى انتقال خط الاستهلاك إلى الأعلى.

**الدوق:** إنّ تغير ذوق المستهلك سوف يؤدي إلى تغير سلوكه سواء من الناحية الإيجابية أو السلبية. وهذا التغير راجع سواء إلى التغير في الدعاية والإعلان أو اختلاف المستوى الثقافي والاجتماعي بين المجتمعات.

**التوقعات Expectations:**

قد يكون لتأثيرات الأسعار ومعدلات الفءدة تأثير مباشر على الاستهلاك، لكن لا يمكن إهمال العامل النفسي والسيكولوجي والذي يحفز الفرد على أخذ الحيطة والاحتياطات اللازمة فيما يخصّ الاستهلاك المستقبلي.

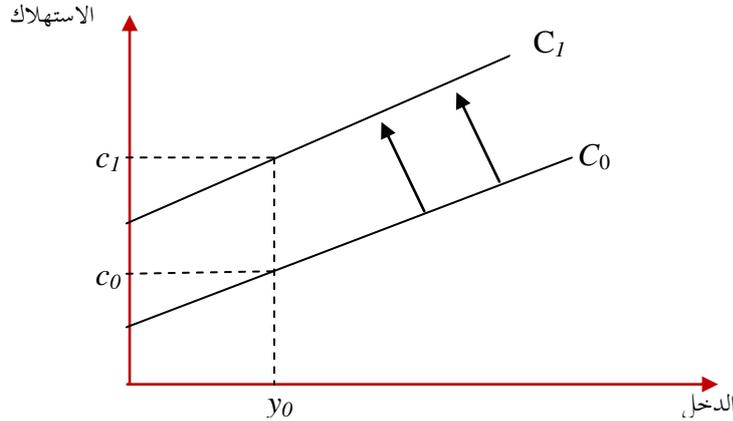
فمن الناحية النفسية إذا توقع الفرد ارتفاع دخله في المستقبل القريب فإنه بطريقة غير إirادية سوف يغير من سلوكه ويقوم برفع من مستوى معيشته وذلك بشراء كميات أكبر من

(1) - ضياء الموسوي مجيد، "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص118-119.

(2) - جيمس جوارتيني وريجارد استروب، الاقتصاد الكلي، ترجمة عبد الفتاح عبد الرحمن دار المريخ، الرياض، 1988، ص 248.

سلع وخدمات رغم ثبات دخله في الوقت الحالي، ويمكن إظهار ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (5-1): تأثير التوقعات على سلوك المستهلك



المصدر<sup>1</sup>: د. خالد الواصف الوزني، ص168

- انطلاقاً من الشكل نلاحظ انتقال منحنى الاستهلاك نحو الأعلى وذلك بناء على توقع الأفراد لارتفاع مستوى الدخل في المستقبل، حيث يلاحظ أنه عند نفس مستوى الدخل  $y_0$  نلاحظ انتقال منحنى استهلاك الأفراد للأعلى أي من  $c_0$  إلى  $c_1$  وذلك لقيامهم بشراء كميات أكبر من السلع والخدمات.

**معدلات الفائدة<sup>2</sup> Interest Rate** انطلاقاً من الطرح الكنزي فإن هناك علاقة طردية بين معدلات الفائدة والادخار، حيث يعتبر الادخار جزء من الدخل وما تبقى يحول للاستهلاك ويعتمد في اتخاذ هذه القرارات معدلات الفائدة.

حيث عند انخفاض معدلات الفائدة سيؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك لأن الأفراد لا يميلون إلى ادخار أموالهم ومنه هناك علاقة عكسية بين الاستهلاك ومعدلات الفائدة.

<sup>1</sup> - د. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، الأردن، 2014، ص168.

<sup>2</sup> - جيمس جوارتيني وريچارد استروب، الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 249.

### الضرائب:

يمكن الإشارة إلى وجود نوعين من الضرائب منها مباشرة وغير مباشرة  
\*الضرائب المباشرة: مثل الضريبة على الدخل التي تؤدي إلى تخفيض من دخل الأفراد وأن هذا الأخير يؤثر مباشرة على الانفاق الاستهلاكي مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك نحو الأسفل ويحدث العكس في حالة تخفيض من قيمة الضريبة.

\*الضرائب غير مباشرة: فعادة ما يتحملها المستهلك الأخير وهي تتمثل في مختلف الضرائب المطبقة على السلع الاستهلاكية، مما يؤدي إلى نفور المستهلكين من شراءها وادخار أموالهم لتفادي الضرائب.

### I-1-3-1- العوامل الموضوعية<sup>(1)</sup>:

وتتمثل في العوامل التي تؤثر على قدرة الفرد على الشراء، ونذكر منها:

### الثروة wealth:

يجب التمييز بين الدخل والثروة:

حيث أن الدخل هو ما يتقاضاه الفرد لقاء تادية خدمة، أما الثروة فهي أشمل من الدخل وتتمثل في جميع ممتلكات الأفراد، حيث تعتبر الثروة من محددات دالة الاستهلاك الكلية، حيث أن التغيير سواء بارتفاع أو الانخفاض في قيمة الممتلكات العقارية، الأسهم والسندات والأوراق المالية سوف يؤدي إلى تغير مركزهم المالي، مما يؤدي إلى زيادة أو تخفيض في الانفاق الاستهلاكي، ومنه انتقال دالة الاستهلاك إلى الأعلى أو الأسفل حسب كل حالة.

**الدخل:** يعتبر الدخل من المحددات الرئيسية للاستهلاك، وقد فسرت مختلف النظريات الاقتصادية العلاقة بين الدخل والاستهلاك، سواء في المدى الطويل بما يسمى الدخل الدائم، وفي حالة انعدام الدخل فيلجأ الأفراد إلى استهلاك مدخراتهم (الادخار السالب) أو الاستدانة.

(1) - د. خالد واصف الوزني، مرجع سبق ذكره، ص 167.

### البيع بالتقسيط:

وتتمثل في عملية استهلاك أو إنفاق استهلاكي عن طريق الدّفع بالتقسيط مما يؤدي إلى تسهيل أو تحسين القدرة المعيشية للأفراد، وارتفاع الطلب الاستهلاكي خاصّة إذا كانت تكاليف الناجمة عن هذا النوع من البيع منخفضة، مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستهلاك نحو الأعلى.

### الآثار الديمغرافية (عدد السكان Demographics)

مما لا شك فيه هو وجود علاقة طردية بين ارتفاع عدد السكان وارتفاع مستوى الاستهلاك، حيث أن ارتفاع عدد السكان يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع والخدمات، ولكن لا يجب إهمال عوامل أخرى منها البعد التعليمي والثقافي بإضافة إلى التوزيع العمري، حيث أثبتت الدراسات ارتفاع الطلب على السلع والخدمات في الفئات الشبانية ذات مستوى تعليمي مميز عكس المجتمعات الأخرى.

### I-2- الأذخار

#### I-2-1- تعريف الأذخار:

يمكن تعريف الأذخار "على أنه الجزء من الدّخل غير مستهلك" <sup>(1)</sup> أي أن الجزء المتبقي من الدّخل بعد الاستهلاك.

حيث يتمّ توجيه جزء من الدّخل المتاح إلى الاستهلاك أمّا الجزء المتبقي فيوجه للأذخار

وفق المعادلة التالية:  $Y = C + S$

$Y$ : الدّخل

$C$ : الاستهلاك

$S$ : الأذخار

وانطلاقاً من المعادلة السابقة يمكن اشتقاق دالة الأذخار كالتالي:

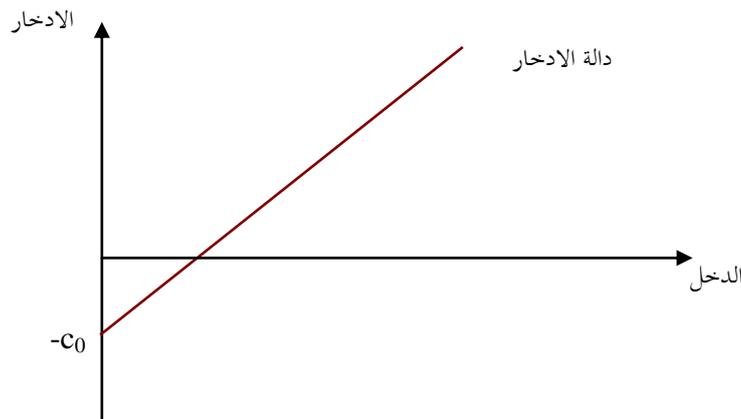
(1) - د. خالد واصف الوزني، مرجع سبق ذكره، ص 159.

$$\Rightarrow S = Y - C = -c_0 + sy_d$$

$s = MPS$ : الميل الحدي للاادخار وتمثل مقدار التغير في الادخار نتيجة التغير في الدّخل بوحدة واحدة.

ويمكن اشتقاق منحنى دالة الادخار انطلاقا من منحنى دالة الاستهلاك

الشكل رقم (1-6) : منحنى دالة الادخار



المصدر: د. خالد واصف الوزني، مرجع سبق ذكره، ص161.

- انطلاقا من الشكل البياني يلاحظ وجود علاقة طردية بين الدّخل والادخار فكلما زاد الدّخل زاد الادخار.
- تناقص كمية الادّخار السالب إلى أن تنعدم في نقطة التعادل « Break-even »<sup>(1)</sup> وهي النقطة التي يوجه من خلالها كل الدّخل إلى الاستهلاك، أي أن الاستهلاك تساوى مع الدّخل.
- نقطة الانطلاق تساوي  $(-c_0)$  وهي تدلّ على أن كل المدخرات السابقة تستعمل من طرف الفرد.
- وجود علاقة طردية بين الدّخل والادّخار، حيث عند ارتفاع الدّخل يحول جزء للاستهلاك أما الجزء الآخر للاادخار.

(1) - د. خالد واصف الوزني، المرجع السابق، ص161.

I-2-2- النظريات المفسرة للادخار

I-2-2-1- النظرية الكلاسيكية

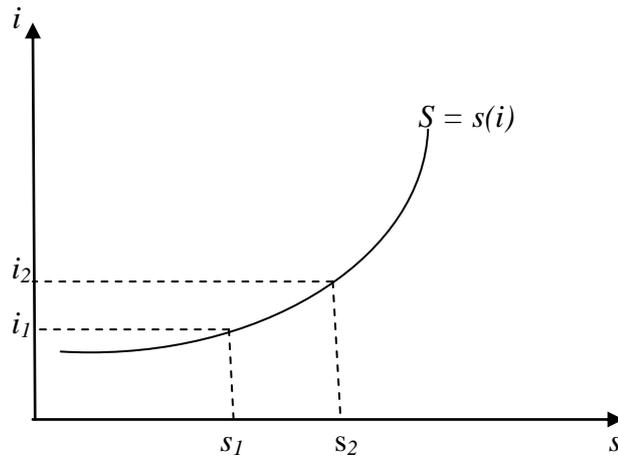
عكس كينز، فقد اعتبر الكلاسيك، أن الادّخار دالة لمعدل الفائدة وأوضحوا ذلك من

$$S = s(i)$$

حيث حسب هذه النظرية فإن الأفراد لا يستهلكون جزء من الدّخل حالياً، ليس هدفه الاحتفاظ بما في شكل نقدي وإثماً من أجل الحصول على مردود نقدي في المستقبل. حيث وفقاً لسلوك العقلاني للأفراد، فإنهم يتنازلون عن استهلاك اليوم إذا كان على الأقل المردود المستقبلي يعادل الاستهلاك في الحاضر.

ويمكن تمثيل هذه النظرية وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (1-7) : دالة الادخار



المصدر:

- يمثل المنحنى السابق دالة الادخار وفقاً للمدرسة الكلاسيكية، حيث تظهر العلاقة بين الادّخار ومعدّل الفائدة.
- يلاحظ وجود علاقة طردية بين عرض الادّخار ومعدّل الفائدة، حيث أن دالة الادّخار هي متزايدة بتزايد معدلات الفائدة.

I-2-2-2- النظرية الكنزوية:

لقد عاجلت النظرية الكنزوية للادخار كمتغير متبقى من الدخل بعد الاستهلاك وأعطت

تعريفها وفق الدالة التالية:  $S = Y - C$

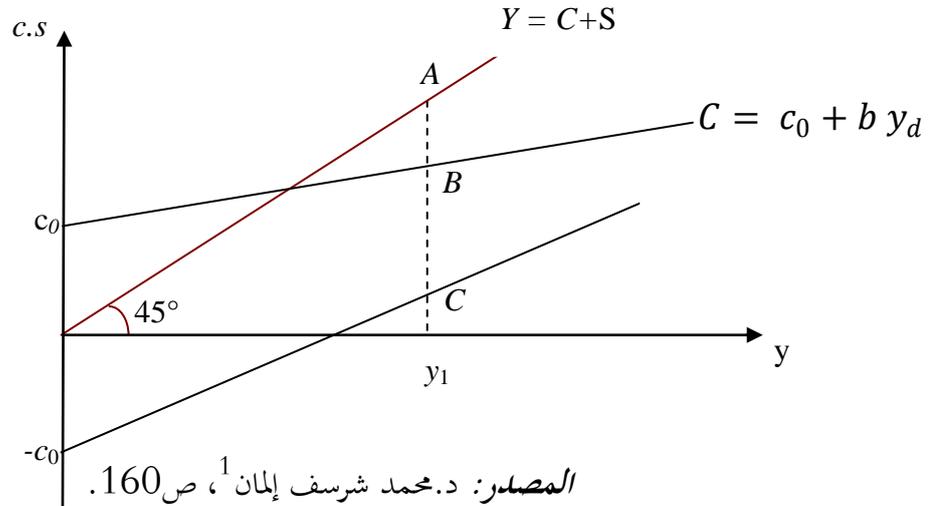
علما أن دالة الاستهلاك هي دالة خطية  $C = c(y)$

ومنه:  $S = y - c(y)$

ومنه فإن الادخار هو كذلك دالة خطية للدخل:  $S = s(y)$

ويمكن توضيحها من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (8-1):



- يمثل الخط المستقيم المنصف لزاوية القائمة، العلاقة بين الدخل وكل من مكوناته المتمثلة في

$$y = c + s$$

- يبين المستقيم الثاني منحنى دالة الادخار، المقدار الذي يرغب الأفراد ادخاره عند مختلف مستويات الدخل.

<sup>1</sup>- د. محمد شرسف إيمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص 160.

- عند مستوى الدخل  $y_1$  يكون حجم الاستهلاك المرغوب فيه من قبل الأفراد يساوي (CB).  
أما الادخار فهو يمثل ما يتبقى من الدخل بعد الاستهلاك.

$$S = Y - C = [AC] - [BC] \\ = [AB]$$

- حيث يعرف الاستهلاك وفقا للشكل البياني على أنه المسافة بين المستقيم المنصف للزاوية القائمة و المستقيم الذي يمثل دالة الاستهلاك.

- نلاحظ أنه عند مستوى معين من الدخل يكون الادخار سالب، أي أنّ الدخل لا يكفي لتغطية الاستهلاك، مما يتطلب السحب من المدخرات السابقة أو الاستدانة.

وللتوفيق بين النظريتين فإن دالة الادخار هي دالة تابعة للدخل المتاح ولمعدل الفائدة:

$$S = f(y, i)$$

$$S = -c_0 + sy_d + b_i$$

$-c_0$ : يمثل الادخار المستقل عن كل من سعر الفائدة والدخل المتاح.

$(b, s)$ : معالم كل من معدل الفائدة والدخل المتاح.

### I-2-3- محددات الادخار

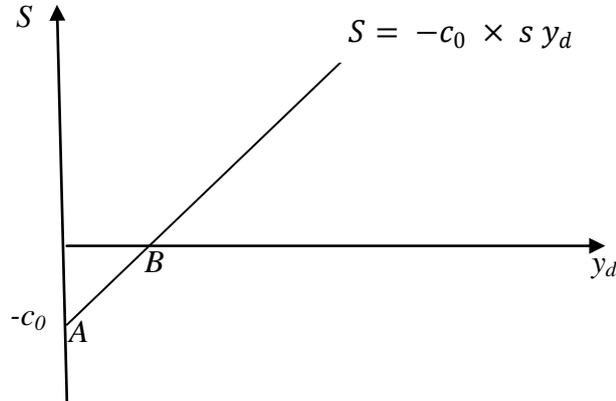
ومن بين العوامل الأخرى التي تؤدي إلى زيادة الادخار أو نقصه عند كل مستوى من مستويات الدخل و التي تؤدي إلى انتقال دالة الادخار سواء إلى الأعلى أو الأسفل، ونذكر منها:

### I-2-3-1- نمط توزيع الدخل بين أفراد المجتمع:

كما هو معلوم فإن العائلات الفقيرة تستهلك معظم دخلها ولهذا فإن غالبا ما يكون ادخارها معدوما، عكس العائلات الغنية فإن دخلها يسمح لها بالاستهلاك وفي نفس الوقت ادخار أكبر جزء منه، ولهذا نجد أن الميل الحدي للاستهلاك يرتفع لدى الفقراء عنه لدى الأغنياء. ولهذا نجد أن ذوي الدخل المرتفعة يوجهون جزءا كبيرا من دخولهم للادخار، وأن أي تغيرات تحصل تؤدي إلى انتقال من نقطة إلى أخرى على نفس منحنى دالة الادخار.

ويمكن توضيح العلاقة بين الدخل والإدخار كالتالي:

الشكل رقم (1-9) : العلاقة بين الدخل و الادخار



المصدر: من إعداد الباحث

- يلاحظ وجود علاقة طردية بين الدخل والادخار.
- الشكل بين  $[B, A]$  ، يلاحظ أنه هنالك ادخار سالب، وهو يدل على أنّ الدخل لا يكفي لاستهلاك ولهذا يتوجه الأفراد إلى الاقتراض أو استهلاك مدخراتهم السابقة وهذا ما يسمى بالادخار السالب.
- عند النقطة B، يوجه كل الدخل المتاح إلى الاستهلاك أي تكون نقطة التوازن
- انطلاقاً من النقطة B، فإنه بارتفاع الدخل المتاح يوجه بعضه للاستهلاك، والباقي يوجه للادخار.
- يلاحظ أن الادخار يتزايد بمعدل متزايد مع زيادة الدخل

### I-2-3-2- النظرة إلى الادخار:

يختلف حجم الادخار باختلافا نظرة المجتمع له، ففي حالة اعتباره شيء مهم فإنه سوف يدخر أكثر وذلك عن طريق تخفيض استهلاكه وهذا عند ثبات الدخل المتاح، ويحدث العكس في حالة لا يولون أهمية له.

I-2-3-3- الثروة المفاجئة:

في حالة حصول الأفراد على ثروة كالإرث، فمن البديهي زيادة استهلاكهم وذلك لمحاولة إشباع رغباتهم خاصة من السلع التي كانوا يتطلعون إلى استهلاكها من قبل، وبعدها سوف يستقر أسلوب الاستهلاك وتبدأ زيادة حجم الادخار.

I-2-3-4- توقعات الأسعار (المستوى العام للأسعار) :

إن توقع الأفراد لانخفاض الأسعار في المستقبل يؤدي إلى انخفاض الاستهلاك وارتفاع الادخار من أجل استعماله في المستقبل ويحدث العكس في حالة توقع ارتفاع الأسعار.

I-2-3-5- الضرائب:

تؤثر الضرائب على الادخار، حيث أن ارتفاعها يؤدي إلى زيادة الأسعار ومنه انخفاض الاستهلاك وزيادة الادخار والعكس يحدث في حالة انخفاض الضرائب.

I-2-3-6- العادات والتقاليد:

يرجع ميول الأفراد إلى الادخار إلى العادات والتقاليد التي تأصلت في نفوسهم نتيجة البيئة التي يعيشون فيها و نوعية ثقافتهم، دون الرجوع إلى ارتفاع أو انخفاض مستوى دخلهم.

I-2-3-7- المؤسسات الادخارية:

يتوقف أيضا حجم الادخار على مدى تطور وتواجد المؤسسات الادخارية، وعلى مدى تقديمها للضمانات من أجل تشجيع الأفراد على الادخار.

II- قطاع المؤسسات:

لا يمكن لأحد أن يجهد أهمية الاستثمار في النشاط الاقتصادي، منذ بداية الأزمة الاقتصادية العالمية 1973-1974 لا زالت الحكومات تشكو بالفعل من ضعفها في الاستثمار، القادر على صنع المداخيل والذي يعتبر من أهم المحددات الرئيسية في النشاط الاقتصادي وأحد أهم محركات النمو، حيث يعتبر الاستثمار شأن الاستهلاك، وهو من أهم مكونات الطلب

الكلي، حيث أن زيادة في الاستثمار هي زيادة في الطلب الكلي ولكن ليس بنفس مقدار ما تم استثماره ولكن بمقدار مضاعف الاستثمار.

كما أن الزيادة في الاستثمارات تؤدي إلى الزيادة في رأس المال ومنه ارتفاع الناتج القومي.

## II-1- الاستثمار Investment

### II-1-1- الاستثمار:

يقصد بالاستثمار تلك الأموال التي تستخدم في إنتاج أموال أخرى سواء كانت موجهة للاستهلاك أو الاستثمار، والتي لا تستخدم مباشرة في إشباع الحاجات.

### II-1-1-1- وجهة المجتمع : فيقصد بالاستثمار استخدام جزء من القوة العاملة ووسائل

الإنتاج من أجل الحفاظ على الطاقة الانتاجية، أو بناء طاقة إنتاجية جديدة كاستصلاح أراضي زراعية جديدة، أو بناء وحدات صناعية، وهي العملية التي تضاف إلى الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع، وهذا هو الاستثمار المنظور إليه من الناحية العينية.

### II-1-1-2- منظور الاقتصاد النقدي : فإن للاستثمار مظاهره النقدية فحتى يتم الشروع في

العملية الاستثمارية يجب حجز جزء من الدخل بعيداً عن الإنفاق الاستهلاكي أي ما يسمى بالإدخار، والذي سوف يتم توجيهه في مرحلة ثانية لبناء طاقة إنتاجية جديدة عن طريق شراء القوة العاملة و السلع الإنتاجية اللازمة وهذه العملية حسب الاقتصاديات النقدية تخلق أثراً:  أثر مباشر ويتمثل في الدخول النقدي للمساهمين في عملية البناء، ويتحقق الأثر النقدي في الأجل القصير.

 أما الأثر غير مباشر يتمثل في أثر عيني أي نهاية الإنجاز، ويتمثل في تشغيل الطاقة الإنتاجية الجديدة واستخدامها في عملية الإنتاج وتكون على المدى الطويل.

### II-1-1-3- الفرد الرأسمالي : يمكن أن يقوم باستثمار مثل شراء أسهم وسندات وهي أصول

رأسمالية موجودة بالفعل، وينتج عنه انتقال ملكية هذا الجزء ويحق له اقتسام أرباح الشركة، وهذا

النوع من الاستثمارات لا يؤدي إلى بناء طاقات إنتاجية جديدة، ولا يترتب عليه زيادة في الطاقة الإنتاجية الموجودة تحت تصرف المجتمع.

في هذه الحالة يمكن اعتبار هذا التوظيف لرأس المال استثماراً فقط من وجهة نظر الفرد، أما من وجهة نظر المجتمع فلم يترتب عليه أية إضافة للطاقة الإنتاجية والذي يعتبر حسبهم تخلياً عن الاستثمار.

وحسب التحليل الكنزي فإن الاستثمار يتمثل في شراء السلع الإنتاجية<sup>1</sup> من أجل خلق طاقة إنتاجية جديدة للاقتصاد القومي والمتمثلة في خلق عمالة ونتاج.

كما تمّ التفرقة بين الاستثمار المشتق (التابع) والاستثمار الذاتي (المستقل) حيث أن الاستثمار المستقل هو كل استثمار مستقل عن الدخول الجارية وليس له علاقة مباشرة مع الدخل، أما الاستثمار المشتق فيكون استجابة لارتفاع الطلب على السلع الاستهلاكية والتي عادة ما تكون نتيجة الزيادة في الدخل، وهو ما يؤدي إلى زيادة في الطلب على عناصر الإنتاج المستخدمة في إنتاج هذه السلع الاستهلاكية. وهنا يكون التوسع في الطاقة الإنتاجية راجع إلى الزيادة الأولية في الطلب على السلع الاستهلاكية، ولهذا فيعتبر الطلب على عناصر الإنتاج طلب مشتقّ من الطلب على السلع الاستهلاكية.

## II-1-1-4- الناحية الاقتصادية<sup>(2)</sup> والذي ينقسم إلى:

– التكوين الرأس المالي الثابت **Fixed capital Formation**: ويتمثل في كلّ الآلات والمعدات المستخدمة في العمليات الإنتاجية بما في ذلك الأراضي والمباني.

<sup>1</sup> -Blanchard, Olivier, Moeconomics, Library of Congress Cataloging-in-Publication Data, Printed in U.S.A, Second Edition, 2001, p 33

<sup>(2)</sup> – د. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مرجع سبق ذكره، ص 175-176.

-التغير في المخزون **change in stock**: ويتمثل في شراء الآلات والمعدات أو قطع الغيار التي تستخدم في عمليات الاستثمار ويعتبر هاذين المتغيرين من أهم المتغيرات التي يمكن قياس عن طريقها الاستثمار في بلد ما.

-المشاريع الإنشائية والإسكانية: **Residential Housing**: وتمثل في بناء

المنازل حتى لو كان للإقامة الدائمة.

تم تعريفها<sup>(1)</sup> "على أنه نوع من الإنفاق على السلع الرأس مالية كما يتضمن التغير في المخزون السلعي".

<sup>(2)</sup>"كما عرفت على أنها استخدام المدخرات النقدية والعينية في الاقتصاد لتكوين أصول رأس مالية تستخدم في إنتاج السلع والخدمات".

وحسب مفهوم النظرية الكنزوية الحديثة فيعتبر الإنفاق الاستثماري من المكونات

الأساسية للإنفاق الكلي، والذي يمثل الطلب الكلي في الاقتصاد.

حيث يوزع الدخل على الاستهلاك والجزء المتبقي يحول للادخار والذي يتم في وقت

لاحق انفاقه على الاستثمار. وبهذا يمثل الإنفاق الاستثماري والاستهلاك المكونين الأساسيين للإنفاق الكلي بجانب الإنفاق الحكومي وصافي الإنفاق الخارجي.

ويعرف الإنفاق الاستثماري بأنه المبالغ التي يتم إنفاقها من أجل رفع الطاقة الإنتاجية

للاقتصاد ما، أي الإنفاق من أجل تكوين رأس المال الإنتاجي والذي هو عادة تكوين لرأس المال الثابت أو المادي<sup>3</sup>.

كما يتضمن الاستثمار أو تكوين الرأس المالي، كافة المعدات والإنشاءات والأبنية، سواء

كانت لأغراض إنتاجية، أو سكنية التي تساهم في إضافة خدمة، وكل ما هو إنتاجي منه.

(1) - د.محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيسوي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص112.

(2) - د.فليح حسين خلف "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص163.

3 - د.فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، المرجع السابق، ص167.

وبما أنّ كل من الاستهلاك والاستثمار يمثلان المكونتين الرئيسيتين للطلب الكلي، فيجد الفرد نفسه مجبراً على المفاضلة أو الموازنة بينهما، أي يفاضل بين الاستهلاك الحالي والاستهلاك المستقبلي، ما يعني أنه في حالة ما تم تخفيض الاستهلاك الحالي سنتوقع ارتفاع الاستثمار الكلي، ومن ثم ارتفاع الاستهلاك المستقبلي، ويحدث أيضاً العكس. ويمكن تصنيف الاستثمار وفقاً لمداخله إلى:

### II-1-2- تصنيف الاستثمار:

#### II-1-2-1- تصنيف الاستثمار وفقاً للغرض من القيام به:

- **الاستثمار الصافي:** وهو يمثل كل الاستثمارات المضافة في الحالة التي يكون فيها الإنتاج المخطط غير كافٍ من أجل الوصول إلى الإنتاج المخطط له.

- **الاستثمار الإحلالي:** وتتمثل في الاستثمارات التي تحافظ على نفس مستوى الطاقة الإنتاجية، سواء متمثلة في إحلال رأس المال المستعمل في العمليات الإنتاجية، أو عن طريق شراء الآلات والمعدات الحديثة من أجل مسايرة التطورات التكنولوجية، والتي لا يترتب عليها أي زيادة في الطاقة الإنتاجية.

$$\text{الاستثمار الكلي}^{(1)} = \text{الاستثمار الإحلالي} + \text{الاستثمار الصافي}.$$

#### II-1-2-2- تصنيف الاستثمار وفقاً لمدته بقاءه:

- **الاستثمار الثابت:** وهي تشمل كل الاستثمارات التي تزيد مدتها عن السنة أو ما يسمى الاستثمارات طويلة الأجل مثل المنشآت والآلات والمعدات.

- **الاستثمار المتداول:** ويتمثل في مخزون من السلع والمواد الأولية المختلفة والتي تعتبر من أهم أنواع الاستثمارات.

#### II-1-2-3- تصنيف الاستثمار وفقاً لإمكانية قياس العائد منه:

(1) - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 84.

-الاستثمارات الملموسة: وهي الاستثمارات التي تعطي عائد نقدي ويمكن قياسها مثل الاستثمارات الصناعية، الزراعية... إلخ.

-الاستثمارات غير ملموسة: وتتمثل في الاستثمارات القاعدية والتي تساهم في تحسين الوضعية الاجتماعية للمجتمع، والتي لا ترد عائدا ماليا مباشرا مثل، التعليم، الصحة<sup>1</sup>،... إلخ.

### II-1-3- النظريات المفسرة للاستثمار:

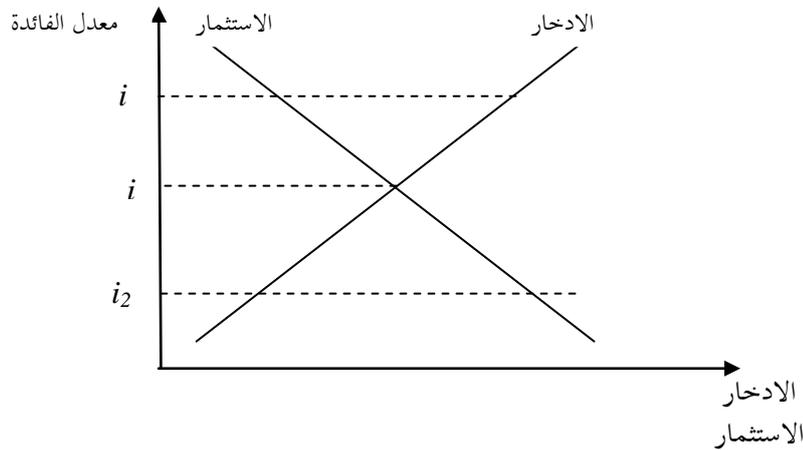
هناك عدّة نظريات تناولت الاستثمار:

### II-1-3-1- النظرية الكلاسيكية:

حددت النظرية الكلاسيكية بأن الادخار هو المحدد الرئيسي للاستثمار<sup>2</sup>، حيث أظهرت أن الفرد يفاضل الادخار عن الاستهلاك من أجل تحقيق أكبر منفعة في المستقبل، وأن كل الادخارات تحول إلى استثمارات وذلك باعتماد على سعر الفائدة.

حيث حسب هذه النظرية فإن الدّخل يوجه للادخار باعتماد على سعر الفائدة وما تبقى يوجه للاستهلاك.

الشكل رقم (1-10) : العلاقة بين كل من الاستثمار و الادخار ومعدل الفائدة



المصدر: د.فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، ص170.

<sup>1</sup> - احمد رمضان نعمة الله د . محمد سعيد عائد ،ايمان ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية ، دار الجامعية للطبع ونشر وتوزيع ، الاسكندرية ، 2001، ص54.

<sup>2</sup> - N.GREGORY MANKIWI, MACROECONOMICS, op cit, p68.

-Miloudi Boubakeur, Investissement et stratégies de développement, OPU , Ben Aknoun, Alger, 1988, p .

• انطلاقاً من الشكل نستنتج ما يلي:

**حالة 1:** يكون عرض النقود (الادخار) أكبر أو يفوق الطلب على النقود (الاستثمار) عندما يكون معدل الفائدة مرتفع ( $i_1$ ) فإنه لحدوث التوازن بينهما يبدأ معدل الفائدة بالانخفاض، مما يتسبب في عزوف الأفراد عن ادخار أموالهم ومنه يقل عرض الأموال، وفي المقابل انخفاض معدل الفائدة (يبدأ الاستثمار في الارتفاع) لإقبال المستثمرون على البنوك من أجل اقتراض الأموال حتى الوصول إلى نقطة التوازن بين عرض الأموال والطلب عليها عند معدل الفائدة ( $i$ ).

**حالة 2:** في حالة معدل الفائدة منخفض ( $i_2$ ) فإنه بطبيعة الحال يكون الطلب على الأموال (الاستثمارات) يفوق عرض الأموال (الادخار)، وذلك لأنه عند مستويات منخفضة من معدل الفائدة فإن الأفراد يفضلون استهلاك أموالهم بدل ادخارها، وفي نفس الوقت يقبل المستثمرون على البنوك الاقتراض الأموال لأن تكلفتها تكون قليلة. ومن أجل الوصول إلى حالة التوازن فإن معدل الفائدة يبدأ بالارتفاع، مما يؤدي إلى ارتفاع المدخرات أي زيادة عرض الأموال، وانخفاض الاستثمارات (طلب الأموال) حتى الوصول إلى معدل الفائدة التوازني ( $i$ ).

انطلاقاً مما سبق يحدث التوازن بين الادخار والاستثمار عند معدل الفائدة التوازني وهذا مع افتراض سلوك العقلاني والرشيد للأفراد، أي عدم وجود أموال مكتنزة (غير متداولة في السوق).

ويمكن تمثيل دالة الاستثمار حسب النظرية الكلاسيكية كالاتي:

$$\begin{aligned} I &= F(i) \\ I &= F(S) \\ I &= I_0 - \alpha i \end{aligned}$$

$I_0$ : الاستثمار المستقل عن معدل الفائدة

$\alpha$ :

$i$ : معدل الفائدة.

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات ومعدل الفائدة.

II-1-3-2- نظرية سعر الفائدة<sup>(1)</sup>:

تعتبر هذه النظرية أن سعر الفائدة هو الذي يؤدي إلى تحقيق المساواة بين الاستثمار والادخار، فعند حدوث انخفاض الطلب على الاستثمار فإن ذلك يرافقه انخفاض سعر الفائدة، وهو ما يتسبب في انخفاض الادخار، ليتساوى في الأخير الادخار مع الاستثمار. ومن جهة أخرى، عند ارتفاع الادخار فسوف يقابله انخفاض سعر الفائدة وهذا يؤدي إلى زيادة الطلب على الاستثمارات ليتساوى مرة أخرى مع الإدخار. فوفقاً لنظرية سعر الفائدة لن يكون هناك تغيير في الطلب الكلي أي في مستوى التشغيل والدخل عند انخفاض في مستوى الاستهلاك، لأن هذا الأخير يؤدي إلى زيادة الادخار وبالتالي زيادة في الاستثمارات الراجع لانخفاض سعر الفائدة. ومن الانتقادات الموجهة للنظرية التقليدية لسعر الفائدة تلك الموجهة من كينز.

II-1-3-3- النظرية الكينزية لسعر الفائدة:

حيث لاحظ أنه من غير المنطقي أن يكون سعر الفائدة عاملاً أساسياً في تحديد عرض الأموال القابلة للاقراض، حيث أن هذا الأخير يحدد عن طريق الادخار الكلي والذي يعتمد أساساً على الدخل الحقيقي الكلي في الدولة. وانطلاقاً من هذا المبدأ فإنه حسب كينز يتحدد مقدار الادخار الكلي عن طريق الدخل الكلي.

(1) -د. عبد الهادي علي النجار، "أصول علم الاقتصاد" دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدوي والكلي،

مجلة الجلاء الجديدة، ط6، المنصورة، 1999، ص478-488.

أما دور سعر الفائدة، فيتمثل في تحديد مقدار الادخار الذي يفضل الأفراد الاحتفاظ به على شكل سيولة بدلا من استثماره، فسعر الفائدة من وجهة كينز يتمثل في الثمن الذي يدفعه المقرض للفرد المدخر ثمنا لتخلي هذا الأخير عن السيولة.

واستنادا على ما سبق فإن النظرية التقليدية اعتبرت سعر الفائدة ثمنا لامتناع عن الاستهلاك، أو الانتظار أو تفضيل المستقبل عن الحاضر.

ويرجع جوهر الاختلاف بين النظريتين إلى مدى توافر العمالة الكاملة من عدمه، حيث أن النظرية الاقتصادية التقليدية تفترض العمالة الكاملة، إذ أنّ محاولة زيادة الاستثمار يتطلب سحب الموارد من مجال الاستهلاك وهو ما يمثل امتناع الأفراد عن الاستهلاك مقابل سعر الفائدة والذي يمثل ثمن لها.

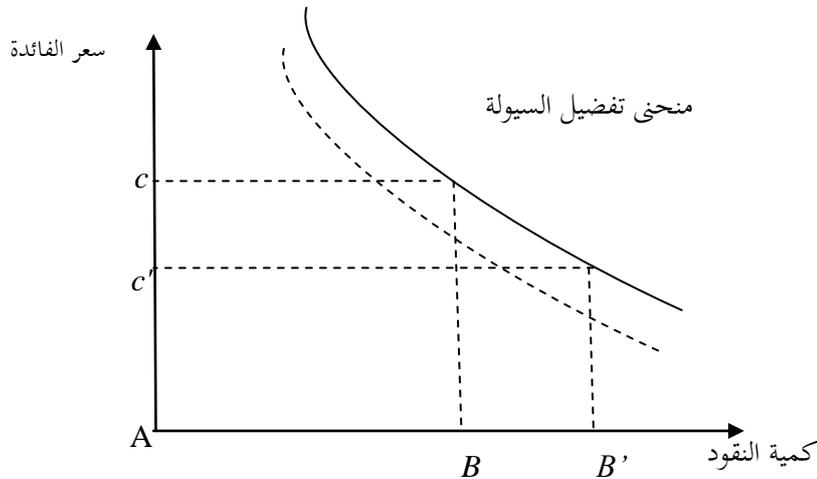
ولو أخذنا بمنظور كينز والذي افترض أن بعض الموارد معطلة، فإن استخدامها من أجل الاستثمار لا يعتبر امتناعا عن الاستهلاك، ومن ثمّ فإنّ سعر الفائدة يمثل ثمن أو تكلفة استخدام هذه الموارد واعتبرها ظاهرة نقدية لأنها ظاهرة تتحدد بطلب وعرض النقود. حيث ان طلب النقود يكون من طرف رجال الأعمال ولا يمتلكونها ويكونون مستعدين لدفع للمقرضون مقابل تخليهم عن حيازة السيولة والذي يعتبر مقابل عدم الاكتناز. أما عرض النقود فتتمثل في كمية النقود المتداولة أو المودعة على مستوى البنوك.

ومن ناحية أخرى، ففي حالة ضعف تفضيل السيولة مع افتراض ثبات كمية النقود فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى إلى اليسار وانخفاض سعر الفائدة إلى  $[Ac']$ ، أما في حالة زيادة تفضيل السيولة، فإن ذلك سوف ينتج عنه زيادة في الطلب على النقود والذي يقابله ارتفاع سعر الفائدة، أو ارتفاع عرض النقود والذي يعتبر خارج عن إرادة الأفراد لأنه تحت سلطة السلطات النقدية، وانطلاقا من هنا نستنتج:

- للسلطات النقدية القدرة في التحكم في سعر الفائدة وذلك عن طريق كمية النقود، وبما أنّ سعر الفائدة من المتغيرات الأساسية للاستثمار وبالتالي حجم التشغيل والدّخل، ومن هنا تبرز أهمية السياسة النقدية في الحياة الاقتصادية.
- كان لكينز دور فعال في تحديد العلاقة بين سعر الفائدة وكمية النقود وبين الاستثمارات وسعر الفائدة وبالتالي العلاقة بين سعر الفائدة وكل من التشغيل والدخل، أي أنه أوضح العلاقة الوطيدة بين نظرية النقود وكل من العمالة والدخل.
- ارتفع سعر الفائدة مع ثبات العوامل الأخرى، ويحدث العكس في حالة ارتفاع كمية النقود فينخفض سعر الفائدة.

ويمكن توضيحها من خلال الرسم البياني التالي:

الشكل رقم (1-11) : منحنى توازن طلب وعرض النقود



المصدر<sup>1</sup>: د. عبد الهادي علي النجار، "أصول علم الاقتصاد"، ص491.

- انطلاقاً من المنحنى البياني فإن سعر الفائدة يتحدد وفق العلاقة بين الطلب على النقود "تفضيل السيولة" مع عرض النقود "كمية النقود" أي عند نقطة التوازن بينهما.

<sup>1</sup> - د. عبد الهادي علي النجار، "أصول علم الاقتصاد" دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدوي والكلّي، المرجع السابق، ص491.

- يلاحظ أنه عند انخفاض سعر الفائدة يقابله ارتفاع عدد الأفراد الذين يفضلون الاحتفاظ بثروتهم على شكل سيولة زيادة طلب على النقود، وهو ما يفسر الميل السالب لمنحنى تفضيل السيولة.
- فإذا فرضنا انخفاض سعر الفائدة لأدنى مستوياته حتى كاد يقترب من الصفر، فإن أغلبية أفراد المجتمع سوف تتوقع زيادة سعر الفائدة، ومن ثم فإن الطلب على السيول ستزداد مرونته إلى درجة كبيرة.

## II-1-3-4- النظرية الكنزية:

يمكن القول أن كينز يفضل المتغيرات الذاتية أو السيكلوجية: التفاؤل أو التشاؤم بالنسبة للمستقبل. ترى هذه النظرية<sup>1</sup> أن الاستثمار يتحدد بكل من سعر الفائدة والكفاءة الحدية لرأس المال، مع العلم أن سعر الفائدة يتحدد انطلاقاً من توازن في سوق النقد أي طلب النقود يتوازن مع عرض النقود وأن هذا الأخير تحدده السلطات النقدية والمتمثلة في البنك المركزي.

أما الطلب على النقود يتحدد وفق مجموعة من الدوافع على حسب استعمالاتها إلى ثلاث

حالات:

- ✓ الطلب على النقود من أجل المعاملات: وذلك من أجل قيام بعمليات شراء السلع والخدمات وهذه الأخيرة تتحدد انطلاقاً من الدخل.
- ✓ الطلب على النقود لغرض الاحتياط: وتتمثل في اكتناز الأموال لمواجهة الظروف الغير مناسبة وغير متوقعة وللطوارئ منها: الأمراض، البطالة، ويتحدد انطلاقاً من الدخل حيث كلما ارتفع الدخل ارتفع معه الطلب لغرض الاحتياط، وعكس إذا انخفض الدخل فيوجه لغرض المعاملات.

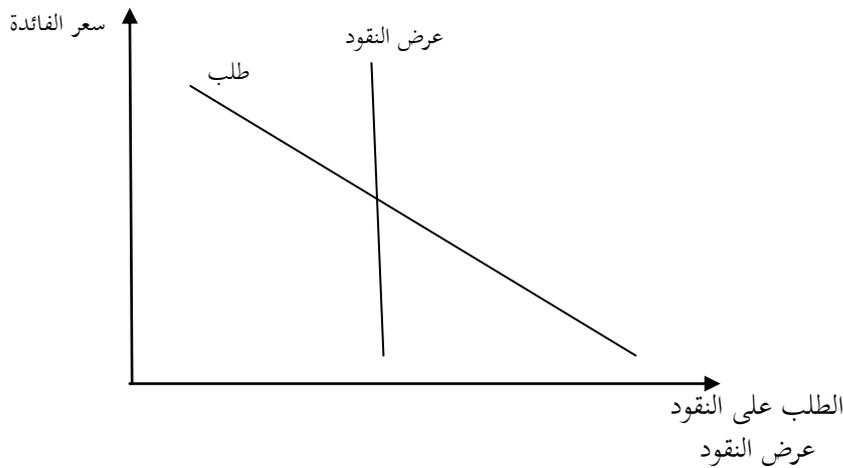
<sup>1</sup> - سامي خليل، نظرية الاقتصاد الكلي الكتاب الثاني نظريات الاقتصاد الكلي الحديثة، دار النهضة العربية للطبع والنشر والتوزيع، ط1، الكويت، 1999، ص ص1174-1184.

✓ الطلب على النقود لغرض المضاربة: ومعنى المضاربة القيام بعمليات الاستثمار من أجل

الحصول على عائد وهو مرتبط بتكلفة سعر الفائدة انطلاقاً من فرضيات النظرية الكنزوية

فيمكن تمثيلها في الشكل التالي:

الشكل رقم (1-12): تحديد سعر الفائدة وفقاً لنظرية الكنزوية



المصدر: د. فليح حسن خلف، ص 173.

- منحني عرض النقود ثابت وهو عمودي أي لا يتأثر بسعر الفائدة، حسب النظرية الكنزوية فإن البنك المركزي هو المسؤول عن إصدار النقود (سلطة مستقلة).
- يمثل منحني الطلب على النقود لغرض المضاربة علاقة عكسية مع سعر الفائدة، بإضافة إلى أن الدّخل هو محدد كل من طلب على النقود لغرض المعاملات أو الاحتياط.
- وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقود لغرض المضاربة وسعر الفائدة، حيث كلما ارتفع سعر الفائدة عزف الأفراد عن الاستثمارات أي طلب على النقود وعند انخفاض سعر الفائدة يرتفع طلب على النقود من أجل الاستثمار. ومنه فإن محددات الاستثمار وفقاً للنظرية الكنزوية:

✚ سعر الفائدة: بافتراض ثبات الكفاية الحدية لرأس المال (معطيات) هو وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة والاستثمار.

✚ الكفاءة الحدية لرأس المال بافتراض ثبات سعر الفائدة.

وجود علاقة طردية بينهما، حيث أن الكفاءة الحدية لرأس المال تمثل العائد من الاستثمار

"كافة العوائد المتوقعة للأصل الرأسمالي طيلة عمره الإنتاجي"<sup>1</sup>

**II-1-3-5- نظرية مضاعف الاستثمار: Multiplier (كينز)**

"يعرف مضاعف الاستثمار بأنه التغير في الدخل الناتج عن تغير الاستثمار المستقل"<sup>(2)</sup>.

$$\text{مضاعف الاستثمار} = \frac{\text{التغير الإجمالي للدخل القومي}}{\text{التغير في}}$$

حيث لاحظنا في النظريات السابقة أن التغيرات التي تحدث تؤدي إلى التحرك على نفس

المنحنى سواء الطلب الكلي أو العرض الكلي، ولكن هنالك تغيرات تحدث في دالة الطلب

الكلي (نتيجة تغيرات سواء في دالة الاستهلاك أو دالة الاستثمار) تؤدي إلى انتقال منحنى إلى

الأعلى يمين أو إلى الأسفل يسار على حسب التغيرات بالزيادة أو النقصان.

حيث انطلقت هذه النظرية من فرضية أن التغيرات التي سوف تحدث في المدى القصير

هي ناتجة عن دالة الاستثمار لأن دالة الاستهلاك تكون نوعاً ما مستقرة وتأخذ طابع العادة

والتقاليد، حيث عند القيام بمشروع استثماري جديد ويكون مصدره مستقل عن الدخل، ومنه

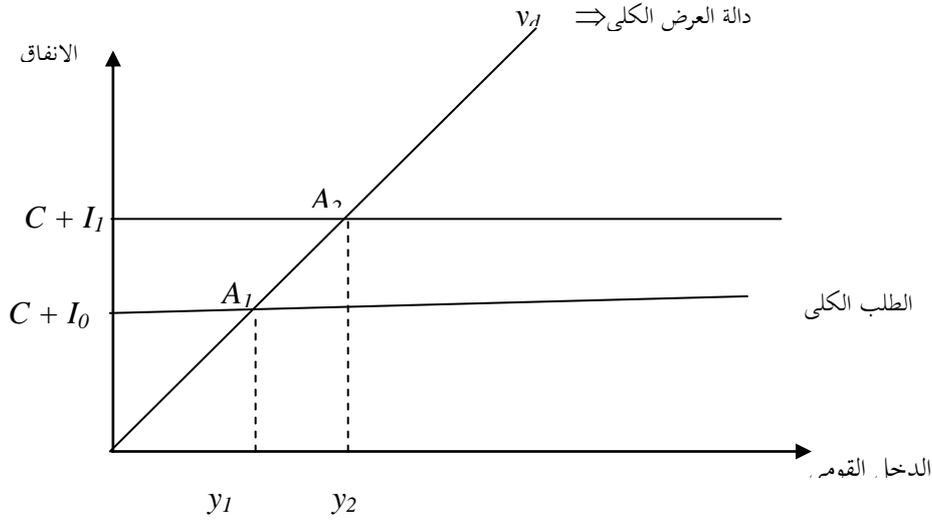
فسوف يدمج مع الاستثمار المستقل  $I_0$  ليصبح  $I_1$ ، مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي

لأعلى بشكل يكون موازي للوضع السابق.

(1) - د. فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص 174.

(2) - د. فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 178.

الشكل رقم (1-13): تأثير مضاعف الاستثمار على وضعية التوازن



المصدر: د. فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 116

- انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن الوضع التوازني كان عند نقطة  $A_1$  اي الطلب الكلي (الإنفاق)  $C + I = C_0 + I_0$  ويتساوى مع العرض الكلي ومع افتراض حدوث مشروع استثماري مستقل عن الدخل مع ثبات دالة الاستهلاك مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الكلي نتيجة زيادة الإنفاق الاستثماري  $C + I = y_d$  ، مما يؤدي إلى الانتقال من الوضع غير التوازني لأن الطلب الكلي أكبر من العرض الكلي، مما يؤدي بالآليات الاقتصادية إلى زيادة الإنتاج لمواجهة الطلب المتزايد، ومنه ارتفاع العرض الكلي حتى يصل إلى حالة التوازن الجديدة  $A_2$ ، وعند هذه النقطة يتساوى العرض الكلي مع الطلب الكلي، كما يتساوى الادخار مع الاستثمار.
- كما يلاحظ أن مستوى الدخل التوازني قد ارتفع من  $y_1$  إلى  $y_2$ ، وهذا ما يسمى بأثر المضاعف. وهو ما يدفع إلى الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي، وهذا يعني أن جزء من الدخل المحقق سوف ينفق على السلع الاستهلاكية وهذه الزيادة هي الأساس في الزيادات التراكمية للدخل.

- حيث أن الزيادة في الإنفاق الاستثماري أدت إلى زيادة الاستخدام وبالتالي زيادة الدخل بصورة مضاعفة وتراكمية مقارنة بزيادة في الاستثمار المستقل ويطلق على هذه العلاقة بمضاعف الاستثمار.

$$\frac{\text{التغير المفيئ تنظّل حل}}{\text{مضاعف الاستثمار}} = \frac{\text{التغير في الاستثمار}}{1} = \text{ميل الحدي الادخار}$$

وعلى هذا الأساس يمكن القول بأن الزيادة المسببة في الإنفاق الاستهلاكي هي الأساس في فهم عمل المضاعف والذي يعتمد على جميع التغيرات الأولية والثانوية الحاصلة في أي متغير من متغيرات الطلب الكلي، وهذا ما يقودنا إلى استنتاج العلاقة الطردية بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف، حيث كلما زاد الميل الحدي للاستهلاك كلما ارتفع مضاعف الاستثمار والعكس صحيح.

ومما سبق نبرز عدّة ملاحظات<sup>(1)</sup>:

- ✓ التغيير في الدخل = التغيير في الاستثمار X المضاعف
- ✓ هنالك علاقة طردية بين الميل الحدي للاستهلاك والمضاعف وعلاقة عكسية مع الميل الحدي للادخار.
- ✓ عند ارتفاع الاستثمار المستقل يزداد الدخل ونتيجة ذلك تحدث زيادة الإنفاق الاستهلاكي، وتستمر في الزيادة إلى حين الوصول إلى الدخل التوازني الجديد، وعند هذه النقطة يتساوى الادخار (التسريبات) مع الاستثمار المستقل (الحقن) والذي يمثل إضافة للدخل.
- ✓ وجود علاقة خطية بين التغيير في الاستثمار المستقل والتغيير في الدخل مع عدم وجود فترة تأخر زمني بينهما، وهو عكس ما يحدث في الدول النامية التي تطول فيها فترة توليد الدخل نتيجة الاستثمار.

(1) - د. فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 185.

## II-1-3-6- نظرية المعجل والمسارع Accelerator

إن المعجل يبين أثر التغير في الدّخل على التغير في الاستثمار<sup>1</sup>.

$$\text{المعجل} = \frac{\text{تغير الاستثمار}}{\text{تغير}} \text{ ويطلق عليه أيضا بالميل الحدي للاستثمار.}$$

إن زيادة أو رفع قيمة الاستثمار المستقل تؤدي إلى الزيادة في الدّخل وهذا الأخير يرفع من الإنفاق الاستهلاكي، ويؤدي إلى حدوث اللاتوازن (ارتفاع الطلب مع ثبات العرض). ومن أجل الرجوع إلى قيمة التوازن لابد من ارتفاع أو الزيادة في الإنتاج لتلبية الطلب الاستهلاكي، مما يؤدي إلى زيادة الاستثمار التابع (زيادة الطلب على السلع الاستثمارية).

حيث انطلاقا مما سبق يمكن استخلاص تعريف المعجل والذي يبين العلاقة بين التغير في الاستثمار المتولد (التابع) الناتج عن زيادة الاستهلاك الناجم عن زيادة الدّخل<sup>(2)</sup> مع التغير في الدّخل.

ومن انتقادات هذه النظرية أن الزيادة في الاستهلاك الناجمة عن زيادة الدّخل قد لا تقود إلى زيادة

حتمية في الاستثمار التابع نتيجة لعدة أسباب منها:

❖ إذا كانت الزيادة في الاستهلاك مؤقتة فلن يكون هنالك ميول للاستثمار.

❖ من بين افتراضات هذه النظرية هو عدم وجود طاقات إنتاجية عاطلة وهو افتراض غير واقعي.

<sup>1</sup> -Gordon, R.J, *Macroeconomics*, Harper Collins college, publisher New York, (6th ed), 1993,p.

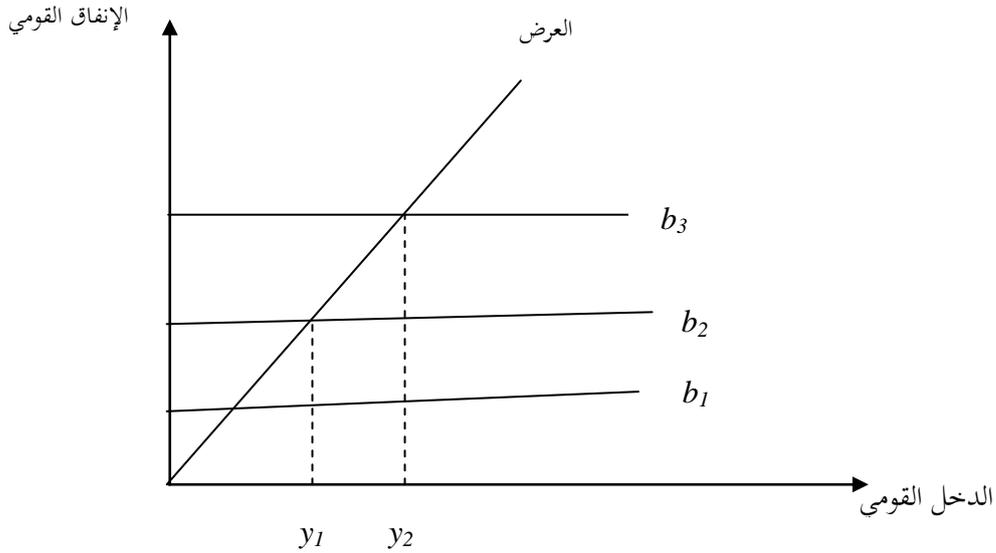
د. ممدوح خطيب الكسواني، دراة قياسية لسلوك الاستثمار في الجمهورية العربية السورية، مجلة جامعة دمشق، المجلد الثالث عشر، العدد الاول، 1998، ص 17-23.

<sup>(2)</sup> - يعتمد على:

- البدرى، صباح صالح محمد، الاستثمار الخاص والعوامل المؤثرة فيه في الأردن، مجلة آفاق الاقتصادية العدد 74 ، الأردن، 1996، ص .  
- د. فليح حسن خلف، المرجع السابق، ص 189.

❖ قد لا تتحقق الزيادة في الاستثمار نتيجة ارتفاع تكلفة أو ضعف القدرة على إقامة الاستثمارات خاصة في الدول النامية.

الشكل رقم (1-14) : العلاقة بين الدخل والاستثمار (المعجل)



المصدر<sup>1</sup>: د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي "، ص.

انطلاقاً من الشكل البياني نلاحظ أن عند رفع من قيمة الاستثمار المستقل تلك الزيادة سببت

الزيادة في الدخل، ومنه الزيادة في الانفاق الاستثماري مما ينتج عنه انتقال منحنى الطلب من  $b_1$  إلى  $b_2$

بشكل موازي وهذا ما يسمى بأثر المضاعف. لكن التغير في الدخل أدى إلى التغير في كل من الاستهلاك

والاستثمار والذي سوف يطلق عليه الاستثمار التابع أو المحفز من أجل التفريق بينه وبين الاستثمار

المستقل، أي أن هذا التغير في الاستثمار كان نتيجة التغير في الدخل مما يؤدي إلى ارتفاع العرض الكلي،

وللرجوع إلى حالة التوازن، لابد من زيادة الطلب الكلي (الانفاق الكلي)، ولهذا سوف ينتقل منحنى

الطلب الكلي إلى الأعلى من  $b_2$  إلى  $b_3$  حيث لا تكون موازية لمنحنى الطلب الانفاقي السابق، وهذا هو

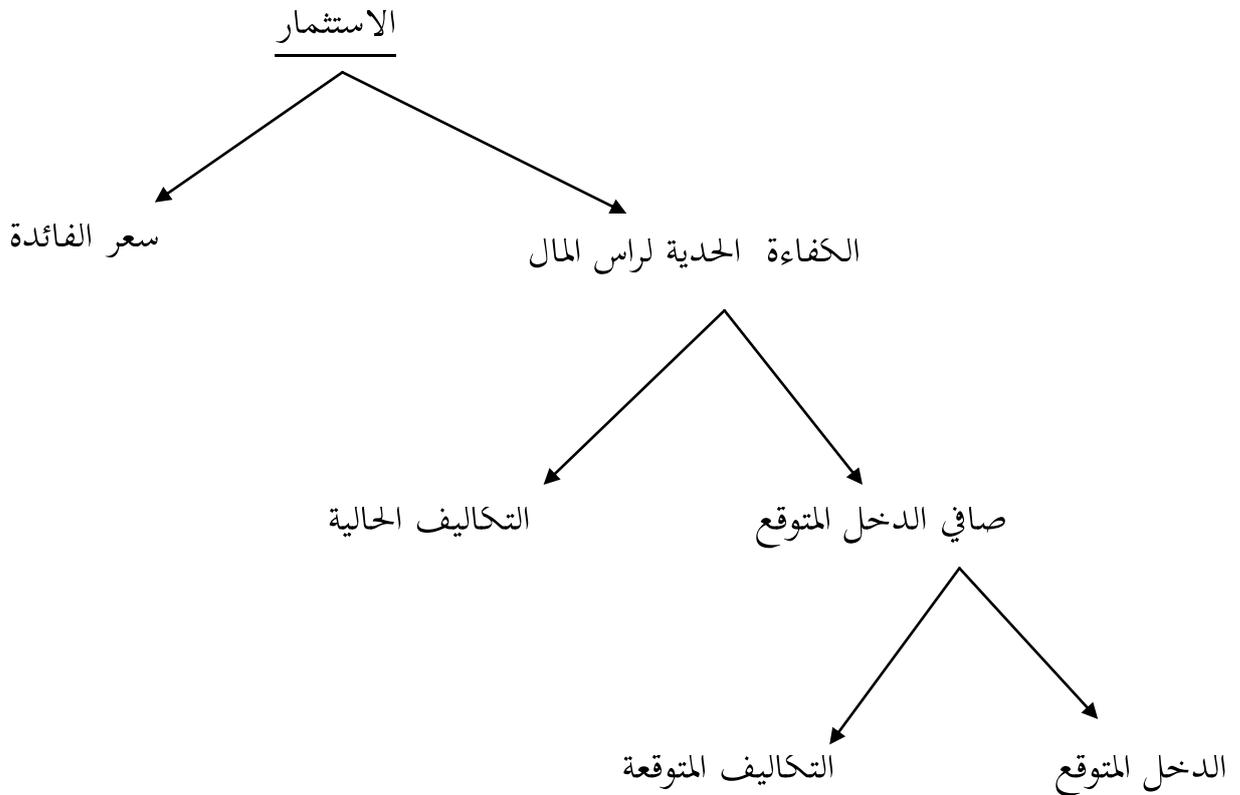
<sup>1</sup> - د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2007، ص.

مبدأ المسارع. حيث يكون ميل الدالة  $b_2$  أكبر من ميل الدالة  $b_1$  نظراً لأن ميل الدالة  $b_2$  يجمع كل من الميل الحدي للاستهلاك والميل الحدي للاستثمار.

#### II-1-4- محددات الاستثمار:

يقوم الأفراد خلال حياتهم باتخاذ مجموعة من القرارات المهمة، ويعتبر قرار الاستثمار من أهمها، وذلك راجع سواء لتكلفتها من ناحية وتأثيرها على الحياة من ناحية أخرى، كما أن قرار الاستثمار يعتبر قرار طويل الأجل لأن العائد المتوقع من الاستثمارات في أغلب الأحيان يكون على المدى الطويل، كما لا يمكن التراجع عنه. لأنّ تكلفته إلغاءه أو التخلص منه بعد تنفيذه تعتبر أكبر من الاستمرار فيه رغم مردوديته القليلة أو عدمها.

#### الشكل رقم (1-15): العوامل المؤثرة على الاستثمار



المصدر: من اعداد الباحث

### II-1-4-1-1- الدّخل القومي والطلب الاستهلاكي : هناك علاقة طردية حيث عند ارتفاع الدّخل

القومي فيحدث ما يسمى بالرفاهية ويقوم الأفراد برفع من الطلب على السلع والخدمات ومنه ارتفاع الطلب على الاستثمارات ويحدث أيضا العكس:

$$I = F(C, Y) \quad \text{C : الطلب الاستهلاكي}$$

$$I = I_0 + \alpha_1 c + \alpha_2 y + \varepsilon \quad \text{y : الدخل القومي}$$

### II-1-4-1-2- حجم السكان<sup>1</sup> : حيث أن ارتفاع عدد السكان، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع

والخدمات، ومن ثمّ زيادة الاستثمارات من أجل تلبية هذا الطلب ومنه هنالك علاقة طردية بينهما :

$$I = F(N)$$

$$I = I_0 + \alpha N + \varepsilon \quad \text{N : حجم السكان}$$

### II-1-4-1-3- الضرائب: Taxes

تعتبر السياسات الضريبية من أهم السياسات في تنشيط أو تثبيط القطاعات الاقتصادية، وتتمثل في مختلف الضرائب المفروضة على المستثمرين<sup>2</sup> من ضرائب على الإنتاج، الأرباح، والتي تؤدي إلى تخفيض من عائد الأرباح أي كفاية الحدية لرأس المال ومنه انخفاض الاستثمارات، وهذا ما يؤدي إلى وجود علاقة سلبية بين الاستثمارات والضرائب

$$I = F(T)$$

$$I = I_0 - BT + \varepsilon$$

### II-1-4-1-4- الإعانات والتسهيلات أو بصفة عامة الانفاق الحكومي على إنشاء البنى التحتية،

سكك حديدية، طرق والتي تساعد على تخفيض من تكلفة الإنتاج والرفع من أرباحهم ومنه زيادة الكفاءة الحدية لرأس المال.

$$I = F(G)$$

$$I = I_0 + \alpha G + \varepsilon$$

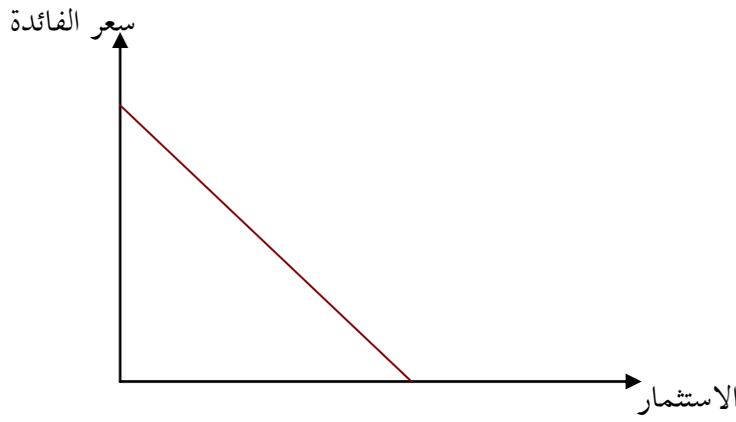
<sup>1</sup>-رحيم حسين ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1989-2009، دراسات، العلوم الإدارية، المجلد 40 ، العدد2، 2013، ص432.

<sup>2</sup>- داودي، محمد، محددات الاستثمار الأجنبي المباشر في الجزائر :دراسة قياسية، المؤتمر الدولي العاشر حول التوجهات الحديقة في تمويل التنمية، بيروت، لبنان، 2011، ص .

**II-1-4-5- سعر الفائدة:** وتتمثل في تكلفة الأموال المستثمرة والتي يمكن أن تأخذ شكلين:

- في حالة كانت الأموال مقترضة من البنوك فإن التكلفة تتمثل في سعر الفائدة<sup>1</sup>.
- في الحالة التي يكون فيها تمويل ذاتي، فإن التكلفة هنا هي "بتكلفة الفرصة البديلة"<sup>2</sup> للمستثمر، والتي تمثل العائد من أمواله في حالة ما إذا قام بإيداعها في البنك.
- ويمكن توضيح العلاقة بين الاستثمار وسعر الفائدة كالاتي:

الشكل رقم (1-16): منحني الطلب على الاستثمار



المصدر<sup>3</sup>: د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، ص 94.

- نلاحظ أن دالة الاستثمار هي دالة خطية وسالبة الميل.
- في حالة ارتفاع السعر فإن ذلك سوف يؤدي إلى عزوف المستثمرين عن الاقتراض لارتفاع تكلفته، مما يؤدي إلى انخفاض حجم الاستثمارات، ومن هنا تظهر العلاقة العكسية بين الاستثمارات وسعر الفائدة ويحدث العكس في حالة انخفاض سعر الفائدة.

ويمكن من خلال ما سبق توضيح هذه العلاقة بالصيغة الرياضية التالية:

$$I = I_0 - \alpha_i$$

$I$ : الاستثمار الكلي.

$I_0$ : الاستثمار المستقل أو الذي يحدد بعوامل أخرى غير سعر الفائدة.

<sup>1</sup> - رحيم حسين ومحمد عبادي، أثر المتغيرات الاقتصادية على الاستثمار المحلي المباشر في الجزائر-دراسة قياسية للفترة 1989-2009، مرجع سبق ذكره، ص 432.

<sup>2</sup> - د. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 178.

<sup>3</sup> - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 94.

$\alpha$ : تغير في الاستثمار الناتج عن تغير سعر الفائدة وتكون  $\alpha < 1$ .

$i$ : سعر الفائدة السوقي.

- عندما يكون معدل الفائدة يساوي الصفر، فإنّ الاستثمار يساوي الاستثمار المستقلّ  $I_0$  والذي يمثل معدّل الفائدة.

- الميل سالب  $\alpha$  ما يدل على وجود علاقة عكسية بين الاستثمارات وسعر الفائدة.

- نلاحظ أنه عند ارتفاع سعر الفائدة فإنّ ذلك يعود إلى انخفاض حجم الاستثمارات والعكس صحيح.

تجدر الإشارة أنه هناك معادلة فيشر Fisher Equation التي خلصت أن "المحدد الرئيسي للاستثمارات هو سعر الفائدة الحقيقي وليس الإسمي"<sup>(1)</sup>.

حيث أن سعر الفائدة الحقيقي يساوي سعر الفائدة الإسمي ناقص محدد ارتفاع الأسعار (تضخم)

$$[r = i - F]$$

**II-1-4-6-الربح<sup>(2)</sup>**: ويتم حسابه عن طريق طرح الإيرادات الكلية - التكاليف الكلية.

وتتمثل التكاليف الكلية في كافة التكاليف المتوقعة منذ بداية إنجاز الاستثمار حتى الانتهاء منه،

والتي تشمل تكاليف ثابتة والتكاليف المتغيرة والمتثلة أساسا في سعر الفائدة أو ما يسمى تكلفة الأموال.

أما الإيرادات المتوقعة فتتمثل أساسا في الطلب المتوقع في المستقبل.

بالاستناد على المدارس الحديثة فإنّ هناك علاقة طردية بين الاستثمار والربح، وأن هذا الأخير هو

من مكونات الدّخل القومي.

$$\text{الدخل} = \text{الربح} + \text{الأجور} + \text{الفائدة} + \text{الربح}$$

**تكاليف الاستثمار**: تشمل كل التكاليف المتوقعة طوال العمر الإنتاجي للمشروع إلا أنه يمكن التمييز من

بينها: التكاليف المتعلقة بالضرائب، وأخرى المتعلقة بسعر الفائدة.

<sup>1</sup>- د. خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص 184.

<sup>2</sup>- د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 87.

الإيرادات المتوقعة:

يتم اتخاذ قرار الاستثمار، اعتماداً على التوقعات، لأن القرار الاستثماري هو قرار يتم اتخاذه على المدى الطويل، كما أنه يعتمد على مختلف السياسات السياسية والاقتصادية لذلك البلد، فكلما كانت التوقعات متفائلة<sup>1</sup> بشأن الظروف الاستثمارية أدى ذلك إلى زيادة مستوى الاستثمار والعكس صحيح.

وهناك عدة عوامل أخرى محددة للاستثمار منها التقدم العلمي والتكنولوجي، حجم تكوين رأسمالي، معدل الأرباح الحالي ودرجة المخاطرة التي يمكن أن تتعرض لها الأموال المستثمرة.

II-1-4-7- الاستثمار المستقل<sup>(2)</sup>:

كما ذكرنا أن هنالك عدّة متغيرات تؤثر على الاستثمار ومن بينها الاستثمار المستقل والذي لا يعتمد على المتغيرات الأخرى، أي لا يتغير بتغيرها، وهو يتحدد بصفة مستقلة ويكون ذلك نتيجة سياسات أو عوامل اقتصادية أو سياسية أو تكنولوجية. "وتطلق على العلاقة التي توضح أثر التغيرات في الاستثمار المستقل نتيجة التغير في الدخل بمضاعف الاستثمار"<sup>(3)</sup>.

II-1-4-8- التطور التقني أو التكنولوجي Technical change and Innovation

يعتبر التطور<sup>1</sup> من أهم المحددات لكن في نفس الوقت يعتبر متغير كفي لا يمكن قياسه، حيث يؤدي استعمال التكنولوجيا الحديثة إلى انتقال منحنى الاستثمار إلى الأعلى يمين.

<sup>1</sup> - بإعتماد على:

- خالد واصف واخرون، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية والتطبيق، دار وائل للنشر، ط3، الأردن، عمان، 2000، ص156.

- احمد الناقة واخرون، النظرية الاقتصادية الكلية، مدخل حديث، قسم الاقتصاد، مصر، 1994، ص. 107.

<sup>(2)</sup> - بإعتماد على:

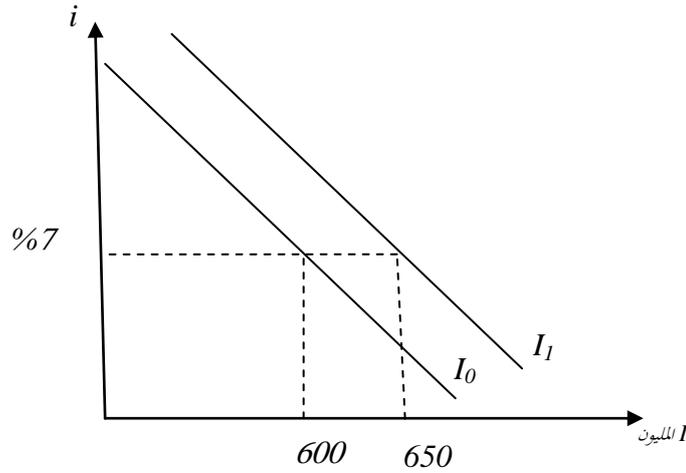
- د.فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، مرجع سبق ذكره، ص177.

- الحلاق سعيد، ونادرة مريان، الاستثمار الخاص وأثره على النمو الاقتصادي في الأردن دراسة تحليلية قياسية- 1975-1996

مجلة الجامعة الأردنية، 2000، ص .

<sup>(3)</sup> - د.فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، نفس المرجع السابق، ص119.

الشكل رقم (17-1) : تأثير التطور التكنولوجي على منحنى الطلب الاستثماري



المصدر<sup>2</sup>: د. خالد واصف الوزني، ص181.

- انطلاقاً من المنحنى  $I_0$  وعند معدل الفائدة 7% كان حجم الطلب الاستثماري 600 مليون، لكن باستعمال التطور التكنولوجي وعند نفس مستوى معدل الفائدة انتقل منحنى الطلب الاستثماري إلى أعلى ليحقق استثمارات قدرت بـ 700 مليون.

#### II-1-4-9- الثقة التجارية والتوقعات Business confidence and Expectations

تعني الاحتياطات وتوقع المخاطر بالإضافة إلى توقع التغيرات الاقتصادية لبلد ما، ففي حالة توقع كساد في بلد ما فإن المستثمرون يعزفون عن الاستثمار في تلك البلد مما يؤدي إلى انتقال منحنى الطلب الاستثماري إلى الأسفل يساراً.

#### II-1-4-10- الحوافز:

وتتمثل في كل الطرق والتحفيزات التي يمكن أن تقدمها الدولة للمستثمرين مثل خفض معدلات الفائدة أو تسهيل عمليات الدعم، فترات استحقاق طويلة الأمد، إنجاز المشاريع

<sup>1</sup>-احمد رمضان نعمة الله د . محمد سعيد عائد ،ايمان ناصف ، النظرية الاقتصادية الكلية، دار الجامعي طبع ونشر وتوزيع، الاسكندرية، 2001 ، ص54.

<sup>2</sup> - د.خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، مرجع سبق ذكره، ص181.

القاعدية مثل الطرق، تسهيل المعاملات الإدارية، وهذا ما يؤدي إلى انتقال منحني طلب الاستثمار إلى الأعلى.

#### II-1-4-11- انتهاج سياسة ضريبية مساعدة:

مثل تخفيض في الضرائب على نوع معين من الاستثمارات مما يشجع المستثمرين الاستثمار في ذلك المجال.

- الدراسات المتوقعة بارتفاع الطلب في المستقبل مما يؤدي إلى الرفع من حجم الاستثمارات.
- وكما يلاحظ من خلال الشكل البياني أنه عند نفس مستوى سعر الفائدة وبسبب عوامل أخرى مؤثرة في الاستثمار نلاحظ ارتفاع أو انتقال دالة الاستثمار من  $I$  إلى  $I_1$  وفي نفس الوقت ارتفاع حجم الاستثمارات المستقلة من  $I_0$  إلى  $I_{01}$ .
- ويحدث أيضا انتقال دالة الاستثمار إلى اليسار في الحالة المعاكسة للفرضيات السابقة مما يؤدي إلى انتقال دالة الاستثمار من  $I$  إلى  $I_2$  وانتقال الاستثمار المستقل من  $I_0$  إلى  $I_{02}$  مع ثبات سعر الفائدة.

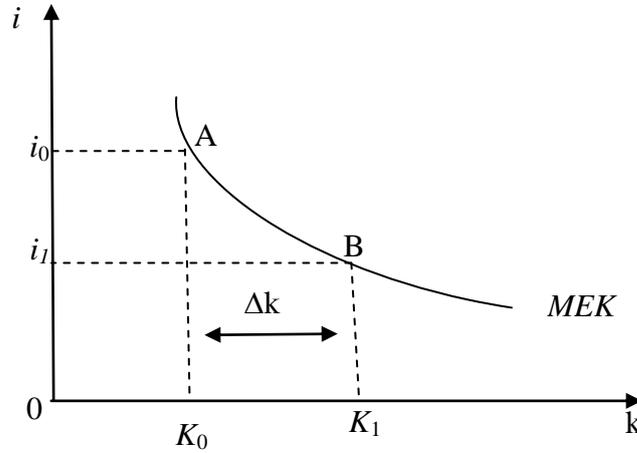
#### II-1-4-12- الكفاءة الحدية لرأس المال:

بما أنّ هدف المؤسسة هو تحقيق أقصى الأرباح خاصة في ظل توفر الظروف اللازمة، حيث تقوم بالاستثمار في المجالات ذات معدل العائد الداخلي أكبر من المعدل العائد الداخلي، حيث يعبر معدل العائد الداخلي على الاستثمارات الحقيقية أما معدل العائد الداخلي **internal rate of return**، فيمثل العائد من شراء الأوراق المالية، أو سعر الفائدة في سوق النقدية.

حيث تقوم المؤسسة بالاستثمار في المجال الذي يعطي معدل عائد داخلي أكبر، وتستمر في الاستثمار حتى يتساوى معدل العائد الداخلي مع سعر الفائدة في السوق أين يصبح صافي معدل العائد الداخلي يساوي الصفر **Net internal rate of return** حيث تعتبر هذه النقطة التعادل، وأن أي زيادة في الاستثمارات الحقيقية يؤدي إلى صافي العائد الداخلي سالب أو منخفض وهذا استنادا إلى قانون العوائد المتناقصة، وعليه يمكن القول أن طلب المؤسسة على الأصول الرأسمالية الحقيقية يتمثل في العلاقة بين كمية رأس المال  $k$  و معدل الفائدة  $i$ .

وانطلاقا مما سبق يمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم (18-1) : منحني الكفاءة الحدية  $MEK$  لرأس المال.



المصدر<sup>1</sup>: ضياء مجيد الموسوي...ص 202.

- حيث يوضح المنحنى الطلب الكلي على رأس المال الحقيقي عند مختلف معدلات الفائدة السائدة.
- حيث يبين المنحنى معدل العائد الداخلي على وحدة من الرأسمال وهذا بافتراض ثبات كل من عرض العمل، الموارد الطبيعية، مستوى التكنولوجيا.
- عند النقطة  $A (k_0, i_0)$  تحقق تعادل بين الأصول المحققة والأصول المرغوب بها، وعند هذه النقطة يكون معدل العائد الداخلي يساوي معدل العائد الخارجي (سعر الفائدة) وفي حالة انخفاض معدل الفائدة  $i_0$  إلى  $i_1$ ، عندئذ تقوم المؤسسة باستثمار أموال إضافية في الإستثمار الحقيقي وهذا راجع لانخفاض معدل العائد الخارجي، لينتقل إلى النقطة  $B (k_1, i_1)$  من أجل الرجوع إلى حالة التوازن أي صافي العائد=0. وهي نقطة تساوي معدل العائد الداخلي مع سعر الفائدة السوقي.
- وبصفة عامة يمكن تعريف معدل الكفاءة الحدية بأنه العائد المتوقع من استثمار وحدة نقدية والذي يساعد في اختيار المشروع الاستثماري.

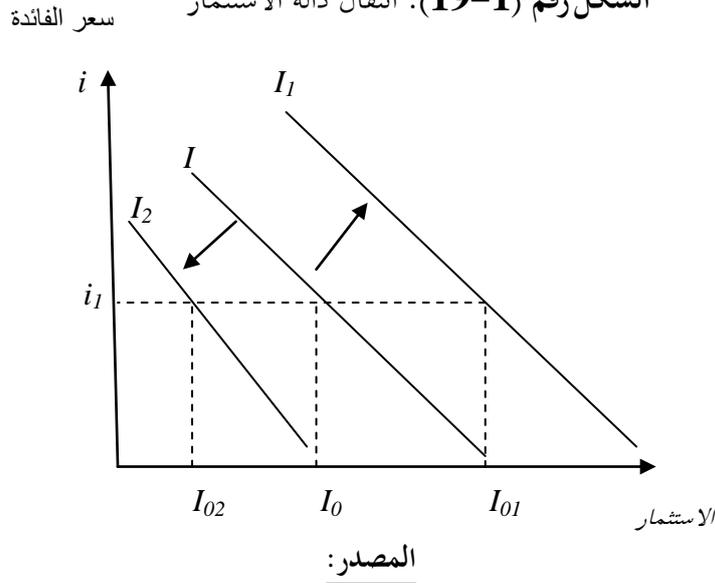
## II-1-4-13- انتقال دالة الاستثمار:

ويمكن لدالة الاستثمار الانتقال سواء إلى اليمين أو إلى اليسار إذا تغيرت إحدى العوامل المؤثرة على الاستثمار مع بقاء سعر الفائدة ثابت.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

<sup>1</sup> - ضياء الموسوي مجيد، "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، مرجع سبق ذكره، ص 202.

الشكل رقم (19-1): انتقال دالة الاستثمار



- يمكن لمنحنى الطلب الانتقال إلى اليمين من دالة الاستثمار  $I$  إلى  $I_1$  في الحالات التالية: ارتفاع الطلب الكلي أو الدخل الكلي مما يؤدي إلى زيادة الاستثمارات لمواجهة هذه الزيادة.

### III- قطاع الحكومة (الدولة)

لقد أصبح للدولة دور في الاقتصاد وفي المدارس والجامعات وفي مختلف المناسبات والمتمثل في الانفاق الحكومي والضرائب.

على أن يرسخ في الأذهان أن دور الحكومة لا يتحدد في هاذين النشاطين فقط فالسياسة العامة تنظم الأنشطة الاجتماعية المختلفة وتبين حقوق الملكية وتحميها، كما تحدد الحد الأقصى والأدنى لمعظم المنتجات، بالإضافة إلى أن نشاط الدولة قد اتسع في السنوات الأخيرة.

كما أنه في الواقع الإنفاق العام لا يبين الأهمية الاقتصادية للقطاع العام، ومع ذلك فإن سياسة الضريبة وسياسة الإنفاق العام من الطرق التي تؤثر من خلالها الدولة على الاقتصاد. ومن هنا فإن دراسة هاتين السياستين يبين بصفة عامة حجم والدور الاقتصادي للحكومة ودورها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع، كما أنها تبين إخضاع القطاع الخاص للتنظيم والإشراف ومدى تدخل الحكومة في توزيع الدخل القومي وتأثيرها على سلوك مختلف المتغيرات الاقتصادية الكلية مثل الاستثمار، الاستهلاك والإدخار.

### III-1- الانفاق الحكومي:

#### III-1-1- تعريف الإنفاق الحكومي:

مع تطور دور الحكومة في حياة المجتمع سايرها في ذلك ارتفاع أو نمو الانفاق الحكومي، مع الإشارة إلى أن هذا الأخير يجمع بين كل من :

- قيمة مشتريات الحكومة من سلع وخدمات.

- المدفوعات التحويلية.

#### III-1-1-1- قيمة مشتريات الحكومة من سلع وخدمات : وتتمثل مشتريات الحكومة مثل الأوراق

والآلات وأدوات المكاتب وكل الوسائل التي تساعد في القيام بنشاطها العادي.

#### III-1-1-2- المدفوعات التحويلية : فالهدف منها هو إعادة توزيع الدخل بين أفراد المجتمع محاولا

تحقيق العدالة الاجتماعية، وذلك من خلال فرض الضرائب على الثروة وأصحاب الدخل العالية، وإنفاق حصيلة إيرادات هذه الضرائب على الفقراء.

وتعمل هذه المدفوعات التحويلية عن طريق الضرائب والتي قد تؤدي إلى خفض الدافع للاستثمار

والعمل، كما أنها لا تشجع الأفراد على العمل خاصة من يحصلون على الإعانات الاجتماعية.

ويمكن قياس حجم النشاط الحكومي من خلال:

- حجم مشتريات من السلع والخدمات ونسبته إلى الإنتاج القومي الإجمالي.

- نسبة العاملين في الحكومة إلى إجمالي القوة العاملة.

- نسبة الضرائب مقارنة بالنتائج الإجمالي.

- نسبة إنتاج القطاع العام إلى الناتج الإجمالي.

ونجد أن من أهم مصادر تمويل الحكومة للنفقات هو الضرائب، وتأتي أغلب حصيلة الضرائب من:

- الضرائب على الدخل الشخصية.

- الضرائب على المرتبات والأجور.

- الضرائب على المبيعات.

- الضرائب على دخول الشركات.

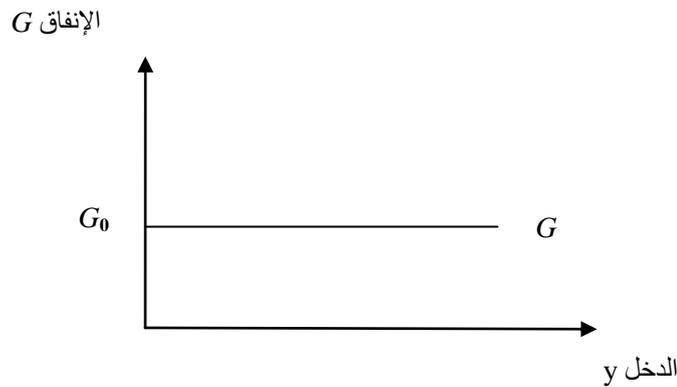
- ✓ الضرائب على الدخل الشخصية: تحتل أهمية عالية من حيث الحصيلة، كما تتميز بأنها ضريبة تصاعدية Progressive tax حيث تتزايد معدلاتها مع تزايد الدخل الخاضع لها.
- ✓ الضرائب على المرتبات والأجور: وتفرض هذه الضريبة على الدخل المتولد من العمل وحده، وهي لا تشمل الإيجارات والأرباح والدخول المتولدة عن رأس المال.
- ✓ الضرائب على المبيعات: وهي الضرائب التي تفرض على السلع والخدمات المستهلكة، وهناك نوع آخر من الضرائب النوعية والتي تخصّ الضرائب على السجائر.
- ✓ الضرائب على دخول الشركات (الأرباح): وهي تشكل أهم مصادر الإيرادات في الدول الرأس مالية وتفرض على الأرباح التي تحققها المؤسسات.

### III-1-2- محددات الإنفاق الحكومي:

يعتبر الإنفاق الحكومي متغير مستقل لأنه لا يرتبط بالدخل القومي، كما أنه يتحدد انطلاقاً من عدّة عوامل أساسية واقتصادية واجتماعية... إلخ، ويمكن توضيح ذلك انطلاقاً من الشكل التالي:  $G =$

$G_0$

الشكل رقم (1-20): دالة الإنفاق الحكومي



المصدر<sup>1</sup>: د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، مرجع سبق ذكره، ص 102.

<sup>1</sup> - د. أحمد رمضان نعمة الله، د. إيمان عطية ناصف، د. محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 102.

III-2- الضرائب (الإيرادات الحكومية):

III-2-1- الضرائب:

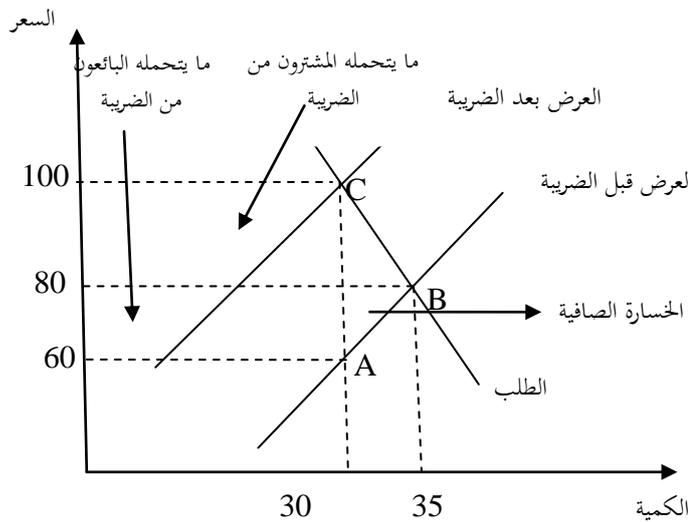
بما أنّ القطاع الحكومي يقوم بالانفاق، وجب علينا تحديد مصادر الدخل والتي تتنوع طرقها فمنها، الاقتراض من الأفراد عن طريق إصدار سندات حكومية أو عن طريق إصدار نقود جديدة والتي ينتج عنها التضخم، ولهذا يعتبر التمويل عن طريق التحصيل الضريبي من أهمّ المصادر الأساسية لتمويل النفقات الحكومية.

**آثار الضريبة (عبء الضريبة) Burden of Taxation**

تظهر نتائج العبء الضريبي في عنصرين رئيسين:

- فقدان القطاع الخاص لجزء من قدرته الشرائية في شكل إيرادات ثم تحويلها إلى الحكومة
  - خلق عبء ضريبي إضافي **excess burden of taxation** ويحدث هذا عند اختلال هيكل الأسعار وتوجه الموارد إلى أنشطة تتجنب الضريبة، وهذا ما يؤدي إلى خفض قوة المنافسة الاقتصادية. ولهذا يمكن استنتاج أن الضريبة التي تفرض على النشاط الإنتاجي قد تكون مصدرا هاما لعدم الكفاءة الاقتصادية، كما أنها تؤدي إلى خفض مستوى النشاط الذي تفرض عليه.
- والشكل البياني الموالي يبين أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي

الشكل رقم (1-21): أثر الضريبة على النشاط الاقتصادي



المصدر<sup>1</sup>: جيمس جوار تيني، ريجارد ستروب، "الاقتصاد الكلي"، ص 146.

<sup>1</sup> - جيمس جوار تيني، ريجارد ستروب، ترجمة وتعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمان، د. عبد العظيم محمد، "الاقتصاد الكلي" الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1988، ص 146.

• يوضح الشكل السابق أثر ضريبة قدرها 40 وحدة نقدية، حيث أن الضريبة تؤدي إلى زيادة تكلفة عرض السلع للاستهلاك، ويلاحظ انتقال منحنى العرض إلى أعلى يسار بمقدار الضريبة. ومع ارتفاع أسعار السلع فإن الأفراد سوف يقومون بخفض استهلاكهم، ليرتفع بذلك سعر بيع عند التوازن من 80 ون إلى 100 ون، وتكون النتيجة أن المستهلك يدفع 20 ون إضافية عن سعر البيع وفي نفس الوقت يفقد البائعون 20 ون بسبب فرض الضريبة، بالإضافة إلى أن كل من المستهلك والمنتج يتكبّد خسارة كانت سوف تنتج عن عملية التبادل إذا لم تعمل الضريبة على خفض حجم التبادل والمتمثلة في المثلث [ABC]

• نلاحظ أن العبء الضريبي وزع بالتساوي بين المستهلك والبائع لكن هذا لا يكون صحيح دائماً، وإنما يعتمد على مرونتي العرض والطلب.

### III-2-2- محددات دالة الضرائب:

ويمكن تقسيمها إلى نوعين، ضرائب مباشرة وضرائب غير مباشرة

### III-2-2-1- الضرائب غير المباشرة:

وهي وفقاً لتسميتها غير مباشرة وتفرض على مختلف السلع ومن مميزاتنا أنها تنقل عبئها ما بين الأفراد إلى أن يتحملها المستهلك الأخير.

### III-2-2-2- الضريبة المباشرة:

وهي تقتطع مباشرة من دخول الأفراد مثل اقتطاعات الأجور أو اقتطاعات الضمان الاجتماعي. وهناك أنواع من الضرائب المباشرة منها:

أ- الضريبة الثابتة: وهي كل ضريبة ثابتة تفرض على أفراد المجتمع دون الأخذ بعين الاعتبار مستواهم

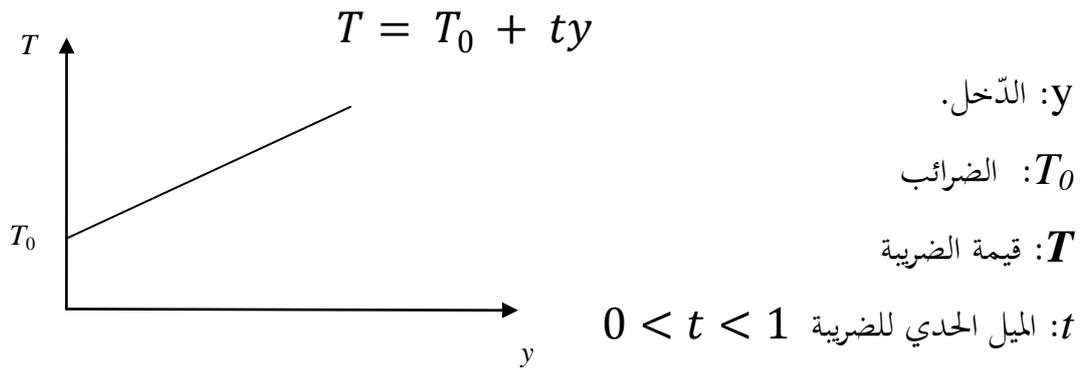
المعيشي أو دخلهم ويمكن تمثيلها من خلال الدالة التالية: (ضرائب ثابتة)  $T = T_F$

ب- الضريبة النسبية: وهي نسبة تفرض على دخل الأفراد والتي أخذت بعين الاعتبار مستوى الدخل، بحيث ترتفع لدى الأفراد ذوي الدخل المرتفع، وتنخفض لدى الأفراد ذوي الدخل المنخفض.

يعتبر الاقتصادي كلارك جون موريس (1) (John Maurice Clark) أول من أدخل ظاهرة الاستثمار المحفز في مقالة نشرت له عام 1917 بعنوان تسارع الأعمال وقانون الطلب، عامل فني في الدورات الاقتصادية.

وانطلاقاً مما سبق يمكن تمثيلها في الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-22): دالة الضريبة



المصدر: من إعداد الباحث

- انطلاقاً من الشكل نلاحظ أنه في حالة الدّخل يساوي صفر فإن  $T=T_0$  وهي تمثل الضرائب المستقلة.
- ومع زيادة الدّخل فإنّ الضرائب سوف ترتفع وهذا راجع للضرائب النسبية المطلقة (الميل الحدي للضرائب).

#### IV- قطاع التجارة الخارجية:

تلعب التجارة الخارجية دوراً أساسياً وفعالاً في اقتصاديات الدول سواء المتقدمة أو النامية<sup>2</sup>، كما تعتبر من أهم مصادر الدّخل القومي، حيث تتميز الدول المتقدمة بإنتاجها الفائض وذلك راجع لتطورها واستعمالها للآلات الإنتاجية، مما يتطلب تصريف إنتاجها للدول الأخرى. وفي نفس الوقت حاجة الدول النامية للتجارة الخارجية في تلبية حاجياتها سواء الاستهلاكية أو الاستثمارية، كما يلاحظ أن معظم الدول تقوم بتصدير المواد الخام (البترو) والذي يعتبر من أهم مداخلها.

(1) - د. محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، مرجع سبق ذكره، ص132.

<sup>2</sup> - Samuel, M. "Trade Liberalization and Disaggregated Import Demand in Uganda". Scientific Research Publishing Modern Economy, 2015, PP 316-337.

Paul Krugman, Maurice Obstfeld, Economie Internationale, Pearson Education, France, 2006, p182

#### IV-1-تعريف التجارة الخارجية

- تعرف التجارة الخارجية<sup>1</sup> بأنها فرع من فروع علم الاقتصاد يهتم بدراسة المبادلات والصفقات التجارية بين الدول، وبصفة عامة تشمل الصفقات التجارية المجموعات التالية:
- تبادل السلع سواء كانت استهلاكية أو إنتاجية أو مواد أولية.
  - تبادل مختلف الخدمات
  - تبادل النقود أي حركة رؤوس الأموال من أجل الاستثمار.

#### IV-2- نظريات التجارة الخارجية:

هنالك العديد من النظريات المفسرة للتجارة الخارجية، والتي استندت في غالبيتها على أن قيام التجارة الخارجية يعتمد على مبدأ التخصص، والذي يعني أن تحتصّ الدولة في إنتاج سلعة أو مجموعة من السلع وتبادلها مع الدول الأخرى، ويرجع مفهوم التخصص إلى تميز الدول سواء من ناحية الجغرافيا أو من حيث وفرة الموارد الأولية والذي يقود إلى تفاوت في تكاليف الإنتاج والذي يمثل عامل مهم للتخصص الدولي، وسوف نقوم من خلال هذا المطلب بعرض تلك النظريات من أجل تفسير وتحليل قيام التجارة الخارجية.

#### IV-2-1- النظرية الكلاسيكية:

كان المذهب التجاري<sup>(2)</sup> أول من تناول التجارة الخارجية لكنه لم يعطي نظرية مفصلة، حيث تمحورت آراء التجاريين في أن ثروة الدولة أو الأفراد تقاس بما لديها من ذهب وفضة وأن الوسيلة الوحيدة للحصول على تلك المعادن هي عن طريق التجارة الخارجية.

غير أن ما يعاب على هذا المذهب أن فكرته الأساسية تكمن في أن صادرات الدولة تكون أكبر من وارداتها، مما يجعل ميزان التبادل الخارجي غير متوازن على الدوام، ولكي تتحقق هذه الفكرة دعوا إلى تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية وخاصة في التجارة الخارجية مما يسمح بتدفق الذهب والفضة وزيادة ثروة الدولة وهيمنتها اتجاه الدول الأخرى.

<sup>1</sup> -السواعي، خالد محمد، التجارة و التنمية، عمان، الطبعة الأولى، دار المناهج للنشر و التوزيع،2006، ص39.

<sup>(2)</sup> - د.محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي"، المرجع السابق، ص238.

النظرية التقليدية أتت لتفرض المذهب التجاري وسياسته في مجال التجارة الخارجية وهذا من خلال

ثلاثة نقاط:

- مانوع السلع التي تدخل في عملية التجارة الخارجية أي أسباب اختيارها
- تحديد نسب التبادل أي ما هي المكاسب بالنسبة لجميع الدول
- كيفية تحقيق التوازن في العلاقات الدولية

ومن أهم النظريات التقليدية نجد:

#### IV-2-2- نظرية التكاليف المطلقة:

ظهرت هذه النظرية سنة (1723-1790) من طرف الاقتصادي "آدم سميث" والذي يعتبر أول

من أعطى تحليلاً لأسباب قيام التجارة الخارجية والتخصص الدولي، وكانت أولى خطواته انتقاد أفكار المذهب التجاري خاصة ما تعلق بطبيعة الثروة وقياسها، بينما رأى آدم سميث أن ثروة الأمة تقاس بإنتاجها القومي.

كما أوضح أنه من أجل تحقيق أقصى مكاسب وأرباح لا بد من تقسيم العمل الدولي، مما يتيح لكل دولة أن تتخصص في إنتاج السلع التي يكون لها فيها ميزة مطلقة و من تم تبادل الفائض منها مع دولة أخرى لها ميزة مطلقة في سلعة أخرى.

ويرجع وجود الميزة المطلقة الى تفاوت في تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين الدول، وهذا التفاوت راجع إلى توفر عناصر الإنتاج، مما يؤدي إلى أن تكون تكاليف إنتاج تلك السلع أقل في الدولة التي بها ميزة مطلقة. ومبادلتها مع دولة أخرى، وانطلاقاً من هنا حصر آدم سميث التجارة الخارجية في وظيفتين هامتين:

- تخلق مجالاً لتبادل أو بيع الإنتاج الفائض ومقايضته بسلعة أخرى ذات منفعة.
- الانتقال إلى السوق العالمية والتغلب على ضيق السوق المحلية وما يصاحبه من التخصص وتقسيم العمل الدولي، بإضافة إلى تحقيق أقصى الأرباح.

ومع ظهور نظريات أخرى لم تسلم هذه النظرية من الانتقادات والتي نذكر منها:

\* من بين فرضيات آدم سميث أن جميع الدول تمتاز بميزة مطلقة، ولكن هناك بعض الدول لا تتمتع بأي ميزة مما يجعلها عاجزة عن التصدير وبالتالي الاستيراد وذلك لعدم قدرتها على الدفع، وهذا يشمل معظم الدول النامية مما يؤدي إلى انكماش حجم التجارة الدولية.

\* من بين افتراضات آدم سميث نشوء التجارة الدولية يقوم على أساس التفوق المطلق في إنتاج سلعة ما، لكن أثبتت الدراسات أنه يكفي أن يكون التفوق النسبي فقط.

\* اعتبرت نظرية التجارة الخارجية مجرد امتداد لنظرية التجارة الداخلية لآدم سميث ولكن هناك اختلافات كبيرة في التجاريتين، وقد أظهر "ريكاردو" هذا الاختلاف بما أسماه قانون التكاليف النسبية أو المزايا النسبية.

#### IV-2-3- نظرية التكاليف النسبية:

من رواد هذه النظرية الاقتصادي ريكاردو ما بين سنة (1772-1823) وحسب هذه النظرية فإن قيام التجارة بين الدول يعتمد أساسا على إنتاج السلع بتكاليف أرخص نسبيا، أي أن تكون لبلد ما الميزة النسبية في سلعة ما، وفي المقابل تقوم بتصريف منتوجها الفائض لدولة أخرى، ونقوم باستيراد السلع ذات ميزة نسبية من البلدان الأخرى.

حيث أوضحت هذه النظرية أن التخصص مفيد حتى لو كانت الدولة تتميز بميزة مطلقة في إنتاج مجموعة من السلع في آن واحد، بتكاليف أقل ولكن بنسب متفاوتة، فمن المفيد لهذه الدولة أن تخصص في إنتاج السلعة أو السلع التي تكون تكلفتها إنتاجها أقل ما يمكن وهذه الحالة تسمى حالة فروق التكلفة النسبية.

ومن أهم فرضيات التكلفة النسبية:

- التجارة الدولية تتم بين سلعتين لدولتين منعزلتين عن باقي الدول، وإن تشمل فقط السلع وليس الخدمات.
- حرية انتقال عناصر الإنتاج داخل حدود الدولة، ولكن ليس هنالك إمكانية الانتقال خارج حدود الدولة مما يخلق اختلافات.
- حساب فقط تكلفة الإنتاج بدون إضافة التكاليف الأخرى (النقل والتأمين)

- وجود منافسة داخل حدود الدولة.
- عمليات التجارة الخارجية تهتم إما بالمقايضة أو عن طريق النقود.
- ومن الانتقادات التي وجهت لهذه النظرية نذكر ما يلي:
- في الواقع لوحظ انتقال عناصر الإنتاج ما بين الدول خاصتنا رأس المال وهذا ما يناقض الفرضية.
- كما أن تكلفة الإنتاج غير ثابتة بل تأخذ في الانخفاض كلما اتسع حجم الإنتاج.
- اعتمادها في حساب التكلفة فقط على تكلفة الإنتاج أما في الواقع تمثل كل من تكلفة النقل والتأمين نسبة كبيرة من إجمالي التكلفة.
- من فرضياتها أيضا أن حالة الاقتصاد هو الاستخدام الكامل، ولكن من أهم أهداف التجارة الخارجية هو الوصول إلى الاستخدام الكامل ما يعني أن الوضع السائد هو حالة عدم الاستخدام الشامل.

#### IV-2-4- النظرية الحديثة في التجارة الخارجية:

يرجع الفضل إلى تلميذ (أوهلين) الاقتصادي السويدي هكشر وذلك سنة 1933 في وضع نظرية الحديثة للتجارة الخارجية، والتي أظهرت من خلالها أسباب قيام التجارة بين البلدان وأهميتها. كما قام بانتقاد فرضيات كل من التكلفة المطلقة والتكلفة النسبية لقيام التجارة الخارجية، وأرجع الفضل لقيام هذه الأخيرة في اختلاف أسعار عناصر الإنتاج بين الدول والتي هي أساس التخصص والتبادل الدولي.

وكانت انطلاقته من خلال إجراء مطابقة بين التجارة الداخلية والتجارة الخارجية، وعلى هذا الأساس فإن الأسعار تتحدد بقانون العرض والطلب، كما قام بانتقاء أغلب فرضيات المدرسة الكلاسيكية. ويمكن تلخيص أفكار النظرية الحديثة المتعلقة بتفسير التخصص والتجارة الدولية إلى:

#### IV-2-4-1- وفرة وندرة عناصر الإنتاج:

لكل دولة ميزات وخصائصها، سواء من الناحية الجغرافية أو من ناحية وفرة أو ندرة الموارد، حيث نجد أن عناصر الإنتاج تتمثل في كل من العمل، الأرض، رأس المال... وعلى هذا الأساس يتم تحديد أسعار عناصر الإنتاج وفقا لقانون العرض والطلب، حيث عند ندرة عنصر من عناصر الإنتاج فإن الطلب سوف يفوق العرض ومنه فإن سعرها سوف يرتفع ويحدث العكس

أيضا، حيث أن عند وفرته فإن عرضها سوف يفوق الطلب عليها ومنه فإن سعرها سوف ينخفض وفي نفس الوقت عائدها.

وانطلاقا من اختلاف العائد من عناصر الإنتاج الذي يؤدي إلى اختلاف تكاليف إنتاج السلع والخدمات بين تلك الدول مما يؤدي إلى التخصص حيث تخصص الدولة في إنتاج السلع التي لديها وفرة من المواد الأولية، وفي المقابل تقوم باستيراد السلع التي تحتاج في عمليات إنتاجها موارد نادرة. وكخلاصة فإن كل دولة سوف تخصص في إنتاج السلع التي تعتمد على نسبة كبيرة في إنتاجها على عنصر إنتاجي متوفر وتقوم بتصدير فائض إنتاجها مقابل استيراد السلع الأخرى.

#### IV-2-4-2- حجم الإنتاج:

حسب النظرية الحديثة فإن العامل الثاني الذي على أساسه تقوم التجارة الخارجية والتخصص هو الإنتاج<sup>1</sup> بكميات كبيرة والذي يؤدي إلى انخفاض تكاليف الإنتاج (ثبات التكاليف الثابتة) ويقود إلى انخفاض أسعار السلع المنتجة، مما يسمح بزيادة الطلب عليها ومنه تصديرها إلى الدول المختلفة. يمكن القول أن العامل الثاني يعتبر مكمل لوفرة عناصر الإنتاج، حيث في أغلب الحالات يكون التخصص انطلاقا من وفرة عناصر الإنتاج، لتتوسع بعدها إلى إنتاج كميات كبيرة لرفع من المنافسة، وهكذا يتعاون العاملين في تقوية التخصص (عناصر الإنتاج، الحجم الأمثل).

#### IV-3- محددات الصادرات و الواردات

#### IV-3-1- محددات الصادرات<sup>2</sup>

من أهم المتغيرات التي تبين إجمالي الصادرات لبلد ما والتغيرات التي تلحقها نجد:

❖ القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة، الطلب العالمي ، قدرة الاقتصاد المعني.

<sup>1</sup> -Dodaro. S, Comparative Advantage, Trade and Growth, World Development Vol. 19,1991,p9.

<sup>2</sup> -Sarker,M."Export and Import Demand Functions of Bangladesh Disaggregated Approach",International Journal of Economics, Finance and Management Sciences, VOL. 6,2018, PP66-74 .

- Kwabena A. and Samantha M., Analysis of the Determinants of Aggregate Import Demand in Brunei Darussalam from 1964 to 1997, Asian Economic Journal, Vol: 15, No: 1, 2001, pp40-50.

❖ القدرة التنافسية للمنتجات المصدرة<sup>1</sup>: وتتمثل في قدرة بلد ما على بيع منتوجاته في الأسواق الخارجية وتتمثل هذه القدرة في مجموعة من العوامل منها: انخفاض تكلفة إنتاجها محليا مقارنة مع الاسواق الخارجية، آجال الإنتاج بالإضافة إلى نوعية المنتج، مدى تطور شبكات المصرفية والتجارية للبلد المصدر وهو ما يساعد على تسهيل المعاملات المالية، ولعل أهم هذه العوامل والتي يمكن قياسها والتي تتمثل في "السعر" والذي يبقى متغير ليس سهل التقييم من الناحية الكمية. ومن أسهل طرق القياس يقوم على مبدأ مقارنة تطور الأسعار بالاستهلاك خلال فترة معينة، هذا المقياس لقابلية المنافسة يساوي نسبة تطور أسعار صادرات البلدان الأخرى إلى تطور أسعار الصادرات المحلية<sup>(2)</sup>.

ومن أهم محددات قابلية التنافس هي تكاليف الأجور، معدلات الصرف. حيث عندما ترتفع تكاليف الأجور المحلية مقارنة مع الدول المصدرة الأخرى، تتضرر قابلية التنافس المحلية. و عندما تنخفض قيمة العملة الأجنبية مقارنة بالمحلية، ترتفع قابلية المنافسة<sup>3</sup> وتتحسن الصادرات.

#### IV-3-1-1- الطلب العالمي:

تعتبر الأحوال الاقتصادية في العالم الخارجي من أهم العناصر المفسرة لإجمالي الصادرات، إلا أنه ينبغي الأخذ بعين الاعتبار الفرق بين نمو الطلب الخارجي ونمو الطلب الداخلي.

د- نشوى محمد عبد ربه، د. فاروق فتحي السيد الجزائر، تحديد سلوك دالة الطلب على الواردات المصرية في الأجل الطويل-1984-2016، العدد الثاني، المجلد الخامس و خمسون، 2018، ص13.

<sup>2</sup>- ب. بنزييه واسيمون، "أصول الاقتصاد الكلي" ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية للدراسات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1989، ص181.

<sup>3</sup> - Doroodain, K. et al., An Examination of the Traditional Aggregate Import Demand Function for Saudi Arabia, Applied Economics, Vol: 26, No: 9 (September), 1994, pp.909-915.

#### IV-3-1-2- قدرة الاقتصاد المعني أو ما يسمى حدود طاقة الإنتاج

عندما تكون طاقات الإنتاج المتوفرة ضعيفة ويقترّب الاقتصاد من حالة الاستخدام الكامل، هذا لا

يسمح لنمو الطلب الخارجي مما يجبره على زيادة ضعيفة في حجم الصادرات

وعلى العكس في حالة توفر طاقات إنتاج<sup>1</sup> تكون في حالة عدم الاستخدام الكامل، هذا يعزز نمو

الصادرات.

- يمكن اعتبار الصادرات متغير خارجي، لأنها تمثل السلع و الخدمات المنتجة محليا و الموجهة للعالم

الخارجي، فهي تتأثر بدخول الدول الخارجية\*<sup>2</sup>  $Y$  بالإضافة الى مؤشر سعر الصرف  $e$

و يمكن كتابة دالة الصادرات على الشكل التالي:

$$X = X_0$$

#### IV-3-3-2- محددات الواردات:

بالرغم من وجود عدّة منافع للتجارة الحرة بين الدول<sup>3</sup>، إلا أن معظم الدول تفرض قيودا وذلك

بهدف حماية صناعاتها نذكر منها:

<sup>1</sup> -بوقرورة صلاح، د.مراد خروبي، محددات الطلب على الواردات الجزائرية للفترة 1990-2011-تحليل منته تصحيح الخطأ، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد1،ديسمبر2016، ص298.

<sup>2</sup> -فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، المملكة العربية السعودية، 2013، ص107

<sup>3</sup> -Nyomi .s . "Determinants of Import Demand inTanzania: A Dynamic specification " .

University of Dar es Salam Journal, vol.5, No.2,2004, pp125-135 .

-Mohamed abbes ibrahim ,Merchandise import demand function in Saudi Arabia , Applied Economics and Finance, vol 02, n°01,2015,pp55-65.

IV-3-2-1- الضرائب الجمركية و الحصص Tarifs and Quotas تعتبر الضرائب

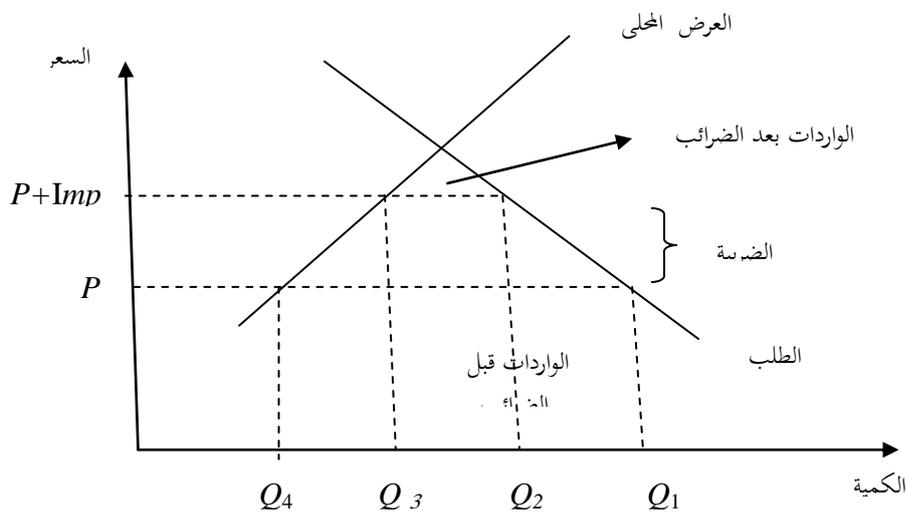
الجمركية<sup>1</sup> من أهم محددات الواردات في دولة ما وأكثرها شيوعا واستخداما، والهدف منها هو تخفيض

الواردات نتيجة عبء الضريبة، وفي نفس الوقت إمتيازات للمنتجون المحليون للرفع من إنتاجهم.

وفي الواقع نجد أن الضريبة الجمركية تدعم المنتجين المحليين ويكون تدعيم ذلك من طرف المستهلك

نتيجة دفعه لأسعار مرتفعة ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي:

الشكل رقم (1-23): تأثير الضرائب الجمركية على الواردات



المصدر:

• انطلاقا من الشكل عند غياب الضريبة يكون السعر عند  $P$  ويشترى المستهلك الكمية  $Q_1$  وهي

تمثل الكمية المطلوبة ( $Q_4$  من المنتجين المحليين + الواردات الأولية من المنتجين الأجانب). وعند

إضافة الضرائب ترتفع الأسعار مما يؤدي إلى تناقص الواردات ليصبح السعر  $(P + Imp)$  وينخفض

مستوى الاستهلاك  $Q_2$  وهذا يؤدي إلى تخفيض الواردات.

<sup>1</sup> - جار النبي بابو جار النبي، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآتية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد7، 2013، ص

خاتمة الفصل الأول:

- إن دراسة توازن وتشابك متغيرات سوق السلع والخدمات ليس بالأمر الهين، حيث تعددت التعاريف و النظريات الخاصة بمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، ولا تزال تشكل خلاف وجدال واسع بين مختلف الدراسات، فتحديد توازن الاقتصاد في السوق يختلف من بلد إلى آخر ولو باختلاف نسبي، ويرجع هذا الاختلاف للدرجة الأولى إلى السلطات الحاكمة في كل بلد.

بما أن الدراسة تستلزم قدرا أكبر من الدقة والتحديد الجيد لمتغيرات الدراسة، ارتأينا توضيح العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية المبسطة، وتحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغير التابع والمتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر فيه ( المتغيرات المستقلة) في مجتمع يتكون من أربعة قطاعات وفقا للتحليل الكلاسيكي والكنزي . توصلنا إلى استنتاج نظام يتميز بالتأثير المتبادل بين متغيراته، مما يجعله يحقق خصائص نماذج المعادلات الآنية بهدف تقديره باستعمال طرق الاقتصاد القياسي المناسبة لمعرفة أثر السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني فيما بعد خاصة السياسات المالية والنقدية منها.

## الفصل الثاني

## تمهيد الفصل الثاني:

تعتبر دراسة موضوعات الاقتصاد الكلي ذات أهمية كبيرة من قبل جميع البلدان سواء متقدمة أو نامية، لأنها تعكس سياسات المنتهجة من طرف تلك الدول، إضافة إلى كونها تعالج مشاكل الأفراد (المستهلك أو المنتج) محاولتا منها لإيجاد حلول أو التخفيف من حدتها.

سنحاول من خلال هذا الفصل إضافة نوعية لمعالجة بعض المسائل الأساسية في مجال الاقتصاد الكلي والمتمثلة في سوق النقد وذلك باعتماد على أسلوب التحليل الوصفي، إضافة إلى الصيغ والمعادلات الرياضية.

يضم هذا الفصل ثلاث مباحث، خصص المبحث الأول لعرض المفاهيم الأساسية و النظرية للطلب على النقد وهذا من خلال أربعة مطالب، ضمت كل منها مفاهيم و التعاريف، إضافة إلى مختلف النظريات والنماذج الاقتصادية ليتطرق في الأخير إلى أهم محدداته، أما المبحث الثاني فخصص لمعالجة عرض النقود و هذا من خلال ثلاثة مطالب، ليتم دراسة مفهوم عرض النقود في المطلبين الأول أما المطلب الثاني فاهتم بجهات المسؤولة عن إصداره، أما المطلب الأخير فخصص لدراسة أهم محدداته . أما المبحث الأخير فخصص لدراسة توازن الاقتصاد الكلي ( توازن السوقين "سوق السلع و الخدمات و سوق النقد" ) و ضم مطلبين تم من خلالهما دراسة توازن العام وفقا للمنظور الكلاسيك تم كينز على التوالي.

## I- الطلب على النقود:

### I-1- تعريف النقد ووظائفها:

عرفها معظم الاقتصاديون وتم تقسيمها إلى نوعان: وظائفية ومؤسسية (قانونية)

#### I-1-1- التعاريف القانونية:

عرفه<sup>1</sup> Fisher سنة 1911 " كل حق ملكية من شأنه أن يحظى بالقبول العام في المبادلات".

#### I-1-2- التعاريف الوظيفية:

لم تعطى أهمية كبيرة للنقود حيث افترضت عدم وجود النقود وذلك لعدم أهميتها، كما لم يستطع

إظهار ما يبرر وجوده من ناحية الوظائف.

عرفها أرسطو<sup>(2)</sup> وفقا لوظائفها إلى :

\* الوظيفة المتمثلة في كون وسيطا في المبادلات.

\* وظيفة معيار أو وحدة قياس القيم.

\* وظيفة مخزون القيم.

لتأتي بعدها دراسة كارل ماركس K . MARX وأعاد ترتيب الوظائف وفق تفسير عقلائي

ومنتظي محكم، والترتيب الذي وضعه هو التالي:

\* وظيفة مقياس القيم.

<sup>1</sup>- باعتماد على

-د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثالث، الجزائر، 2003، ص03.

-أ.د. محمد أحمد أفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر و التوزيع، جولة الجامعة الجديدة، صنعاء، ص195.

<sup>2</sup>- د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، نفس المرجع السابق، ص04.

\*وظيفة الوسيط في المبادلات

\*وظيفة الاكتناز والدفع.

## I-2- الطلب على النقود:

يصدر الطلب على النقد من القطاع غير مصرفي أو ما يسمى بالمتعامل الاقتصادي، ويشمل النقد

كل من النقد الكتابي أو النقد القانوني (أوراق نقدية أو شيكات، سندات،...) ويستعمل لعدة أغراض

سواء كأدات للمعاملات، أو من أجل المضاربة (شراء مختلف الأصول المالية أو بيعها) أو بدافع الاحتياط

من أجل الاحتفاظ بما على شكل سيولة.

## I-3- النظريات المفسرة للطلب على النقود

### I-3-1- النظريات الكلاسيكية

يرى الكلاسيك أن النقود تعتبر وسيلة لنقل القيم المتبادلة بين الأفراد أي أن لها وظيفة لإتمام

المبادلات في عمليات البيع والشراء<sup>(1)</sup>.

حيث رأت المدرسة الكلاسيكية أن النقود ليست لها منفعة خاصة بها

إن النقود المستلمة من قبل البائع تذهب مباشرة نحو الإنفاق على السلع والخدمات، وذلك لإيمانهم

بعدم وجود فاصل زمني بين عملية الشراء والبيع وبين الإنتاج والاستهلاك واستبعدوا عنصر التوقعات

وكذلك فكرة دور للنقود كمخزن للقيم، ولهذا فيمكن القول أن الكلاسيك اهتموا بعرض النقود دون

الطلب عليها<sup>(2)</sup>.

<sup>(1)</sup> - Erich Schnelder, Money income and Employment, ed Allen and Unwin, London, 1962, Published 2013, p 167.

<sup>(2)</sup> - د. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة الموصل بغداد، العراق، 1992، ص172.

اهتم الكلاسيك بالعوامل المحددة لمستوى العام للأسعار وآمنوا بوجود علاقة تناسبية مباشرة بين مستوى العام للأسعار وعرض النقد ، حيث أن الزيادة في هذه الأخيرة تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار بنفس النسبة والاتجاه، وهذا هو مضمون النظرية النقدية الكلاسيكية أو ما يسمى النظرية الكمية للنقود.

وتم تفسير هذه العلاقة وفقا لوظيفة النقود كوسيط للمبادلات، ما يعني أن كمية النقود تتساوى مع حجم الإنتاج الحقيقي، أي أن حجم المبادلات هي التي تحدد الناتج الحقيقي ومنه تحدد عرض النقود في البلد.

ففي حالة ارتفاع عرض النقد عن الحجم الحقيقي، فإن هذه الزيادة سوف تتفق مما يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار نظرا لعدم توفر عامل الطلب على النقد للاكتناز، ويمكن توضيح ذلك من خلال المعادلة التالية<sup>(1)</sup>:

$$P = \frac{M}{Q}$$

$P$ : المستوى العام للأسعار

$M$ : عرض النقد المتداول

$Q$ : كمية الإنتاج الحقيقي عند مستوى الاستخدام الكامل.

(1) - أ. د. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية" ، دار وائل للنشر، ط 1، الأردن، 2009، ص 197

**I-3-1-1- التحليل الكلاسيكي من طرف الاقتصادي جون استيوارت ميل John stuart****Mill)**

قام جون ستيوارت ميل بإدخال أفكار نقدية جديدة للمدرسة الكلاسيكية وتمثل في سرعة تداول النقود

والاكتناز، فقد أشار إلى أن كل وحدة نقدية تقوم بعدة معاملات، وعليه فكمية النقود تتمثل في كمية

النقود المتداولة مضروب بسرعة تداول الوحدة النقدية وتكتب معادلة كالاتي<sup>(1)</sup>:

$$P = \frac{M \cdot V}{Q}$$

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$M$ : كمية النقود.

$V$ : سرعة تداول النقود.

$Q$ : حجم الإنتاج الحقيقي.

يوضح الشكل السابق العلاقة بين عرض النقود والطلب الكلي، حيث أن الزيادة في عرض النقد

في ظل ثبات قيمة الإنتاج الحقيقي عند نقطة  $y_0$  يؤدي إلى انتقال منحني الطلب الكلي من  $Md_1$  إلى

$Md_2$  وهذا راجع لارتفاع الأسعار من  $P_1$  إلى  $P_2$ .

<sup>(1)</sup> - يعتمد على

- أ. د. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، نفس المرجع السابق، ص 199.

Richard T. Froyen, MACROECONOMICS-Theories and policies, global edition, tenth edition, 2013, pp67-69.

### I-3-1-2- معادلة التبادل Fisher 1867-1947

قام الاقتصادي الأمريكي فيشر في كتابه *the purchasing power of Money*

بصياغة معادلة التبادل التالية<sup>(1)</sup>:

$$M.V + M'V' = P.T$$

$M$ : كمية النقد المتداول

$V$ : سرعة تداول النقود

$M'$ : كمية الودائع الجارية

$V'$ : سرعة تداول الودائع الجارية

$P$ : المستوى العام للأسعار.

$T$ : حجم التجارة

حيث أن كمية النقود تساوي العملة المتداولة + الودائع الجارية، ويمكن اختصار المعادلة السابقة

$$M.V = P.T \text{ كالتالي:}$$

من المعادلة السابقة فإن المستوى العام للأسعار يتوقف على كمية النقود وسرعة تداولها، وأن هناك علاقة

طردية بينهما. فارتفاع كمية النقود يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار من جهة أخرى بما أن حجم

الإنتاج  $Q$  الحقيقي ثابت عند مستوى الاستخدام التام، فإن ارتفاع سرعة تداول النقد ( $V$ ) تؤدي إلى

إنفاق أسرع للنقود، وهذا يكفي لرفع المستوى العام للأسعار.

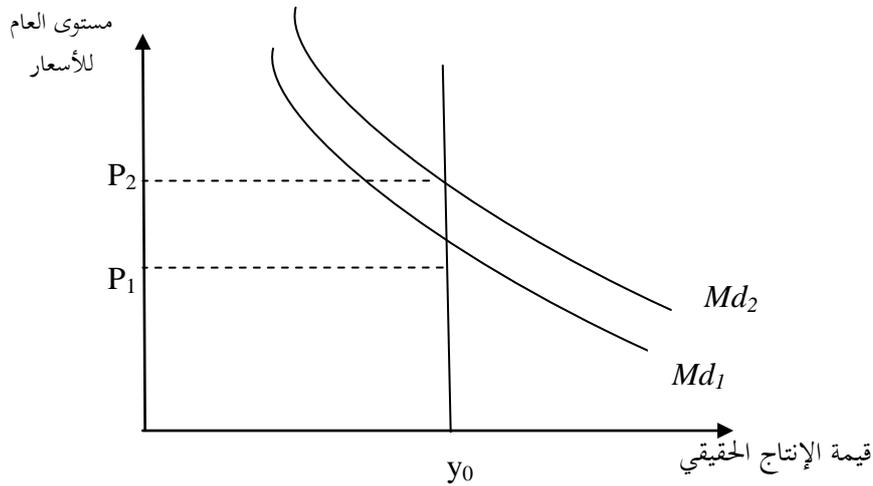
(1) - باعتماد على:

- أ.د. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، نفس المرجع السابق، ص 201.  
- أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية-السياسة و الممارسة-، الطبعة الأولى، صنعاء، 2012، ص 326.

كما قام جون ستيوارت ميل بإظهار العلاقة بين الائتمان المصرفي وارتفاع مستوى العام للأسعار، حيث أنه في ظل ثبات عرض النقود والتوسع في الائتمان المصرفي والذي يمول المشتريات يؤدي إل زيادة الطلب ومنه ارتفاع مستوى الأسعار (1).

في ظل افتراض حيادية النقود وثبات سرعة تداولها وعدم وجود أهمية للنقود سوى وسيلة للمبادلات، فقد ركز التحليل الكلاسيكي على العلاقة بين النقد ومستوى العام للأسعار<sup>2</sup>، وأظهرت العلاقة الإيجابية بين عرض النقود والطلب الكلي والشكل التالي يوضح ذلك:

الشكل رقم (1-2): العلاقة بين الطلب الكلي وعرض النقود.



المصدر: هيل عجمي، ص200.

تضمنت المعادلة السابقة جانبيين:

جانب نقدي: يمثل كمية النقود مضروبا في سرعة تداولها ويمثل كمية النقود التي يتم إنفاقها على السلع أي تمثل الإنفاق الكلي.

جانب السلعي: ويمثل كمية السلع النهائية المباعة مضروبا في أسعارها وهي تمثل قيمة الإنتاج من السلع و الخدمات.

(1) - د. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، ص405.

(2) - Richard T.Froyen, MACROECONOMICS-Theories and policies, OP-cit, 2013, p71.

ومنه فإن فيشر قد حدد المستوى العام للأسعار بثلاث عوامل وهي:

$$P = \frac{M \cdot V}{T}$$

$M$ : كمية النقود

$V$ : سرعة تداول النقود

$T$ : كمية السلع النهائية.

وتوصل فيشر إلى طرح العلاقة بين  $M$  و  $P$  وذلك بافتراض ثبات كل من  $V$ ,  $T$ : هذا استنادا إلى:

ثبات حجم الإنتاج ( $T$ ) لأنه يعتمد على توفر الموارد الطبيعية و التكنولوجيا ولا علاقة له مع كمية

النقود، أي أن حجم الإنتاج يتأثر بعوامل حقيقية

ثبات سرعة تداول النقود  $V_0$  ترتبط ب العادات المصرفية والتجارية وكثافة السكان وليس لها علاقة مع

كمية النقود.

### I-3-1-3- نظرية الأرصدة النقدية (معادلة مارشال وبيجو)<sup>1</sup>

أ- معادلة مارشال:

طور التحليل النيوكلاسيكي خاصة من أفكار A. Marshall و A.C Pige و التي عرفت بنظرية

الأرصدة النقدية، حيث أكدت هذه النظرية على أن مستوى العام للأسعار يتحدد بتفاعل قوى عرض

النقود والطلب عليها، كما أظهرت أن هنالك دافع الطلب على النقود بغرض الاحتفاظ بها.

وتؤخذ دالة الطلب على النقود وفق معادلة الأرصدة النقدية المعادلة التالية<sup>(2)</sup>:

<sup>1</sup> - أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية-السياسة و الممارسة، مرجع سبق ذكره، ص328.

<sup>(2)</sup> - Keith Guthbertson, the supply and demand for Money, Great Britain, jz press pads ton,

Blackwell Publishers, 1985, p 15.

$$Ms = K.Py$$

حيث أن:

Ms: عرض النقد

y: الإنتاج القومي

P: المستوى العام للأسعار

K: النسبة من الدخل النقدي التي يرغب الأفراد الاحتفاظ بها على شكل سيولة نقدية سائلة.

$$K = \frac{1}{V} \text{ حيث } V \text{ و } K \text{ العلاقة العكسية بين } V \text{ و } K$$

ب- معادلة بيجو:

رأى مارشال أن الطلب على النقود كان لغرض المعاملات فقط، أي لغرض تغطية النفقات على السلع و الخدمات خلال فترة معينة، ولهذا لا يتأثر هذا الطلب بسعر الفائدة، والذي سايره في ذلك بيجو الذي رأى أن الطلب على النقود يكون لغرض شراء السلع والخدمات وتسديد المدفوعات من جهة ولكن أضاف دوراً آخر وهو مستودع للقوة الشرائية<sup>(1)</sup>.

والذي نرسم له ب H، ويمكن توضيح دوافع الطلب عند بيجو كالتالي:

■ النقود وسيلة للمبادلات: تبادل السلع وتقييمها وتسديد الديون.

(1) - أنظر إلى:

- د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك ، مرجع سبق ذكره، ص 507.  
 - أ. د. هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، مرجع سبق ذكره، ص 236.  
 - بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلية تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2009، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014، ص 30.

■ النقود كمخزن للقيمة: تعتبر وسيلة لحفظ القوة الشرائية وذلك لمواجهة النفقات الغير المتوقعة.

ويمكن صياغة معادلة يبجو كالآتي:

$$M^d = H \cdot S$$

$M^d$ : الطلب على النقود لغرض المعاملات

$H$ : قيمة الرصيد النقدي الذي يحتفظ به الأفراد كنسبة من دخلهم.

$S$ : الموارد الحقيقية للمجتمع

حيث يتضح لنا أن  $H$  هي مقلوب «  $V$  » لمعادلة فيشر، إلا أنه أضاف للظاهرة النقدية سلوك

اقتصادي.

### I-3-2- النظريات الحديثة (المدارس النقدية)

#### I-3-2-1- نظرية كينز Keynes theory

وجه جون مينارد كينز J. M. Keynes انتقادات للفكر الكلاسيكي خاصة بعد أزمة الكساد

العالمي سنة 1929 وهذا من خلال نظريته في الطلب على النقود أو ما سماه بتفضيل السيولة

(liquidity preferences) وهذا من خلال كتابه "النظرية العامة للتشغيل والفائدة والنقود" وأيضا

من خلال مقال نشر سنة 1937 في المجلة التي يرأسها (Economic journal) والتي أظهر من

خلالها الدوافع التي تدفع المتعاملين الاقتصاديين إلى الاحتفاظ بالنقود حيث ميز بين ثلاثة حوافز<sup>1</sup>:

حافز المعاملات (transaction motive): حيث يحتاج الأفراد إلى نقود لتحقيق تبادل السلع

والخدمات مستقبلا.

<sup>1</sup>- أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية-السياسة و الممارسة ، مرجع سبق ذكره،ص331.

-أ.د. محمد أحمد أفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر و التوزيع، جولة الجامعة الجديدة، صنعاء،ص101.

حافز الاحتياط (precautionary motive) يتم الاحتفاظ بالأرصدة النقدية نظراً لما ينطوي عليه مجرى الأحداث في المستقبل من عدم اليقين.

حافز المضاربة (Speculatio motive): حيث تستبق النقود إذا توقع الأفراد أن الاستثمارات المالية سيكون لها عائد سلبي خلال فترة منظور.

#### أ- الطلب على النقود لدافع المعاملات:

يفضل الأفراد والمؤسسات للاحتفاظ بالأرصدة النقدية لأداء مختلف المعاملات سواء شخصية أو عائلية أو معاملات تجارية (تخص المشروعات) ، وهذا راجع إلى وجود فجوة زمنية بين تسلم النقود و صرفها أو بعبارة أخرى، فإن الأفراد يتحصلون على دخلهم في وقت معين (أسبوعياً، أو شهرياً) لاكن نجد أن إنفاقهم يتم شيئاً فشيئاً حسب احتياجاتهم.

ومن أهم المتغيرات التي تحدد سلوك هذا الطلب<sup>(1)</sup>، فهو الدخل ( $M^d$ ) وبافتراض أن الطلب على النقود بدافع المعاملات من جانب رجال الأعمال والحكومة والأفراد محدد بقوى متشابهة، فإن الطلب الكلي على

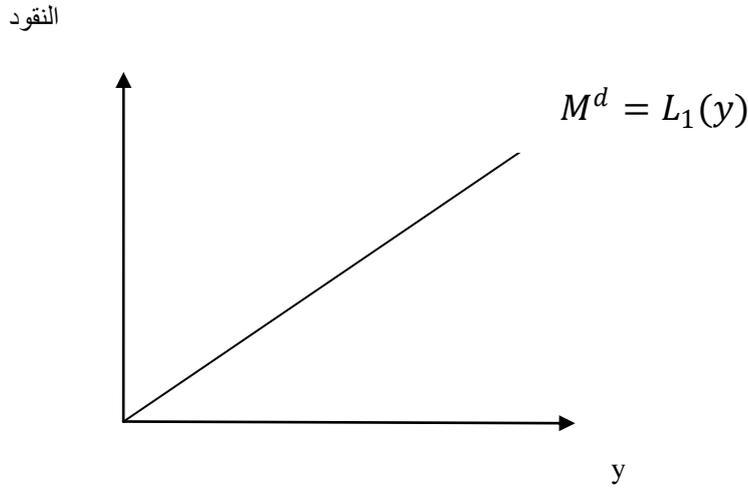
النقود في الأجل القصير هو دالة لمستوى الدخل الكلي:  $M^d = L(y)$

(1) - الرجوع إلى:

- أ. يوجين أ. د. يوليو، ترجمة: د. محمد رضا العدل، د. حمدي رضوان عبد العزيز، "النظرية الاقتصادية الكلية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط 2، 1993، ص 133-135.

- د. محمد شرسف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الأول، الجزائر، 2003، ص 226.

الشكل رقم (2-2): دالة الطلب على النقود لغرض المبادلات



المصدر: يوجين أ.د. يوليو، ترجمة: د. محمد رضا العدل، د. حمدي رضوان عبد العزيز: "النظرية الاقتصادية الكلية، ص 135

انطلاقاً من الشكل نلاحظ أن دالة الطلب على النقود بدافع المعاملات يمكن اعتبارها ثابتة في المدى القصير، كما أنها دالة متزايدة.

وبما أن المعاملات تزيد كلما ارتفع الدخل، فالطلب على النقود يزيد كذلك عند زيادة الدخل

$$\text{وفق: } \frac{d M^d}{d y} > 0$$

وهكذا فإن الطلب على النقد لغرض المعاملات وفق النظرية الكثرية سواء بالنسبة للأفراد أو المؤسسات فهو لا يختلف عن دالة الطلب عند مدرسة كمبرج.

وفقاً لفرضيات كينز فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات يزيد عندما يرتفع الدخل ولكن بقيم متناقصة ويرجع ذلك على حسب كل حالة:

بالنسبة للعائلات: فإن الطلب على النقود لغرض المعاملات يكون فقط للاستهلاك و الذي هو معروف أنه يزيد بمعدلات متناقصة بارتفاع الدخل.

بالنسبة للمشروعات: عند ارتفاع الدّخل فإن ذلك يؤدي إلى رفع من مستوى النشاط الاقتصادي، ومحاولة الوصول إلى الاستخدام التام وكلما اقتربنا من هذا الأخير يؤدي إلى انخفاض نشاطها الإضافي أي المعاملات الإضافية.

### ب-الطلب على النقد للاحتياط:

يحتفظ الأفراد بالارصدة النقدية للاحتياط<sup>1</sup> لعدم اليقين حول تسلم الدّخل وإنفاقه في المستقبل، فمثلا عائلة تستهلك كل دخلها خلال شهر فإنها تكون في وضع صعب إذا تأخر استلامها لدخلها، أو عدم تمكنها من الاستفادة من عرض جيد إن وجد، هذا بالإضافة إلى تسييرهم لمختلف المعاملات غير المخططة (مرض، حادث).

أما كينز لم يعطي أهمية لهذا الدافع عند استخراجها لدالة السيولة ولهذا استمرّ من بعده إهمال هذا الدافع ، ولم تطور دالة لهذا الدافع إلا في نهاية الستينات.

إنّ من محددات الطلب على النقود لغرض الاحتياط شبيهه لطلب على النقود لغرض المبادلات (المعاملات) ، حيث لوحظ عدم الحاجة للاحتياط بما أن الدّخل يكون متظم (اسبوعي، شهري...)، كما أنه عند ارتفاع الدّخل تزيد أيضا أرصدة الاحتياط، إلا أنه خلافا لدالة الطلب على النقد للمعاملات فقد يزيد الطلب على النقد للاحتياط مع انكماش النشاط الاقتصادي، وهذا راجع لمطالبة المستثمرون و الشركات لمبالغ إضافية احتياطية لعدم وثوقهم من تسلم أرصدة جديدة. وبنفس الطريقة فإن الأرصدة الاحتياطية تنخفض في حالة توقعهم لانتعاش اقتصادي. وانطلاقا مما سبق، فتم افتراض منحني مستقر للطلب على

<sup>1</sup>--أ.د.محمد أحمد أفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، مرجع سبق ذكره، 2012، ص120.

النقد للاحتياط بالإضافة إلى ثبات تسلم الدّخل في الاجل القصير، كما أن الدّخل هو المحدد الوحيد

$$H = M^d = L_1(y) \text{ . للمعاملات و الاحتياط } .$$

$H$ : الطلب على النقد الاحتياط

$M$ : الطلب على النقد للمعاملات

$y$ : الدخل

ت- الطلب على النقد من أجل المضاربة:

أقرت أفكار المدارس التقليدية بأن الطلب على النقد يكون بحافزي المعاملات والاحتياط وذلك

لأسباب رشيدة ، وأخرى متعلقة بعدم اليقين، ولكنهم لم يعطوا أي اعتبار للحافز المضاربة وذلك لاعتبارهم

أن النقود السائلة يمكن توظيفها و الحصول على فائدة مقابل ذلك، إلا أن كينز Keynes<sup>1</sup> دعى أن

هناك ظروف تجعل الأفراد يحتفظون بجزء من ثروتهم على شكل أصول نقدية سائلة بجوار الأصول ذات

مردود (أسهم، سندات...)

ليدخل كيز حافز المضاربة كسبب للاحتفاظ بالنقود السائلة وذلك لاعتباره أن النقود مخزن للقيمة

أفضل من السندات لان هذه الأخيرة تحكمها ظروف عدم اليقين (incertainty) بالنسبة للمستقبل،

وعدم اليقين هنا يتعلق بتغيرات معدل الفائدة السائد في السوق سوائ في الارتفاع أو الانخفاض مما يؤدي

إلى خسارة أو ربح في رأس المال (قيمة الأسهم و السندات)، وتتوقف هذه العلاقة بين أسعار الفائدة

الجارية و المستقبلية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup>- أ.د. محمد أحمد الأفندي، النظرية الاقتصادية الكلية-السياسة و الممارسة ، مرجع سبق ذكره،ص330.

<sup>2</sup>- أ.د. محمد أحمد أفندي، مقدمة في الاقتصاد الكلي، الأمين للنشر و التوزيع، جولة الجامعة الجديدة، صنعاء،ص88.

ويمكن توضيح ذلك من خلال العلاقة التالية:

$$M^d = L_2(i)$$

$M^d$ : الطلب على النقود لغرض المضاربة.

$i$ : معدل الفائدة السائد في السوق.

ويتم اتخاذ قرار الطلب على النقود لغرض المضاربة وفق العلاقة التالية:

ليكن سعر السند الإسمي عند إصداره ( $N$ ) وهذا السند يدري مردود سنوي ( $r\%$ ) فالأفراد الذين يحاولون

شراء هذا السند يتم مقارنة مردوده السنوي ( $r*N$ ) مع مردود توظيف هذه النقود في سوق النقد أي مع

معدل الفائدة ( $i\%$ ) بالضبط.

$A$ : ثمن شراء السند

وتتم عملية الشراء سواء في حالة التساوي بين المردودين:  $i.A = N.r$  أو يكون مردود السند

أكبر من مردود توظيف النقود في سوق النقد  $i.A < r.N$

ويمكن استنتاج العلاقة التالية:

$$A = \frac{r}{i} N$$

$A$ / السعر اليومي للسند وبما أن كل من  $r$ ،  $N$  فهما متغيران معلومان و ثابتان، أي أن السعر السوقي

للسند يرتبط بتغير معدل الفائدة السوقي وله علاقة عكسية بينهما، حيث أن ارتفاع معدل الفائدة يؤدي

إلى انخفاض سعر السند أي خسارة في رأس المال، ويحدث العكس في حال انخفاض معدل الفائدة.

إذن فإن المضارب سوف يقوم بعملية شراء السندات عندما يكون سعرها منخفض أي أن معدل الفائدة مرتفع بغية الرفع من ثروته، وينقص من هذا الطلب عند ارتفاع أسعار السندات ويحدث هذا عند انخفاض معدل الفائدة.

ومما سبق نستنتج العلاقة العكسية بين الطلب على النقد لغرض المضاربة ومعدل الفائدة

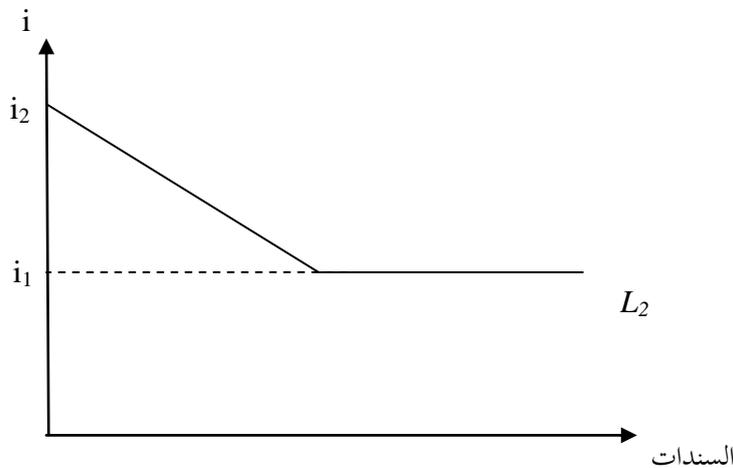
$$M^d = L_2(i)$$

وعليه فإن إشارة المشتق الأول لهذه الدالة تكون سالبة:

$$\frac{d M^d}{d i} < 0$$

ويمكن توضيح العلاقة السابقة من خلال الشكلين التاليين:

الشكل رقم (2-3): علاقة بين معدل الفائدة و الطلب على السندات



المصدر: يوجين، أ. يوجين، د. يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر،

مصر، 1974، ص 137.

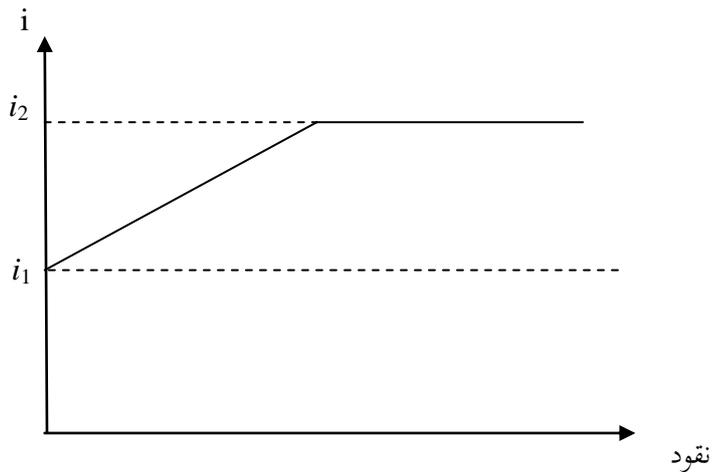
يمثل منحنى الطلب على السندات، فعند انخفاض سعر الفائدة لأدنى مستوياته  $i_1$  لا يوجد طلب على

السندات وذلك لاتفاق أن سعر الفائدة طويل الأجل سوف يرتفع مقارنة بسعر الفائدة الحالي وبالتالي فإن

الإيرادات سوف تكون سالبة، أما بين معدل الفائدة  $i_2$ ،  $i_1$  فيتوقع المستثمرون إيرادات موجبة مما يزيد في الطلب على السندات.

وانطلاقاً من الشكل السابق نقدم منحني الطلب على النقود"

الشكل رقم (2-4): الطلب على النقود ومعدل الفائدة



المصدر: يوجين، د. يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، مرجع سبق ذكره، ص 137

عند ارتفاع معدلات الفائدة إلى  $i_2$  فيؤدي ذلك إلى انخفاض أسعار السندات مما يدفع المستثمرون لشراءها وذلك لاعتقادهم بأن هناك إيرادات موجبة في الاحتفاظ بسندات وفي نفس الوقت يتوقفون عن الطلب على النقود السائلة ولذلك ليس هناك طلب على النقود عند  $i_2$ .

أما إذا كان معدل الفائدة بين  $i_1$  و  $i_2$  وكلما اقترب من سعر الفائدة  $i_1$  يرتفع عدد المستثمرين الذين يعتقدون أن هناك إيرادات سالبة، مما يزيد الطلب على النقود لغرض المضاربة.

وعند سعر الفائدة  $i_1$  فيعتقد الجميع أن الإيراد سوف يكون سالبا لذلك يفضلون الاحتفاظ بالنقود سائلة.

ث-الطلب الكلي على الأرصدة النقدية:

بعد التطرق إلى كل من الطلب على النقد لغرض المعاملات و الطلب على النقد للاحتياط و اللذان يعتبران دالة لكل من الدّخل ، بالإضافة إلى الطلب على النقد لغرض المضاربة و الذي يعتبر دالة لمعدل الفائدة نتطرق الآن إلى الطلب الكلي<sup>1</sup> و الذي يجمع كل من الطلبين على النقد من أجل المعاملات و من أجل المضاربة ، لأن من مميزات النقد أنه يتميز بالعمومية وعدم التخصيص.

$$M^d = L_1(y) + L_2(i) \text{ الطلب الكلي على النقد:}$$

$$M^d = L(y, i) \text{ أي}$$

$$\text{مع العلم أن } \frac{\delta L}{\delta y} > 0 \text{ و } \frac{\delta L}{\delta i} < 0$$

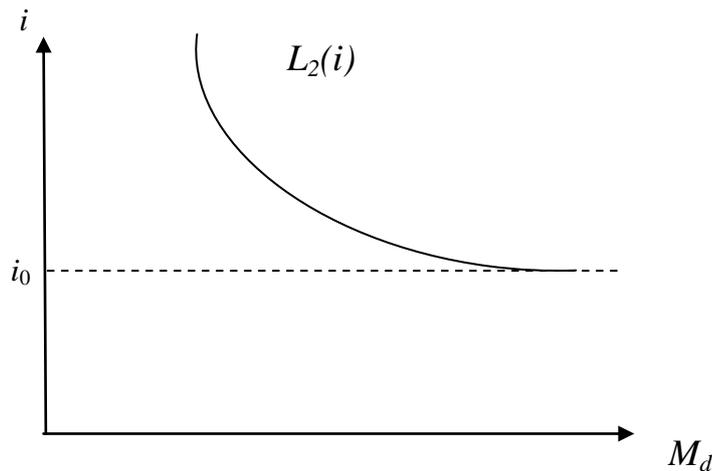
I-3-2-2- مصيدة السيولة:

أعطى التحليل الكنزي أهمية كبيرة لمصيدة السيولة، مقارنة بتحليل المدارس الأخرى.

حيث اعتقد كينز أن هناك حدا أدنى لا يمكن أن يخترقه معدل الفائدة الفعلي.

حيث عند هذا الحد الأدنى يكون الطلب على النقد لغرض المضاربة مرتفعا أو في أقصى حدوده.

الشكل رقم (2-5): مصيدة السيولة



المصدر : د.محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، مرجع سبق ذكره،

ص233.

<sup>1</sup>-أ.د.أحمد محمد مندور، مقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، الناشر قسم الاقتصاد، جامعة الاسكندرية، 2004، ص82.

من المنحني عند انخفاض معدل الفائدة إلى أدنى مستوياته، يقوم المستثمرون ببيع السندات ويفضلون النقد السائل وذلك لتوقع ارتفاع معدل الفائدة وانخفاض قيمة السندات ، حيث إذا قام أحد بشراء السندات عند هذا المستوى فسوف يتوقع خسارة وذلك راجع لانخفاض في قيمة السند ومنه انخفاض في رأس ماله، وعند هذا الحد يفضل الأفراد الاحتفاظ بالسيولة وأطلق عليها كل من **Keynes** و **Robertson** مصيدة السيولة<sup>(1)</sup>.

### I-3-3- النظرية الكمية الجديد chicago

ستعرض لهذه النظرية من خلال **M. Friedman** عن مدرسة شيكاغو النقدية وذلك من خلال مقالين، الأول يضم النموذج النظري العام سنة 1956، والثاني نموذج معدل للاختيار العملي سنة 1959.

حيث اعتبرت دراسته تخليد جزئي للنظرية الكمية للنقد وذلك من خلال إدماجها في النظرية العامة للأسعار.

اعتبر فريدمان أن نظريته ما هي إلا نظرية للطلب على النقد ، عكس ما يفهم من النظرية الكمية و التي اعتبرت نظرية منتوج.

عكس كينز فقد حاول فريدمان دراسة أو البحث عن المتغيرات التي تحدد الطلب على النقد وليس دوافعه، كما حاول إيجاد نموذج للطلب على النقد بدل الدالة التجميعية لكينز.

أعطى مفهوما للطلب على النقد، على أنه طلب على سلعة استهلاكية ومن أهم محدداته<sup>(2)</sup>:

<sup>1</sup> - د.محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، مرجع سبق ذكره، ص234.

<sup>2</sup> - د.محمد شريف المان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية" نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، نفس المرجع السابق ، ص234.

- ثروة أو الذمة المالية التي تحوزها العائلات و التي تمثل قيد الميزانية
  - معدل مردود كل شكل من أشكال الثروة
  - أذواق وتفضيلات الحائزين النهائيين
- ويمكن توضيح هذه المتغيرات كالاتي:

### I-3-3-1- قيد الميزانية: الثروة

تعتبر الثروة من أهم المتغيرات المحددة لدالة الطلب على النقد عند فريدمان حيث يستطيع من خلالها تحديد الكمية القصوى من السلع التي يراد اقتناؤها، بالإضافة إلى القيمة القصوى التي يراد الاحتفاظ بها.

وعرف فريدمان الثروة الكلية (W) "بأنها مجموع مصادر الدخل و الخدمات الاستهلاكية التي يجوزها الفرد"<sup>(1)</sup>.

كما عرف الثروة الكلية على أنها القيمة الحالية للدخل الدائم ( $y_p$ )

$$W = \frac{y_p}{i}$$

$$M = L (W)$$

I: معدل الخصم و الذي يمثل معدل الفائدة السوقي

$y_p$ : الدخل الدائم

W: الثروة

<sup>1</sup>- د. محمد الشريف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، مرجع سبق ذكره، ص 299.

ومنه فإنّ دالة الطلب على النقد تكون بدلالة الثروة، أي كلما كانت الثروة (W) مرتفعة زاد الطلب على النقد.

ويرى فريدمان<sup>(1)</sup> أن الطلب على النقود السائلة لغرض الاحتفاظ به يزداد مع زيادة الثروة أو الدّخل الحقيقي، وأن نسبة الزيادة في الطلب على النقود تكون أكبر من النسبة في زيادة في الدّخل.

### I-3-3-2- تكلفة الفرصة السائحة

تتمثل تكلفة الفرصة السائحة في المردود الذي ينجّر عن الاحتفاظ بمختلف الأصول (السندات، الاسهم....) حيث يجذّ المستثمر نفسه بين خيارين سواء الاحتفاظ بالنقود أي يزيد الطلب على النقد أو استثمارها ومنه هناك علاقة عكسية بين الطلب على النقد و تكلفة الفرصة السائحة.

حيث يرى فريدمان أن تكلفة الاحتفاظ بالنقود تتمثل في سعر الفائدة، أو المردود الذي يتنازل الفرد عنه لقاء احتفاظه بالنقود، هذا بالإضافة إلى أنه يمكن للمستثمرين تكبد خسائر والمتمثلة في انخفاض القوة الشرائية وذلك لارتفاع الأسعار أو ما يسمى بالتضخم و الذي يمكن قياسه بمعدل المتوقع للتضخم

$$\frac{1}{P} \frac{dP}{dt}$$

دالة الطلب على النقود عند فريدمان<sup>(2)</sup>:

قام فريدمان بتحديد دالة الطلب على النقود في المعادلة التالية:

$$\frac{M}{P} = f \left( rb, re, \frac{1}{p} \frac{dp}{dt}, W, \frac{y}{p}, U \right)$$

<sup>1</sup> - د. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص 484.

<sup>2</sup> -Suroj B; Gupta, Monetary Economics-institutions theory and policy-, s chaud and company, New Delhi, India, 1996, p 213.

$\frac{M}{P}$ : الطلب على النقود بشكل أرصدة نقدية حقيقية.

$rb$ : سعر الفائدة على السندات.

$re$ : عائد الأسهم.

$\frac{1}{p} \frac{dp}{dt}$ : معدل التغير في الأسعار أو المعدل المتوقع للتضخم

$w$ : نسبة الثروة غير البشرية.

$\frac{y}{p}$ : الدّخل الحقيقي الدائم.

$U$ : أذواق وتفضيلات

وفي نظرة تقييمية للنظرية الكمية فإن تحليل فريدمان للطلب على النقود تضمن أفكار جديدة منها<sup>(1)</sup>:

❖ أن فريدمان شمل جميع أنواع الثروة والمتمثلة في الأصول بكل أنواعها (مالية، مادية، نقدية، وبشرية)

❖ كنز كان قد أظهر طلب الأفراد عن النقود للاحتفاظ بما كان ينحصر في المفاضلة بين النقود و

السندات ، أما فريدمان فقد شمل أصول مادية وبشرية، و الذي من شأنه أن يؤثر في الطلب على

الأرصدة النقدية.

❖ كينز كان قد حدد أن تكلفة الفرصة البديلة للاحتفاظ بالنقود تتمثل في التغير في سعر الفائدة،

أضاف إليه فريدمان التضخم كعنصر جديد، أي أن تكلفة الفرصة البديلة لا يشمل فقط العائد وإنما

أيضا فقدان من قيمة القدرة الشرائية.

(1) - د. عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص571.

**I-4- محددات الطلب على النقود**

يوجد العديد من المتغيرات المحددة لطلب على النقود ولهذا سوف نحاول حصرها في مجموعة من المتغيرات التي تتماشى مع الاقتصاد الجزائري.

**I-4-1- العوامل الخارجية غير مباشرة**

هي عوامل ناتجة من عادات وتقاليد المجتمع ما بإضافة إلى تصرفات الأعوان الاقتصاديين، ومن خصوصيات الاقتصاد في الجزائر المتميز بطابعه المخطط مركزيا وبضخامة قطاعه العمومي.

**I-4-1-1- هيكل سوق السلع<sup>(1)</sup>: نظرا لهشاشة السوق فإن المتعامل الاقتصادي يفضل السيولة**

لانتهاز فرصة شراء سلع مفقودة او انتهاز إنجاز صفقات.

**I-4-1-2- كلفة الحصول على النقود**

من مشاكل سحب السيولة من المصارف هو سوء التسيير والانتظار وهذا ما يشكل مضیعة للأفراد، مما يستدعي استخراج أمواله واحتفاظ بها.  
\* وجود أسواق نقد سوداء للعملات الأجنبية<sup>(2)</sup>:

معظم التحويلات التي يتم الطلب فيها على العملة الأجنبية تتم في السوق الموازية والتي تتميز بارتفاع سعر الصرف، ولهذا فإن الأفراد يطلبون كميات كبيرة من أموال.

(1) - الأستاذ مناقر نور الدين، جمعي سميرة، مداخلة، محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2012، ص12.

(2) - أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص144.

**I-4-1-3- عادات الأفراد في تداول النقود:**

يتميز الأفراد بتسيير حياتهم اليومية وذلك باستعمال السيولة في مختلف معاملاتهم الاقتصادية، وهذا راجع لعدة أسباب منها عدم الثقة في الشيك أو السندات.

**I-4-2- العوامل المباشرة:****I-4-2-1- معدل الفائدة:**

إن الحديث عن معدل الفائدة الذي تطبقة البنوك، يقودنا إلى الحديث عن معدل الأساس المصرفي الذي يحدده البنك المركزي والذي على أساسه تقوم مختلف البنوك التجارية بالعمل به، حيث يلاحظ وجود علاقة عكسية بين السيولة ومعدلات الفائدة أي بين الطلب على النقود ومعدل الفائدة.

حيث عند انخفاض السيولة يؤدي ذلك إلى ارتفاع معدلات الفائدة وبذلك نقص الطلب على

النقود.

**I-4-2-2- سعر الصرف: (Tc):**

عند ارتفاع سعر الصرف فهذا يعني انخفاض قيمة العملة وهذا ما يؤدي إلى تشجيع الاستثمارات

الأجنبية.

**I-4-2-3- مؤشر أسعار الاستهلاك (IPC):**

هناك عدة مؤشرات لقياس حركة أسعار السلع ولكل منها طريقتها الخاصة ومن بينها مؤشرات

أسعار الاستهلاك (IPC)

دون التقليل من أهمية كل من الدخل، حجم الثروة، مختلف الأصول (مالية، عينية، وحتى بشرية..)،

معدلات الفائدة، الأذواق، تفضيلات الجمهور.

## II- عرض النقد

- يتحقق التوازن في الإقتصاد الكلي من خلال تحقيق تقارب بين نمو الكتلة النقدية و معدل نمو الناتج الداخلي الخام و تعتبر هذه من أهم أهداف السياسة النقدية من أجل تحقيق الاستقرار النقدي، حيث أنه إذا عانى الإقتصاد من الكساد أو الركود فيتم زيادة عرض النقود من أجل تحقيق الرواج و التخفيف من حدة الأزمة، أما في الحالة العكسية فيكون الهدف منه هو التحكم في موجة التضخم الزاحفة.

- حيث يمثل عرض النقود (M2)<sup>1</sup> كل من السيولة النقدية (M1) (أوراق نقدية وودائع بنكية تحت الطلب لدى البنوك التجارية و القطع النقدية زائد ودائع الوقت<sup>2</sup>). و يهدف البنك المركزي من خلال استهدافه لأحد مكونات الكتلة النقدية (M1، M2 و حتى M3) إلى التحكم مباشرة في كمية النقود، و أن اختيار أحدها ليس سهلا لاعتبارات هيكلية مرتبطة بهيكل النظام المالي. و بشكل عام تقوم السلطات النقدية باختيار أحد مكونات الذي يعبر بشكل واقعي على المستوى الفعلي للطلب النقدي المرغوب الاحتفاظ به من طرف الأعوان الإقتصاديين الغير ماليين، أي ضخ السيولة الكافية للإقتصاد<sup>3</sup>.

- أما إذا كان هدف السلطات النقدية التأثير بشكل مباشر على السيولة دون التأثير على النظام البنكي فيجب عليها اختيار المجموع النقدي (M1) كهدف وسيط، إلا أن هذا الأخير يتأثر بوسائل التوظيف البديلة، حيث أن ارتفاع معدلات الفائدة سواء على الودائع للأجل أو الأصول المالية سوف يؤدي إلى زيادة

<sup>1</sup> - اجري خيرة، اثر التفاعل بين السياسة المالية و النقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية خلال فترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2019، ص21.

<sup>2</sup> ودائع الوقت (الأجل) تحصل على عائد متمثل في فائدة.

<sup>3</sup> - ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الإقتصاد "نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2011، ص60.

الطلب على السيولة أي يخفض من المجموع النقدي (M1) و يوسع على المجمعات الأخرى لسيولة الإقتصاد. بإضافة إلى أن هذا المجموع (M1) يتأثر بكثير من العوامل منها تفضيل أعوان غير ماليين للسيولة النقدية أو الودائع الجارية، بإضافة الى سلوك الأفراد في إختيار شكل التوظيف و الذي يرتكز على تقلبات معدل الفائدة، و تخلق هذه العوامل صعوبة في الفصل بين درجة التأثير على هذا المجموع.

- أما في حالة إختيار المجموع النقدي (M2) و الذي يكون عادتا مستقلا نسبيا عن الآثار التي تترتب عن المقاربة التبادلية للنقود (M1) فانه لا يحل هذه المشاكل و لكن يخفف من حدتها.

## II-1- تعريف عرض النقد:

" هو كمية النقود المتداولة في مجتمع ما، خلال فترة زمنية معينة"<sup>1</sup>

وتشمل النقود المتداولة هنا مختلف أشكال النقود التي يحوزها الأفراد و التي اختلفت و ارتبطت بمدى تطور الاقتصادي و الاجتماعي، ويمكن حصرها في مجموعة من المفاهيم أشهرها:

### II-1-1- عرض النقد بمعناه الضيق M:

- تشمل جميع النقود المتداولة في مجتمع معين و خلال فترة زمنية معينة (جميع وسائل الدفع) التي تؤدي وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل حسب الكنزيين و التقيليدين .

$$M1 = \text{Demande Deposite} + \text{Currency in Circulation}^2$$

$$= DD + CC$$

<sup>1</sup> - د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليل و نظري، دار وائل للنشر، ط1، عمان، 2005، ص 89

<sup>2</sup> - د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليل و نظري، نفس المرجع السابق، ص 89

أعطى Mayer نفس المفهوم السابق، بإضافة إلى الودائع القابلة للسحب و استثنى وودائع التوفير و الودائع الزمنية.<sup>1</sup>

## II-1-2- عرض النقد بمعناه الواسع M2

-تتكون من الودائع تحت الطلب (الجارية) و العملة المتداولة بين المتعاملين مضافا إليها الودائع لأجل في المصارف التجارية، و هو ما يطلق عليها مصطلح السيولة المحلية.  
و قد أعطت النظرية الكمية الحديثة لفريدمان نفس المفهوم :

$$M2=M1+Time\ Deposit$$

$$=DD+CC+TD$$

-و قد ظهر هذا المفهوم في الدول المتقدمة و التي طورت القطاع المالي و قامت بخلق وسائل دفع لها نفس الوظائف كمخزن للقيمة و وسيلة للتبادل و في نفس الوقت تدر عائد و يمكن تحويلها لوسائل دفع بسهولة و بسرعة.

## II-1-3- عرض النقد بمعناه الأوسع M3:

و تشمل في مفهومها الأوسع كل من السيولة المحلية بإضافة إلى الإدخارات المودعة خارج المصارف التجارية (المؤسسات الادخارية.....).و وافقه في ذلك Shaw and Guarly و اعتبر أن كل من صناديق الادخار و المؤسسات المالية الوسيطة كمؤسسات خالقة للنقد. إلا أنه تعرض لانتقادات

<sup>1</sup>-Thomas Mayer and others, Money, Banking and the Economy (New York: [www.Norton](http://www.Norton.com) and company 1984, p168.

خاصة لعدم سيطرت<sup>1</sup> المصرف المركزي على المؤسسات الوسيطة، مما يفقده القدرة في التحكم في عرض النقود بإضافة إلي فقدان النقود لدورها الفعال كوسيط للتبادل.

## II-2- الجهات المسؤولة عن خلق النقود:

### II-2-1- الحكومة Government:

- تقوم بإصدار النقود المساعدة و التي هي نقود قانونية، إلا أنها تمثل جزء صغير من عرض النقد، لأن الهدف منها هو تسهيل المبادلات التجارية صغيرة الحجم و القيمة. وتشمل النقود المساعدة كل من المسكوكات المعدنية من مشتقات وحدة النقد الأساسية، ولا تخضع عملية إصدار هذا النوع من النقود تحت مسؤولية البنك المركزي و لكن تتم بتشاور<sup>2</sup> معه، نظرا لعدم أهميتها خاصة في جانب تكوين عرض النقد.

### II-2-2- البنك المركزي Central Bank

- هو المسؤول عن إصدار النقود القانونية و التي نقبلها بقوة القانون و هو يسمى بالنقد الأساس MB. حيث يقوم البنك المركزي بإصدار النقود بفئات متعددة و هي تمثل الجزء الأكبر من عرض النقود خاصة في البلدان ذات نظام مالي ضعيف .

- و يتم توجيه النقود التي يصدرها البنك المركزي إلى فئتين، عملة متداولة CC توجه لأفراد المجتمع و الفئة الثانية إلى البنوك التجارية على شكل احتياطات R. و يقوم البنك المركزي بإصدار النقدي وفقا للعلاقة التالية:

$$\text{نقد أساس} \quad MB = CC + R$$

<sup>1</sup> د. عوض فاضل، النقود و البنوك، جامعة بغداد، بغداد، 1992، ص116.

<sup>2</sup> - د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليل و نظري، مرجع سبق ذكره، ص91.

الجدول رقم (1-2): نموذج تقريبي (ميزانية البنك المركزي):

المطلوبات	الموجودات
<ul style="list-style-type: none"> <li>● <b>مطلوبات نقدية</b></li> <li>- العملة المصدرة للجمهور CC</li> <li>- العملة المصدرة للبنوك التجارية R</li> <li>● <b>مطلوبات غير نقدية</b></li> <li>- رأس المال و الاحتياطات</li> <li>- ودائع أجنبية.</li> <li>- ودائع الحكومة.</li> <li>- ودائع أخرى</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>● <b>موجودات أجنبية</b></li> <li>- العملات الأجنبية</li> <li>- ذهب</li> <li>- حقوق السحب الخاصة SDR.</li> <li>● <b>موجودات محلية.</b></li> <li>- قروض للمصارف التجارية</li> <li>- السحب على المكشوف</li> <li>● <b>الموجودات أخرى</b></li> </ul>

المصدر: د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليل و نظري، مرجع سبق ذكره، ص92

وفقا للجدول السابق يمكن استنتاج أن:

-المطلوبات النقدية =الموجودات - المطلوبات غير نقدية

و عليه إذا أراد البنك المركزي إصدار أو زيادة عرض النقود فهناك حالتين:

-إما الرفع من الموجودات أو تقليل المطلوبات غير نقدية. و بما أن الموجودات الأجنبية هي موجودات

مقيدة و لا تخضع تغيراتها إلى سيطرة البنك المركزي،لهذا يلجأ عاداتا إلى الموجودات المحلية وفقا لطريقتين هما:

### II-2-2-1- Non-Borrowing MB القاعدة النقدية غير المقترضة:

يقوم البنك المركزي بشراء سندات الحكومة من الدولة و بيعها للبنوك التجارية و في المقابل يقوم بتصدير

النقد المحلي في جانب المطلوبات لذهب هذه الأموال مباشرة إلى الأفراد على شكل نقود متداولة CC أو

يذهب جزء منها إلى البنوك التجارية على شكل احتياطات R. و تسمى هذه الطريقة بالقاعدة غير مقترضة لأن البنك المركزي يمارس سيطرته على عرض النقد من خلال عمليات السوق المفتوحة .

### II-2-2-2- القاعدة النقدية المقترضة MB-Borrowing MB

و تتم من خلال اقتراض المصارف التجارية من البنك المركزي، وذلك عن طريق إعادة خصم الأوراق التجارية مما يعني ارتفاع الموجودات المحلية لدى البنك المركزي و في المقابل يقوم بإصدار النقد و تسمى بسياسة إعادة الخصم.

### II-2-3- البنوك التجارية Commercial Banks

تخلق البنوك التجارية ما يسمى بنقود الودائع deposit money أي النقود الائتمانية وهي ليست نقودا قانونية مثل التي يصدرها البنك المركزي، و هي تعتبر حقا لحاملها و دينا للجهة التي أصدرتها و يتم خلقها من خلال الودائع الجارية لديها، لأن حجم مسحوبات فاق حجم الودائع لديها فقامت باستغلال هذه الفجوة. و هذا ما يسمح بتغيير القيد المحاسبي مع بقاء نفس المبلغ لدى الجهاز المصرفي و هذا ما يسمى بالمضاعف النقدي deposit multiplier و بالتالي يمكن إعادة صياغة معادلة القاعدة النقدية كالتالي:

$$MB = CC + RR + ER$$

ER: الاحتياطات الفائضة

RR: الاحتياطات القانونية

MB: المضاعف النقدي

$$M = DD + CC$$

عرض النقد بمفهوم ضيق:

$$M = MB \cdot m \quad \text{عرض النقد:}$$

و نسبة عرض النقد إلى القاعدة النقدية و وضع  $m$  على طرف واحد:  $m = M/MB$

$$M = \frac{DD + CC}{CC + RR + ER}$$

و هناك جهات أخرى بإضافة للجهات التي تخلق النقد تتحكم بعرض النقد مثل الجمهور.

### II-2-4- الجمهور:

عندما يرغب الجمهور بالاحتفاظ بالعملات المتداولة (CR) فإن ذلك يؤثر على المضاعف النقدي و

يرجع ذلك للعوامل التالية:

- ثروة الأفراد: كلما زادت قلت رغبته في الاحتفاظ بالأموال المتداولة.

- العائد المتوقع الحصول عليه من البنوك التجارية.

- رغبته بالاحتفاظ بالأموال السائلة.

- الهلع المصرفي.

- ارتفاع معدلات الضريبة على الأموال المودعة لدى البنوك.

### II-3- العوامل المحددة لعرض النقد

يدور جدل كبير حول تحديد العوامل الداخلة في تحديد عرض النقود، خاصة ما يتعلق منها بودائع التوفير و

الأجل و ودائع المؤسسات المالية غير المصرفية.

و أخذ صندوق النقد الدولي بمفهوم عرض النقد بالمعنى الضيق M1 و استعرض المؤشرات النقدية المالية لأعضائه و المنشورة في الإحصاءات المالية و النقدية الصادرة من قبله<sup>1</sup> .

و قد أظهرنا من خلال الجدول السابق ميزانية البنك المركزي و التي تحتوي على تحليل كل من الموجودات و المطلوبات و التي من خلالها تتمكن من تحديد العوامل المحددة لعرض النقد.

### II-3-1- موجدات أجنبية Foreign Assets:

-تتكون من: عملات أجنبية، الذهب، الودائع لدى البنوك الأجنبية مطروح من كل ذلك المطلوبات الأجنبية لدى البنك المركزي و التي تمثل حقوق الأجانب على الاقتصاد الوطني و يجمع صافي الموجودات الأجنبية للبنوك التجارية و البنك المركزي تحصل على صافي الموجودات الأجنبية للجهاز المصرفي.

### II-3-2- موجدات محلية local Assets :

- تتمثل في الائتمان الحكومي، سلف مباشر للحكومة، قروض للمصارف التجارية ( الائتمان المصرفي)، سحب على المكشوف.

-الائتمان الحكومي: في حالة عجز بالموازنة العامة تقوم الحكومة باقتراض من البنك المركزي و البنوك التجارية لتغطيته، و يأخذ شكل سلف مباشر قصير الأجل للحكومة، أو قيام هذه الأخيرة بإصدار

1 - يعتمد على: هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، النقود و المصارف و النظرية النقدية، مرجع سبق ذكره، ص9

- (IMF) International Financial Statistics, yeark book, 2007 p688

سندات و بيعها للبنك المركزي و للبنوك التجارية، و يتم بإضافة إلى ذلك تحويلها إلى نقود و تسجيلها كودائع جارية لصالح الحكومة<sup>1</sup> عوضا عن السندات.

-قروض للبنوك التجارية: و تتمثل في خصم أوراق التجارية و سلف مباشر و هي ما تمثل زيادة في الودائع الجارية للمقترض.

-أما من جانب آخر فنجد مطلوبات الجهاز المصرفي و التي تنقسم إلى جزئين: مطلوبات نقدية و مطلوبات غير نقدية.

### II-3-3-3-3: مطلوبات نقدية Monetary Liabilities:

- تتمثل في وسائل الدفع و هي المقدمة مباشرة للجمهور (CC) و الودائع الجارية (DD).

### II-3-3-4-3: مطلوبات غير نقدية un-Monetary Liabilities:

تتمثل في مختلف أنواع الودائع الزمنية، سواء وداع أجنبية أو ما يشار إليها بأشبه النقود<sup>2</sup>، وودائع حكومية، وودائع المصارف التجارية، بإضافة إلى رأس المال و الاحتياطات و لتحديد العوامل المؤثرة على عرض النقد وفق مفهومه الضيق (M1).

المطلوبات النقدية M1: الموجودات - المطلوبات غير النقدية.

2 - د. عوض فاضل الدليمي ، النقود والبنوك، مرجع سبق ذكره، ص120

3- IMF, International Financial Statistics , December ,2006 ,P740

**III-التوازن الاقتصادي العام:**

-اعتبر تحديدي التوازن الكلي في سوقى السلع و الخدمات و سوق النقد مشككة سواء للنظرية الكلاسيكية أو النظرية الكنزوية، حيث يفترض التحليل الكلاسيكي<sup>1</sup> أن التوازن يحدث من خلال توازن سوق العمل و ذلك من خلال تحديد مستوى الإنتاج التوازني، ليليه بعد ذلك توازن سوق السلع و الخدمات. أما التحليل الكنزوي اعتبر أن التوازن يحدث من جانب عرض النقود و الذي يؤثر مباشرة على سعر الفائدة ( تغير أسعار السندات) و هذا الأخير يؤثر في الطلب الاستثماري و الذي يعتبر أهم مكونات التوازن في سوق السلع و الخدمات.

**III-1- التوازن العام في النموذج الكلاسيكي:****III-1-1- توازن سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك:**

-يتحدد توازن سوق السلع و الخدمات عند الكلاسيك عندما يتساوى العرض مع الطلب، و حسب هذه النظرية فإن العرض يخلق الطلب الخاص به، و أن الادخار الذي يقوم به الأفراد يكون هدف منه تحويله إلى استثمارات، أي الادخار يتساوى مع الاستثمار، و عندها يتحدد لنا سعر الفائدة التوازني.

**III-1-1-1- دالة الادخار :**

-يقوم الأفراد بادخار أموالهم باعتماد على سعر الفائدة السوقي، أي كلما ارتفع معدل الفائدة في السوق قام الأفراد بخفض من استهلاكهم و ادخار أموالهم و هذا ما يمثل علاقة طردية متمثلة في المعادلة التالية :

<sup>1</sup> -محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري و تطبيقي"، دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، الأردن، 2007، ص60-90.

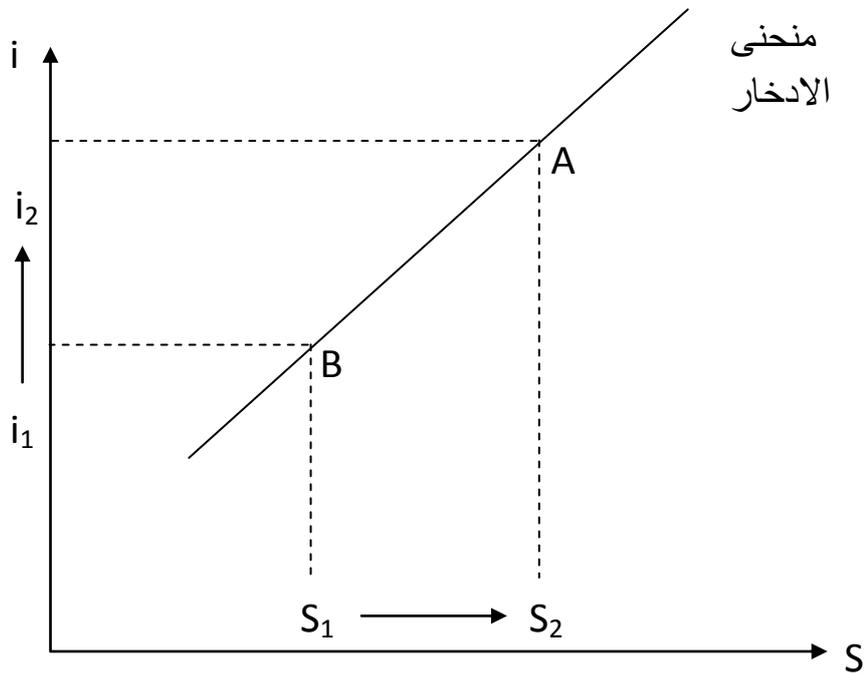
$$s = f(i)$$

S: الادخار

i: معدل الفائدة

و يمكن توضيح هذه العلاقة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم (2-6): دالة الادخار عند الكلاسيك



المصدر: د. ضيف احمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة بويرة، الجزائر، 2018، ص 43.

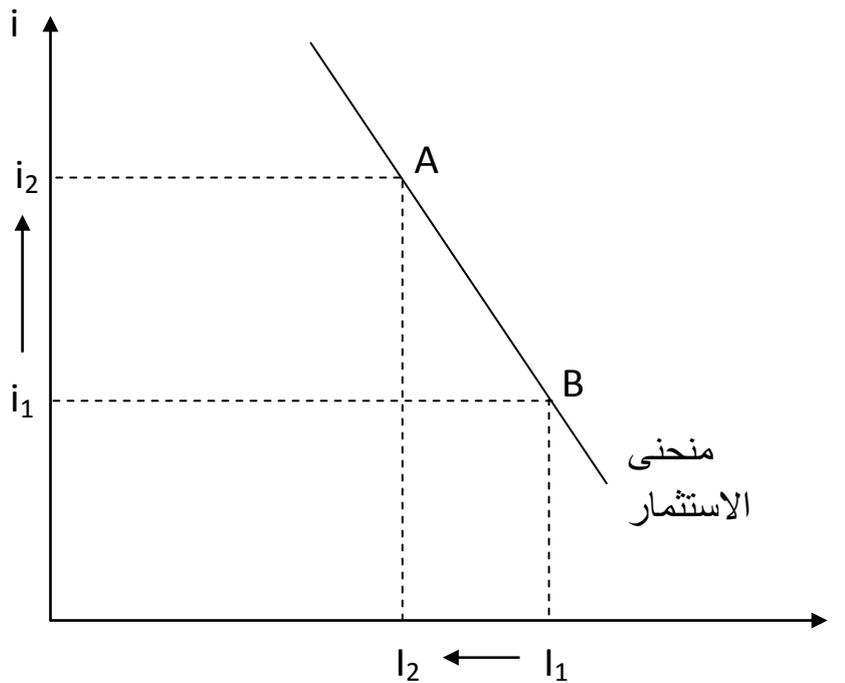
III-1-1-2- دالة الاستثمار:

- اعتبر الكلاسيك و جود علاقة طردية بين معدل الفائدة و الادخار<sup>1</sup>. وبما أن الادخار يعتبر تسرب الأموال من الاقتصاد و الذي سوف يؤثر مباشرة على الاستثمار، و منه استنتج أن هنالك علاقة عكسية بين الاستثمار و سعر الفائدة، وفق المعادلة التالية<sup>2</sup>:

I : الاستثمار

i : معدل الفائدة

الشكل رقم (2-7): دالة الاستثمار عند الكلاسيك



المصدر: أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، مرجع سبق ذكره، ص125.

<sup>1</sup> -Stanley Fischer ;Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, sixth edition, Indian edition, p91.

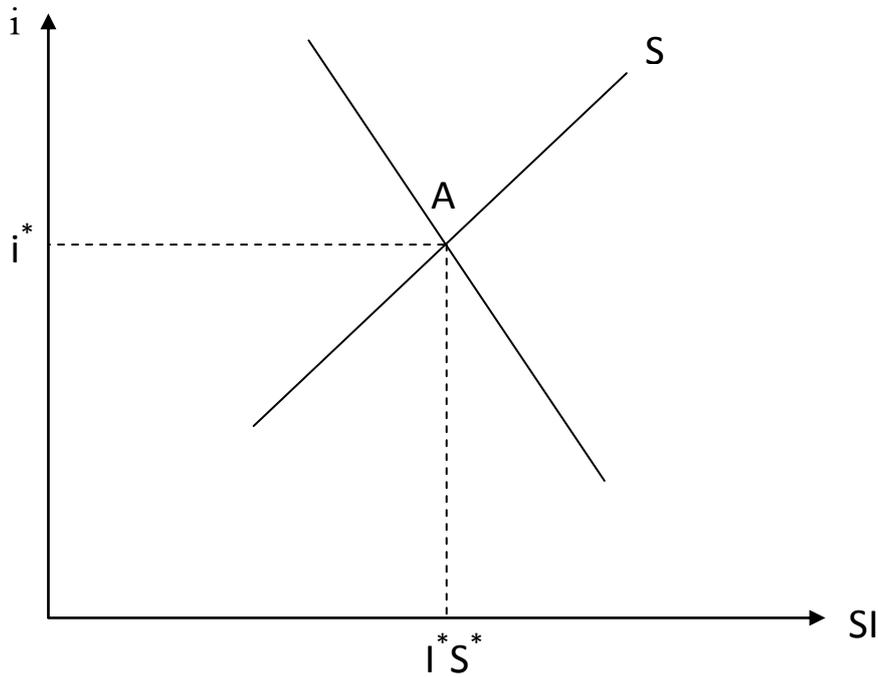
<sup>2</sup> - أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002، ص125.

## - III-1-1-3- توازن سوق السلع و الخدمات

- يحدث التوازن عندما يتساوى الاستثمار مع الادخار من أجل الحصول على معدل الفائدة التوازني،

و بيانيا عند نقطة تقاطع منحنى الاستثمار و الادخار، وفق الشكل التالي:

الشكل رقم (2-8): توازن سوق السلع و الخدمات



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على منحنى الاستثمار و الادخار .

- بعد تحديد كل من حجم الاستثمار و الادخار التوازني بإضافة إلى سعر الفائدة التوازني، و هذا يسمح لنا

بتحديد مستوى الدخل الكلي  $Y^1*$ .

<sup>1</sup> -Stanley Fischer ;Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, sixth edition, Indian edition, pp55-58.

### III-1-2- توازن سوق نقد عند الكلاسيك:

- اعتبر الكلاسيك أن النقود هي وسيلة للتبادل و لا تؤثر على النشاط الاقتصادي الحقيقي، أي افترضوا حيادية النقود. و لدراسة سوق النقد تم الاعتماد على النظرية الكمية للنقود و المتمثلة في معادلة التبادل لفيشر، ومعادلة كومبردج.

### III-1-2-1- معادلة التبادل لفيشر:

- أكدت دراسة كل من J.Bodin, D.Ricardo على وجود علاقة طردية بين كل من كمية النقود المتداولة و الأسعار و هذا ما يسمى ب النظرية الكمية للنقود.
- أما فيشر فاستخدم معادلة التبادل، تساوى بين القيم المدفوعة و القيم المقبوضة، وفق المعادلة

التالية<sup>1</sup>:

$$M * V = P * T$$

النقود المدفوعة: كمية النقود  $M$  \* سرعة تداولها  $V$ .

قيمة السلع: كمية السلع  $Q$  \* أسعارها  $P$ .

كمية السلع  $Q$ : حجم المبادلات  $T$

- و بافتراض الكلاسيك حالة التشغيل التام أي  $y$  ثابت  $\Leftrightarrow T$  ثابت لأنه يرتبط بدخل  $V$  ثابت (اجل قصير).

<sup>1</sup> - بريش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات و نماذج و تمارين محلولة"، دار العلوم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2007 .

و عليه يمكن كتابة:  $P = F(M)$

أي كل زيادة في عرض النقود سوف تؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار .

- لم يعط الكلاسيك أي اعتبار للطلب على النقد، سوى أن النقود لا تحقق أي منفعة لإشباع الحاجات الإنسانية.

- ركزت هذه النظرية على جانب عرض النقود، كما اعتبرت وسيلة للتبادل فقط.

### III-1-2-2- معادلة كمبرج (الأرصدة النقدية)

-وفقا لهذه النظرية فان كمية النقود ترتبط بمعدل الدخل النقدي، و لا ترتبط بحجم المعاملات الاقتصادية، بمعنى أن الأفراد يحتفظون بنسبة من دخولهم في صورة سائلة للإنفاق و التي سوف تؤثر على حجم الإنتاج و المستوى العام للأسعار.

$$M_d = K * Y_N$$

$Y_N$ : الدخل الوطني الاسمي .

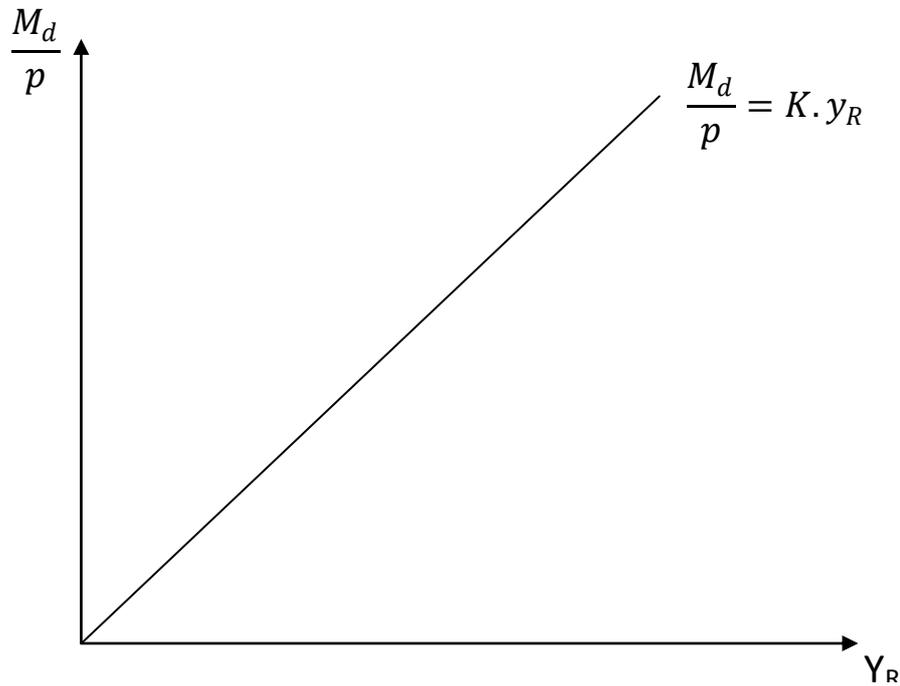
$K$ : معامل تفضيل النقدي  $1/V =$

و يمكن توضيح معادلة الأرصدة النقدية الحقيقية  $M_d/P = K * Y_R$  من خلال الشكل

التالي<sup>1</sup>:

<sup>1</sup> -Stanley Fischer ;Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, op cit, p107.

الشكل رقم (2-9): معادلة لومبرج



المصدر: Stanley Fischer ;Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, op cit,107 -<sup>1</sup>

من الشكل البياني نلاحظ أنه كلما ارتفع الدخل الحقيقي صاحبه في ذلك ارتفاع الطلب على النقود الحقيقية.

-ركزت هذه النظرية على جانب الطلب و اعتبرت النقود وسيلة للتبادل و مخزن للقيمة، و أن المستوى العام للأسعار هو متغير تابع لكمية النقود.

III-1-2-3- توازن سوق النقد:

- يحدث التوازن في سوق النقد عندما يتساوى الطلب عليه  $M_d$  مع عرضه  $M_s$ .

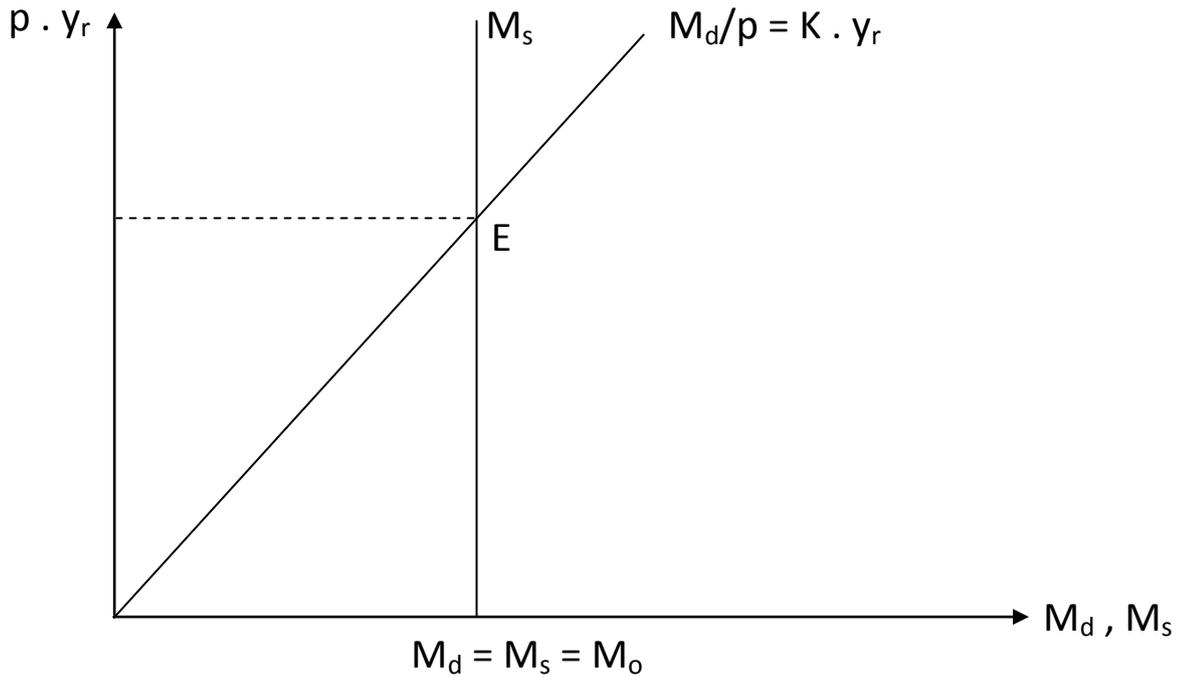
و باعتبار عرض النقد لا تتحكم فيه السلطات فهو ثابت، أما الطلب على النقد  $M_d =$

$$K * P * Y_R$$

و يمكن تمثيل معادلة التوازن وفق الشكل التالي:

$$M_d = M_s = K * P * Y_R$$

الشكل رقم (2-10): توازن سوق النقد



المصدر:

- عند ارتفاع عرض النقود في السوق فان ذلك سوف يؤدي إلى ارتفاع الطلب على السلع

الاستهلاكية و الاستثمارية و منه ارتفاع الإنتاج  $Y$ ، و بما ان النظرية الكلاسيكية اعتبرت أن الإنتاج

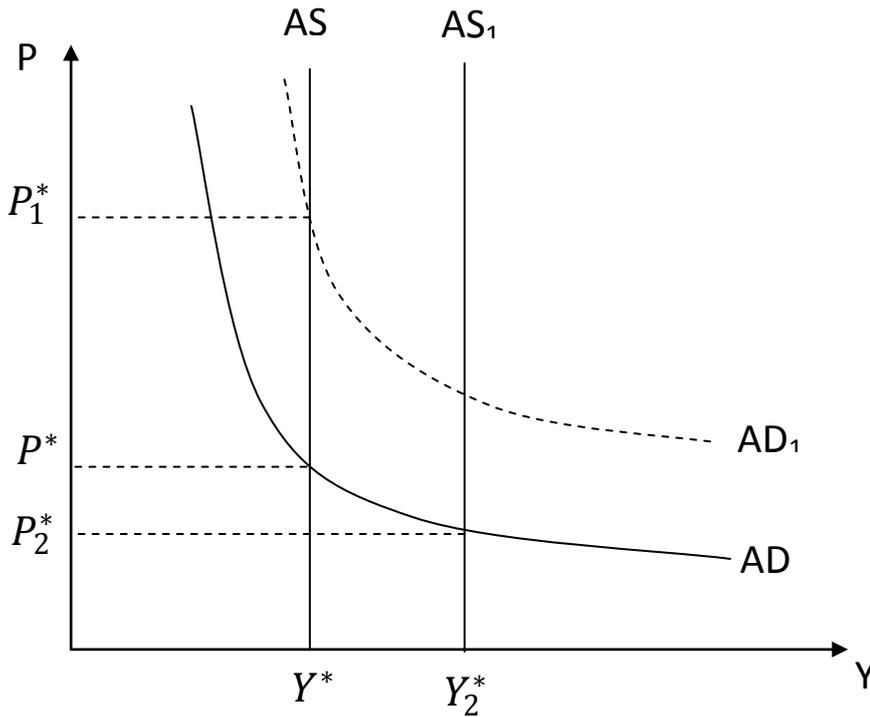
تأبت، فان ذلك يؤدي إلى ارتفاع مستوى العام للأسعار  $P$ ، و تستمر حتى يتحقق التوازن بين الطلب و العرض النقدي.

### III-1-3- توازن الاقتصاد الكلي عند الكلاسيك

- يحدث التوازن الكلي عندما يتساوى العرض الكلي بالطلب الكلي، أي عند توازن الأسواق الثلاثة (سوق العمل، السلع و الخدمات و سوق النقد).

و يمكن توضيح ذلك من خلال الشكل البياني التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (2-11): توازن الاقتصاد الكلي وفقاً للنموذج الكلاسيكي



المصدر: أ. يوجين، د. يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، مصر،

1974، ص 147.

<sup>1</sup> - أ. يوجين، د. يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، مصر، 1974، ص 147.

-Med.S.DJARI, THEORIE MICROECONOMIQUE-aide mémoire-,MSD Edition, AHGER, 2006, p57

- يمثل منحنى  $AS$  العرض الكلي<sup>1</sup> و علاقته بالمستوى العام للأسعار، و باعتبار الكلاسيك النقود حيادية فهي لا تؤثر على الإنتاج (العرض).

- يمثل منحنى  $AD$  الطلب الكلي أي قيمة السلع و الخدمات المطلوبة بدلالة المستوى العام للأسعار، و يمكن اشتقاقها من معادلة التبادل لفيشر  $Y = (\bar{M} * \bar{V})/P$

ويلاحظ وجود علاقة عكسية بين حجم السلع المطلوبة  $Y$  و المستوى العام للأسعار  $P$ .

- ارتفاع الطلب الكلي سيؤدي إلى انتقال منحنى من  $AD$  إلى  $AD_1$  ما ينتج عنه ارتفاع مستوى العام للأسعار .

- حجم الإنتاج لا يتأثر إلا بتغير حجم اليد العاملة  $L$

- زيادة العرض الكلي من  $AS$  إلى  $AS_1$  سوف يؤدي الى زيادة الإنتاج من  $Y$  إلى  $Y_2^*$ ، و ينتج عنه انخفاض المستوى العام للأسعار من  $P^*$  إلى  $P_2^*$ .

لتعرض هذه النظرية لانتقادات من طرف الاقتصادي كينز.

### III-2- التوازن العام في النموذج الكينزي:

- يتحدد التوازن عند الكلاسيك بالعرض الكلي، أما بالنسبة للمدرسة الكينزية يتوقف على الإنفاق

الكلي، و نقصد بتوازن قيمة الإنتاج الكلي التي يتساوى عندها العرض الكلي مع الطلب الكلي.

### III-2-1- التوازن في سوق السلع و الخدمات عند كينز

<sup>1</sup> - نزار سعد الدين العيسى، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية و دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2001، ص212

لإيجاد التوازن في اقتصاد مفتوح هناك طريقتين<sup>1</sup>:

### III-2-1-1- طريقة التوازن التسرب = الحقن

- تتمثل الحقن في الاستثمار  $I$ ، الإنفاق الحكومي  $G$ ، الصادرات  $X$ .

- تتمثل التسربات في الادخار  $S$ ، الضرائب الصافية  $(T-TR)$ ، الواردات  $M$ .

$$I+G+X=S+T+M \quad / \quad Y_d = Y - (T + TR)$$

$$I_0 + eY + G_0 + X_0 = -C_0 + (1 - C)Y_d + tY - TR_0 + M_0 + mY$$

$$\Rightarrow Y_e = \frac{C_0 - CT_0 + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - C + ct - e + m}$$

### III-2-1-2- طريقة العرض = الطلب

- العرض الكلي = الإنتاج المحلي  $Y$  (عرض محلي) + الواردات  $M$  ( العرض الخارجي).

- الطلب الكلي = الطلب الاستهلاكي  $C$  + الطلب الاستثماري  $I$  + الطلب الحكومي  $G$  + الطلب الخارجي  $X$ .

معادلة التوازن: الطلب الكلي = العرض الكلي<sup>2</sup>.

$$Y+M=C+I+G+X \quad / \quad Y_d = Y - T_0 - t_Y - T_{R0}$$

<sup>1</sup> - Richard T.Froyen, MACROECONOMICS-Theories and policies, OP-cit, 2013, p87.

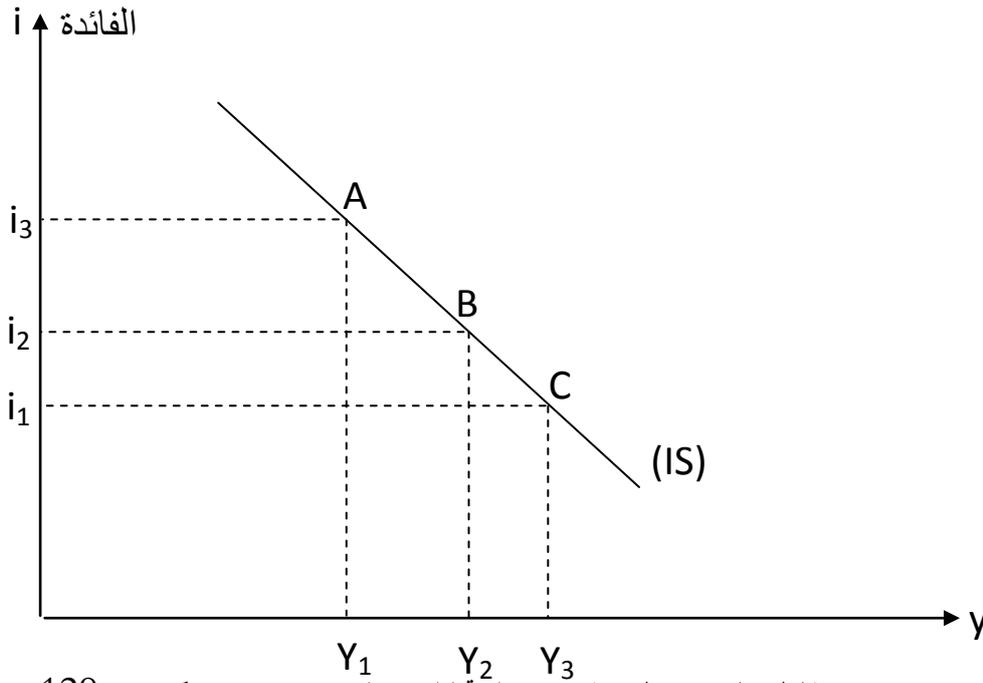
<sup>2</sup> -M.Dupuy ;J.M.Cardebat ;Y.Jegourel ,FINANCE INTERNATIONNLE ,Dunod ,paris ,2006 ,p173.

-Hal R.Varian, Introduction a La Microéconomie, Traduction de la 5<sup>e</sup> édition américaine par Bernard Thiry,de boech, paris, 2013, p312.

$$Y = c_0 + CY_d + I_0 + eY + G_0 + X_0 - M_0 - mY$$

$$\Rightarrow Y = \frac{C_0 - CT_0 + CT_{R0} + I_0 + G_0 + X_0 - M_0}{1 - C + Ct - e + m}$$

الشكل رقم (12-2): التوازن العام في سوق السلع و الخدمات (منحنى IS)



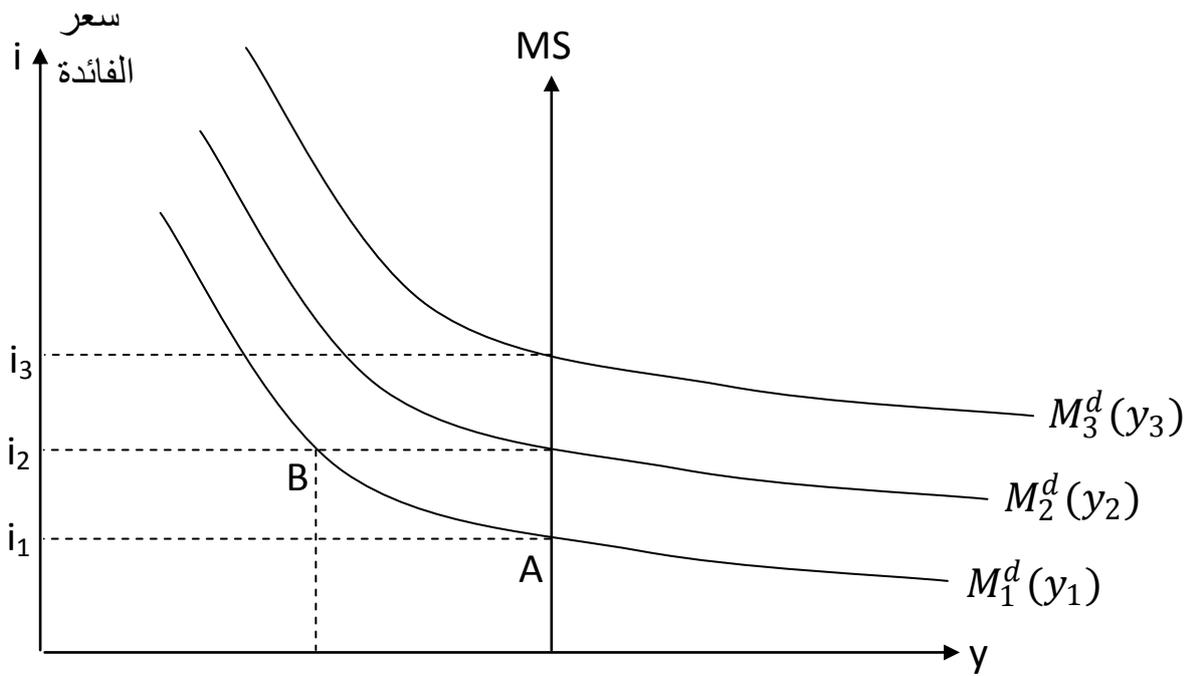
المصدر: د. أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود و المصارف، مدخل تحليل و نظري، مرجع سبق ذكره، ص 129.

- يفترض التحليل الكنزري وجود علاقة عكسية بين سعر الفائدة و الاستثمارات، كما يفترض أن مستوى الدخل لا يؤثر على الاستثمارات في ظل ثبات معدل الفائدة.
- كما افترض وجود علاقة طردية بين الدخل و الادخار حيث أنه عند ارتفاع الدخل يرتفع الادخار.
- انطلاقاً من المنحنى:
- عند معدل الفائدة ( $i_2$ ) نحصل على نقطة التوازن (B)، و عند ارتفاع معدل الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$  يؤدي ذلك إلى انتقال منحنى الاستثمار إلى الأسفل لينتقل التوازن من  $(y_1, A)$  إلى  $(y_2, B)$ .
- أما في حالة انخفاض معدلات الفائدة، فيؤدي إلى ارتفاع الاستثمارات إلى النقطة  $(y_3, C)$ .

III-2-2- توازن سوق النقد عند كينز

يفترض التحليل الكينزي أن للطلب على النقد علاقة بسعر الفائدة، و هو ما يمثل طلب على النقد بدافع المضاربة أو بدافع المعاملات و الاحتياط كتابع للدخل  $M^d = L_1Y + L_2y$  ، أما عرض النقد و الذي يمكن اعتباره متغير خارجي خاضع للسلطة النقدية، و يمكن تمثيل هذه العلاقة  $M^d = M^S$  من خلال الشكل التالي<sup>1</sup>:

الشكل رقم (2-13): توازن سوق النقد منحنى (LM)



المصدر: د.أكرم حداد مرجع سبق ذكره ص 130 بتصرف

- نلاحظ وجود علاقة عكسية بين الطلب على النقد و معدلات الفائدة، حيث عند نقطة التوازن

A يكون معدل الفائدة  $i_1$  و الطلب على النقد  $y_1$  أما عند ارتفاع معدلات الفائدة إلى  $i_2$  يؤدي

<sup>1</sup> - باعتماد على:

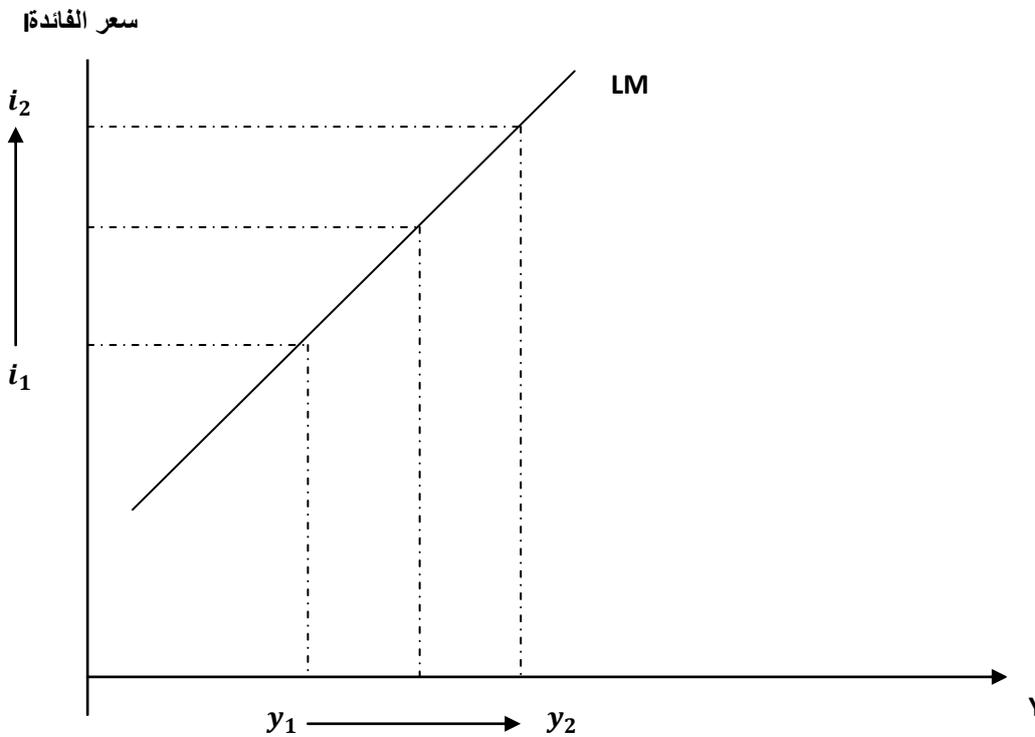
- Richard T.Froyen, MACROECONOMICS-Theories and policies, OP-cit, p117.

- د.أكرم حداد مرجع سبق ذكره ص 130

ذلك إلى انخفاض الطلب على النقد إلى  $y_2$  أي نقطة  $B(y_2, i_2)$ . أما في حالة ارتفاع الدخل من  $y_1$  إلى  $y_2$  فإن ذلك سوف يرافقه ارتفاع معدلات الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$ ، وهذا ما يظهر العلاقة الطردية بينهما.

- اما عرض النقد  $M_S$  فهو ثابت و عديم المرونة لأنه يتحدد من طرف السلطات النقدية. و يمكن تمثيلها من خلال الشكل الموالي.

الشكل رقم (2-14): التوازن في سوق النقود (منحنى LM)



المصدر: بريش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007، ص 216

- عند معدل الفائدة  $i_1$  يكون الطلب على النقد من أجل المضاربة  $L_2$  مرتفع ما يقابله انخفاض الطلب على النقد من اجل المعاملات  $L_1$  وهذا عند ثبات الدخل، ما يحتم ارتفاع الدخل من  $y_1$  إلى  $y_2$  (عرض النقود  $M_0$ ) و الذي يؤدي إلى ارتفاع معدلات الفائدة من  $i_1$  إلى  $i_2$  و منه انخفاض الطلب على النقود من أجل المضاربة  $L_2$  و ارتفاع الطلب على النقود لمعاملات  $L_1$ .

-وفقا لما سبق فإن التوازن وفقا للمنظور الكينزي مبني على أساس معادلتين<sup>1</sup>:

$$I(i) = S(y) \leftarrow \text{تمثل توازن سوق السلع و الخدمات}$$

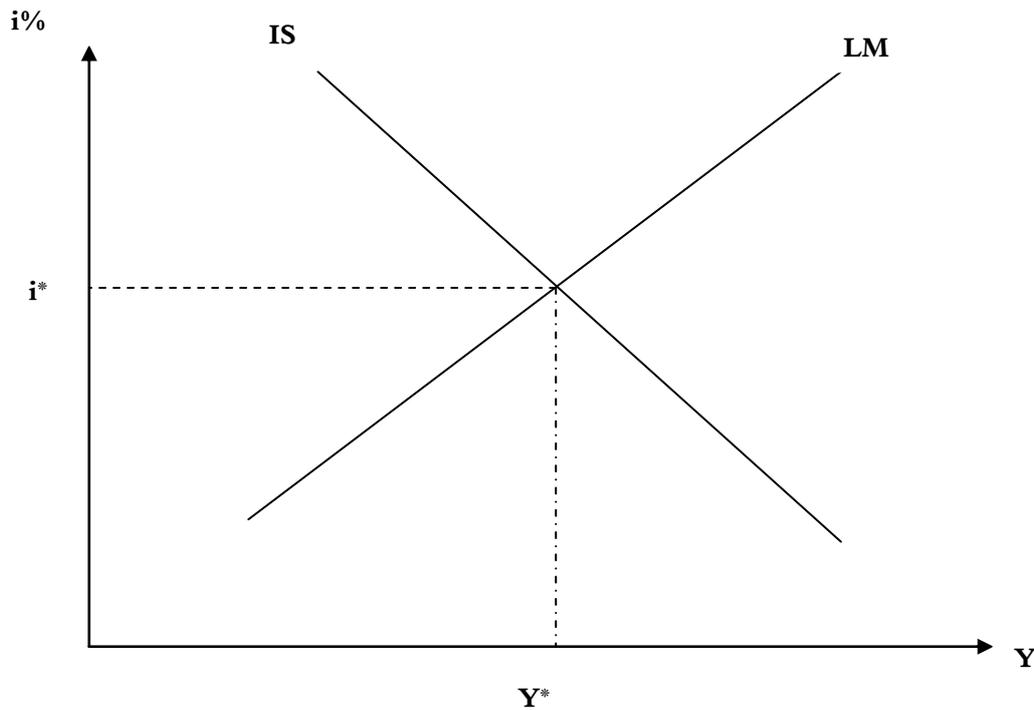
$$M_S = M_d \Leftrightarrow M_0 = L_1(y) + L_2(i) \leftarrow \text{توازن سوق النقود.}$$

### III-2-3- التوازن الاقتصادي الكلي وفقا لكينز

بحل المعادلتين السابقتين نتحصل على العلاقة بين أسعار الفائدة و الدخل الحقيقي، و الذي يمثل

بيانيا نقطة التقاطع بين منحني IS و LM، و المتمثلة في الشكل الموالي<sup>2</sup>:

الشكل رقم (2-15): توازن سوق السلع و الخدمات و سوق النقود (منحنى (IS-LM))



المصدر: Stanley Fischer ; Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, p111...

- بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري بين 1970-2001م والتنبؤ بها للفترة الممتدة بين 2002-2006م،

<sup>1</sup>، الجزائر، 2004، ص340 أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر

<sup>2</sup> - Stanley Fischer ; Rudiger Dornbusch, MACRO ECONOMICS, op cit, p111.

- Richard T.Froyen, MACROECONOMICS-Theories and policies, OP-cit, p139.

- هنالك مجموعة من العوامل تؤثر على منحنيات LM،IS و التي تؤدي إلى انتقالهما إلى الأعلى أو إلى الأسفل.
- عند زيادة عرض النقود مع ثبات العوامل الأخرى (المستوى العام للأسعار) فإن ذلك سوف يؤدي إلى انتقال منحنى LM إلى الأسفل، و يرافقه في ذلك انخفاض معدلات الفائدة و ارتفاع الدخل  $Y$  في سوق السلع و الخدمات. و يحدث العكس في سوق النقود حيث نقطة التوازن الجديدة تؤدي إلى زيادة معدل الفائدة.

## الخاتمة:

- إن دراسة توازن الاقتصاد الكلي ليس بالأمر الهين. حيث تتعدد التعاريف و النظريات الخاصة بمختلف متغيرات الاقتصاد الكلي، و لا تزال تشكل خلاف و جدال واسع بين مختلف الدراسات، فتحديد توازن الاقتصاد في السوقين يختلف من بلد إلى آخر لو باختلاف نسبي، و يرجع هذا الاختلاف بالدرجة الأولى إلى السلطات الحاكمة في كل بلد.

بما أن الدراسة تستلزم قدرا أكبر من الدقة و التحديد الجيد لمتغيرات الدراسة، ارتأينا توضيح العلاقات الاقتصادية بين مختلف المتغيرات الاقتصادية باستخدام النماذج الاقتصادية المبسطة، و تحليل العلاقات الاقتصادية بين المتغير التابع و المتغيرات الاقتصادية الأخرى التي تؤثر فيه ( المتغيرات المستقلة). من خلال تحقيق التوازن الاقتصادي الكلي في مجتمع يتكون من أربعة قطاعات وفقا للتحليل الكلاسيكي و الكنزى، بإضافة إلى توازن الاقتصاد الكلي الحديث (منحنى IS/LM).

توصلنا إلى استنتاج نظام يتميز بالتأثير المتبادل بين متغيراته، مما يجعله يحقق خصائص نماذج المعادلات الآنية بهدف تقديره باستعمال طرق القياس القياسي المناسبة لمعرفة أثر السياسات الاقتصادية على الاقتصاد الوطني فيما بعد خاصة السياسات المالية و النقدية منها.

# الفصل الثالث

## تمهيد الفصل الثالث:

- يعتبر الاقتصاد الجزائري نموذج لاقتصاد في طور النمو، أين تم انتهاج سياسة التخطيط وفقا لنصوص ميثاق طرابلس 1962، ونظرا لتغير مناخ الاقتصادي العالمي أواخر الثمانينات من القرن الماضي، أدى ذلك إلى الوقوف في وجه مسار التنمية الاقتصادية في الجزائر، ولعل أهم هذه المشاكل تتمثل في تدهور أسعار النفط وارتفاع معدلات التضخم ما نتج عنه ارتفاع معدلات البطالة ونقص احتياط العملات الأجنبية إضافة إلى ارتفاع معدلات خدمة الدين، ما جعل الاقتصاد الوطني تحت رحمة الدول المتقدمة. وعلى هذا الأساس قامت السلطات الجزائرية بوضع مخططات وبرامج الإصلاح الاقتصادي بهدف تصحيح الاختلالات وإعادة توجيه الاقتصاد الوطني نحو اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية، وقد مست هذه الإصلاحات مختلف القطاعات القاعدية الحساسة وهذا من ذ الثمانينات وبالتالي التخلي عن السياسات الحمائية والتركيز على سياسة تحفيز ودعم القطاع الخاص الذي همش بسبب التركيز على القطاع العام في عملية التنمية .

-ومن أجل تطبيق هذه الإجراءات، قامت الدولة بالاستدانة من الخارج لتلبية الحاجات الأساسية من السلع والخدمات، ومن جهة أخرى وللتخفيف من هذا العجز تم الاعتماد على السياسة المالية وإصلاح النظام المصرفي، بإضافة إلى تحرير التجارة الخارجية وإخضاع الشركات سواء العامة والخاصة لمبدأ المنافسة، كل هذه الإجراءات اعتبرت من متطلبات الحصول على الدعم

المالي من طرف صندوق النقد الدولي والبنك الدولي تحت غطاء برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي للاقتصاد الجزائري.

ولدراسة هذا الموضوع بشكل مفصل تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث تطرقنا من خلال المبحث الأول إلى أهم الإصلاحات الاقتصادية في فترة التسعينات من خلال برامج التثبيت الاقتصادي الأول، الثاني، الثالث وسفامج التعديل الهيكلي بالإضافة إلى برنامج تعميق الاستقرار الاقتصادي الكلي باعتباره أهم برامج الإصلاح تكملة للبرامج السابقة، من خلال المبحث الثاني فركزنا على السياسة الانفاقية التوسعية من خلال برنامج دعم النمو الاقتصادي، أما المبحث الثالث فتناول الإصلاحات الاقتصادية في القرن الواحد و عشرين من خلال برامج توظيف النمو الاقتصادي.

### I- الإصلاحات الاقتصادية في التسعينات

عدم قدرة الجزائر على تسديد ديونها<sup>1</sup> المستحقة لصندوق النقد الدولي، دفعها إلى نادي باريس لإعادة جدولتها، ووقعت مفاوضات بين كل من صندوق النقد والبنك الدوليين من جهة، والحكومة الجزائرية من جهة أخرى، أين تمّ التوقيع على عدّة برامج تخصّ الإصلاح الاقتصادي، من أهمها:

#### I-1- برامج الإصلاح الاقتصادي خلال الفترة (1989-1995)

##### I-1-1- برنامج التثبيت الاقتصادي الأول من 1989/05/31 إلى 1990/05/30

بداية من الثمانينات عقدت الجزائر مجموعة من الاتفاقيات مع صندوق النقد الدولي، بعضها نقد والبعض الآخر لم يجد مجالاً للتطبيق. وفي ظلّ الأزمة الاقتصادية الحادة لجأت الجزائر إلى هذه الهيئات للحصول على القروض، وذلك برضوخها للمبادئ العامة للصندوق، والتي تمثّلت في رسالة النية، حيث احتوت الشروط على الصرامة في تطبيق السياسة النقدية وفتح الأسواق المالية، بالإضافة إلى تخفيض سعر الصرف، وهذا ما أكّده صدور قانون النقد والقرض<sup>2</sup>. ويُمكن تلخيص إجراءات الاتفاق فيما يلي:

<sup>1</sup>-برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلي، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة محمد بوقرة، بومرداس، 04 و 09 ديسمبر 2006، الجزائر، ص 2.  
<sup>2</sup> -القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلّق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990.

- إنشاء مجلس النقد والقرض على رأس المنظومة المصرفية<sup>1</sup>. إلا أنّ المدّة المتفق عليها والمتمثلة في سنة لم تكن كافية من أجل استقرار الاقتصاد الجزائري.

### I-1-1-1- الإجراءات المتبعة لتطبيق البرنامج الأول

- الرفع التدريجي للدعم، وذلك بالتطبيق الفعلي للأسعار الحقيقية للسلع والخدمات.

- تراجع دعم القروض الموجهة للمؤسسات العمومية<sup>2</sup>، وذلك من خلال قانون 1990.

- استحداث قوانين وإدخال تعديلات فيما يخص الأحكام الجبائية.

- صدور قانون النقد والقرض، والذي هدفه هو هيكلة السياسة النقدية، وذلك من خلال وقف التمويل المباشر للمؤسسات العمومية والاعتماد على المؤسسات المالية الأجنبية، حيث أنّ الهدف من هذا القانون هو:

\* جلب الموارد الادخارية.

\* التخفيف من معدّل التضخم وذلك بتفادي إصدار النقد.

\* منح البنوك التجارية حرية أكثر في المخاطرة ومنح القروض للأشخاص والمؤسسات.

- التسريح للبنوك التجارية الأجنبية لمزاولة النشاط وفق قوانين جزائرية.

### I-1-1-2- النتائج النقدية والمالية المحققة من البرنامج

- بوادر تنفيذ البرنامج تمثلت في ارتفاع الإيرادات الجبائية بالنسبة لإجمالي الناتج الداخلي من 27.6%<sup>1</sup> سنة 1989 إلى 28.4% سنة 1990، انخفاض حجم الاستثمارات الممولة من طرف الدولة، فرض القيود على الواردات، وما نتج عنه من تقليص الطلب الإجمالي.

<sup>1</sup> - د. بلقاسم مصطفى، د. أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

<sup>2</sup> - صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1993، ص 97.

### I-1-2- برنامج الثبيت الاقتصادي الثاني من 1991/06/03 إلى 1992/03/30

- نظراً لكون مدّة الاتفاق المقدّرة بنسبة لم تكن كافية لتحقيق الاستقرار الاقتصادي، فلقد تمّ اللجوء مرة أخرى للصندوق الدولي بهدف الحصول على الأموال لمواصلة الإصلاحات وتحقيق التوازنات على المستوى الكلي، وعليه تمّ الاتفاق على الإجراءات التالية<sup>2</sup>:

#### I-1-2-1- الإجراءات المتبعة لتطبيق البرنامج الثاني

- إصلاح النظام الجمركي والضريبي وإعطاء الاستقلالية المالية للبنك المركزي.
- تحرير التجارة الخارجية.
- رفع الدعم على السلع والخدمات، وذلك عن طريق الحد من تدخّل الدولة.
- خفض قيمة سعر الصرف.

وقد تمت محاولة إنجاز هذه الإجراءات عن طريق إصدار مجموعة من القوانين:

- تنظيم تجارة الجملة وتحديد شروط التدخّل في نطاق التجارة الخارجية من استيراد وتصدير، وذلك عن طريق إصدار تشريعات.<sup>3</sup>
- تحرير<sup>4</sup> الأسعار المتعلقة بالنشاط الاقتصادي، وخاصة المتعلقة منها بالمواد الوسيطة والكمالية.
- تحفيز المستثمر الأجنبي<sup>1</sup> والتشجيع على الاستثمار الخارجي.

<sup>1</sup> - المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " لجنة التقييم " تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998، ص 9.

<sup>2</sup> - Hocine Benissad, La Reforme Economique En Algerie, opu, 1991, p131.

<sup>3</sup> - المرسوم التنفيذي رقم 90-145، المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، والمتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.

<sup>4</sup> - Ahmed Bouyagoub, L'économie algérienne et le programme d'ajustement structural, N° 21, Printemps 1997,

<http://confluences.ifrance.com/confluences/mostches/francais/algerie.htm>

I-1-2-2-2- الإنجازات النقدية والمالية المحققة من البرنامج

- نتج عن تطبيق سياسة الترشيد في النفقات العامة فائض في رصيد الخزينة قدر بـ 14 مليار دينار.

- ارتفاع الصادرات عن الواردات تحقيق فائض في الميزان التجاري قُدّر بـ 4.70 مليار دولار.

- رفع معدّل الخصم<sup>2</sup> بين 1991 و1992 من 10.5% إلى 11.5%، ورافقه في ذلك

رفع المعدّل المطبق على الكشوف البنكية.

ولكن ابتداء من سنة 1992 ظهرت عدّة اختلالات في الاقتصاد الجزائري، وذلك راجع لعدة

عوامل، منها: الدعم الحكومي للسلع الاستهلاكية، والتي تشكل ما يفوق 5% من إجمالي الناتج

المحلي، والذي نتج عنه زيادة الاستهلاك الحكومي وارتفاع معدلات التضخم نتيجة الإصدار النقدي،

حيث ارتفعت الكتلة حوالي 21.2%.

وما زاد من حدّة الأوضاع الأزمة الاقتصادية، والتي أحدثت انخفاض حاد في أسعار المحروقات،

وهذا ما أثر على ميزان المدفوعات، لأن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد ريعي يعتمد على صادرات

البتروال. ويمكن إظهار أهم هذه الاختلالات الهيكلية التي مست مختلف القطاعات الاقتصادية في

الجدول التالي<sup>3</sup>:

<sup>1</sup> - القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بالأنشطة والبحث والاستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، الصادرة في 07 ديسمبر 1991.

<sup>2</sup> - د. بلعزوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004، ص 190.

<sup>3</sup> - د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009، ص

الجدول رقم (3-1): تطور أسعار الصرف (1985-1993).

1993	1992	1991	1990	1989	1988	1987	1986	1985	
24.12	21.8	18.5	9	7.6	5.9	4.8	4.7	5	السعر الاسمي المتوسط (دج/الدولار الأمريكي)
14.2	32	25	51	58	66	82	92	100	مؤشر سعر الصرف الفعلي الحقيقي
---	2.4	1.6	4	4.9	4.9	4.9	4.5	4.9	نسبة سعر الصرف الموازي/نسبة الصرف الرسمي
20.5	31.8	22.8	16.7	9.3	5.9	7.5	12.3	10.5	التضخم (مؤشر الأسعار عند الاستهلاك)

المصدر: -د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، ص 135.

انطلاقاً من الجدول، نلاحظ انخفاض أو تدهور لقيمة الدينار، حيث أنه سنة 1985، أصبح دولار واحد يقابله 5 دينار، أما في سنة 1992، فأصبح دولار واحد يقابله 21.8 دينار. وترجع حقيقة هادا التدهور في قيمة العملة انطلاقاً من سنة 1991م، وذلك نتيجة لصدور القوانين والتشريعات المتعلقة بإصلاحات التثبيت الاقتصادي الثاني والاعتراف بالسوق غير الرسمية بطريقة ضمنية.<sup>1</sup>

- إن انخفاض قيمة العملة يؤدي بطريقة مباشرة إلى ارتفاع معدلات التضخم لينتقل<sup>2</sup> من 16.7% سنة 1990 إلى 31.8% سنة 1992. ونظراً للاختلالات التي مسّت الاقتصاد الجزائري، قامت السلطات برفع كتلة الأجور والمرتبات لتسجّل عجزاً في الخزينة بلغ 100 مليار دينار سنة

<sup>1</sup> د. مدني شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سابق، ص 136.

<sup>2</sup> - عبد الوهاب كيرامان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني-تطور الديون الخارجية-، بنك الجزائر، ص 21.

1993، ليقوم على إثرها صندوق النقد الدولي بتطبيق شروطه الواردة في ميثاقه ومنع الجزائر من سحب القسط الأخير المقدّر بـ 75<sup>1</sup> مليون دولار.

### I-1-3- برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث (1994-1995)

- تحصلت الجزائر على قرضين، الأول بقيمة 457.2 مليون وحدة سحب، والثاني بقيمة 374 مليون دولار من البنك العالمي، والذي يدخل في إطار تمويل قروض الطوارئ. وقد امتدّ هذا البرنامج من أفريل 1994 إلى ماي 1995، وقد كان الهدف منه وضع استقرار وتثبيت للاقتصاد قبل الدخول في مرحلة إصلاحات اقتصادية هيكلية.

### I-1-3-1- الإجراءات المتبعة لتطبيق برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث

- تصحيح مالية الدولة وسعر الصرف بهدف تعديل قيمة الدينار وتقليل عجز الموازنة.
- ترسيخ قواعد اقتصاد السوق وتحرير التجارة الخارجية مع تنويع الصادرات.<sup>2</sup>
- رفع النمو الداخلي الخام من أجل تحقيق التوازنات الداخلية والخارجية.
- إعادة توازن الأسعار وتخفيضها من أجل تخفيض معدل التضخم.

### I-1-3-2- الإنجازات النقدية والمالية المحققة من برنامج التثبيت الاقتصادي الثالث

- تحرير السلع بنسبة 85% من إجمالي السلع المدرجة في مؤشر أسعار الاستهلاك.
- ارتفاع نسبة ما بين 20% إلى 30% في أسعار كل من خدمات البريد والنقل والهاتف.

<sup>1</sup> - Rabah Abdoun, Un bilan de programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Les cahiers du CREAD, N° 46/47, 4<sup>ème</sup> trimestre 1999, pp 28-29.

<sup>2</sup> - د. مدني بن شهرة، سياسات التعديل الهيكلي في الجزائر، برنامج وآثار، علوم إنسانية، مجلة إلكترونية، العدد 18 السنة الثانية، فيفري 2005.

— تخفيض سعر الصرف بنسبة 50%، حيث انتقل سعر صرف الدينار مقابل الدولار واحد من 23.4 دج سنة 1993 إلى 47.6 دج سنة 1995.

— إصدار التعليمات رقم 13، المؤرخة في 12 أبريل 1994، وهي ما سمحت بتحرير الشامل<sup>1</sup> للتجارة الخارجية.

— استعادة توازن الميزانية في مرحلة أولى وتحسين الفائض في مرحلة ثانية، وذلك من خلال تحسين الإيرادات وعقلنة الانفاق الحكومي عن طريق تخفيض الإعانات.

— تأجيل تطبيق الزيادة في الأجور المقدرة بـ 12.5%، والتي كانت من المفروض تطبيقها سنة 1994.

— تخفيض مديونية الحكومة بـ 22 مليار<sup>2</sup> دولار اتجاه النظام المصرفي.

— رفع معدلات الفائدة خلال سنة 1994، وإلغاء السقف على الفائدة في السوق النقدي فيما بين البنوك.

— تثبيت معدل التضخم في حدود 29% بعدما كان متوقع أن يصل إلى 38% عند تطبيق البرنامج.

— تحقيق ارتفاع الائتمان المحلي بنسبة 10% من سنة 1994 مقابل زيادة قدرها 14.2% كانت مقررة في البرنامج، وهذا يترجم تباطؤ النمو في الائتمان المحلي المقدم للقطاعات الاقتصادية.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> Benissad Hocine, Algérie ; de la planification socialiste à l'économie du marché, ENAG édition 2006, Alger, p. 188.

<sup>2</sup> د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، مرجع سبق ذكره، ص 142.

<sup>3</sup> د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، نفس المرجع السابق، ص 142.

I-2- برنامج التعديل الهيكلي (1995-1998):

يندرج هذا الاتفاق في نطاق التمويل الموسع MEDC، والذي شرع في تنفيذه في 22 ماي

1995 إلى غاية 21 ماي 1998، والذي تمت الموافقة عليه بعد أن أظهرت الحكومة الجزائرية

جهودها في تطبيق وتنفيذ برنامج الإصلاح الاقتصادي، والذي دعم باتفاق التثبيت. ويهدف هذا

البرنامج إلى تجاوز المرحلة الانتقالية نحو اقتصاد السوق وإعادة الاستقرار الاقتصادي، ومن أهم أهدافه:<sup>1</sup>

- استحداث مناصب شغل على نطاقٍ واسعٍ عن طريق تدعيم النمو الاقتصادي.
- تطهير ميزان المدفوعات والتخفيض من خدمة الدين.
- رفع مستوى المعيشة، خاصة بالنسبة للفئات الهشة.
- إعادة هيكلة المؤسسات الاقتصادية العمومية الصناعية والبدء بخصوصيتها<sup>2</sup>.
- فتح المجال للقطاع الخاص عن طريق التقليل من تدخل الدولة في النشاطات الاقتصادية.

<sup>1</sup> - باعتماد على:

- بوكيوس سعدون، مقياس عرض الاقتصاد الجزائري، المطبوعة الثالثة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، السنة الجامعية 2000-2001، ص 222-223.

- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية وتقويمية-، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006، ص 12.

<sup>2</sup> - Leïla Abdeladim , « les privatisations des entreprises publiques dans les pays du Maghreb » édition internationale 1998, p .

I-2-1- الإجراءات المتبعة لتطبيق برنامج التعديل الهيكلي:

ومن أجل الوصول إلى الأهداف المسطرة، تمت الاستعانة بوسائل منها:

- تخفيف الضغوطات الفورية الناتجة عن ارتفاع أعباء الدين الخارجي، وذلك من خلال إعادة

جدولتها ودفعها من أموال المؤسسات المالية العالمية المقدمة في إطار دعم مسار الإصلاحات، والتي

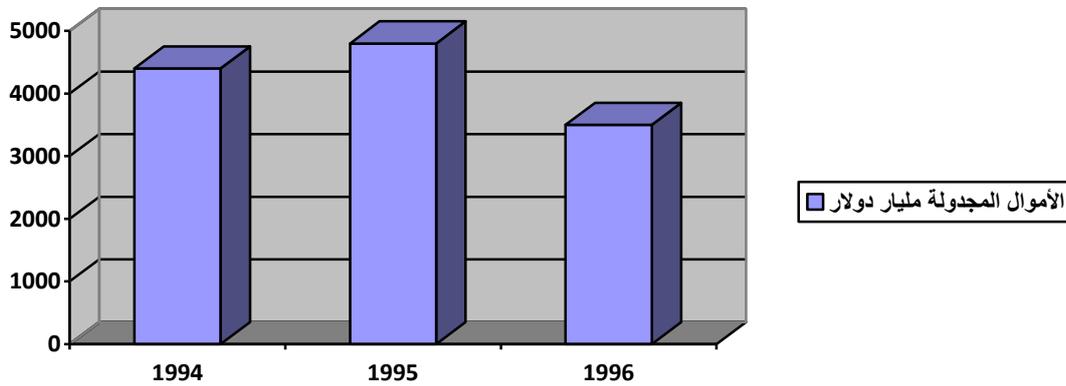
قدّرت في مجملها بـ 16 مليار دولار. والجدول التالي يوضّح ذلك<sup>1</sup>.

الجدول رقم (3-2): الأموال المجدولة ب(ملايير الدولار الأمريكي)

السنة	المبلغ (مليار دولار أمريكي)
1994	4.400
1995	4.800
1996	3.500
المجموع	12.700

المصدر: وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحي، ص 167.

الشكل رقم (3-1): الأموال المجدولة ب (ملايير الدولار الأمريكي)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

<sup>1</sup> - وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحي، الجزء الثالث، أوت 1997، ص 167.

- حيث يمثل الجدول السابق عن ديون على عاتق الجزائر، والتي تم التأخر في دفعها وتمت

إعادة جدولتها.

والجدول الموالي<sup>1</sup> يبيّن المساعدات المقدّمة من قبل المؤسسات المالية العالمية في إطار دعم

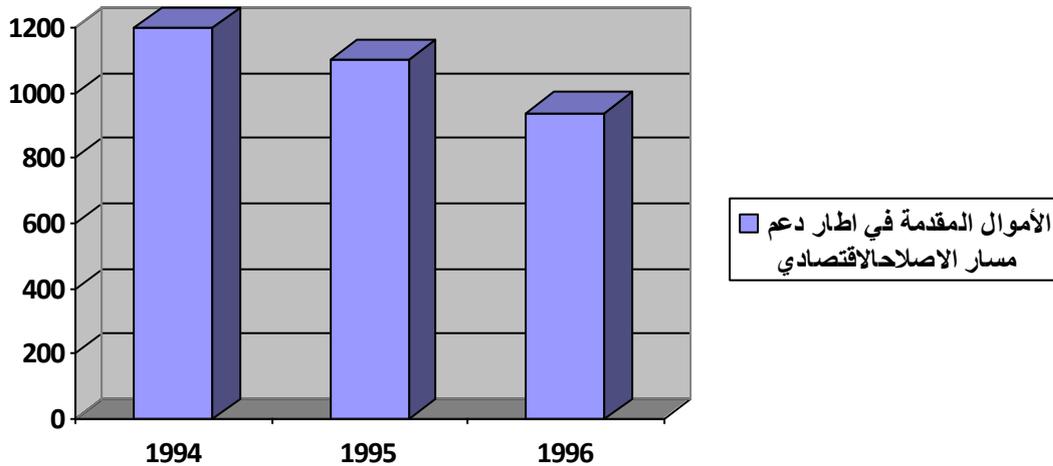
الإصلاحات الاقتصادية الجزائرية.

الجدول رقم (3-3): الأموال المقدمة في إطار دعم مسار الإصلاح الاقتصادي للجزائر

السنة	المبلغ مليار دولار أمريكي
1994	1.200
1995	1.100
1996	0.944
المجموع	3.244

المصدر: وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحي، ص 168.

الشكل رقم (2-3): الأموال المقدمة في إطار دعم مسار الإصلاح الاقتصادي للجزائر



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

<sup>1</sup> - وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحي، الجزء الثالث، أوت 1997، ص 168.

- قامت الجزائر سنة 1994 بطلب الدعم المالي، وذلك بسبب انخفاض إيرادات الصادرات بـ

1 مليار و400 مليون دولار.

- أما في سنة 1995 فكان طلب الأموال بسبب ارتفاع الواردات الجزائرية رغم انخفاض

الاحتياطي من العملة الصعبة.

أما في سنة 1996، ورغم ارتفاع الصادرات وانخفاض الواردات وارتفاع الاحتياطي من العملة

الصعبة إلى حدود 4 مليار، إلا أنّ هذا كان غير كافٍ.

وكان يعتبر برنامج التعديل الهيكلي من البرامج الاستراتيجية متوسطة الأجل للإصلاح الهيكلي،

والتي نفذت وفق ثلاثة محاور<sup>1</sup>:

#### المحور الأول:

-إزالة القيود على التجارة الخارجية ;

-رفع الـ منقص من حجم السلع الأساسية ;

-تعديل الأسعار<sup>2</sup> من أجل تحسين المستوى المعيشي؛

-التوزيع الفعال للموارد.

<sup>1</sup>-باعتقاد على :

-خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة: المواصفات والتقييم "، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية من 04 إلى 09 ديسمبر 2006، بجامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، ص 4.  
-قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، سنة 2005، ص 270.

<sup>2</sup>-الجزائر، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة عن الجزائر، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998، ص 24.

المحور الثاني:

- ترشيد الإنفاق العام;

- احتواء الطلب الكلي من خلال التطبيق الصارم للسياسة النقدية;

- تحقيق مختلف التوازنات (الداخلي والخارجي).

المحور الثالث:

- الحرص الصارم على الانتقال من الاقتصاد الموجه إلى اقتصاد السوق<sup>1</sup>، وذلك بإنشاء مختلف الآليات

المؤسسية والسوقية.

**I-2-1-1- السياسات المالية والنقدية المتبعة لإنجاز برنامج التعديل الهيكلي:**

- تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي<sup>2</sup>، من خلال تقديم السلع والخدمات العامة وإطلاق الموارد

للقطاع الخاص.

- إعادة تشكيل النظام الضريبي بهدف تعزيز قوة الميزانية.

- إعادة توزيع التدفقات وتوجيهها للقطاعات التي تدعم النمو الاقتصادي.

- تحسين قطاع الضمان الاجتماعي من خلال حماية أفضل للشرائح الضعيفة.

- تنفيذ التدابير الرامية إلى تقويم النظام الضريبي<sup>1</sup> وتوسيعها.

<sup>1</sup> - أحمد صقر عاشور، الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص 29.

<sup>2</sup> - باعتماد على:

- ناصر عبيد الناصر، " سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التثبيت والتكيف الهيكلي: حالة مصر العربية "، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة 2001، ص 51.

- كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر\* بسكرة\*، 1 سبتمبر 2005، ص 60-61.

- تحويل جزء من إيرادات الموارد الطاقوية إلى أصول إنتاجية.
- ارتفاع سرعة دوران النقود.
- تقديم الدعم الاجتماعي، حيث ارتفعت المصاريف الموجهة للصحة والشبكة الاجتماعية إلى ما قيمته 371.700 مليار<sup>2</sup> دج بين سنتي 1996 و 1997.
- إعادة توزيع الدخل: حيث تمّ الرفع من الأجر الأدنى المضمون من 2500 دج سنة 1993 إلى 6000 دج سنة 1998، وذلك بُغية الرفع من القدرة الشرائية.
- القيام بإجراءات من أجل دعم القوة العاملة، كبرنامج الأشغال العامة الذي عوض النظام المتعلق بالدعم المباشر، بالإضافة إلى نظام التأمين ضد البطالة من أجل تسهيل هيكلة القطاع الصناعي.
- اتخاذ التدابير من أجل توفير السكن الاجتماعي، وانسحابها شبه الكلي من الاشتراك المباشر في قطاع البناء.
- إعطاء صفة البنك للصندوق الوطني للدخار والإسكان ابتداءً من سنة 1997، وذلك في إطار الإصلاحات على آليات التمويل السكني.

### I-2-2- الإنجازات النقدية والمالية المحققة من برنامج التعديل الهيكلي:

- تحقيق فائض في الميزان المالي العام بنسبة 2.4% سنة 1997 بعد أن سجل عجز بنسبة 8.7% من إجمالي الناتج المحلي سنة 1993.
- الرفع من قدرة وزارة المالية في استخدام السياسات الضريبية.

<sup>1</sup> - عاطف وليم أندرواسي، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي و التحرر المالي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2006، ص 179.

2 وثائق المجلس الشعبي الوطني، برنامج حكومة السيد أحمد أويحي أمام نواب المجلس، الجزء الثالث، أوت 1997، ص 178.

- الحفاظ على الرصيد المالي<sup>1</sup> من تقلبات أسعار النفط العالمية من خلال استعمال سياسة الإنفاق واعتبارها كأداة فعالة من أدوات الإدارة الاقتصادية الكلية.
- ارتفاع إيرادات الميزانية بين عامي 1993 و1997.
- زيادة الواردات الناجمة عن تحرير التجارة.
- ارتفاع مستوى الاحتياطي للعملة الصعبة من 1.5 مليار دولار إلى 8 مليار دولار بين سنتي 1993 و1997.
- انخفاض كل من سعر القرض ومستوى التضخم، حيث انتقل هذا الأخير من 18% إلى 6.7% بين سنتي 1976 و1997.
- في مجال السكن فقط قامت الحكومة بتسليم 128.590 سكن مع نهاية عام 1997.
- التطهير المالي وحلّ المؤسسات الاقتصادية تمهيداً لخصوصتها، حيث تمّ حلّ 1011 مؤسسة اقتصادية عمومية بين سنتي 1996 و1998.
- تقلّصت نسبة خدمة الدين إلى 47% سنة 1998 بعدما كانت في حدود 70% سنة (-1996) 1986).
- ارتفاع الاحتياطي إلى ما يزيد عن 8 مليار دولار سنة 1997 بعدما لم يكن يتجاوز 2 مليار دولار سنة (1986-1996).

<sup>1</sup>- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "محاولة تقييمية"، دراسة مركز الدراسات الاقتصادية المطبقة من أجل التنمية، الفصل الثالث، رقم 61، سنة 2002، ص 60.

- معدل التضخم: انخفاض معدّل التضخم إلى حدود 5% بعدما سجل 20% خلال الفترة (1995-1991).

- عجز الخزينة العمومية: سجلت الخزينة فائض خلال سنتي (1996-1997)، بعدما كانت في عجزٍ قدر بـ 4.7% من الناتج المحلي الإجمالي.

- النمو الاقتصادي: تحول الناتج المحلي الإجمالي إلى نسبة متوسطة 3.4% بعدما سجل -0.5% بين سنتي 1986 و1993.

### I-3- برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000):

إنّ مفهوم الإصلاح الاقتصادي<sup>1</sup> يضمّ كلّ السياسات المالية والنقدية، بالإضافة إلى سياسات الإنتاج، والتي تُعتبر نتيجة لمختلف الإصلاحات التي تمّ القيام بها. حيث لا يُمكن التكلم عن التنمية الاقتصادية وخلق الثروة، في حين أن الطاقة العاملة المشكلة لا تتجاوز 30%.

في حين يرتفع معدل نمو الحاجات الاستهلاكية إلى ما يفوق 5% في أواخر 1998، وهذا ببساطة لأن الاقتصاد الجزائري لم يصل بعد إلى تحقيق شروط الإقلاع.

ونظراً لأن البرامج الإصلاحية السابقة كانت معتبرة ولكن غير كافية، كان إلزاما القيام بإصلاحات أخرى من أجل توطيد وتمتين الاستقرار المالي والنقدي والتحكم في استقرار الاقتصاد الكلي.

<sup>1</sup> - منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي، الطبعة 1، دمشق، سنة 2003، ص232.

**I-3-1- مضمون برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000):**

والذي يمس ثلاث جوانب:

الوضعية الخارجية، المالية العامة والوضع النقدي.

**I-3-1-1- الوضعية الخارجية<sup>1</sup>:**

نظراً لتدهور أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 1998 ليصل إلى حدود 11.90 دولار، بعدما كان في المتوسط 19.5 دولار خلال السداسي الأول من نفس السنة، والذي انعكس بشكل مباشر على نسبة خدمة المديونية إلى الصادرات والتي بلغت 47%، والذي أثر سلباً على تقييم المخاطرة من وكالات القروض الضريبية وأبقى كلفتها مرتفعة، ولكن ما سمح من تخفيف أثر هذه الصدمة، التمويل الاستثنائي بقيمة 920 مليون دولار، والذي كان مرتبط باتفاقية مع صندوق النقد الدولي بموجب إعادة الجدولة، بالإضافة إلى الاحتياطي الذي بلغ 8.9 مليار دولار سنة 1998.

- ونظراً لاستمرار تدهور أسعار البترول لتصل خلال السداسي الأول من سنة 1999 إلى 11.77 دولار للبرميل، مما تسبب في انخفاض إيرادات الصادرات وانخفاض مستوى الاحتياطي من العملة الصعبة، والذي وصل إلى حدود 4.6 مليار دولار، مما دفع بنك الجزائر للحصول على تمويلات سريعة التعبئة دون شروط لتمويل ميزان المدفوعات، وتحصل من خلالها على 300 مليون دولار من صندوق النقد الدولي و80 مليون دولار من صندوق النقد العربي.

<sup>1</sup> - ساحل فاتح وشعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 04 و05 ديسمبر 2006، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، ص 1-7.

- ونتيجة تحسن أسعار البترول خلال السداسي الثاني من سنة 1999، فقط سجل الاحتياطي 11.91 مليار دولار سنة 2000، وهذا مستوى قياسي مقارنة بالسنوات السابقة. كما بلغ الفائض في الميزان التجاري 4.5 مليار دولار.

- أما خدمة الدين للصادرات فقد انخفضت إلى 19.80%. في حين أن الدين الخارجي بلغ 25.26 مليار دولار، أي أكثر من 47% من الناتج الداخلي الخام، والذي يمثل عبء يهدد كل الإنجازات السابقة للاقتصاد الكلي.

### I-3-1-2- دور المالية العامة:

تمثل إيراداتها ما يقارب 60% من إيرادات الدولة، ما يجعلها شديدة التأثر بتدهور أسعار البترول والتي تمثل إيرادات الدولة.

خلال سنة 1998 حصل عجز قدر بـ 108 مليار دج، وهو ما يعادل 3.9% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث انخفض سعر البرميل إلى حدود 12.9 دولار، وهو ما كان له الأثر المباشر على الميزانية السنوية والرجوع إلى الاختلال التوازني المالي الداخلي، واستمر الحال خلال الثلاثيات الثلاثة لسنة 1999.

خلال الثلاثي الرابع لسنة 1999 لوحظ ارتفاع ملحوظ في أسعار الطاقة، مما ترتب عليه تقليص عجز الميزانية إلى 0.5% وسمح بتسديد قسط من خدمات الدين والتي تدخل في إطار برنامج تطهير الديون المصرفية لقطاع الاقتصاد العمومي.

شهدت سنة 2000 ارتفاع أسعار البترول إلى 28.3 دولار/برميل، وبما أنّ هذا السعر كان أعلى من السعر المرجعي فقط تمّ تحويل هذه الزيادة إلى صندوق ضبط الإيرادات.<sup>1</sup>

### I-3-1-3- الوضع النقدي:

أثرت الصدمة الخارجية لانخفاض أسعار البترول على الاقتصاد الجزائري بشكلٍ كبيرٍ خلال سنة 1998، وتركت آثاراً سواها على المالية العامة والتوسع النقدي. حيث ارتفع معدل هذا الأخير إلى 19.1%، أي بزيادة في الكتلة النقدية تقدّر بـ 194 مليار دج بين سنتي 1997 و1998.

ومن أجل تمويل هذا العجز لجأت الحكومة إلى مصدرين أساسيين هما:

- الاقتراض من السوق النقدية عن طريق إصدار سندات الخزينة.

- موارد إعادة الجدولة لدى بنك الجزائر المقدّرة بـ 129 مليار دج.

خلف الاعتماد على هذين المصدرين ارتفاع معامل السيولة<sup>2</sup> إلى 46.3% بعدما كان

39.2% سنة 1997، وهذا ناتج عن تقسيم القروض للدولة بدلاً من الاقتصاد أو ما سمي بتوسيع

السيولة في الاقتصاد.<sup>3</sup>

خلال السداسي الثاني من سنة 1999 تحسّن الوضع المالي، مما نتج عنه انخفاض عجز الخزينة

مما سمح بتمويل القروض الموجهة للاقتصاد بنسبة 28% وانخفاض نسبة نمو الكتلة النقدية لتصل إلى

<sup>1</sup> صندوق يعمل على تغطية العجز الذي يمس الميزانية أو الخزينة، والذي تتمثل إيراداته في الفرق بين سعر البرميل العالمي والسعر المرجعي للميزانية السنوية.

<sup>2</sup> معامل السيولة النقدية = الكتلة النقدية ÷ الناتج المحلي الإجمالي.

<sup>3</sup> - يعتمد على :

- د. عبد الرحمن تومي، الإصلاحات النقدية، مرجع سبق ذكره، ص 115.

- عاطف وليم أندرواسي، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي و التحرر المالي، مرجع سبق ذكره، ص 180.

14% ومواصلة انخفاض معدلات الفائدة وما صاحبه من انخفاض سعر الخصم إلى 8.5% سنة

1999م، وهذا ما يؤكّد حالة الاستقرار في الاقتصاد الكلي. واستمر هذا الحال خلال سنة 2000م.

**I-3-2- الإنجازات المحققة من برنامج تعميق استقرار الاقتصاد الكلي (1998-2000):**

- ارتفاع الاحتياطي إلى 8.9 مليار دولار سنة 1998 و 11.91 مليار دولار سنة 2000.
- توازن في الميزان التجاري بعد أن شهد عجز بـ 900 مليون دولار سنة 1998م، وتسجيله فائض 4.5 مليار دولار سنة 2000.
- تجاوز قيمة 20 مليار دولار في قيمة الصادرات لسنة 2000م، بعدما لم يتعدى 9.8 و 11.9 مليار دولار للسنتين 1998 و 1999.
- تسديد قسط من خدمات الدين المترتبة على الخزينة العمومية.
- انتقال الكتلة النقدية من 1468 مليار دج سنة 1999 إلى 1615 مليار دج سنة 2000.
- انخفاض معدل سعر الخصم من 8.5 إلى 7.5% لسنة 2000.

## II- الإصلاحات الاقتصادية في ظل السياسة الإنفاقية التوسعية (2001-2009).

ولدت الإصلاحات الاقتصادية التي عمدت الجزائر على تجسيدها ردود أفعال، سواء من المجتمع أو الطبقة السياسية، كما اختلفت قرآتهم، فمنها من بشر بنجاحها ومنهم من أندر بمستقبل كارثي وآخرون طالبوا بالتريث لتخوفهم.

وتعتبر هذه الإصلاحات كدّة فعلٍ للنتائج الإيجابية التي وصلنا إليها والتي تبقى غير كافية، ويُعتبر هذا الخيار رهانا وتحدي كان حبيس نقاش مشحون بمواقف أيديولوجية لم تسمح من بلورة رؤية شاملة للمستقبل.

### II-1- برامج الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر (2001-2009)

#### II-1-1- برامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004):

برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي هدفه التقليل من حدّة المشاكل الموجودة، وتدارك التأخر المسجل خلال الأزمة. وقد حُصّص له مبلغ مالي قدره 525 مليار دينار جزائري ليغطي فترة ممتدة من السداسي الثاني لسنة 2001 إلى نهاية 2004.

#### II-1-1-1- السياسات النقدية والمالية المتبعة لإنجاز البرنامج:

- كان الهدف من هذا البرنامج تحقيق الأولويات التالية:
- تدعيم المجالات التي تخلق مناصب شغل على غرار البناء والأشغال العمومية والسكن.
- إنجاز كبرى التحويلات من المياه، لتهيئة الإقليم بالهضاب العليا.
- تطهير العقار الصناعي وعصرنته بالمناطق الصناعية.
- إعادة التأهيل الحضري، وربط الأرياف بتجمعات سكانية.

الجدول الموالي<sup>1</sup> يبين تقسيم موارد هذا البرنامج على القطاعات الرئيسية:

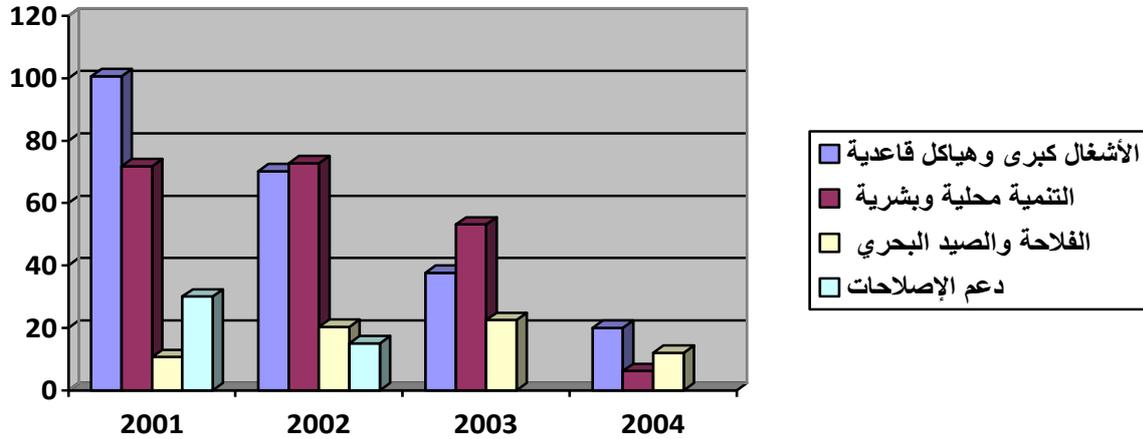
الجدول رقم (3-4): توجيه موارد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)

الوحدة: مليار دينار جزائري.

النسبة %	المجموع مليار دج	2004	2003	2002	2001	
40.1	210.5	2.0	37.6	70.2	100.7	الأشغال كبرى وهياكل قاعدية
38.8	204.2	6.5	53.1	72.8	71.8	التنمية محلية وبشرية
12.4	65.4	12.0	22.5	20.3	10.6	الفلاحة والصيد البحري
8.6	45.0	-	-	15	30	دعم الإصلاحات
100	525	20.5	113.9	185.9	205.4	المجموع

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، ص78.

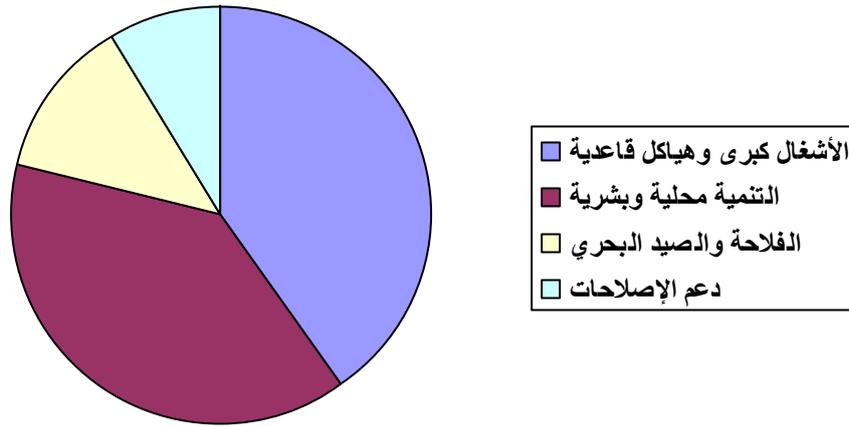
الشكل رقم (3-3): توجيه موارد برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

<sup>1</sup> - المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر، 2001، ص78

الشكل رقم (3-4): النسب الموجهة من موارد الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

انطلاقاً من الجدول نلاحظ أن حصة الأسد من هذا البرنامج تناولها كل من قطاع الأشغال الكبرى والهياكل القاعدية بنسبة 40% من المبلغ الكلي، كما كان للتنمية المحلية والبشرية نفس النسبة 40% والذي يمثل في مجملهما 80% من المبلغ الإجمالي للبرنامج، وهذا راجع لأهمية هذين القطاعين خاصة من ناحية إنشاء وخلق مناصب عمل. بالإضافة إلى أن هذين القطاعين يشهدان تأخر كبير خاصة بعد خروج الجزائر من أزمتها الأمنية.

خلال السنتين الأوليتين من انطلاق البرنامج خصص ما يقارب 75% من الأموال في تنفيذه وهذا من أجل إعطاء دفعة قوية لعملية الإنعاش الاقتصادي، والتسريع في إظهار النتائج للمواطن وتحسين الأوضاع المعيشية خاصة بعد الأوضاع الصعبة التي عاشها خلال فترة التسعينات ومن أجل وضع الثقة في الحكومة الجديدة.

كما تم تخصيص 20% من مبلغ البرنامج لتدعيم قطاع الإصلاحات في المؤسسات العمومية وقطاع الفلاحة والصيد البحري، على الرغم من أنه في سنة 2000<sup>1</sup> قد استفاد من المخطط الوطني للتنمية الريفية بصفة زيادة الإنتاج الفلاحي.

<sup>1</sup> - د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020، ص 41.

وكان الهدف من تمويل هذين القطاعين تنمية المناطق النائية ومناطق الهضاب العليا والجنوب بتكلفة قدرها 110 مليار دج.

### II-1-1-2- الإنجازات المحققة من البرنامج:

يمكن تحليل النتائج التي حققتها سياسة الإنعاش دون الدخول في التفاصيل لكل سنة وذلك من خلال مجموعة من المؤشرات والمجاميع من أهمها:

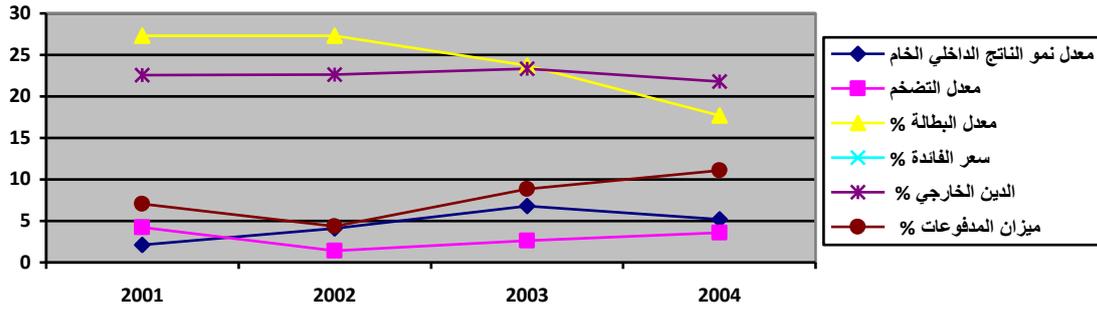
الجدول رقم (3-5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش

2004	2003	2002	2001	
5993.00	5264.19	4537.69	4260.81	الناتج الداخلي الخام مليار دج
5.2	6.8	4.10	2.10	معدل نمو الناتج الداخلي الخام
3144.00	2835.22	2603.43	2366.38	الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات والفلاحة
3.6	2.6	1.4	4.2	معدل التضخم
17.7	23.7	27.30	27.30	معدل البطالة %
9 - 6.5	9 - 6.5	9 - 6.5	11 - 8	سعر الفائدة %
21.82	23.35	22.64	22.57	الدين الخارجي %
11.12	8.84	4.37	7.06	ميزان المدفوعات %

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

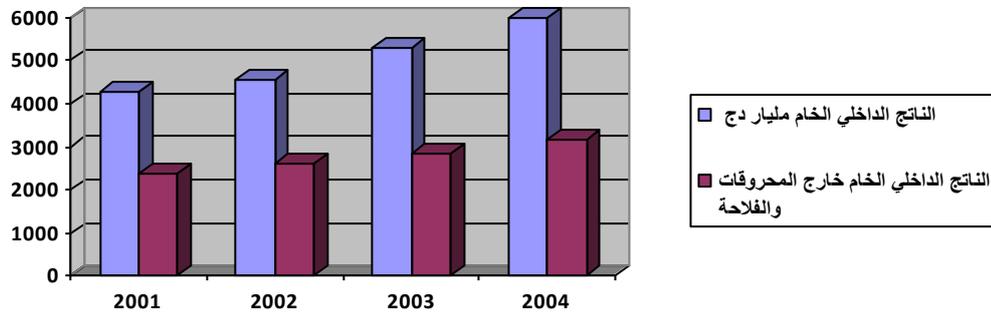
Bulletin statistique de la banque d'Algérie. juin ، الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، 2006.

منحنى رقم (3-1): تطور أهم المعدلات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل رقم (3-5): تطور أهم المؤشرات الاقتصادية خلال تنفيذ سياسة الإنعاش



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول نلاحظ أن تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي كانت له انعكاسات على مختلف

المؤشرات الاقتصادية منها:

### 1- الناتج الداخلي الخام :

تطور الناتج الداخلي الخام بشكل ملحوظ خلال أربع سنوات حيث انتقل من 4260.81

مليار دج سنة 2001 إلى 5993 سنة 2004 وهو ما يمثل زيادة بنسبة فاقت 45% وهذا ما يؤكد

نمو الاقتصاد الجزائري وانتقاله من مرحلة الركود إلى مرحلة التوسع.

تحقيق معدلات نمو الناتج مقبولة حيث انتقل من 2.10% سنة 2001 إلى 5.2 سنة 2004 حيث سجل أعلى نسبة له سنة 2003 ب6.8% ويمكن تفسير ذلك إلى ارتفاع إيرادات الطاقة نتيجة ارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة.

## 2- الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات :

الملفت للانتباه هو التطور الحاصل في الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات حيث انتقل هذا الأخير من 2366.38 سنة 2001 إلى 3144 سنة 2004 أي بمعدل تقريبا 33%.  
كما نعتبر أن الناتج الداخلي الخام<sup>1</sup> لا يعبر عن تنمية حقيقية فهو مرتبط بقطاعي الطاقة والخدمات السلعية ولا يعكس حقيقة توظيف العناصر الاقتصادية بما يتناسب مع الإمكانيات المتاحة للبلد، فهو عرضة للتقلبات في أسعار الطاقة.  
لهذا يجب على السلطات الرفع من معدل نمو الناتج خارج قطاع المحروقات عن طريق توفير محيط للاستثمار وتمويل القطاعات المنتجة.

## 3- معدل التضخم :

نلاحظ انخفاض في معدلات التضخم حيث انتقل من 4.2% سنة 2001 إلى 3.16% سنة 2004، ويمكن اعتبار هذا التضخم على أنه معتدل ومقبول كما يمكن توقعه بشرط يكون في

<sup>1</sup> - د. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "واقع و أفاق (2000-2009)، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة محكمة تصدر عن

مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات ، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2011، ص67-70

حدود 5% وفي حالة استفحاله تحدث انحرافات اجتماعية واقتصادية خطيرة ويمكن إرجاعه إلى سببين رئيسيين:

- تضخم بسبب التكلفة أي ارتفاع أسعار السلع والخدمات نتيجة ارتفاع أسعار الطاقة.
- التضخم الناتج عن ارتفاع الطلب عن العرض.

وأدى انخفاض التضخم إلى تشجيع الاستيراد، ومنها ارتفاع كلفة فاتورة الاستيراد مما سبب خللا في الميزان التجاري.

كما يمكن تخفيض مستويات التضخم، فحسب دراسة<sup>1</sup> كل من سام ويلسون، منحني فيليبس، وقانون أوكن، فإن انخفاض هذا الأخير ب 1% يؤدي إلى انخفاض كل من معدل البطالة والناتج المحلي الإجمالي بمقدار (2%، 4%) على التوالي، وذلك لمدة سنة واحدة.

خلال فترة (2001 – 2002) قامت الحكومة بمحاولة تخفيض معدل التضخم في حدود

2.8 نقطة، ووفقا للدراسات الم شار إليها سابقا كان من المفروض ملاحظة ارتفاع معدلات البطالة بنقاط تتناسب مع نسبة التخفيض والجدول يظهر عكس ذلك.

خلال الفترة الممتدة بين سنتي 2003 و 2004، نلاحظ أن معدل التضخم قد ارتفع بنقطة مئوية واحدة، بالمقابل انخفض معدل البطالة 6 نقاط. رغم أنه كان ينبغي أن ينخفض بنقطتين، ونفس الملاحظة بالنسبة للناتج الداخلي الخام الحقيقي، الأصل هو الارتفاع وليس الانخفاض.

<sup>1</sup> - د. عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "واقع و آفاق (2000-2009)، مرجع سبق ذكره، ص 230.

يمكن تفسير عدم تطابق النتائج مع الدراسات السابقة وذلك لاعتبارات كثيرة منها: أنها أرقام

سياسية أكثر منها حقيقية، لأنها تستعمل لغرض تحسين محيط الاستثمار من أجل إعادة الثقة للمستثمرين والسوق المالي والنقدي بصفة عامة.

#### 4- المؤشرات الأخرى:

سياسة تكوين احتياطي من العملة الصعبة، وذلك بهدف التخلص من الدين الخارجي أعطت ثمارها، حيث تقلصت نسبة الدين الخارجي لتنتقل من 22.57% سنة 2001 إلى 21.82% سنة 2004. إلا أنه مقارنة بالمجهودات المبذولة يمكن القول أن الجزائر لم تباشر بشكل صارم في تسديد ديونها.

#### II-1-2- سياسة دعم النمو الاقتصادي (2005-2009)

إن برنامج دعم النمو الاقتصادي هو برنامج تكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي وقد خصص له مبلغ مالي قدر ب 4202.7 مليار دج أي ما يعادل 55 مليار دولار، وقد قسم هذا البرنامج إلى خمس قطاعات رئيسية. وقد رافقه برنامجين تكميليين لتنمية الجنوب والهضاب العليا، حيث أخذ بالحسبان الخصوصيات الجغرافية وكان هدفهما تعزيز المساواة من حيث التنمية بين مختلف المناطق في البلاد.

#### II-1-2-1- مضمون وأهداف سياسة دعم النمو الاقتصادي:

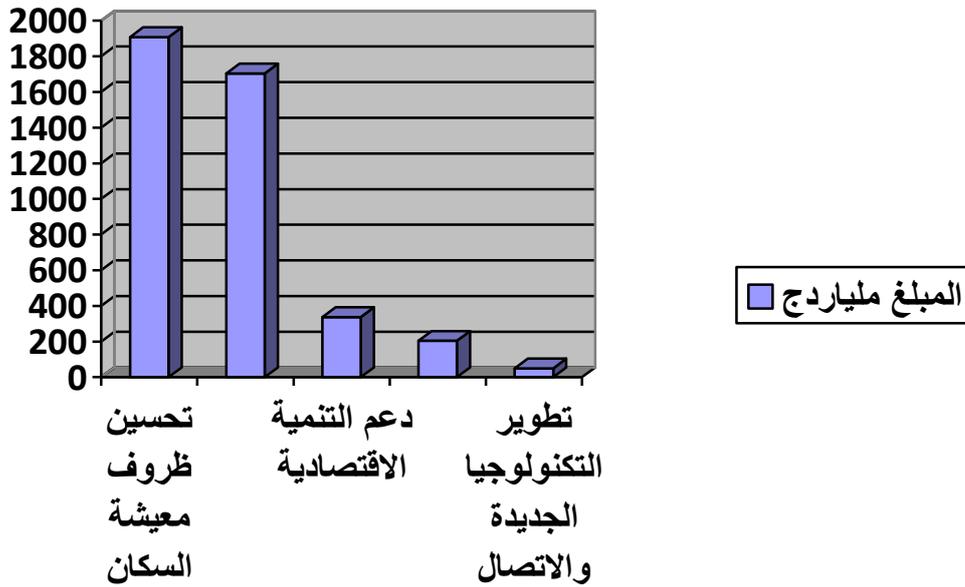
الجدول رقم (3-6): محاور برنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)

النسبة المئوية %	المبلغ (مليار دج)	
45.41	1908.5	تحسين ظروف معيشة السكان
40.53	1703.1	تطوير الهياكل القاعدية
8.03	337.2	دعم التنمية الاقتصادية
4.85	203.9	تطوير الخدمة العمومية
1.18	50.0	تطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال

100	4202.7	المجموع
-----	--------	---------

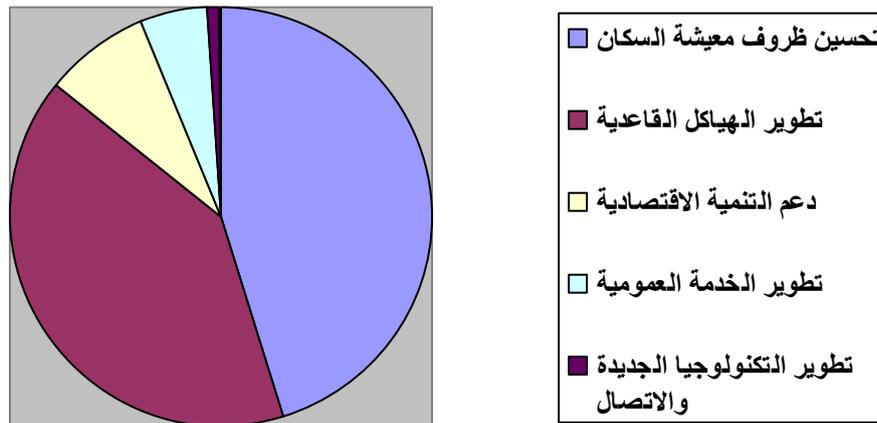
المصدر: البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، ص 02، من موقع [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)

الشكل رقم (3-6): مبالغ المخصصة لبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل رقم (3-7): النسب المخصصة لبرنامج دعم النمو للفترة (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

نستنتج أن مضمون البرنامج التكميلي لدعم النمو جاء لاستكمال مشاريع الإنعاش الاقتصادي.

حيث خصص ما نسبته 85.94% لكل من برنامج تحسين ظروف المعيشة والإسكان وبرنامج تطوير المنشآت الأساسية. وهي استجابة طبيعية وضرورية للتحديات المسطرة خاصة ما تعلق بالجبهة الاجتماعية والتأكيد على إعادة التوازن الاجتماعي.

### 1- تحسين ظروف معيشة السكان:

خصص له أكبر غلاف مالي بمبلغ يزيد عن 27 مليار دولار، أي بنسبة 45.5% وهذا راجع لأن تحسين ظروف المعيشة للسكان يعد عاملا مهما في تطوير الأداء الاقتصادي، وقد تم توزيع اعتمادات هذا المحور على عدة قطاعات منها: قطاع السكن بـ555 مليار دج، يليه بعد ذلك بـ200 مليار دج من اجل تحسين ظروف التمدن (الإطعام وإنشاء المدارس)، ليأتي بعدها قطاع التعليم العالي بـ141 مليار دج من اجل رفع مستوى الجامعة الجزائرية.<sup>1</sup>

### 2- تطوير الهياكل القاعدية :

قد احتل قطاع البنى التحتية المرتبة الثانية بمبلغ 1703.01 مليار دج أي بنسبة 40.53% وكان الهدف منه تحسين مناخ الاستثمار، وتوفير مناصب شغل، وقد قسمت هذه الأموال على القطاعات التالية:<sup>2</sup>

<sup>1</sup> - صالحى ناجية، مخرناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي (2001-2014) " نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدام"، أبحاث ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الاستثمار العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001 - 2014، أيام 11، 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013، ص 07

<sup>2</sup> - World bank, a public expenditure review Report N 36270 Vol 1, 2007, p34-37.

- قطاع النقل خصص له 700 مليار دج هدفه إنشاء الطرقات كالطريق السيار شرق-

غرب، والذي وفر الآلاف من مناصب الشغل.

- قطاع الأشغال العمومية: بمبلغ 600 مليار دج.

- قطاع الموارد المائية بـ393 مليار دج.

- قطاع تهيئة الإقليم: بـ10.15 مليار دج.

### 3- دعم التنمية الاقتصادية :

بمبلغ 337.2 مليار دج أي 8.03% والذي استهدف قطاع الفلاحة والصناعة بمبلغ 13.5

مليار دج، وقطاع الصيد البحري والسياحة بـ12 مليار دج بهدف الاستفادة من الثروات البحرية وتنويع

الدخل والتي في مجملها تعكس الاقتصاد الحقيقي، التي من شأنها زيادة القدرة الإنتاجية.

أما كل من تطوير الخدمة العمومية، وتطوير التكنولوجيا الجديدة والاتصال فخصص لهما مبلغ

253.90 مليار دج أي 6.03% وهذا بهدف تدارك التأخر المسجل في الخدمة العمومية خلال فترة

التسعينات حيث مس كل من قطاع العدالة والداخلية، التجارة والمالية. إضافة إلى قطاع التكنولوجيا

لفك العزلة عن المناطق النائية.

### II-1-2-2- الإنجازات الاقتصادية المحققة في ظل سياسة دعم النمو الاقتصادي:

يمكن تحليل الوضعية الاقتصادية من خلال المؤشرات التالية:

الجدول رقم (3-7): تطور المؤشرات الاقتصادية (2005-2009)

2009	2008	2007	2006	2005	
2.4	2.4	3	4.8	5.1	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %
10.2	11.3	13.8	12.3	15.3	معدل البطالة %
6.1	3.9	3.9	1.8	1.9	معدل التضخم %
0.40	34.45	30.54	28.95	21.18	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
5.4	5.58	5.61	5.61	18.19	نسبة الدين الخارجي (مليار دولار) / إجمالي الناتج الداخلي الخام

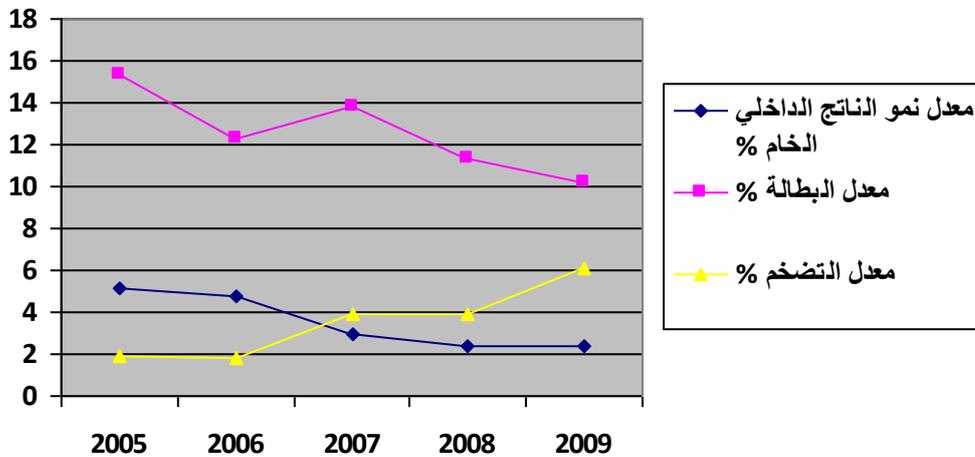
المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

الديوان الوطني للإحصائيات (التشغيل حوصلة إحصائية (1962 - 2011)

- بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie, juin 2012)، النشرة

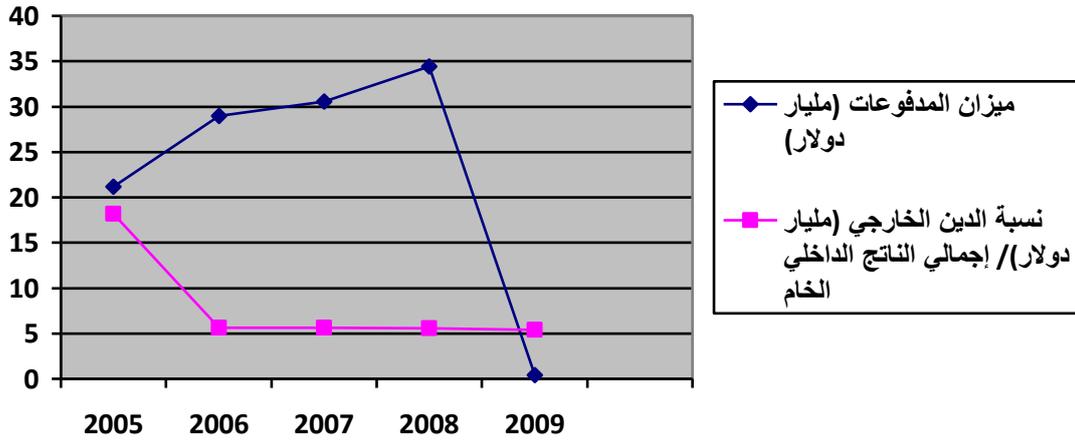
الإحصائية الثلاثية لبنك الجزائر، سبتمبر، 2005، 2006، ... 2010.

المنحنى رقم (3-2): تطور بعض المعدلات الاقتصادية (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول السابق

المنحنى رقم (3-3): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية (2005-2009)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

تواصل معدلات البطالة في الانخفاض حيث انتقلت إلى 10.2 % سنة 2009 بعدما سجلت

15.3 % سنة 2005 وهذا يدخل في إطار أهداف البرنامج وذلك من خلال توفير مليوني منصب

شغل في جميع القطاعات وعبر برامج عمومية مستهلكة لليد العاملة.

ارتفاع معدل التضخم ليصل إلى 6.1 % سنة 2009 بعدما كان 1.9 % سنة 2005 وهذا راجع

لفرض الحكومة لقيود منها فرض ضرائب سنة 2009، وارتفاع أسعار المواد المستوردة.

- انخفاض معدل نمو الناتج المحلي الخام وانتقاله من 5.1 % سنة 2005 إلى 2.5<sup>1</sup> % سنة

2009، وهذا راجع للأزمة المالية<sup>2</sup> العالمية لسنة 2008 ما أدى إلى تراجع الطلب على النفط وبذلك

انخفاض أسعاره.

<sup>1</sup> - محجوب بدة و آخرون ، تأثير الأزمة على الدول العربية و منظمة أوبك ، مجلة الأبحاث الاقتصادية العدد 12 ، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة و النشر و التوزيع ، الجزائر ، 2009 ، ص 15 .

<sup>2</sup> - صلاح الدين حسن السيسي ، الأزمات المالية و الاقتصادية العالمية ، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان ، القاهرة ، 2008 ، ص 14 .

أما بخصوص ميزان المدفوعات فعرف ارتفاعاً لينتقل من 21.18 سنة 2005 إلى 34.55

سنة 2008 لينخفض إلى حدود 0.40 سنة 2009، وهذا راجع للأزمة العالمية.

- نتيجة لارتفاع أسعار البترول ومباشرة الجزائر في دفع ديونها، ما أدى بهذه الأخيرة إلى

الانخفاض لتصل إلى 5.58 مليار دولار سنة 2008 بعدما كانت 18.19 مليار دولار سنة

2005، وتناقص نسبة انخفاض بعد ذلك إلى حدود 5.41 مليار دولار سنة 2009، وذلك لتراجع

أسعار البترول.

### III- الإصلاحات الاقتصادية نحو الجيل الثالث

#### III-1- البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014):

خصصت الجزائر للبرنامج الخماسي للتنمية والذي انطلق سنة 2010 ويستمر حتى سنة

2014 مبلغ قدره 286 مليار دولار، وهو ما يعادل 21214 مليار دينار جزائري. ويُعتبر هذا

البرنامج مكمل للبرامج السابقة، وهو يتماشى مع الطبيعة والأهداف المراد تحقيقها، ويندرج هذا البرنامج

ضمن ديناميكية إعادة الإعمار الوطني التي انطلقت سنة (2001-2004) ضمن برنامج الإنعاش

الاقتصادي، وينقسم إلى شقين أساسيين:<sup>1</sup>

-إطلاق مشاريع جديدة بمبلغ 156 مليار دولار، أي ما يعادل 11534 مليار دج.

<sup>1</sup> - سويح جمال، بن طبرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال

والأعمال، المجلد 10، العدد 1، الجزائر، ص 214.

-استكمال المشاريع الكبرى الجاري إنجازها بمبلغ 130 مليار دولار، أي ما يعادل 9700 مليار دج، مثل قطاعات السكك الحديدية والطرق والمياه.

### III-1-1- مضمون وأهداف البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

تم توزيع المبلغ المالي المخصص لهذا البرنامج على ستة قطاعات، والمتمثل في الجدول التالي:

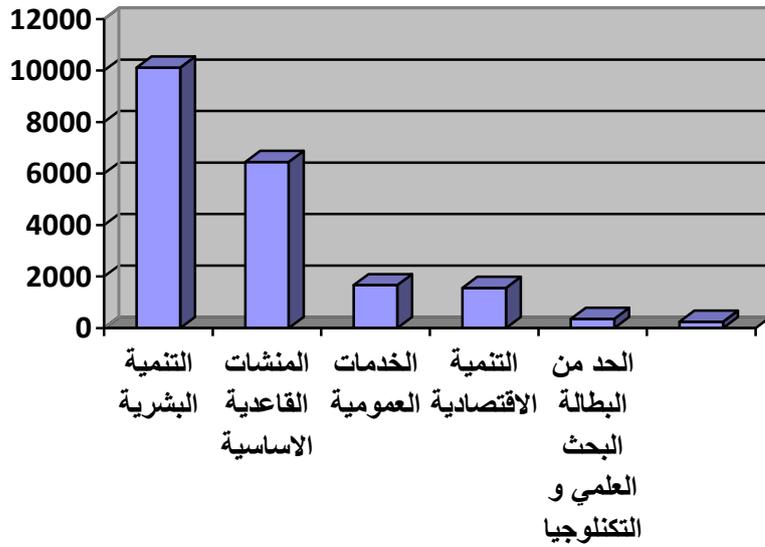
الجدول رقم (3-8): مضمون البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)

النسب %	المبالغ المالية مليار دج	القطاعات
49.5	10122	التنمية البشرية
31.5	6448	المنشآت القاعدية الأساسية
8.16	1666	تحسين وتطوير الخدمات العمومية
7.7	1566	التنمية الاقتصادية
1.8	360	الحد من البطالة
1.2	250	البحث العلمي والتكنولوجيات الجديدة للاتصال

المصدر: محمد صلاح، ص 274<sup>1</sup>

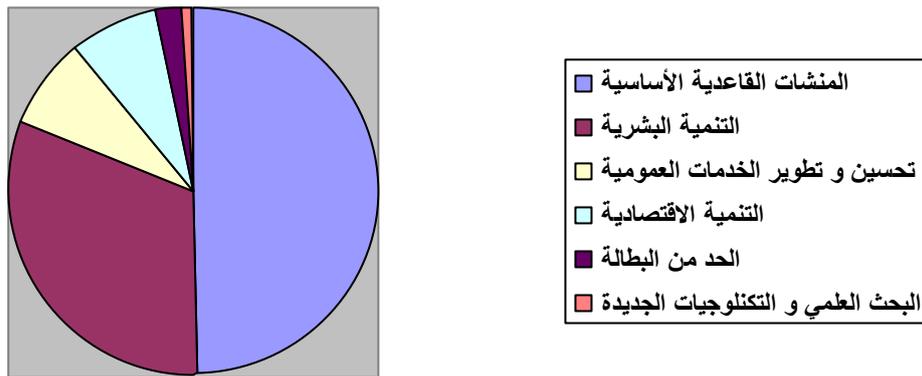
<sup>1</sup> -د. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور " دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014"، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 2016/16، ص 274.

الشكل رقم (3-8): تقسيم مبالغ البرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل رقم (3-9): النسب الموجهة للبرنامج الخماسي للتنمية (2010-2014)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال الجدول السابق، وكما ذكرنا سابقاً فإن هذا البرنامج يعتبر تكملة للبرامج السابقة، حيث أخذ

بعين الاعتبار أهم هذه القطاعات، حيث احتل في المرتبة الأولى قطاع التنمية البشرية بمبلغ 10122

مليار دج بنسبة 49.5%.

وهذا لأهميته في تحسين ظروف معيشة السكان على الأداء الاقتصادي، وقد اهتمّ بكلّ من

جانب التربية الوطنية والتعليم العالي، السكن والصحة، التضامن والشؤون الدينية.

- ليحتلّ في المرتبة الثانية قطاع تطوير الهياكل القاعدية بمبلغ 6448 مليار دج، ما يعادل

31.5%، ثم توزيعها على كل قطاع النقل (السكك الحديدية)، قطاع الأشغال العمومية (الطرق

والموانئ، قطاع تهيئة الإقليم (المدن الجديدة).

- أما التنمية الاقتصادية، فقد خصص لها مبلغ 1566 مليار دج ما يعادل 7.7%، تم توزيع

هذا المبلغ على كل من الملاحة والصيد البحري، المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- الحد من البطالة، والتي خصص لها مبلغ 360 مليار دج، أي 1.8% وكان الهدف منها

خلق مناصب عمل، وهذا ما تم خاصة عن طريق قطاع الأشغال العمومية، ليوزع باقي المبلغ بنسبٍ

متفاوتة، والتي كانت لها نفس أهداف أو تكملة للبرامج السابقة.

### III-1-2- الإنجازات الاقتصادية المحققة في ظل البرنامج الخماسي للتنمية:

يتم متابعة تطور الأوضاع الاقتصادية من خلال تحليل بعض المؤشرات والمجاميع الرئيسية في

الجدول التالي:

الجدول رقم (3-9): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 2010-2014

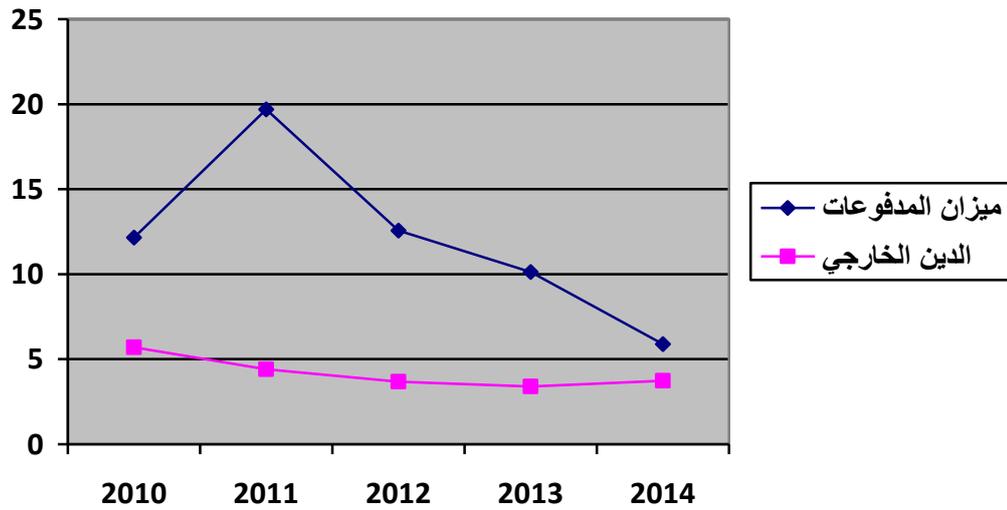
2014	2013	2012	2011	2010	
3.8	2.8	3.3	2.4	3.3	معدل نمو الناتج الداخلي الخام
9.8	9.3	9.7	9.8	10.0	معدل البطالة %
4.30	3.50	8.00	4.50	3.00	معدل التضخم %
5.88	10.13	12.57	19.70	12.15	ميزان المدفوعات (مليار دولار)

3.73	3.39	3.67	4.41	5.7	الدين الخارجي (مليار دولار)
------	------	------	------	-----	-----------------------------

المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على:

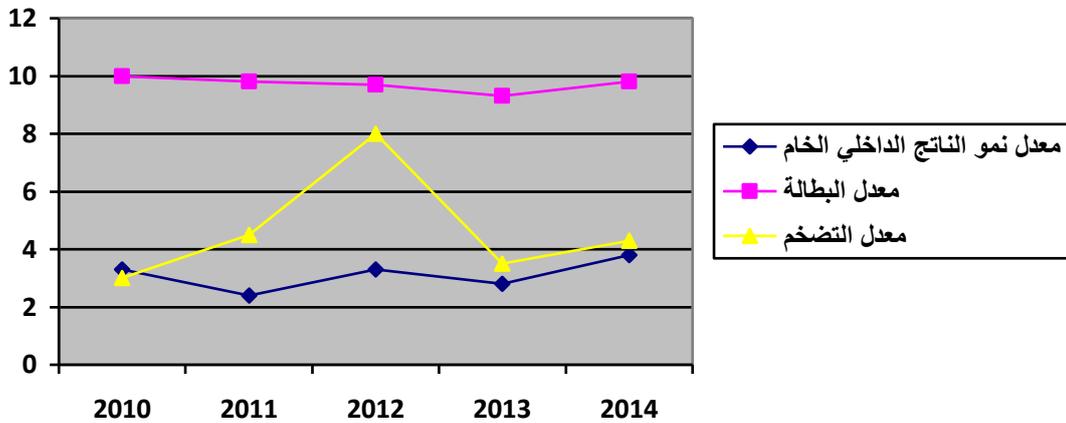
- الديوان الوطني للإحصاء (التشغيل حوصلة إحصائية 1962-2018).
- بنك الجزائر (النظرية الإحصائية الثلاثية سبتمبر 2017).
- بنك الجزائر (Bulletin statistique de la banque d'Algérie, juin 2012).
- الديوان الوطني للإحصاء (الجزائر بالأرقام نتائج 2013-2015، نشرة 2012).

المنحنى رقم (3-4): تطور المؤشرات الاقتصادية خلال فترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

المنحنى رقم (3-5): تطور المعدلات الاقتصادية خلال فترة 2010-2014



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

- بالنسبة لمعدّل نمو الناتج الداخلي الخام فهو غير مستقر وفي حالة تذبذب، بحيث بلغ 3.3% سنة 2010 ليستمر التذبذب بين الارتفاع والانخفاض خلال سنوات 2011 إلى 2013 ويصل إلى أعلى نسبة له بـ 3.8% سنة 2014، وعليه يُمكن القول أن المعدلات كانت متواضعة خلال الفترة، ولكن يرجع الفضل إلى مساهمة قطاع المحروقات في تكوين الناتج المحلي والتي فاقت 40%.

- أما بالنسبة لمعدّلات البطالة فكانت مستقرة في معظمها، حيث انتقلت من 10% سنة 2010، لتصل إلى أدنى نسبة 9.3% سنة 2013، ويرجع الفضل إلى المجهودات المبذولة، بالإضافة إلى ما جاء به البرنامجين السابقين بخصوص الرفع من معدل التشغيل، و إلى ارتفاع أسعار النفط، لتشهد سنة 2014 ارتفاع طفيف ليصل إلى 9.8%، وذلك لتراجع أسعار النفط خلال تلك الفترة.

- كما شهد معدل التضخم تذبذبات، حيث سجل ارتفاعين سنة 2010 بـ 3.9% ليصل إلى 8.9% سنة 2012، ويرجع هذا إلى عاملين، أولهما إصدار كتلة نقدية جديدة نظراً لضخامة البرنامج، وثانياً استيراد التضخم من الخارج نتيجة ارتفاع الأسعار العالمية "والتدعيم الكبير للطلب الكلي (تدعيم الطلب، أي زيادة حجم الكتلة النقدية في الاقتصاد الذي لا يقابله زيادة حقيقية في الإنتاج، نتيجة لضعف الجهاز الإنتاجي)"<sup>1</sup>، ليسجل بعد ذلك انخفاضه سنة 2014 إلى 4.3%.

- مست ميزان المدفوعات تذبذبات كبيرة، حيث نلاحظ ارتفاعه سنة 2011 إلى 19.70 مليار دولار بعدما سجل سنة 2010 12.15 مليار دولار، ليعود إلى الانخفاض سنوات 2012 و2013، ويسجل 10.13 مليار دولار، ويؤدي إلى سقوطه وتسجيل عجز سنة 2014 ليصل إلى

<sup>1</sup> - د. محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور " دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2014/2010، مرجع سبق ذكره، ص 277.

أدنى مستوياته 5.88 مليار دولار، وهذا راجع لانخفاض أسعار البترول، وارتفاع حجم الواردات، نتيجة زيادة الطلب المحلي على السلع الخارجية (تراجع قيمة الدولار، مما أدى إلى تحمل الاقتصاد الجزائري فاتورة تراجع عوائد الصادرات).

- أما بالنسبة للدين الخارجي فقد شهد انخفاضاً، حيث سجل 3.73 مليار دولار سنة 2014 بعدما كان في حدود 5.7 مليار دولار سنة 2010.

### III-2- برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

يُعتبر هذا البرنامج مواصلة للبرامج السابقة، ولقد شرع في تنفيذه سنة 2015 ويمتد إلى سنة 2019، رغم الظروف الخاصة التي تمر بها البلاد من تدهور في عائدات الجباية البترولية، نتيجة انخفاض أسعار البترول عكس البرامج السابقة والتي نفذت جراء ارتفاع أسعار النفط الجزائري.

ولقد خصص لهذا البرنامج نحو 262<sup>1</sup> مليار دولار، والتي تمول من المؤسسات المالية والسوق المالية، بالإضافة إلى الخزينة العمومية. وتتمثل أهداف هذا البرنامج كالاتي:<sup>2</sup>

- تحقيق معدل نمو يقارب 7% مع نهاية البرنامج 2019.
- تحقيق نمو للصادرات خارج قطاع المحروقات والتركيز على التنويع الاقتصادي.
- تحسين مناخ الشراكة بين القطاع العام والخاص.
- تجسيد اللامركزية في اتخاذ القرارات من أجل ضمان الخدمة العمومية.

<sup>1</sup> - حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميله، العدد 5، الجزائر، 2017، ص 338.

<sup>2</sup> - أ. عقون شراف، ط. د بوقجان وسام، ط. د بوفنور حديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019)، مجلة شفاء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد 2، افريل 2018، ص 206

- ترقية حجم الأنشطة وعصرنة التكنولوجيا.
- تحسين الظروف المعيشية للسكان (السكن، التربية والصحة).
- مكافحة البطالة وتشجيع الاستثمار وخلق مناصب الشغل.
- تحقيق الأمن الغذائي من خلال الاهتمام بالتنمية الفلاحية والريفية.

### III-2-1- مضمون برنامج توطيد النمو الاقتصادي (2015-2019)

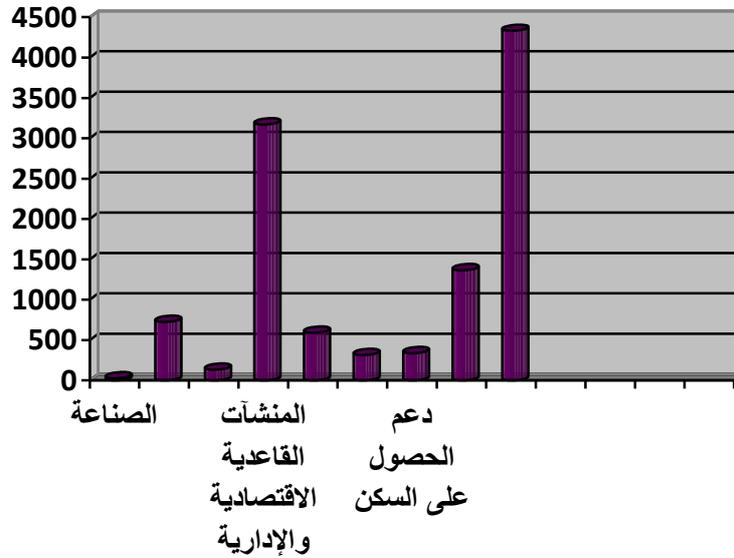
الجدول رقم (3-10): توزيع مخصصات برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)

النسبة %	المجموع (مليار دج)	القطاعات
0.23	24.7	الصناعة
6.56	726.2	الفلاحة والري
1.23	132.4	دعم الخدمات المنتجة
27.885	3171.8	المنشآت القاعدية الاقتصادية والإدارية
5.36	589.9	التربية والتكوين
2.92	314.2	المنشآت القاعدية الاجتماعية والثقافية
3.14	337.9	دعم الحصول على السكن
12.45	1364.2	عمليات برأس المال
40.225	4330	المخططات البلدية للتنمية
100	10764	المجموع

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

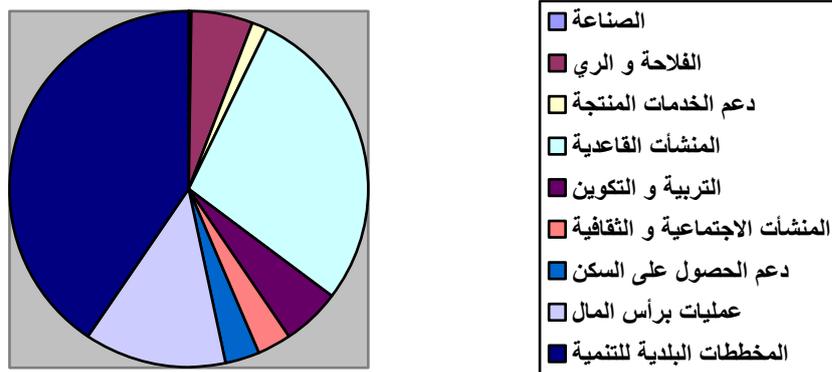
- القانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.
- القانون رقم 14-16، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.
- القانون رقم 10-14، المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014، ص 48.
- القانون رقم 18-15، المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015، ص 38.

الشكل رقم (3-10): توزيع مبالغ على مخصصات برنامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

الشكل رقم (3-11): نسب الموزعة على برامج النمو الاقتصادي للفترة (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

من الجدول أعلاه يتبين أن قطاع مخططات البلدية للتنمية (مثل: توفير الحاجيات الضرورية للمواطنين، تجهيزات فلاحية وتجارية وقاعدية... الخ) قد نال حصة الأسد بميزانية قدرها 4330 مليار دج، أي ما يعادل 40.22% من إجمالي الميزانية المخصصة للبرنامج، وذلك بعدما كانت تعطى الأهمية القصوى لبرنامج التنمية البشرية في البرامج السابقة. وفي المرتبة الثانية نجد قطاع المنشآت القاعدية

الاقتصادية والإدارية بـ 27.88%، ويعود السبب في ذلك إلى توجيه أكبر قدر من المبالغ لإتمام المشاريع العالقة والمتخلفة من البرامج السابقة في ظل انخفاض الموارد المالية للدولة. ثم بعد ذلك عمليات مرتبطة برأس المال ذات العلاقة بإعادة هيكلة المؤسسات العمومية وتخفيض الفوائد بحصة 12.45%، ثم قطاع الفلاحة والري بحصة 6.56%، يليه قطاعي التربية والتكوين بنحو 5.36%، ثم باقي القطاعات الأخرى مجتمعة بحصة 7.52%.

تجدر الإشارة إلى أنّ اعتمادات الميزانية لسنة 2016 كانت منخفضة<sup>1</sup> مقارنة بنظيرتها سنة 2015، وذلك نتيجة تدهور أسعار النفط وبالتالي مداخيلها.

### III-2-2- تحليل الوضعية الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)

الجدول رقم (3-11): تحليل الوضعية الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)

2019	2018	2017	2016	2015	
0,8	1,2	1,3	3,20	3,7	معدل نمو الناتج الداخلي الخام %
11,4	11,7	11,7	10,5	11,2	معدل البطالة %
1,95	4,27	5,59	6,40	4,78	معدل التضخم %
-17,15	-16,72	-22,07	-26,90	-27,04	ميزان المدفوعات (مليار دولار)
1,94	2,17	2,39	3,56	6,91	الدين الخارجي (مليار دولار)

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على:

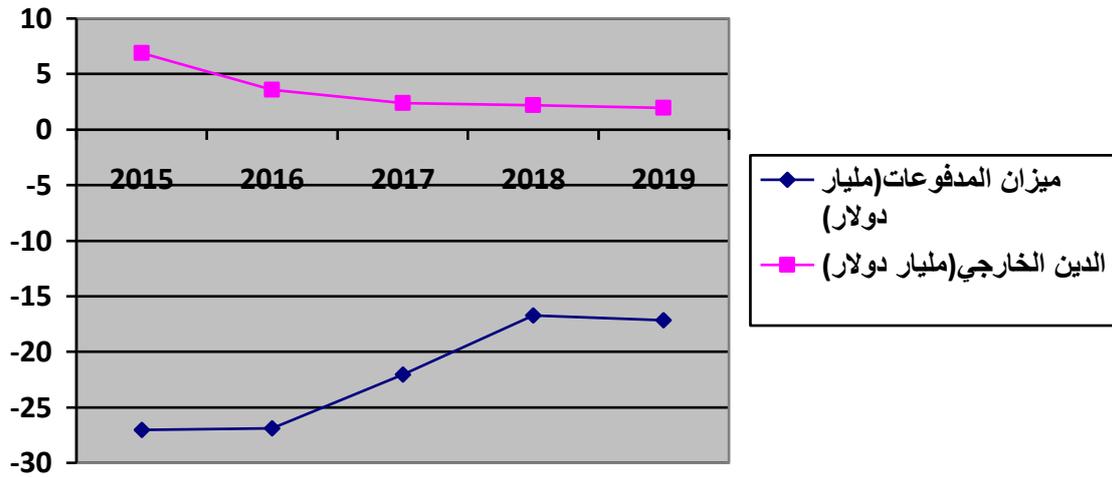
الديوان الوطني للإحصاء ،

Activité emploi et chômage en septembre 2017, les comptes nationaux trimestre 3<sup>ème</sup> 2017, Janvier 2018, indice des prix à la consommation : Mois Janvier 2016, France, 2016.

بنك الجزائر (النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2018).

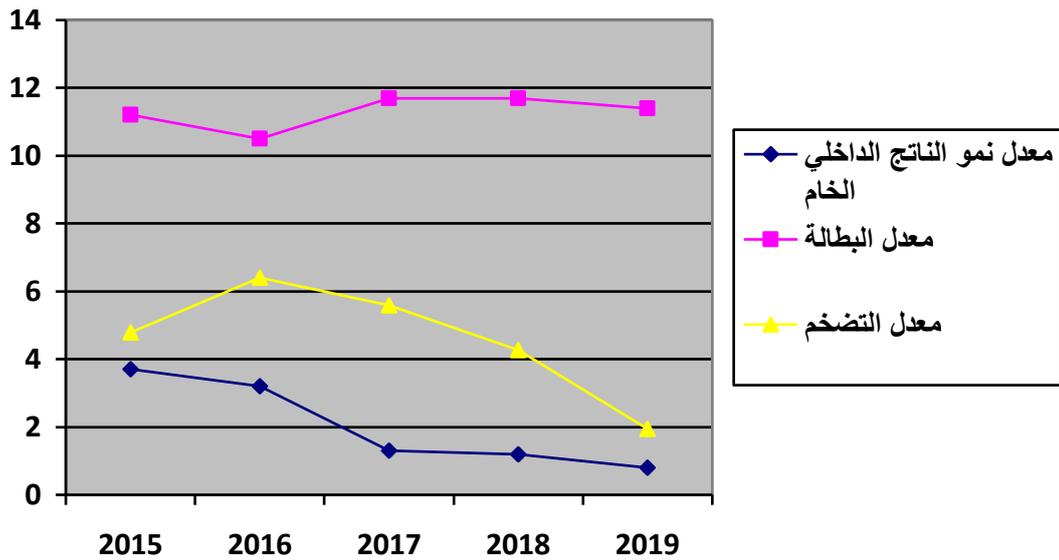
<sup>1</sup> - د. هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مرجع سبق ذكره، ص 54 و 55.

المنحنى رقم (3-6): تطور بعض المؤشرات الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

المنحنى رقم (3-7): تطور بعض المعدلات الاقتصادية لنموذج النمو الاقتصادي (2015-2019)



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

- انطلاقا من الجدول السابق نلاحظ انخفاض معدل نمو الناتج الداخلي الخام وانتقاله من 3,7% سنة

2015 إلى 0,8% سنة 2019، وهذا يعكس الوضعية الصحية الناتجة عن استمرار انخفاض أسعار

النفط، أمّا معدلات النمو المسجلة فيرجع الفضل إلى سياسة الحكومة من خلال تدعيم القطاعات الأخرى خارج قطاع المحروقات كالزراعة والصناعة والري وقطاع الأشغال العمومية، كما أنّ معدلات البطالة شهدت تقلبات ولكنها كانت مستقرة في مجملها لتسجل انخفاضا من 11,2% سنة 2015 إلى 10,5% سنة 2016 و"هذا راجع للتحفيز الضريبية والإدارية لإنشاء مؤسسات"<sup>1</sup> لتسارع بعد ذلك للارتفاع إلى 11,4% سنة 2019 في حين بلغ معدل التضخم 6,40% سنة 2016 بعد ما كان 4,78% سنة 2015 عاكسا بذلك ارتفاع الأسعار.

خاصة بعد زيادة الضرائب والرسوم، وتراجع سعر صرف العملة المحلية مقارنة بالعملة الأجنبية، أمّا ميزان المدفوعات فقد سجل عجزا طيلة الفترة واستمر هذا العجز في الانخفاض ليصل إلى 17,15 مليار دولار سنة 2019 بعدما كان 27,04 مليار دولار سنة 2015 وهذا راجع إلى التدهور الكبير في أسعار النفط، وأنّ هذه الأخيرة تمثل أكثر من 95% من صادرات البلاد، أمّا بالنسبة للدين الخارجي فقد بقي مستقرًا في مستوى 2,5 مليار دولار وهي تمثل مستوى ضعيف جدا.

- إنّ استمرار انخفاض أسعار النفط ابتداء من سنة 2014 واستمراره طيلة مدّة البرنامج سمح بارتفاع المديونية العامة الداخلية، وهذا ما يؤدي إلى اللجوء إلى المديونية الخارجية في حالة مواصلة الأزمة<sup>(2)</sup>.

<sup>1</sup> زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدو السحري، ص225.

<sup>(2)</sup> -سويح جمال، بن طبرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد 1، ص 214.

## III-3- النموذج الجديد للنمو الاقتصادي (2016-2030)

- تمتعت الجزائر خلال الفترة الماضية بفوائض مالية نتيجة ارتفاع أسعار النفط، ولكن انطلاقا من سنة 2016 وفي ظل انخفاض حاد في أسعار البترول وتقلص الموارد المالية واجهت الجزائر مشاكل اقتصادية واجتماعية، وهو ما تعكسه مميزات الوضع الاقتصادي الحالي والمتمثل في<sup>(1)</sup>:
- اعتماد الاقتصاد الجزائري على المنتجات البترولية (الصادرات النفطية تقدر بـ 97% من الموارد).
  - ضعف الإنتاج المحلي وانعدام شبه كلي للسياحة.
  - انخفاض قيمة الدينار الجزائري بعدما تجاوز تداوله عتبة 100 دينار للدولار الواحد.
- وأمام هذه الأزمة ولتفادي المزيد من التباطؤ وتدهور الاقتصاد تبنت الجزائر نموذج اقتصادي جديد يركز من جهة على مقارنة مستجدة<sup>(2)</sup> لسياسة الموازنة للفترة 2016-2019، ومن ناحية أخرى على تحويل وتنويع بنية الاقتصاد في آفاق 2030.
- وقد تمّ الإعلان عن هذا البرنامج من طرف الوزير الأول سنة 2016، وتمت المصادقة عليه من طرف مجلس الوزراء بتاريخ 26 جويلية 2016.

(1) - د. ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، الجزائر، 2008، ص 24.

(2) - د. ناصر بوعزيز، د. منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص 90.

ويمرّ هذا البرنامج على ثلاث مراحل أساسية وهي<sup>1</sup>:

- مرحلة الإقلاع **phase d'écolage**: امتدت ما بين 2016 و 2019 وتميزت ببداية بعث السياسات التنموية الجديدة ونمو تدريجي للقيمة المضافة لمختلف القطاعات.

- مرحلة الانتقالية **phase de transition**: امتدت ما بين 2020 و 2025 تسمح هذه المرحلة بإنجاز قدرات استدراك للاقتصاد الوطني.

- مرحلة الاستقرار **phase de stabilisation**<sup>(2)</sup>: تمتد ما بين 2026 و 2030 يتمكن من خلالها الاقتصاد الوطني من استغلال القدرات الاستدراكية التي تراكمت وتوظيفها من أجل تحقيق مختلف التوازنات للاقتصاد الوطني.

ويهدف هذا البرنامج حسب الوثيقة إلى تحقيق ما يلي:

1- في مجال المقاربة المتسجدة لسياسة الموازنة:

- تحسين إيرادات الجبائية وتحقيق معدل نمو سنوي بـ 6.5% خارج قطاع المحروقات.

- إحداث ديناميكية قطاعية عن طريق تطوير فروع جديدة تحل محل قطاع المحروقات والبناء والأشغال العمومية.

- تقليص الفارق بين الواردات والصادرات خارج المحروقات من خلال تجسيد سياسة النجاعة الطاقوية وتطوير الطاقات المتجددة.

<sup>1</sup> - le nouveau model de croissance (synthèse), ministère des finances, Juillet 2016, p 2.

<sup>(2)</sup> - طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيه عيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتنجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019، ص 26.

2- في مجال مقارنة التنويع والتحول الاقتصادي<sup>(1)</sup>:

حدّد النموذج الجديد جملة من الأهداف في المرحلة الثانية:

- الرفع من نسبة مساهمة القطاع الصناعي في الناتج الداخلي الخام إلى حدود 10 % عام 2030 بعدما سجّل 5,3 % سنة 2015.

- رفع معدل نمو الناتج المحلي الخام PIB خارج قطاع المحروقات بنسبة 6,5 % سنويا.

- مضاعفة العائد الناتج المحلي الخام حسب الفرد بـ 2,3 مرة.

- تنويع الاقتصاد وإجراء إصلاحات عميقة في القطاع الزراعي مما يسمح بتحقيق الاكتفاء الغذائي وتنويع صادرات قطاعات الزراعة والصناعة والخدمات.

وبخصوص الاستثمار يجب ربط الاستثمار خارج المحروقات بتطور إنتاجية رأس المال المستثمر وهذا من أجل تحقيق التحول الهيكلي.

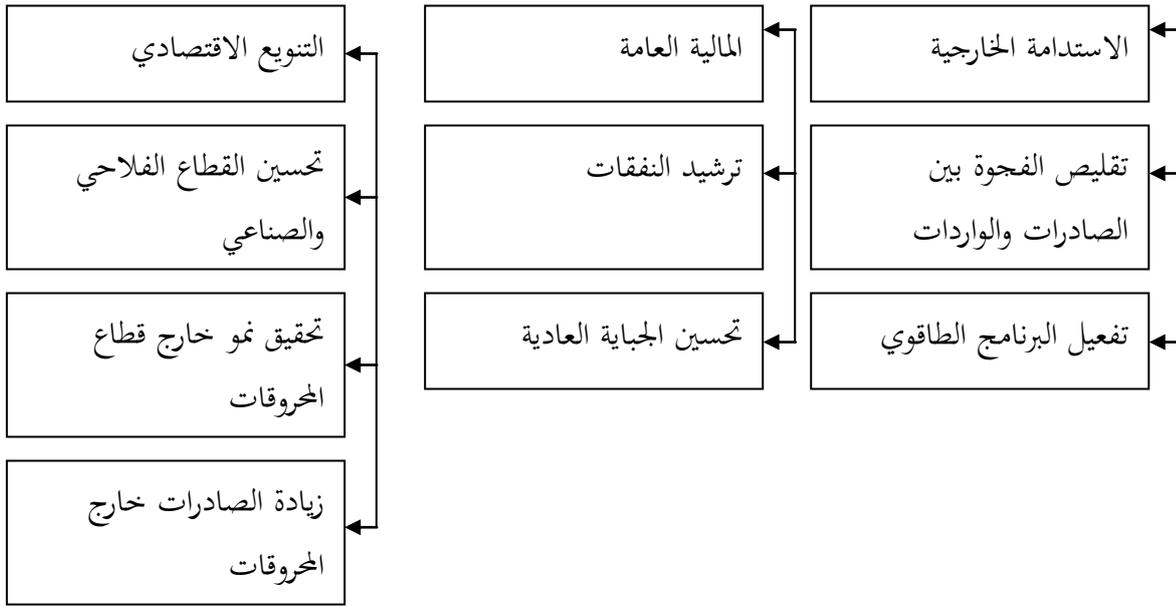
- تخفيض معدل نمو الاستهلاك الداخلي للطاقة إلى النصف من خلال تقييم الطاقة بقيمتها الفعلية.

- استخراج ما هو ضروري للتنمية من باطن الأرض.

ويمكن إظهار مرتكزات هذا البرنامج من خلال الشكل التالي:

<sup>(1)</sup> - د. خنشول دنيا، واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2020، ص 162.

الشكل رقم (3-12): مرتكزات النموذج الاقتصادي الجديد.



المصدر: طلال عباس، مرجع سبق ذكره، ص 28.

انطلاقاً من الشكل السابق، نلاحظ أنّ أهداف البرنامج تعتمد في مجملها على ثلاث جوانب:

التنوع الاقتصادي والمالية العامة، الاستدامة الخارجية، حيث يهدف الجانب الأول إلى خلق تنوع في القطاع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات مع التركيز على القطاع الزراعي والصناعي واللدان سوف يدفعان إلى زيادة الصادرات خارج قطاع المحروقات، أمّا الجانب الثاني فيهدف إلى تحسين النظام الجبائي ورفع من الإيرادات الجبائية العادية بالإضافة إلى ترشيد النفقات العمومية، أمّا الجانب الأخير فيهدف إلى تقليص الفارق بين الصادرات والواردات خارج قطاع المحروقات مع دعم برامج الطاقات المتجددة وهذا بهدف تحقيق الاستدامة والملاءة الخارجية.

III-3-1- مضمون و أهداف برنامج النمو الاقتصادي الجديد

الجدول رقم (3-12): أهداف و إجراءات برنامج النمو الاقتصادي الجديد

القطاعات	المجموع	الأهداف
1- القطاع المالي - ترشيد الميزانية - تعبئة الادخار المحلي على مستوى سوق سندات الخزينة العمومية. - تسقيف النفقات	تحصيل 570 مليار 30 سند ب 516.287 مليار دج 7000 مليار دج	تغطية عجز المالي لسنة 2016 نسبة الفائدة بين 3% و 6,5% . 2017، 2018، 2019
2- قطاع الاستثمار	إصدار قانون جديد لدعم ديناميكية تحول الاقتصاد من أجل ضمان إطار تنظيمي ثابت	
3- قطاع المدفوعات	قرض بقيمة 900 مليار دولار	تمويل برامج دعم التنافسية الصناعية والطاقوية.
4- قطاع التجارة الخارجية: الواردات	60 مليار	تسقيف الواردات
5- قطاع المحروقات - الطاقات المتجددة	تخفيض معدل استهلاك الطاقة إلى النصف برامج استثمارية بقيمة 9 مليار دولار. إنتاج 22.000 ميغا واط من الكهرباء المتجدد في آفاق 2030.	
احتياطات	2016 114.1 مليار دولار	2017 109 مليار دولار
تخفيض الواردات:	46 مليار دولار	

المصدر: من اعداد الباحث باعتماد على

- شمل النموذج الجديد للنمو الاقتصادي عدّة إجراءات وتدابير استعجالية من أجل معالجة الاختلالات والعجز في الميزانية بإضافة إلى التحول والتنوع الاقتصادي خارج قطاع المحروقات لتحقيق الاستقرار والاستدامة التنموية وذلك من خلال:

### 1- المقاربة المستجدة لسياسة الموازنة:

- حشد<sup>(1)</sup> موارد من السوق المالية وذلك من خلال تعبئة الادخار المحلي ب30 سند بنسبة فائدة بين 3% و 6,5%.
- خفض محسوس لعجز الميزانية من خلال ترشيد الميزانية وتحصيل ما يقارب 570 مليار دولار لتغطية عجز المالي لسنة 2016.

### 2- مقاربة التنوع والتحول الاقتصادي:

- تحقيق معدل نمو الناتج الداخلي الخام خارج قطاع المحروقات في حدود 6,5% خلال فترة 2020-2030.
- مضاعفة الناتج الداخلي للفرد ب2,3 مرة خلال نفس الفترة.
- تخفيض معدل استهلاك الطاقة إلى النصف والاعتماد على الطاقات المتجددة.
- استغلال الطاقات البديلة كمصدر للطاقة بإنتاج 22.000 ميغا واط من الكهرباء المتجدد.
- العمل على ضمان وصول برامج استثمارية بقيمة 9 مليارات دولار.

(1) - د. ناصر بوعزيز، د. منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية،

الوادي الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017، ص91.

- ربط الاستثمارات بتغيرات في إنتاجية رأس المال المستثمر ومحركات مستوى النمو العالمي لتحقيق معدلات نمو أعلى لمعدل استثمار الاقتصاد الجزائري<sup>(1)</sup>.
- ترشيد الإنفاق العام خاصة ما تعلق منها بإعفاءات الضريبية والإعانات وتقييم هذه السياسات للحد منها وتسقيفها في حدود 7000 مليار دج خلال فترة (2017-2019).
- استئناف إصلاح النظام المصرفي عن طريق:
- إدارة مدخرات الجمهور بنسبة فائدة بين 3% و 6,5%.
- وضع صيغة نهائية للإطار التنظيمي لصناديق الاستثمار من خلال إصدار قانون جديد لدعم ديناميكية التحول الاقتصادي.
- قطاع المدفوعات: تحصل على قرض من البنك الإفريقي للتنمية بقيمة 900 مليون أورو من أجل تمويل برامج دعم التنافسية الصناعية والطاقوية، بإضافة إلى تغطية الديون والتي بلغت 4,042 مليار دولار نهاية 2018 والذي يعادل 2,37%<sup>(2)</sup> من الناتج الداخلي الخام.
- بلغت احتياطات الصرف 109 مليار دولار سنة 2017 مع نسبة دين خارجي منخفضة مما يتيح بتحكم في الوضعية المالية للبلاد.

<sup>(1)</sup> - قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2030/2016)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 09/ العدد 01 الجزائر 2020، ص 58.

<sup>(2)</sup> - محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الجزائر 2021، ص 358.

- قطاع التجارة الخارجية: يهدف النموذج إلى تنويع الصادرات خارج قطاع المحروقات وتسقيف الواردات لتصل 60 مليار دولار وهذا من أجل تشجيع استهلاك المنتجات المحلية والحفاظ على احتياطات من العملة الصعبة.
- وقد تمّ إعطاء مجموعة من التوصيات بهدف تطبيق هذا النموذج وتمحورت حول النقاط التالية<sup>(1)</sup>:
  - تحفيز خلق مؤسسات بالجزائر.
  - تشكيل لجنة مماسة الأعمال " دوينغ بيزنس " ومراجعة القوانين الأساسية.
  - تأسيس نظام فعلي للاستثمار بإضافة إلى تمويلها.
  - تطوير سوق رأس المال ومواصلة إصلاح نظام البنكي.
  - تسريع نمو القطاع الصناعي من خلال مراجعة السياسة الصناعية.
  - مراجعة مهام الوكالة الوطنية للوساطة والضبط العقاري من خلال إعادة تنظيم تسيير العقار الصناعي وإدماجه الجهوي.
  - ضمان الأمن الطاقوي وتنويع الموارد الطاقوية من خلال برنامج للنجاعة الطاقوية.
  - وضع نظام جديد للمعلومة الإحصائية يرافقه برنامج صناعي وتكنولوجي لتطوير الطاقات المتجددة.

<sup>(1)</sup> - المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة

III-3-1- تحليل الوضعية الاقتصادية لبرنامج النمو الاقتصادي الجديد (2016-2020)

الجدول رقم (3-13): تطور بعض المؤشرات بالأسعار الجارية والنسب (القيم بملايير لدينارات).

2020	2019	2018	2017	2016	القطاعات
%12,30	%12,38	%12,84	%11,90	%12,22	نسبة مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام
	%5,6	%5,60	%5,60	%5,59	نسبة مساهمة قطاع الصناعة في الناتج الداخلي الخام
	%12,03	%11,60	%11,90	%11,84	نسبة مساهمة قطاع البناء والأشغال العمومية في الناتج الداخلي الخام
	%19,23	%22,40	%19,90	%17,27	نسبة مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام
	20438,40	20259,00	18575,80	17514,60	الناتج الداخلي الخام
	0,8	1,4	1,3	3,2	معدل نمو الناتج الداخلي الخام

المصدر: باعتماد على كل من

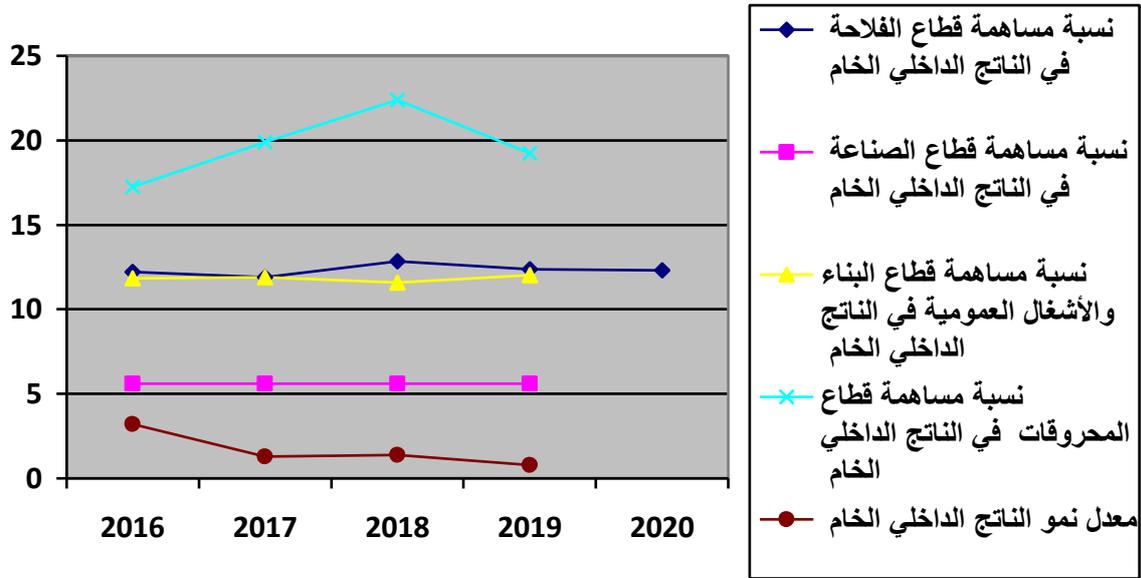
- محمد علي الجودي، عطية خمخام، ص 361. (1).

- بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 45 و 48 لسنة 2019)

(1) - محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات

جائحة فيروس كوفيد - 19 -، مجلة الريادة لاقتصاديات الأعمال، المجلد 7، العدد 2، جانفي 2021، ص 361.

المنحني رقم (3-8): تطور بعض النسب خلال فترة (2016-2020).



المصدر: من إعداد الباحث باعتماد على بيانات الجدول السابق

من خلال البيانات السابقة يمكن المفاضلة بين القطاعات من حيث التكاليف والعائد بالإضافة

إلى إمكانية توجيهه سواء الاستثمار الأجنبي أو المحلي لتلك القطاعات، حيث تمكن مساهمة القطاعات

الاقتصادية في الناتج الداخلي الخام من معرفة مدى تحقق التنوع الاقتصادي لتلك الدولة.

- من خلال بيانات الجدول نلاحظ أنّ قيمة الناتج الداخلي الخام سجل ارتفاعا ملحوظا بنسبة

1,06% مقارنة بسنة 2016، أمّا معدلات نمو الناتج فشهدت انخفاض ملحوظا لتسجل 0,8%

سنة 2019، بعدما كانت 3,2% سنة 2016، وهذا راجع لتداعيات أزمة انخفاض أسعار النفط

العالمية بالإضافة إلى تداعيات جائحة فيروس كوفيد - 19. أمّا مساهمة القطاعات الاقتصادية في الناتج

الداخلي الخام كانت كالتالي:

- سجلت مساهمة قطاع المحروقات في الناتج الداخلي الخام تذبذبات كثيرة بين الارتفاع والانخفاض،

ففي سنة 2016 سجلت نسبة مساهمة تقدّر بـ 17,27% وسجلت أعلى نسبة لها خلال تنفيذ هذا

البرنامج في سنة 2018 بـ 22,40%، ورغم هذا الارتفاع إلا أنّها لم تصل إلى نسبة 27,04% والتي سجلت خلال سنة 2014، أي قبل انهيار أسعار النفط. ويرجع السبب في ذلك إلى نظام الحصص المطبقة من طرف منظمة الأوبك، بالإضافة إلى التغير في أسعار النفط خلال (1) فترة 2016-2019 والتي كانت كالآتي: (45، 54,1، 71,3، 64,49 دولار أمريكي للبرميل).

- مساهمة قطاع الفلاحة في الناتج الداخلي الخام سجلت استقرار خلال فترة البرنامج تباينت بين 11% و 12% مما يوحي بعدم فاعلية خطة إنعاش القطاع الفلاحي المنتهجة وذلك لغياب التنسيق الحقيقي بين القطاع الفلاحي وقطاع الصناعة التحويلية الغذائية.

- قطاع الصناعة هو أيضا لم يعرف ديناميكية حيث لم تتجاوز نسبة المساهمة 6% مقارنة بإنجازات والدعم الحكومي المقدم لهذا القطاع سواء من ناحية التسهيلات التمويلية والإدارية، بالإضافة إلى التحفيزات الجمركية والجبائية.

- قطاع الأشغال العمومية شهد حالة من الاستقرار في نسبة المساهمة و التي تراوحت في حدود 11%، إلا أنّه في سنة 2019 سجلت 12% وهذا راجع لبرامج الحكومة في تنفيذ مشاريع الإسكان وتشبيد البنى التحتية.

ويمكن استخلاص أنّ الاقتصاد الجزائري من أكثر الاقتصاديات تركيزا أو أقلها تنوعا، حيث لم تشهد وضعية الجزائر تحسنا خلال فترة هذا البرنامج (2016-2019). وعليه يتبين أنّ وضع إستراتيجية لتنويع القطاعات يعتبر حتمية ويمثل تحديا يجب رفعه لتقليل درجة تبعيته للمتغيرات الخارجية.

(1) - بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 43، ص 27.

## خاتمة الفصل الثالث:

- إن المشاكل و الأزمات التي واجهت نمو الاقتصاد الجزائري دفعت الحكومة إلى انتهاج برامج الإصلاح الاقتصادي من خلال التوقيع على مختلف الاتفاقيات خاصة مع صندوق النقد الدولي والبنك الدولي بهدف إقامة نظام اقتصادي مستقر ومسير بقواعد السوق. وكانت تهدف مختلف هذه السياسات والبرامج الإصلاحية إلى استعادة الاستقرار المالي الداخلي والخارجي، وذلك للحد من معدلات البطالة وتخفيض عبء الديون الخارجية من أجل تحقيق نمو اقتصادي، و انتهاج هذه السياسات كان جراء الأزمات الاقتصادية التي انجر عنها انهيار الوضعية الاجتماعية.

- يمكن اعتبار أن برامج صندوق النقد الدولي قد حققت نوع من الاستقرار للاقتصاد ال كلي ويظهر ذلك من خلال تحسن بعض المؤشرات الاقتصادية، إلا أنها تعتبر ضعيفة مقارنة بالأموال الضخمة و الإمكانيات التي تم وضعها تحت التصرف، حيث أنها لم تخلق معدلات نمو للاستثمارات معتبرة يضمن استمرار تطورها، ولذلك محدودية كبيرة في تنوع صادراتها خارج المحروقات، لتعتبر نتائج ظرفية خاصة أن قطاع المحروقات يلعب دورا مهما في النمو الاقتصادي. ومن جهة أخرى افتقرت للرؤية الإستراتيجية الشاملة كما لوحظ إهمالها للجانب الاجتماعي.

# الفصل الرابع

## تمهيد:

للإجابة عن كل التساؤلات المطروحة خلال هذه الدراسة والتي تتمحور بشكل رئيسي حول النمذجة القياسية لسوق السلع والخدمات للاقتصاد الجزائري بالإضافة الى السوق النقدي خلال الفترة (1970-2018) وهذا من خلال ثلاث مباحث رئيسية، حيث اشتمل المبحث الأول على دراسة استكشافية تحليلية للبيانات من خلال دراسة تطور سلوكها خلال الزمن، باضافة إلى عرض احصائي وصفي للبيانات المدرجة في الدراسة في حين انه في المبحث الثاني والثالث تم التركيز من خلالهما على محاولة نمذجة الاقتصاد الجزائري ممثلا في سوقي السلع و الخدمات و سوق النقد باستخدام نموذج المعادلات الالفيه وأشعة الانحدار الذاتي var على التوالي.

**I- عرض احصائي وصفي للبيانات المدرجة للدراسة**

من خلال هذا المبحث سيتم عرض الخصائص الاحصائية لسلوك المتغيرات الداخلية المدرجة في هذه الدراسة والخاصة بكل من معادلات سوقي السلع والخدمات والسوق النقدي في الجزائر. بالإضافة الى توضيح مختلف الخصائص الاحصائية للبيانات المدرجة في الدراسة، كما سيتم من خلال هذا المبحث عرض المنهجية المعتمدة في هذا الجانب التطبيقي والتعريفات الاجرائية للمتغيرات المدرجة في الدراسة.

**I-1- بناء النموذج النظري للدراسة****I-1-1- تعريف واستنباط متغيرات الاقتصاد الكلي من المحاسبة الوطنية وغيرها.**

لقد تم الاعتماد على الديوان الوطني للإحصائيات (ONS) لجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وذلك خلال الفترة (1970-2011)، في حين تم جمع البيانات الخاصة بالفترة (2012-2018) بالاعتماد على التقرير الاقتصادي والاجتماعي السنوي الصادر عن البنك المركزي الجزائري، وقد تم الاعتماد على الهيئات الرسمية المحلية لجمع البيانات الخاصة بمتغيرات الدراسة وتجنب الاعتماد على الهيئات الدولية (كالبنك الدولي وصندوق النقد الدولي) وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

عدم توفر البيانات لغالبية متغيرات الدراسة بشكل خاص (1970-1980) هذا من جهة، من جهة ثانية فإن مقارنة البيانات الصادرة عن الهيئات الدولية كالبنك الدولي أو صندوق النقد الدولي يظهر تناقضا كبيرا فيما بينها بالنسبة لعدد كبير من المتغيرات وبالتالي تم التركيز على الهيئات الرسمية المحلية في الجزائر لجمع البيانات الخاصة بالدراسة.

وفي نفس السياق تم الاعتماد على وحدة (مليار دينار جزائري) في حساب غالبية متغيرات الدراسة وذلك لضمان تجانس وحدات هذه المتغيرات أما فيما يخص المتغيرات المحسوبة كنسب مئوية أو معدلات سنوية فقد تم تركها على حالها، وهنا تجدر الإشارة الى أن المتغيرات المحسوبة على أساس وحدات نقدية قد تم قسمتها على مؤشر أسعار الاستهلاك خلال فترة الدراسة وذلك للحصول على قيم حقيقية لهذه الأخيرة وضمان إزالة آثار التضخم عنها.

- المتغيرات المعتمدة في الدراسة تم تحديدها انطلاقا من مختلف النظريات الاقتصادية بإضافة إلى الأدبيات التطبيقية التي تناولت موضوع البحث بشكل كلي أو جزئي والموضحة في المقدمة العامة، بالإضافة إلى معيار مدى توفر البيانات خلال الفترة (1970-2018)، ويمكن تعريف كل من المتغيرات مدرج في النموذج القياسي المعتمد في الدراسة على النحو التالي:

التعريف بمتغيرات: فيما يلي بعض التعريفات من قاعدة بيانات البنك الدولي

المتغيرات التابعة ( ) الداخلية:

المتغيرات المستقلة الخارجية

لقد تم ادراج مجموعة من المتغيرات المتخلفة زمنيا والتأخير لبواقى التقدير في بعض معادلات المنظومة وذلك لتجاوز مشكل الارتباط الذاتي في بعض معادلات المنظومة الخاصة بالمعادلات الانية للاقتصاد الجزائري

متغيرات مستقلة رئيسية: وتمثل المتغيرات المعبرة عن أدوات السياسات النقدية والمالية وهي كالتالي:

-إجمالي الإنفاق العام (% من إجمالي الناتج المحلي) (G): إجمالي الإنفاق القومي (الاستيعاب المحلي سابقاً) هو مجموع نفقات الاستهلاك النهائي للأسر المعيشية (الاستهلاك الخاص سابقاً)، ونفقات الاستهلاك النهائي للحكومة العامة (استهلاك الحكومة العامة سابقاً) وإجمالي تكوين رأس المال (إجمالي الاستثمار المحلي سابقاً).<sup>1</sup>

-المعروض النقدي بمعناه الواسع (% من إجمالي الناتج المحلي) : المعروض النقدي بمعناه الواسع (الإحصاءات المالية الدولية) هو مجموع العملة خارج البنوك، والودائع تحت الطلب بخلاف ودائع الحكومة المركزية؛ والودائع لأجل، والمدخرات، والودائع بالعملة الأجنبية للقطاعات المقيمة بخلاف الحكومة المركزية؛ والشيكات المصرفية والسياحية؛ والأوراق المالية مثل شهادات الإيداع القابلة للتداول والأوراق التجارية.

-الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص (% من إجمالي الناتج المحلي) : يشير الائتمان المحلي المقدم للقطاع الخاص إلى الموارد المالية المقدمة للقطاع الخاص من قبل الشركات المالية، مثل القروض، ومشتريات الأوراق المالية التي ليس لها حقوق ملكية، والائتمانات التجارية وحسابات القبض الأخرى، التي تنشئ مطالبة بالسداد بالنسبة لبعض البلدان، تشمل هذه المطالبات الائتمان للمؤسسات العامة. تشمل الشركات المالية السلطات النقدية وبنوك الودائع المالية، وكذلك الشركات المالية الأخرى حيث تتوفر البيانات (بما في ذلك الشركات التي لا تقبل الودائع القابلة للتحويل ولكنها تتحمل التزامات مثل الودائع لأجل والادخار). من أمثلة الشركات المالية الأخرى شركات التمويل والتأجير، ومقرضو الأموال، وشركات التأمين، وصناديق التقاعد، وشركات الصرف الأجنبي.

<sup>1</sup>قاعدة بيانات البنك الدولي <https://data.albankaldawli.org/country/algeria>, تاريخ الاطلاع: 2020/12/13.

الجدول رقم (4-1): متغيرات الدراسة ووحدات قياسها.

نوع المتغير	المتغير	الرمز	الوحدة	مصدر البيانات
ات الداخلية	المتغير	CONSM	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	الانفاق الحكومي	NGEXP	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	اجمالي الادخار	S	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	اجمالي الاستثمار	NINV	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	الضرائب	NIMPX	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	اجمالي الواردات	NIMPO	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	الطلب على النقد	M2R	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
	ات الخارجية	المتغير	P	مليون نسمة
اجمالي الإيرادات العامة		NGREV	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
الدخل الوطني الحقيقي		Y	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
معدلات البطالة		NUNM	معدل سنوي	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
الدخل الوطني المتاح		NYD	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
الرقم القياسي للأسعار		NCPI	معدل سنوي	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
اجمالي الناتج المحلي		GDP	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري

معدل الفائدة الاسمي	IR	معدل سنوي	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
أسعار البترول	NOILP	دولار أمريكي	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
الاستثمار المحلي	LI	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
اجمالي الصادرات	NEXPO	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
اجمالي الإنتاج الوطني	NPROD	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
الدخل الوطني الاسمي	YNM	مليار دينار دج	الديون الوطني للإحصائيات البنك المركزي الجزائري
المتغيرات	CONSM <sub>(-1)</sub>		
المتأخرة	S <sub>(-1)</sub>		
زمنيا	M <sub>(-1)</sub>		
	YNM <sub>(-1)</sub>		
	NINV <sub>(-1)</sub>		
	IR <sub>(-1)</sub>		
	M2R <sub>(-1)</sub>		
	NIMPX <sub>(-1)</sub>		
المعادلات		العرض الكلي	
التعريفية		الطلب الكلي	
		التوازن في سوق السلع والخدمات	
		التوازن في السوق النقدي	

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على إحصائيات الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، صندوق النقد الدولي، والبنك الدولي.

### I-1-2- تحديد المتغيرات وصياغة النموذج.

انطلاقا من النظريات الاقتصادية وبعض نماذج الدراسات السابقة، بإضافة إلى تحليل واقع المتغيرات الاقتصادية الكلية في الاقتصاد الجزائري، تم صياغة النموذج النظري للدراسة على الشكل التالي:

- دالة الاستهلاك

$$CONSM = C_0 + B_0 Y_d + B_1 Y_{dt-1} + B_2 CONSM_{t-1} + B_3 W - B_4 i + B_5 P - B_6 T + B_7 N - B_8 IPC + \varepsilon$$

$$S = C_0 + B_0 Y_d + B_1 S_{t-1} + B_2 i - B_3 P + B_4 T + \varepsilon \quad \text{- دالة الادخار}$$

$$I = I_0 - B_0 i - B_1 T + B_2 Y + B_3 C + B_4 N + B_5 G + B_6 P_{OIL} + \varepsilon \quad \text{- دالة الاستثمار}$$

$$G = B_0 RT + B_1 t + B_2 H_t + \varepsilon \quad \text{- دالة الإنفاق الحكومي}$$

$$T = T_0 + t y + t y_d + B_1 P_{OIL} + B_2 I_t + B_3 N + \varepsilon \quad \text{- دالة الضرائب}$$

$$X = X_0 + POIL + TC + \varepsilon \quad \text{- دالة الصادرات}$$

$$M = m_0 + B_1 Y + B_2 TC_t - B_3 TJ_t + \varepsilon \quad \text{- دالة الواردات}$$

$$M_d = L_1(Y) - L_2(i) \quad \text{- الطلب على النقد}$$

$$M_d = B L_1(Y) - B L_2(i) + B TC + B P_{oil} - B D_{N+}$$

$$\overline{M_S} = M_S \quad \text{- عرض النقد}$$

### I-1-3- البيانات منهجية الدراسة:

- تم استخدام بيانات سنوية مستخرجة من عدة مصادر، وهي: الديوان الوطني للإحصاء، بنك الجزائر، البنك الدولي، صندوق النقد الدولي، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي...  
- الحدود الدراسة: الدراسة تخص الاقتصاد الجزائري خلال فترة (1970-2018).  
- طريقة التقدير:

تم الاعتماد على طريقتين:

- نماذج المعادلات الانية (SEM) لقياس الاستجابة الانية للمتغيرات الداخلية الخاصة بمنظومة

المعادلات الانية للاقتصاد الجزائري تجاه المتغيرات الخارجية أو المفسرة.

- بالإضافة الى استخدام نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR) التي تتيح قياس الأثر الديناميكي

(ادخال عنصر الزمن على كل المتغيرات) للمتغيرات في المتغيرات المفسرة على المتغيرات الداخلية ضمن نفس

المنظومة المعتمدة، لتمكننا من الحصول على نتائج موضوعية وواقعية وأكثر دقة، هذا بالإضافة الى أن نماذج

الانحدار الذاتي تتيح تحليل السببية بين المتغيرات المدرجة في الدراسة؛ بالإضافة الى تحليل أثر الصدمات الاقتصادية

في المتغيرات الرئيسية (كلا استثمار، الاستهلاك، الانفاق الحكومي.....) وتحليل استجابة باقي معادلات المنظومة لهذه الصدمات.

## I-2- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق السلع و الخدمات وسوق النقد

### I-2-1- الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة

بهدف إعطاء تصور مبدئي وتوضيح أهم خصائص البيانات المعتمدة في الدراسة، تم حساب مجموعة من

إحصاءات النزعة المركزية لدولة الجزائر، والتي يمكن توضيحها في الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-2): الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة.

	CONSM	M2R	NGEXP	NGREV	NIMPX	S	NINV
MEAN	3210.230	6508.003	1117.632	910.046	819.798	4052.191	1212.368
MEDIAN	2844.098	5428.240	163.039	150.863	142.329	2851.205	132.196
MAX	6550.776	15420.270	4408.557	3163.285	2905.010	8193.712	4740.921
MIN	938.381	1832.816	5.876	6.306	5.456	855.534	8.752
STD. DEV.	1405.358	3780.405	1522.689	1153.002	1033.121	2398.527	1699.547
SKEWNESS	0.747	0.957	1.010	0.786	0.776	0.558	1.073
KURTOSIS	2.984	2.909	2.334	1.823	1.802	1.689	2.496
JARQUE-BERA	4.561	7.493	9.228	7.875	7.852	6.057	9.922
PROBABILITY	0.102	0.024	0.010	0.019	0.020	0.048	0.007
SUM	157301	318892	54764	44592	40170	198557	59406
SUM SQ. DEV.	94801552	686000000	111000000	63811838	51232224	276000000	139000000
OBSERVATIONS	49	49	49	49	49	49	49

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

باستقراء أرقام الجدول أعلاه يمكن استخلاص الملاحظات التالية:

بلغ الوسط الحسابي للاستهلاك الخاص (3210.230%)، وبالنسبة للكتلة النقدية فقد بلغت (6508.003%)، أما الأوساط الحسابية لكل من (الانفاق العام، الإيرادات العامة، الضرائب الاجمالية) فقد بلغت على التوالي (1117.632%، 910.046، 819.798%)، في المقابل فقد بلغ الوسط الحسابي لكل من (اجمالي الادخار، الاستثمار الاجمالي) قيمتي (4052.191%، 1212.368%) من جهة أخرى فقد بلغت الكتلة النقدية (M2R) ذروتها بقيمة (15420.270%) في سنة (2018)، وسجلت أدنى قيمة لهذه الأخيرة (1832.816%) في سنة (1971)، أما الانفاق العام

(NGEXP) فقد بلغ ذروته في 2012 بنسبة قدرت ب (4408.557%)، وأدنى قيمة له (5.876%) سجل سنة (1970)

سجلت للإيرادات العامة (NGREV) أعلى قيمة (3163.285%) في سنة (2018) وأدنى قيمة لها (6.306%) والتي ثبتت سنة (1970)

كما تم تسجيل أعلى قيمة للضرائب الاجمالية (NIMPX) (2905.010%) في سنة 2006، وأدنى قيمة لها (5.456%) سنة 1970، كما سجلت أعلى قيمة لاجمالي الادخار (S) (8193.712%) في سنة 2008 وأدنى قيمة له ب855.534% والتي استقرت سنة 1971.

سجلت أعلى قيمة للاستثمارات الاجمالية (NINV) (4740.921%) في سنة 2014 وأدنى قيمة له (8.752%) والتي ثبتت سنة 1970.

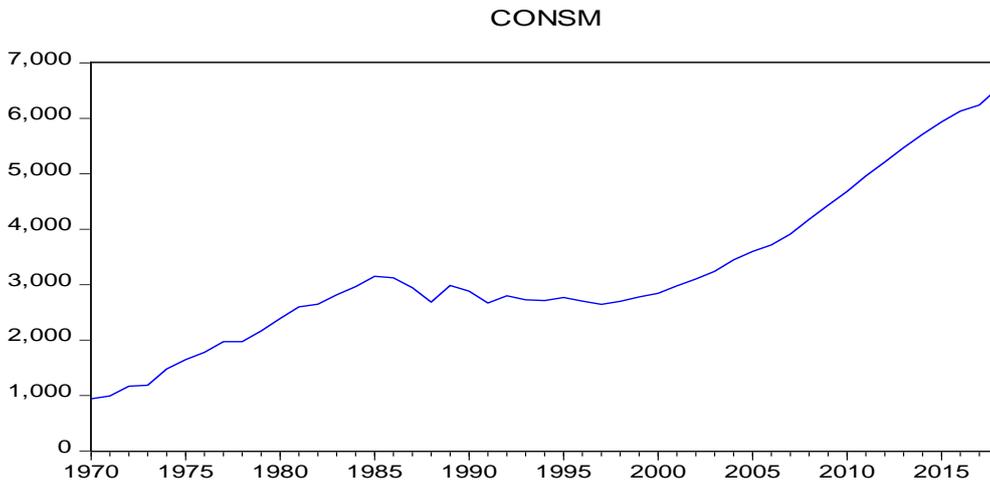
وبالرجوع إلى الجدول أعلاه يمكن ان نلاحظ أن قيم الانحراف المعياري الخاصة بغالبية المتغيرات الممتدة في الدراسة تعتبر مرتفعة نسبيا وهو ما يدل على وجود تشتت ملحوظ في مشاهدات أغلب المتغيرات خلال فترة الدراسة في حين سجلت متغيرات أخرى إنحرافات مرتفعة، ولضمان تجانس البيانات حاولنا اعتماد وحدات متشابهة لأغلبية المتغيرات وهي المليار دينار جزائري.

## 2-2-1- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق السلع و الخدمات

### 1-2-2-1 تحليل و تفسير منحنى استهلاك العائلات Ct

- انطلاقا من جدول قيم الاستهلاك(الملحق رقم 1) والتي يمكن تمثيلها في الشكل الموالي:

الشكل رقم(4-1): تطور الاستهلاك في الجزائر خلال فترة 1970-2019



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

من الشكل البياني يتبين لنا ارتفاع الاستهلاك العائلي خلال الفترة حيث انتقل من 938.38 مليار دج سنة 1970 إلى 2880.65 مليار دج سنة 1990 و يرجع ذلك إلى عدة عوامل منها : ارتفاع الدخل الوطني، والذي يرافقه ارتفاع القدرة الشرائية ولكن بالعموم يمكن إرجاع ارتفاع الاستهلاك إلى زيادة تعداد السكان في الجزائر خلال نفس الفترة حيث سجل 26 مليون نسمة سنة 1990 بعد ما كان 14 مليون نسمة سنة 1970، والذي يترتب عليه ارتفاع الحاجيات الاستهلاكية وتنوعها، كما انه عند التدقيق في البيانات يلاحظ بصورة خاصة ارتفاع استهلاك العائلات في شهر رمضان نتيجة تغير نمط استهلاكهم.

- ما بين سنتي (1973-1974) سجل الاستهلاك ارتفاع كبير حيث انتقل من 17741.1 إلى 23924.5 مليون دج، وهذا راجع لارتفاع أسعار البترول خلال نفس الفترة والذي كان له اثر مباشر في الدخل المتاح  $y_d$  ليرتفع ب3 أضعاف ويسجل 50529.7 مليون دج.

- شهدت فترة الثمانينات تطبيق مختلف البرامج التنموية لمعالجة ارتفاع في حجم المديونية الخارجية، لتشهد فترة (1980-1984) نمو هام في معدلات نمو الاستهلاك الحقيقي و يعود ذلك إلى سياسة المخطط الخماسي الأول المنتهجة خلال نفس الفترة و التي نتج عنها ارتفاع الدخل المتاح و معدلات التشغيل.

- شهدت فترة تنفيذ المخطط الخماسي الثاني (1985-1989) اختلال في بعض المؤشرات الاقتصادية نتيجة تقليص حجم السلع المدعمة من جهة، وانخفاض أسعار النفط والذي اثر على الاحتياطات النقدية وبالتالي انخفاض مستوى الأجور وتراجع مستوى الواردات.

- تدهور الاستهلاك خلال سنة 1986 راجع للأزمة العالمية وانخفاض أسعار النفط.

- خلال سنتي (1986-1987) نلاحظ انخفاض طفيف في الاستهلاك، رغم ارتفاع كل من أسعار البترول . ويمكن إرجاع هذا الانخفاض إلى تغير رغبة الاستهلاك لدى الأفراد، وميول الأفراد إلى ادخار أموالهم وذلك راجع لارتفاع معدلات الفائدة لدى البنوك لتسجل 5% سنة 1987 بعد ما كانت 2.5% سنة 1986.

- سجلت فترة (1990-1993) تحسن ، ليسجل معدل النمو خلال نفس الفترة ما يفوق 25% و

يرجع ذلك إلى السياسة المنتهجة من طرف الحكومة و المتمثلة في مختلف الإصلاحات لاسيما الرفع من الأجور، أنظمة و سياسات الدعم بإضافة إلى سياسة تحرير الأسعار.

-شهدت فترة(1994-1998) توقيع اتفاقية إعادة جدولة الديون ما دفع سلطات إلى انتهاج نوع من سياسة التقشف التي نتج عنها انخفاض في معدل نمو الاستهلاك بنسبة 19.58%<sup>1</sup> و انخفاض الطلب على السلع الاستهلاكية بهدف التقليل من الإنفاق و التحكم في نفقات الدولة من جهة و من جهة أخرى عملية تسريح العمال بسبب إفلاس معظم الشركات العمومية مما أدى إلى انخفاض الطلب الكلي بسبب انتشار البطالة.

-شهدت فترة(1999-2006) تراجع معدلات نمو الاستهلاك و الذي تخلله خلال نفس الفترة سيطرت البنك المركزي على معدلات التضخم ليسجل بذلك معدل نمو الاستهلاك أدنى مستوياته.

-شهدت فترة(2006-2009) نوع من الاستقرار في معدلات النمو ليبلغ 7.67%<sup>2</sup> بالقيم الاسمية و التي تزامنت مع برنامج دعم النمو الاقتصادي، لتصاحبها في ذلك ارتفاع القدرة الشرائية مع استقرار معدلات التضخم.

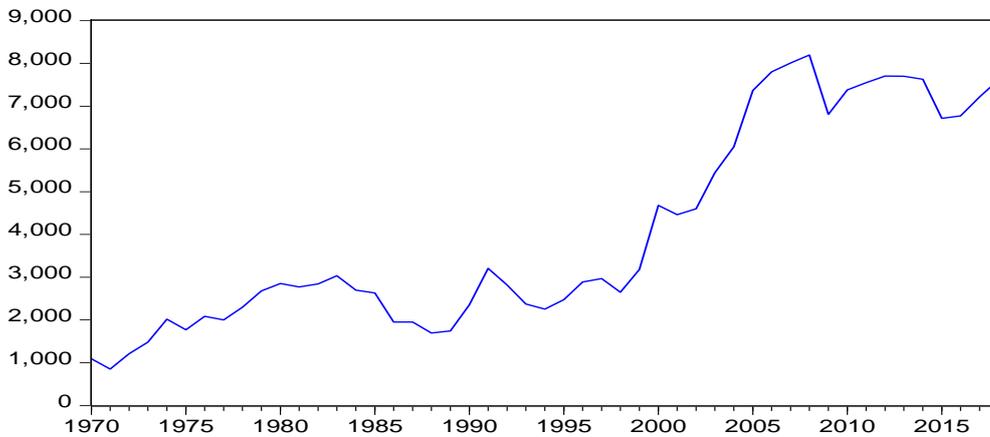
- شهدت فترات ما بين(2011-2013)،(2016-2019) ارتفاع ملحوظ في معدلات النمو و هذا راجع لانتهاج الحكومة لسياسة إنعاش الطلب بعد انتهاج برنامج التعديل الهيكلي و ما ترتب من ارتفاع في الأجور.

-انتهجت الحكومة خلال فترة ( 2014-2015) سياسة مالية متشددة عقب انهيار أسعار النفط و تدهور الإنفاق ما نتج عنه انخفاض متوسط معدل نمو الاستهلاك إلى 55% من الناتج المحلي الإجمالي.

### I-2-2-2- تحليل و تفسير منحني الادخار (S):

الشكل رقم(4-2): تطور الادخار خلال فترة(1970-2018)

S



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews10

<sup>1</sup> - د. أسماء مخاليف، د. خاطر طارق، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة (1990-2015)، مجلة الاقتصاد الصناعي، العدد 13، الجزائر، 2017، ص 118.

<sup>2</sup> - د. أسماء مخاليف، د. خاطر طارق، تقدير دالة الاستهلاك في الجزائر للفترة (1990-2015)، المرجع السابق، ص 122.

- نلاحظ أن الادخار العائلي خلال فترة السبعينات ارتفع بوتيرة ضعيفة و هذا راجع لعدة عوامل منها انخفاض معدلات الفائدة على الودائع من جهة، و من جهة أخرى ضعف الحوافز الادخارية كعدم تبني الحكومة أي مخططات سكنية محفزة و مقنعة للأفراد، مع الأخذ بعين الاعتبار العامل الأساسي و المتمثل في انخفاض الدخل المتاح خلال نفس الفترة (1970-1979).

- انطلاقا من سنة 1979 نلاحظ ارتفاع ملحوظ للادخار العائلي وهذا راجع بدرجة أولى إلى تحسن الوضع الاجتماعي للأفراد الناتج عن ارتفاع الدخل المتاح من جهة، و من جهة أخرى الومج التي أطلقها الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و المتمثلة في شراء سيارة أو شقق عن طريق الادخار و استمرت هذه المرحلة ما بين (1979-1989).

- بالنظر لمنحنى نلاحظ ارتفاع نهاية التسعينات، و نظرا لذلك يمكن تقسيم تطور الادخار إلى مراحل التالية:  
\* المرحلة الأولى ما بين 1990-1999<sup>1</sup>: شهدت هذه المرحلة تذبذب في الادخار و لكن لوحظ انخفاضه بصفة عامة و ذلك راجع للآثار السلبية لكل من أزمة 1986 و المرحلة الصعبة التي مرت بها البلاد و المتمثلة في العشرية السوداء ابتداء من سنة 1990 مما دفع أفراد المجتمع إلى فقدان الثقة في كل المؤسسات الادخارية.  
- شهدت فترة (1990-1992) نوعا من ارتفاع ملحوظ في مستويات الادخار ليسارع بعد ذلك للانخفاض بسبب ارتفاع مستويات كل من البطالة و التضخم.

- خلال فترة 1994-1997 شهدت مستويات الادخار ارتفاع محسوس و يرجع ذلك إلى ارتفاع مستويات الدخل الوطني خلال الفترة، بإضافة إلى تراجع معدلات التضخم، نسبة الفائدة على الودائع قليلة<sup>2</sup>.

\* المرحلة الثانية (2000-2014): شهدت هذه المرحلة ارتفاع بوتيرة سريعة، ويرجع ذلك إلى ارتفاع كل من أسعار النفط والدخل الوطني مما جعل الاقتصاد الوطني يعيش مجبوحة مالية، مما دفع السلطات إلى تبني مشاريع سكنية ساهمت في جذب مدخرات القطاع العائلي (تقديم سكنات جاهزة من طرف الصندوق الوطني للتوفير و الاحتياط و الدفع بالتقسيط عن طريق الادخار). بلإضافة إلى أن ارتفاع أسعار النفط وتبني الجزائر لعدة مشاريع دفع كل من معدلات البطالة والتضخم للانخفاض مما انعكس إيجابا على حجم الادخار العائلي.

<sup>1</sup> - بوالكور نور الدين، محددات الادخار العائلي في الجزائر خلال الفترة (1970 - 2016) في إطار نموذج ARDL، مجلة العلوم الإحصائية،

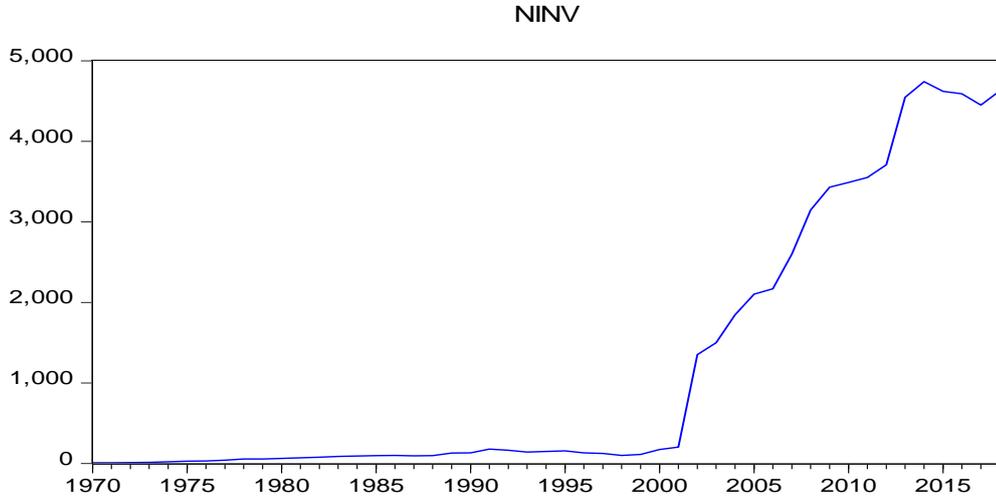
العدد التاسع، 2019، ص 49

<sup>2</sup> - احمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر (1970-2005)، مجلة الباحث، عدد 2008/06 ص 138

\*المرحلة الثالثة بين ( 2015-2018 ) : اثر انخفاض أسعار النفط خلال هذه المرحلة سلبا على مستوى الادخار العائلي، خاصة مع ظهور بوادر الأزمة الاقتصادية و تبني السلطات للسياسات الاقتصادية الانكماشية.

### I-2-2-3- تحليل وتفسير منحني الاستثمار الوطني NINV::

الشكل رقم(4-3): تطور الاستثمار في الجزائر خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

- سجلت مستويات الاستثمار معدلات منخفضة خلال فترة (1970-1973) تزامن ذلك مع تراجع أسعار النفط نتيجة الحرب العربية على إسرائيل و امتناع الدول العربية عن بيعه للدول المتقدمة، إلا أنه و مع بداية سنة 1973 بدأت أسعار النفط في الارتفاع لتساهم بشكل مباشر في الاستثمار (استثمارات حكومية بدرجة الأولى). كما هو موضح فقد عرفت فترة 1974-1977 معدلات مرتفعة من الاستثمار وهي الفترة التي توافقت المخطط الرباعي الثاني، ويرجع هذا إلى القدرة التمويلية للحكومة التي مصدرها ارتفاع أسعار النفط، بإضافة سيطرت قطاع الصناعة على حصة الاسد من خلال استثمارات الإنتاجية وتظهر جليا من خلال نسبة الاستثمار إلى الإنتاج الداخلي الخام.

كما عرفت الجزائر خلال فترة السبعينات ما عدى 1979 معدلات نمو استثمارات موجبة، ويعكس هذا وجود إرادة سياسية قوية لمضاعفة الجهد الاستثماري.

شهدت فترة الثمانينات 1983-1988 نوعا من الركود رغم ارتفاع الاستثمارات إلا أن هذا الارتفاع كان طفيف، رغم مجهودات الحكومة من خلال دعمها للاستثمارات وفقا للمخطط الخماسي الأول 1980-

1984 والذي خصص له 516.5 مليار دج<sup>1</sup> و المخطط الخماسي الثاني 1985-1989 المقدر ب 828.38 مليار دج و يرجع ذلك إلى مجموعة من الأسباب<sup>2</sup>:

-الأزمة الاقتصادية الناتجة عن انخفاض أسعار المحروقات، ضعف المتابعة الفنية، ضعف أو غياب التأطير لليد العاملة المؤهلة.

ليستمر الحال حتى سنة 1986 والتي تميزت بانخفاض أسعار النفط الناتجة عن الأزمة العالمية، مما دفع السلطات إلى اتخاذ مختلف الإجراءات من أجل دعم وتحفيز الاستثمار الخاص منه قانون الاستثمار رقم 11/82 والذي يهدف إلى تشغيل الشركات الأجنبية المختلطة<sup>3</sup> بنسبة 49% من رأس مال الشركة.

- ونظرا للدور المتميز الذي تلعبه الاستثمارات الأجنبية في رفع من معدلات النمو ومستوى قدرات الإنتاج، فقد تم تعديل القانون السابق بقانون 13/86 والذي اهتم بجوانب التحفيزية للشريك الأجنبي خاصة ما تعلق باتخاذ القرار وفي المقابل ضمان تحويل التكنولوجيا وتكوين وتأهيل المستخدمين<sup>4</sup>.

- عادة مستويات الاستثمار للارتفاع مع ارتفاع أسعار النفط (بعد مرور الأزمة العالمية 1986) بإضافة لدور الشركات الأجنبية في الرفع من مستوى الإنتاج، لتشهد سنة 1990 صدور قانون النقد و القرض<sup>5</sup> والذي حفز المستثمرين الأجانب للاستثمار في الجزائر من خلال إعطاء حرية انتقال رؤوس الأموال من وإلى الجزائر، كما ألغى نسبة الشراكة 49% وذلك بفتح المجال لتنمية الاقتصاد الجزائري. ليصدر خلال نفس الفترة قانون يظهر البنوك التجارية كمؤسسات إقراض لتمويل مؤسسات القطاع الخاص والعام دون تمييز.

<sup>1</sup> - شقيقب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي، مذكرة ص37، ص38

<sup>2</sup> - بملول محمد بلقاسم، سياسة التخطيط و التنمية و إعادة تنظيم مسارها في الجزائر، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الاول، الجزائر، 1999 ص132

<sup>3</sup> - بن لخضر عيسى، سياسة تمويل الاستثمارات في الجزائر و تحديات التنمية في ظل التطورات العالمية الراهنة (1988-2015)، مذكرة دكتوراه، سيدس بلعباس، الجزائر، 2019، ص50.

<sup>4</sup> - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك، الديوان الوطني للمطبوعات الجامعية، الطبعة الثانية، الجزائر، 2003، ص196.

<sup>5</sup> - القانون 90-10، الصادر في 14 أبريل 1990 المتعلق بنقد و القرض، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1990، العدد196.

انطلاقاً من الشكل نلاحظ ارتفاع الاستثمارات خلال فترة 90 ليعود إلى الاستقرار والانخفاض حتى سنة 1997، ليسارع بعدها إلى الارتفاع بشكل خطي ويمكن تفسير ذلك إلى ارتفاع أسعار النفط والتي دفعت الحكومة إلى القيام باستثمارات كبرى في ظل المخططات الاقتصادية يتناسب مع هدفها في مواكبة مستويات عالية من التقدم الاجتماعي والاقتصادي وكانت لفترة السبعينات و بداية سنة 1997 النسبة الأوفر من هذه الاستثمارات.

- شهدت فترة التسعينات ارتفاع حجم الاستثمارات، إلا أنها اعتبرت استثمارات خاصة بقطاع العام وذلك راجع لتسجيل تراجع الاستثمارات الأجنبية بنسبة 20.6% ما يعادل 344 مشروع وذلك نتيجة الأوضاع الأمنية التي شهدتها الجزائر<sup>1</sup>.

- وفي ظل تدبب أسعار النفط التي شهدت معدلاتها شبه استقرار، ما دفع السلطات إلى إصدار قانون<sup>2</sup> الاستثمار رقم 93-12 الذي أعطى البيئة القانونية والتشريعية مواتية، خاصة بعد التهميش الذي شهده القطاع الخاص المحلي من طرف القطاع العام (احتكار الاستثمارات) ليقر هذا القانون بمبدأ الحرية الكاملة للاستثمار. - انطلاقاً من سنة 2000م شهدت أسعار النفط ارتفاعاً ملحوظاً صاحبها في ذلك ارتفاع حجم الاستثمارات الكلية، و لكن عند متابعة تطور الاستثمارات نلاحظ أن للقطاع الخاص دور فعال في جلب الاستثمارات و هذا ما دفع السلطات إلى إصدار قانون تطوير الاستثمار سنة 2001م بصور الأمر الرئاسي<sup>3</sup> رقم 1-3 و الذي دعم الإطار القانوني لتطوير الاستثمار و الذي يطبق بصفة عامة على القطاعين العام والخاص.

- و نظراً لخصوصية هذه الفترة التي تميزت بارتفاع أسعار النفط غير متوقعة، عمدت الحكومة إلى إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي (2000-2004) مستهدفتاً تعزيز الطلب الإجمالي والذي يهدف إلى الرفع من الطلب الكلي بهدف خلق استثمارات لتلبيته، حيث أن الهدف<sup>4</sup> هو توفير مناصب العمل و التقليل من البطالة المرتفعة، بالإضافة إلى تطوير و تنمية القطاع الزراعي.

<sup>1</sup> - عبد الرحيم شبيبي، محمد شكوري، معدل الاستثمار الخاص في الجزائر، المؤتمر الدولي حول القطاع الخاص في التنمية، تقييم و استشراف 23-25 مارس 2009، ص 06.

<sup>2</sup> - المرسوم التشريعي رقم 93-12 المؤرخ في 05 أكتوبر 1993 المتعلق بترقية الاستثمار، الجريدة الرسمية، الجزائر، 1993، العدد 64.

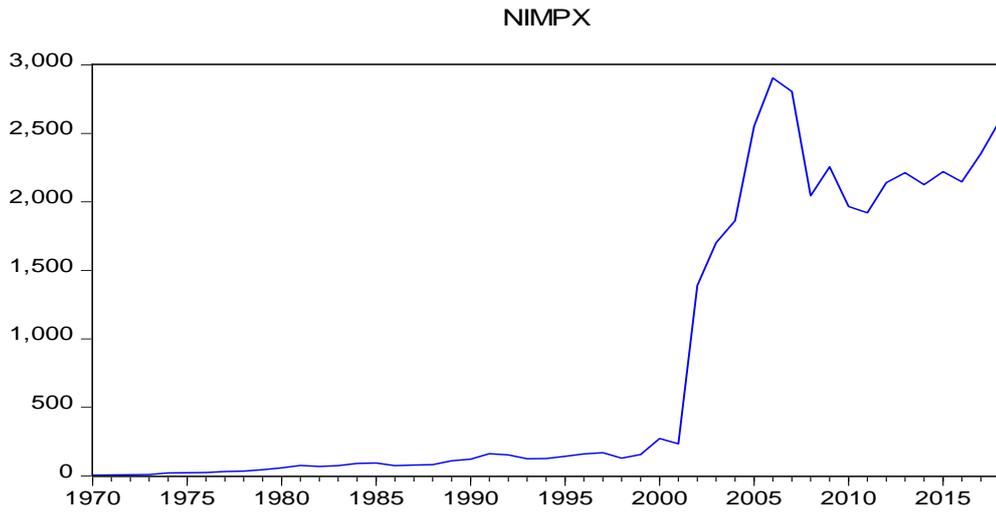
<sup>3</sup> - الأمر 01-03 المؤرخ في 20 أوت 2001، المتعلق بتطوير الاستثمار، الجريدة الرسمية، العدد 47/2001.

<sup>4</sup> - المجلس الاقتصادي و الاجتماعي، تقرير حول الظرف الاقتصادي و الاجتماعي، الدورة العامة العادية الثالثة وعشرون، السداسي الأول، الجزائر، 2003، ص 17.

- لتشهد الفترة ما بين ( 2005-2009) إطلاق البرنامج التكميلي لدعم الإنعاش الاقتصادي و كان هدفه مواصلة مسار بناء الاقتصاد الوطني ومجهود إنعاش النمو وتكثيفه ليليه بعد ذلك عدة برامج منها برنامج توظيف النمو الاقتصادي "المخطط الخماسي الثاني 2010-2014" من خلال إطلاق مشاريع<sup>1</sup> بقيمة 165 مليار دولار و استكمال مشاريع الجاري انجازها بقيمة 130 مليار دولار.

### I-2-2-4- تحليل و تفسير تطور الضرائب (NIMPX):

الشكل رقم(4-4): تطور الضرائب خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

انطلاقاً من منحنى نلاحظ أن الضرائب كانت شبه مستقرة أو في ارتفاع ضعيف خلال فترة 1970 إلى سنة 1989، لتبدأ بعد ذلك بالارتفاع خلال الفترة الموالية.

و يرجع ذلك لاعتماد الحكومة على الجباية البترولية حيث كانت تمثل 21% سنة 1970، ليتكسر الاعتماد عليها عبر الزمن لتنتقل إلى نسبة 57.16% سنة 1974 و التي تعتبر بداية تطبيق المخطط الرباعي الثاني، لتستمر هذه النسبة في الارتفاع حتى سنة 1981 و الذي يتوافق مع انخفاض أسعار البترول في الأسواق الدولية، و بداية الاعتماد على الجباية الخارجية و المتمثلة في الرسوم الجمركية المفروضة على التجارة الخارجية بهدف حماية المنتج الوطني من المنافسة الأجنبية و الذي توافق مع ارتفاع حجم الواردات خلال نفس الفترة.

مع بداية التسعينات و شروع الحكومة في الإصلاحات الاقتصادية، و الذي توافق مع ارتفاع أسعار النفط ما دفع السلطات إلى الرفع من الجباية البترولية من 47.56% سنة 1990 إلى 73.66% سنة 2005 ما يؤكد أن الاقتصاد الجزائري تابع لقطاع المحروقات رغم استعادة الموازنات الاقتصادية الكلية، خاصة بعد

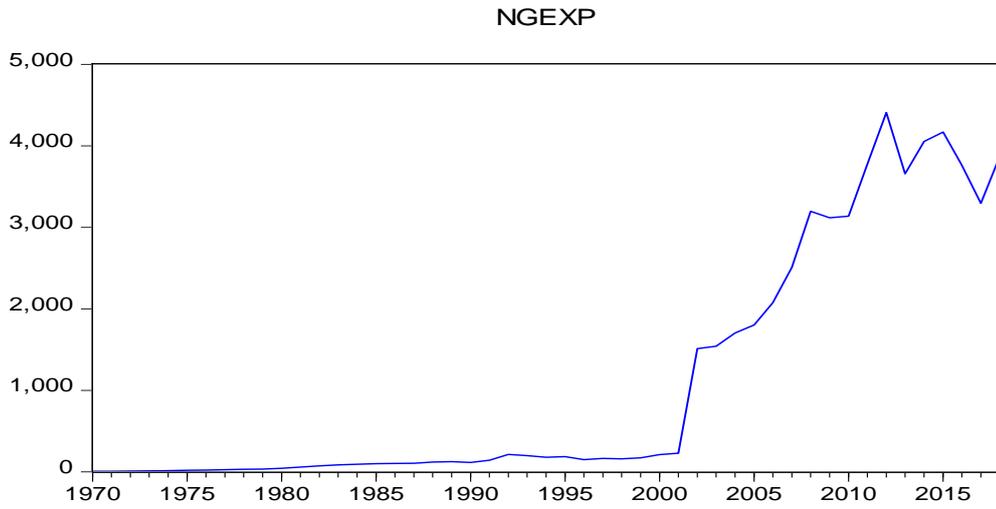
<sup>1</sup> - محمد مسعى، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر و أثرها على النمو، مجلة الباحث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و التسيير، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، العدد10، 2012، ص147.

الإجراءات المنتهجة لفك التبعية و تحسين مكانة الجباية العادية، من خلال تحرير التجارة الخارجية (تخفيض الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، تخفيض معدلات الضرائب المباشرة).  
تذبذب الضرائب راجع لتذبذب أسعار النفط و الاعتماد الشبه الكلي عليها، كما تجدر الإشارة إلى الخسارة الكبيرة في الإيرادات الضريبية الناتجة عن عدم قدرة الهيئات المتخصصة<sup>1</sup> من مراقبة و تنظيم القطاع الموازي الذي شهد تنامي خلال فترة الإصلاحات الاقتصادية خاصتا مع اتساع دور القطاع الخاص.

### I-2-2-5- تحليل و تفسير منحني الإنفاق الحكومي NGEXP :

يمكن اعتبار تحليل و تفسير منحني الإنفاق الحكومي مماثل لتحليل منحني الضرائب ( إيرادات الدولة)، لان هذه الأخيرة تعتبر مصدر تمويل (الإنفاق الحكومي).

الشكل رقم(4-5): تطور الإنفاق الحكومي خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

شهدت النفقات الحكومية خلال فترة السبعينات ارتفاعا طفيفا توافقا مع حجم الإيرادات خلال نفس الفترة. حيث أن الاقتصاد الجزائري يتمثل في إيرادات المحروقات بنسبة تفوق 95% لتمويل النشاط الاقتصادي و نفقاته و هذا ما كشفتته الأزمة النفطية سنة 1973، 1986، بإضافة إلى أن عائدات الصادرات خلال نفس الفترة كانت توجه بنسبة تفوق 60% لتسديد الديون الخارجية<sup>2</sup>.

<sup>1</sup> - شقيق عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري 1970-2005، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 2009، ص70

<sup>2</sup> - ليلية غضبانة، العلاقة بين الإنفاق الحكومي و النمو الاقتصادي في الجزائر: دراسة قياسية للفترة 1990-2012، المجلة الأردنية للعلوم

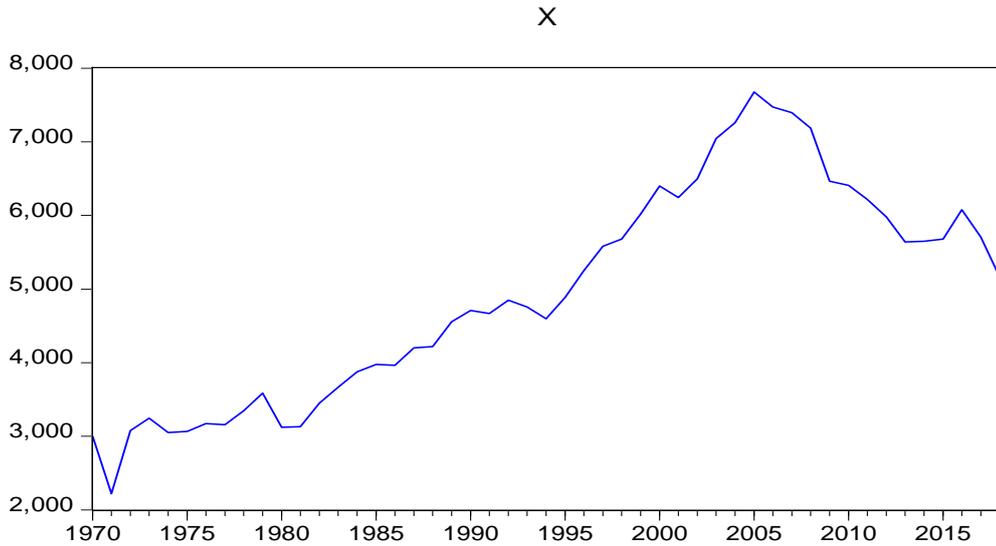
الاقتصادية المجلد 2، العدد 1، 2015، ص72

حيث سجلت خلال فترة (1986-1997) مستويات متذبذبة، و مستويات مرتفعة خلال فترة (1998-2014) توافق من خلالها ارتفاع أسعار النفط و تتوج الجزائر ببحبوحة مالية<sup>1</sup>، مما دفعها إلى الرفع من الإنفاق الحكومي من خلال إنشاء البرامج و المشاريع التنموية.

-شهدت فترة (2000-2012) تحسن الوضعية المالية للوطن ليصاحبها في ذلك استرجاع التوازنات المالية الخارجية بإضافة إلى التوازنات المالية الداخلية، حيث شهدت الموازنة العامة فائضا خلال فترة (2000-2007).  
-يمكن إرجاع ارتفاع نفقات العامة إلى ارتفاع نفقات التجهيز خلال فترة (2000-2008) تماشيا مع برامج الإصلاح الاقتصادي المتمثلة في برنامج الإنعاش ودعم النمو الاقتصادي، لتسجل 31% في حين سجلت ميزانية التسيير نسبة 13% خلال نفس الفترة، لتتقلب الكفة خلال فترة (2009-2012) وتسجل هذه الأخيرة ارتفاع نسبة نمو بلغت 22% وذلك راجع أساسا إلى مراجعة مرتبات والرفع من الأجر الوطني الأدنى بإضافة إلى المنح، ويمكن ملاحظة ذلك من خلال حدوث صدمات في الطلب الاستهلاكي وعدم مقدرة الجهاز الإنتاجي على مواكبته مما نتج عنه ارتفاع الأسعار.

#### I-2-2-6- تحليل و تفسير منحني الصادرات:

الشكل رقم(4-6): تطور منحني الصادرات خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

-انطلاقا من دراسة بيانات الجدول و تحليل شكل تطور الصادرات يمكن استنتاج ما يلي:

<sup>1</sup> - ياسين مصطفاي، بختي فريد، استخدام نموذج المعادلات الآنية لقياس اثر تقلبات أسعار البترول على النفقات العمومية في الفترة 1986-

2014، معارف مجلة علمية دولية محكمة، العدد 23 ديسمبر 2017، ص175

- توافقت مرحلة<sup>1</sup> 1970-1989 بارتفاع بسيط للصادرات الجزائرية و هذا راجع لاحتكار الدولة للتجارة الخارجية من طرف المؤسسات العمومية و هو يمثل احد أهداف المخطط الرباعي الأول.
- عرفت الصادرات بداية من عام 1979 تحسنا ملحوظا وهذا بسبب ارتفاع أسعار النفط لينتقل من 20 دولار/برميل سنة 1979 إلى 35 دولار/برميل سنة 1980 وهو ما يمثل زيادة قدرها 75%.
- تراجعت قيمة الصادرات في منتصف الثمانينات (1985) وهو ما تزامن مع انهيار أسعار البترول والتي بلغت 9 دولار/برميل سنة 1986 والذي أدخل الجزائر في مهب الأزمة الاقتصادية العالمية.
- مع بداية التسعينات استعادت الجزائر وضعيتها و ذلك راجع إلى:
- تضاعف الإنتاج و تقلص العجز الغذائي بسبب تطور القطاع الزراعي ؛ ارتفاع أسعار النفط الناجم عن أزمة الخليج 1990 والتي أدت إلى غياب حصة البلدين من النفط في السوق الدولية (العراق و الكويت).
- و استمر حجم الصادرات في الارتفاع خلال فترة التسعينات وذلك راجع لعدة أسباب منها:
- تحرير التجارة الخارجية، اكتشاف آبار وحقول جديدة للنفط ، استمرار ارتفاع أسعار النفط والتي سجلت 50 دولار/برميل سنة 2004 لتتجاوز 70 دولار/برميل سنة 2006، نتيجة الأزمة النووية الإيرانية.
- مثلت المحروقات ما يفوق 97% من الصادرات الجزائرية لسنة 2004 وهو ما يمثل أحادية المورد للمداخيل الجزائرية، حيث تعتبر الطاقة المصدر الرئيسي للدخل القومي لبلادنا و الذي يقيم رهان الخارج.
- والجدول الموالي يبين بنية الصادرات في الجزائر لسنة 2004.

**الجدول رقم(4-3): بنية الصادرات في الجزائر لسنة 2004**

النسبة	الموارد
0.2%	مواد غذائية ومشروبات وتبغ
97.4%	المواد الطاقوية
2.4%	التجهيزات الصناعية، المواد النصف مصنعة، المنتجات المصنعة

المصدر: collection statistiques économiques N 124, office nationale des

statistiques, Alger octobre 2005, P82

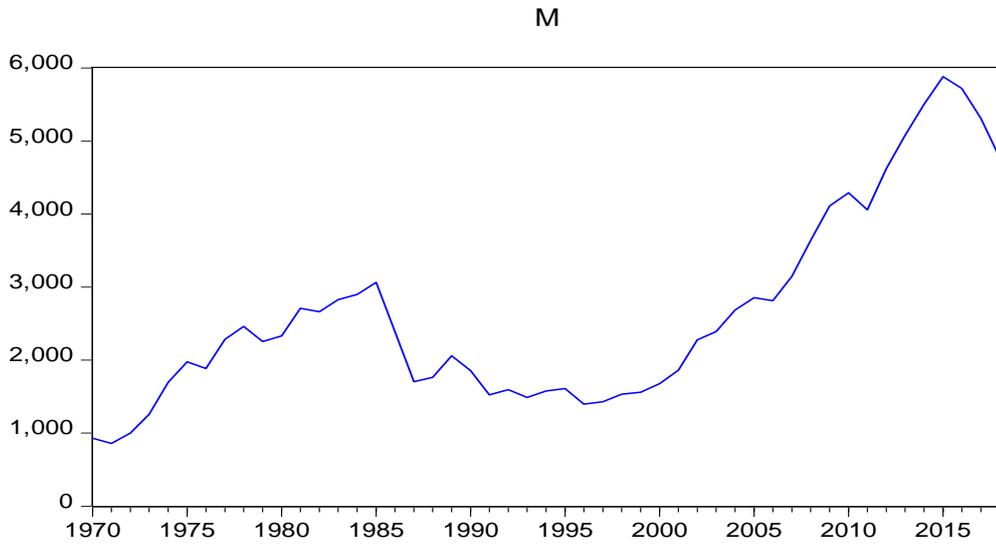
<sup>1</sup> - طالب دليلة، اثر الصادرات و الواردات على النمو الاقتصادي في الجزائر في ظل التطورات العالمية الراهنة، مجلة شماء للاقتصاد و التجارة، العدد3،

- انطلاقا من الشكل السابق نلاحظ أن حصيلة الصادرات الجزائرية عرفت ارتفاع مستمر مع تذبذب في بعض السنوات و يرجع ذلك إلى ارتفاع الصادرات النفطية الناتج عن ارتفاع أسعار النفط و ارتفاع الطلب على النفط، في حين تبقى الصادرات خارج قطاع المحروقات<sup>1</sup> ضئيلة جدا.

- يرجع ارتفاع مستوى الصادرات خلال فترة (1994-1997) (1998-2000) إلى التحرير الفعلي للتجارة الخارجية و الذي تم من خلال برنامجين، يتعلق الأول بالاستقرار الاقتصاد الكلي ( 1994-1995)، أما الثاني تعلق بالتعديل الهيكلي ( 1995-1998) الذي مهد الدخول إلى اقتصاد السوق و من أهم شروطه تحرير التجارة الخارجية<sup>2</sup>، عن طريق: تعديل السياسات الجمركية، تخفيض قيمة العملة الوطنية،...

**I-2-2-7- تحليل و تفسير منحني الواردات M:**

الشكل رقم(4-7): تطور منحني الواردات خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

تعتبر الجزائر من الدول النامية التي تتبنى سياسة الاقتصاد المفتوح، حيث بلغت درجة انفتاحه على الاقتصاد العالمي 23.23% سنة 1970 لترتفع إلى 28.29% سنة 1980 ثم 34.73% سنة 2012، و

<sup>1</sup> - صالح اويابة، الصادرات و الواردات و النمو الاقتصادي في الجزائر "دراسة قياسية باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة

(ARDL) خلال فترة (1980-2018)" ملتقى دولي: الاتجاهات الحديثة للتجارة الدولية و تحديات التنمية المستدامة نحو رؤى مستقبلية واعدة

للدول النامية، 2-3 سبتمبر 2019 ص450-452

<sup>2</sup> - Bennisad Hocine, L'ajustement structurel : l'expérience du Maghreb, Alger, office des publications universitaire, 4eme édition, 1999, P63-73

من هنا تبرز أهمية قطاع العالم الخارجي بالنسبة للاقتصاد الجزائري و هذا ما سمح باستيراد مواد الاستهلاك الغذائي الصناعي و السلع التجهيزية.

عند ملاحظة البيانات و منحني الواردات بالقيم الاسمية، نلاحظ ارتفاع قيمة الواردات خلال فترة الدراسة (1970-2017)، حيث بلغت سنة 2017 ما يقارب 5310.41 مليار دج، مقابل 930.71 مليار دج سنة 1970 حيث نلاحظ ارتفاع الواردات خلال فترة السبعينات و إن لم تكن على نفس الوتيرة، بإضافة إلى ارتباطه بأسعار النفط حيث قفزت الواردات في كل من سنة ( 1974-1979) و يقابلها أسعار النفط ب(10.4، 29.2 دولار/برميل)، و لهذا يعتبر هذه الزيادة ناتجة عن تحسن أسعار النفط في السوق العالمية.

- استمر ارتفاع حجم الواردات خلال فترة الثمانينات إلا أن هذه الزيادة كانت بنسب متناقصة و ذلك راجع لعدة أسباب منها: سياسة حماية الاقتصاد الوطني، انخفاض أسعار النفط (1982-1988).

-احتكار المؤسسات العمومية للاستيراد و تطبيق قوانين تعجيزية للقطاع الخاص ، الدفع بعجلة التنمية من خلال إعادة تنظيم الواردات.

-شهد مستوى الواردات استقرار خلال الفترة (1985-2001)، لتتخفص خلال فترة (1987-1988) ب 23% و هذا نتيجة ظهور بواذر الأزمة العالمية 1986م و التي أدت إلى انهيار أسعار النفط مما يفسر العجز المحقق في الميزان التجاري و عدم مقدرة الصادرات على تغطية الواردات.

كما شهدت فترة (1989-1990) ارتفاعا ملحوظا و ذلك راجع لارتفاع الجباية البترولية<sup>1</sup> (تضاعفت أكثر من ثلاث مرات) لتسجل أواخر التسعينات 1995 أعلى مستوى لها بقيمة 10.1 مليار دولار.

انطلاقا من المنحنى نلاحظ ارتفاع الواردات خلال فترة التسعينات و هذا ما يتوافق مع إصدار قانون النقد و القرض سنة 1990 و الذي تضمن إدخال نظام الامتياز<sup>2</sup> و الذي ساهم في تحسين خدمات ما بعد البيع و الحق لأي شخص يحمل سجل تجاري في استيراد السلع، على أن تتم هذه العملية عن طريق البنوك<sup>3</sup> لتسهيل الحصول على العملة الصعبة.

<sup>1</sup> - أ.د حدي نجوية، أثر تغيرات أسعار النفط على وضعية الميزان التجاري في الجزائر، مرجع سبق ذكره، ص213.

<sup>2</sup> الامتياز يتمثل في تحصل الشركة من خلاله على حق تمثيل مورد أجنبي و هذا بموافقة مجلس النقد و القرض، و الهدف منه تحسين خدمات ما بعد البيع في الاقتصاد.

<sup>3</sup> خليل علي، مدياني محمد، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال الفترة (1970—2012)، مجلة الحقيقة، جامعة ادرار، العدد 28،

-و قد أدت هذه الإصلاحات إلى الرفع من الواردات مما نتج عنه اختلالات: ارتفاع المديونية الخارجية.

-استهلاك السلع المستوردة على حساب السلع الوطنية، انخفاض احتياط العملة الصعبة.

و هذا ما دفع السلطات إلى تشديد إجراءات الاستيراد بوضع قيود مشددة.

نلاحظ ارتفاع الواردات بالقيم الحقيقية ابتداء من سنة 1993 و التي توافقت مع مرحلة التحرير التام للاستيراد و الذي يدخل ضمن الاتفاق الثالث للاستعداد الائتماني افريل 1994 و المتمثل في انفتاح الاقتصاد الوطني على العالم الخارجي. بإضافة إلى التعليم رقم 94-20 المؤرخة في 12 افريل 1994 الصادرة عن البنك المركزي التي سمحت بفتح حدود الاقتصاد الوطني في وجه السلع و الخدمات و رؤوس الأموال الأجنبية.

و قد استمر ارتفاع الواردات من 1994 إلى 1995 لتتخفف قيمتها الحقيقية (1996-1997) و يرجع انخفاض الواردات إلى انخفاض السلع الاستهلاكية نتيجة ارتفاع الإنتاج الزراعي الوطني، إضافة إلى الصعوبات التي تعرضت لها المؤسسات العمومية نتيجة التصفية و إعادة هيكلة المؤسسات العمومية الغير الناجحة.

انطلاقا من سنة 1997 بدأت القيمة الحقيقية للواردات في الارتفاع مع زيادة الناتج المحلي الإجمالي و تبسيط التعريف الجمركية و إلغاء التراخيص المسبقة و بصدر القوانين العامة المطبقة في عمل تقي استيراد و تصدير السلع (أمر رقم 03-04 المؤرخ 19 جويلية 2003) التي أعطت الحرية التامة في عملية الاستيراد. كما أنها ارتفعت بنسبة 26% خلال سنة 2002 و يرجع ذلك إلى تزايد عوائد الموازنة من جهة و من جهة أخرى ارتفاع حجم الصادرات النفطية والحماية البترولية بمعدل 245%.

نفس التفسير ينطبق على الزيادة في حجم الواردات خلال فترة (2002-2011) والذي سجل زيادة تقدر ب 374.1%، ويرجع ذلك لارتفاع الحماية العادية ب 314.7% والحماية البترولية ب 30.3%.

يعتبر تراجع الواردات خلال فترات (1986-1998-2009-2010) ناتج عن الأزمات العالمية التي مست انخيار أسعار النفط ما فسر تراجع الحماية البترولية.

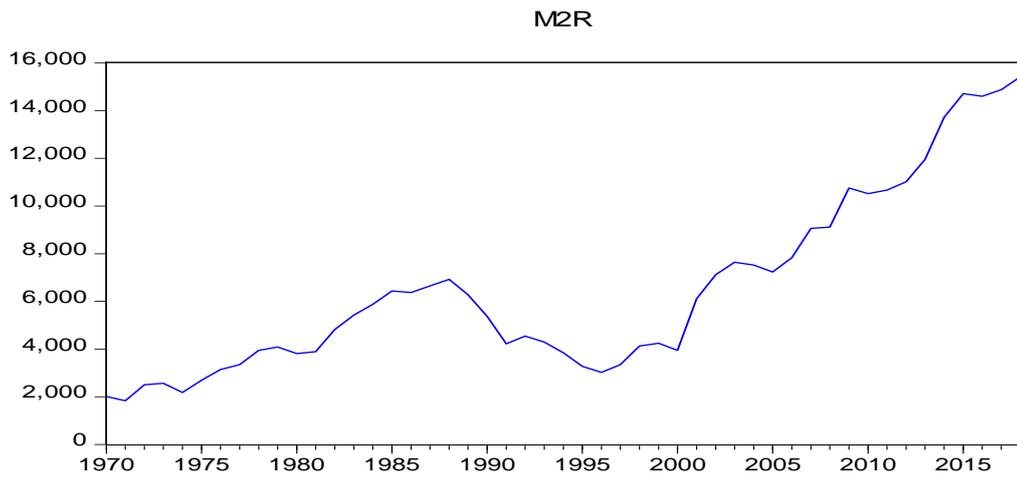
شهدت سنة 2015 انخفاض الواردات رغم ثبات أسعار النفط و يرجع ذلك أساسا الى انخفاض أسعار السلع الغذائية في الأسواق العالمية و منه انخفاض في تكلفة الاستيراد، أما الانخفاض المسجل سنة 2016 فكان نتيجة إتباع الحكومة لسياسة تقييد التجارة الخارجية ووضع رخص الاستيراد من اجل خفض العجز المسجل في الميزان التجاري.

تجدر الإشارة إلى أن الجزائر من خلال برامج الإصلاحات الاقتصادية قد أعطت أهمية قصوى لتحرير التجارة الخارجية و فتح الانتقال من اقتصاد موجه إلى اقتصاد السوق، إلا أن رغم هذه الإصلاحات إلا أنها تبقى تعتبر كافية بل يجب إزاحة الحواجز أمام انطلاق القوى الإنتاجية.

### I-2-3- تحليل و تفسير سلوك متغيرات سوق النقد

### I-2-3-1- تحليل و تفسير منحى عرض النقود

الشكل رقم(4-8): تطور منحى الكتلة النقدية خلال فترة (1970-2018)



المصدر : من إعداد الباحث باعتماد على مخرجات برنامج EViews10

-تميزت فترة(1995-1999) بانتهاج السلطات النقدية لسياسة تقشفية من خلال الرفع من معدلات الفائدة بطريقة غير مباشرة، حيث أنه في سنة 1995 وصلت معدلات الفائدة إلى مستويات مرتفعة جراء رفع معدل إعادة الخصم إلى حدود 14% مما أدى إلى تقليص الكتلة النقدية و هذا ما يتوافق مع نظرية تفضيل السيولة و التي أثبتت وجود علاقة مباشرة بين الكتلة النقدية و أسعار الفائدة، لتعتبر هـ ذه الأخيرة كأداة للبنك المركزي للتحكم في الكتلة النقدية.

-شهدت سنة 1996 تحسن في الوضعية المالية، ليسجل ارتفاع في معدلات النمو النقدي و ارتفاع حجم الكتلة النقدية خلال السنوات الموالية، لتسجل سنة 1998 ما يقارب 19.1%. كما أنه عند التدقيق في كميات النقد خلال نفس الفترة يلاحظ ارتفاع ملحوظ في أشباه النقود (الودائع) بسبب انج ذابها نحو ارتفاع أسعار الفائدة التي

سجلت<sup>1</sup> 39.5% من إجمالي الكتلة النقدية سنة 1999، أما النقود الأخرى (الورقية و الكتابية) فقد سجلت 60.5%، أي أن معدلات نمو أشباه النقود و معدل نمو النقود الكتابية سجلت على التوالي (0.19%، 0.14%) و يرجع ذلك إلي: رفع أسعار الفائدة إلى مستويات قياسية.

- فرض احتياطي إجباري على ودائع البنوك التجارية بمعدل 3%؛ موارد مالية متوفرة و عاطلة .  
- تميزت الكتلة النقدية خلال الفترة (2000-2011) بفائض خلال هذه الفترة، "و هو ما يفسر تراجع السوق النقدية عن إعادة التمويل لدى البنك الجزائر"<sup>2</sup>، حيث تميزت هذه الفترة بغياب الاستثمارات الإنتاجية و عدم تنوعها في حالة توفرها .

ليثبت خلال هذه الفترة ضعف الجهاز المصرفي في السيطرة على الموارد لتصبح بذلك السوق النقدية خارج السيطرة و من أجل احتواء الكم الهائل من السيولة و الحد من أثاره خاصة على معدل التضخم، تم إصدار مجموعة من القوانين منها؛ الأمر 03-11 المتعلق ب النقد و القرض، كما انه خلال سنة 2005 قام البنك المركزي باستعمال الوسائل التالية:

- سياسة الاحتياطي الإجباري فرض نسبة معينة للاحتياط لدى البنك المركزي؛ سياسة استرجاع السيولة بمناقصة لفترة سبعة أيام و ثلاثة أشهر؛ تسهيل الوديعة المقلدة للفائدة؛ لتظهر بوادر هذه الإجراءات و يتم استرجاع 1100 مليار دج سنة 2008.<sup>3</sup>

<sup>1</sup> - بولوط بلال، أثر تحرير سعر الفائدة على الاقتصاد الجزائري - الفترة (2000-2008)، مذكرة ماجستير، قسم العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، جامعة الجزائر 3، الجزائر، 2011، ص 126.

<sup>3</sup> - محمد لكصاسي، تطورات الوضعية النقدية و المالية في الجزائر، مداخلة محافظ بنك الجزائر أمام المجلس الشعبي الوطني، أكتوبر 2008.

## II- تقدير منظومة المعادلات الآنية

### II-1- التقدير القياسي لمنظومة المعادلات الآنية باستخدام طريقة المربعات الصغرى:

الهدف من هذه الخطوة هو تقدير المعادلات الفردية الخاصة بكل معادلة من المعادلات الآنية الخاصة بنمذجة الإقتصاد الجزائري، حيث سيتم التركيز على إدراج المحددات الدالة من الناحية الإحصائية والتي تفسر كل متغير داخلي من متغيرات المنظومة محل الدراسة، بالإضافة إلى التحقق من أن النماذج المقدرة لا تحتوي على مشاكل القياس في بواقي تقديرها وبالتالي سيتم تقدير مجموعة من النماذج القياسية الخاصة بكل معادلة من المعادلات المدرجة في المنظومة والمفاضلة بينها، وذلك بالاعتماد على أنسب نموذج قياسي بالنسبة لكل معادلات من الناحيتين الإحصائية والقياسية، الأمر الذي يمكن من الوصول إلى نتائج أكثر دقة وموضوعية وتجنب بما يعرف بالانحدار الزائف في المعادلات النهائية المعتمدة في المنظومة.

### II-1-1- تقدير القياسي لمعادلات سوق السلع و الخدمات

#### II-1-1-1- دالة الاستهلاك

بعد تقدير مجموعة من النماذج المحتملة لدالة الاستهلاك الخاصة بالاقتصاد الجزائري والمفاضلة بينها بالاعتماد على المعايير الإحصائية والقياسية، وذلك بإدراج المتغيرات المفسرة التالية: (الدخل الوطني المتاح والاستهلاك بإبطاء فترة زمنية واحدة بإضافة إلى مؤشر أسعار الاستهلاك، معدلات البطالة، أسعار البترول، إجمالي الضرائب، إجمالي عدد السكان، معدل الفائدة) ومن بين كل النماذج المقدرة تم الوصول إلى النموذج الأكثر كفاءة والموضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم(4-4): نتائج تقدير دالة الاستهلاك الخاص باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

#### Dependent Variable: CONSM

#### Method: Least Squares

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONSM(-1)	0.9041	0.0251	36.0590	0.0000
NUNM	-13.5794	3.5730	-3.8005	0.0004
NYD	0.0440	0.0101	4.3646	0.0001
NCPI	0.3633	0.1464	2.4819	0.0171
C	472.0127	89.2586	5.2882	0.0000
R-squared	0.9953	Durbin-Watson stat	2.1338	
Adjusted squared	R- 0.9948	F-statistic	2257.1910	

S.E. of regression	99.3448	Prob(F-statistic)	0.0000
<b>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</b>			
Obs*R-squared	1.615992	Prob. Chi-Square(2)	0.4458
<b>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</b>			
Obs*R-squared	8.787331	Prob. Chi-Square(4)	0.0666
<b>jarque berra</b>			
v-stat	0.23	Prob	0.88

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات 12 EViews

انطلاقاً من الجدول السابق نلاحظ أن كل معاملات المتغيرات المستقلة في معادلة الاستهلاك الخاص

مقبولة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيم المحسوبة لاختبار ستودنت بالنسبة لكل المعلمات أكبر تماماً

من القيم الجدولية المقابل لها عند مستوى معنوية 5% ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال قيم الاحتمالية

المرجحة لهذه المعلمات والتي لم تتجاوز القيمة (0.05).

كما أن النموذج المقدم معنوي من الناحية الإحصائية الكلية حيث بلغت قيمة إحصائية فيشر

( $F_{stat} = 2257$ ) وهي أيضاً دالة من الناحية الإحصائية على اعتبار أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي إلى

(0.00) وهي أقل تماماً من القيمة المرجحة (0.05)، كما أن القدرة التفسيرية للنموذج بلغة قيمة (99%) وهي

تعكس قدرة المتغيرات المستقلة على تفسير التغيرات لحجم الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة.

بالنسبة لاختبارات مشاكل القياس الموضحة في الجزء الأسفل فتظهر خلو النموذج المقدر من مختلف

مشاكل القياس الكلاسيكية (عدم ثبات التباين - الارتباط الذاتي بين الأخطاء - التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير)

حيث أن القيمة الاحتمالية لاختبارات مشاكل القياس الثلاثة أكبر تماماً من القيمة المرجحة (0.05) وبالتالي

يمكن قبول الفرضيات العدمية لهذه الاختبارات والتي تنص على أن بواقي تقدير معادلة الاستهلاك الخاص لا تعاني

من أي مشكل من مشاكل القياس الكلاسيكية.

كما أن الاستهلاك الخاص في الجزائر خلال فترة الدراسة استجاب بشكل إيجابي لكل من الاستهلاك

الخاص بإبطاء فترة زمنية واحدة، الدخل المتاح (NYD) والرقم القياسي لأسعار المستهلك (NCPI) في حين

أن معدلات البطالة كان لها تأثير سلبي على الاستهلاك الخاص خلال فترة الدراسة وذلك بناء على إشارة المعلمة المرتبطة بمعدلات البطالة والتي كانت سالبة.

- الاستهلاك التلقائي  $C_0$  و هو ما يمثل الاستهلاك عند انعدام الدخل المتاح و العوامل الأخرى  $C_0 = 472$ .  
- وجود علاقة طردية بين الاستهلاك و الدخل حيث يعتبر الدخل من المحددات الأساسية للاستهلاك و هو ما يتوافق مع كل من نظرية الدخل المطلق (دالة الاستهلاك الكنزوية) ، حيث أن زيادة بوحدة واحدة في الدخل المتاح يترتب عنه زيادة ب 0.044 في الاستهلاك و التي تكون عادة اقل من الزيادة في الدخل<sup>1</sup>. حيث ان الميل الحدي للاستهلاك موجب و اقل من 1.

- وجود علاقة موجبة بين الاستهلاك الحالي و الاستهلاك السنة السابقة و يساوي 0.90، هذا ما يؤكد ان ارتفاع الاستهلاك السابق بنسبة واحدة يؤدي إلى ارتفاع الاستهلاك الحالي ب 0.90 و هذا ما يمثل نظرية العادات لتوماس براون و التي تعتبر تكملة لنظرية الدخل النسبي و التي مفادها أن الاستهلاك الحالي يتغير ببطء و بنسب ضعيفة نتيجة تأثره بالاستهلاك السابق<sup>2</sup>. و هو ما يفسر أن المستهلك يسعى لزيادة او الحفاظ على مستوى استهلاكه السابق

- هنالك علاقة في اتجاهين بين الاستهلاك و مستوى العام للأسعار، حيث أن ارتفاع أو انخفاض هذا الأخير يؤثر على قرارات الأفراد سواء لادخار أموالهم أو الرفع من إنفاقهم.

- يعتبر الدخل المحدد الرئيسي للطلب الاستهلاكي، و أن هذا الأخير يتأثر بمستوى العام للأسعار مما يترتب منه آثار على الدخل الحقيقي للفرد. و كما هو معروف فان هنالك علاقة عكسية بين الكميات المستهلكة و المستوى العام للأسعار، حيث تقل كمية السلع المستهلكة باستخدام الدخل النقدي عند ارتفاع المستوى العام للأسعار و هذا راجع لانخفاض في القيمة الحقيقية للثروة<sup>3</sup>.

إلا انه في معظم الأبحاث يلاحظ عكس ما تم شرحه سابقا، أي وجود علاقة طردية بين الاستهلاك و المستوى العام للأسعار وهذا راجع إلى أن ارتفاع المستوى العام للأسعار صاحبه في ذلك ارتفاع في الدخل النقدي المتاح، مما نتج عنه زيادة في الإنفاق الاستهلاكي و ظهور العلاقة الطردية و هي تعتبر من الحالات التي تسجل فيها

<sup>1</sup> - Clotilde Champeyrache, introduction générale à l'économie : microéconomie, Ellipses, paris, 2009, p152-153

<sup>2</sup> - قهواجي مليكة، مكيديش محمد، نمذجة دالة الاستهلاك العائلي (1970-2019) مجلة المنتدى للدراسات و الأبحاث الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، الجزائر، 2021، ص189

<sup>3</sup> - فليح حين خليق، الاقتصاد الكلي، عالم الكتب الحديث، 2007 ص154-155

الزيادة في الإنفاق الاستهلاكي دون تسجيل الزيادة في الدخل الحقيقي المتاح و هو ما حدث عندما "يرتفع المستوى العام للأسعار بشدة لفترة من الوقت"<sup>1</sup>.

وجود علاقة عكسية بين معدلات البطالة و الاستهلاك و هذا ما يمكن تأكيده حيث أن ارتفاع معدلات البطالة يؤدي إلى فقدان الأشخاص لوظائفهم و منه انخفاض الاستهلاك

## II - 1-1-2- دالة الادخار:

- بعد تقدير مجموعة من النماذج المحتملة لدالة الاستهلاك الخاصة بالاقتصاد الجزائري والمفاضلة بينها بالاعتماد على المعايير الإحصائية والقياسية، وذلك بإدراج المتغيرات المفسرة التالية (الدخل المتاح، معدل الفائدة، أسعار البنزين، إجمالي الضرائب، الادخار الاجمالي بفترة ابطاء زمنية واحدة ، بالإضافة إلى إجمالي الاستثمار ) ومن بين كل النماذج المقدره تم الوصول الى النموذج الأكثر كفاءة والموضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ( 4-5): نتائج تقدير دالة الادخار باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

### Dependent Variable: S

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NYD	0.5696	0.1229	4.6358	0.0000
S(-1)	0.6951	0.0919	7.5658	0.0000
NINV	-0.6931	0.1793	-3.8657	0.0004
C	749.7832	215.0895	3.4859	0.0011
R-squared	0.9706	Durbin-Watson stat	1.5099	
Adjusted R-squared	0.9686	F-statistic	484.0864	
S.E. of regression	422.5954	Prob(F-statistic)	0.0000	
<b>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</b>				
Obs*R-squared	3.6567	Prob. Chi-Square(2)		0.1607
<b>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</b>				
Obs*R-squared	0.6548	Prob. Chi-Square(3)		0.8838
<b>jarque berra</b>				
v-stat	15.5700	Prob		0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

في ما يخص المعادلة المفسرة لإجمالي الادخار الموضحة اعلاه التي تظهر أيضا أن كل المعلمات المرتبطة

بالمتغيرات المستقلة في هذه المعادلة معنوية من الناحية الاحصائية إذ أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت

بالنسبة لهذه المعلمات كلها أقل تماما من القيمة الحرجة ( 0.05)، بعبارة أخرى فإن القيم الجدولية لإحصائية

ستيودنت المرتبطة بكل المعلومات المقدره أقل تماما من القيم المطلقة من القيم المحسوبة المسجلة على الجدول، كما

<sup>1</sup> - أسماء مخاليف، محددات التضخم في الجزائر مع مقارنة بدوال الاستهلاك أطروحة دكتوراه، جامعة باتنة، الجزائر، 2017 ص 146

أن النموذج معنوي من الناحية الاحصائية حيث احصائية فيشر (  $F_{stat}=484.08$  ) وهي دالة من الناحية الإحصائية أي أن النموذج ككل معنوي وفيما يخص مشاكل القياس فقد أظهرت نتائج اختبارات (  $0,0$  ) أن النموذج لا يعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات تباين الأخطاء على اعتبار أن قيم الاحتمالية لهذه الاختبارات أكبر من القيمة الحرجة (  $0.05$  )، من جهة أخرى فإن اختبار (  $jarque$  ) (  $berra$  ) أظهر أن بواقي تقدير دالة الادخار لا تتبع التوزيع الطبيعي وهو لا يعتبر شرطاً ضرورياً لاقضاء النموذج من الناحيتين الاحصائية والقياسية، أما بالنسبة للقدرة التفسيرية للنموذج فهي جد مرتفعة أين بلغت (  $97\%$  ) وبالتالي فإن المتغيرات المستقلة المدرجة في معادلة ادخار تفسر ما نسبته  $97\%$  من تغيرات حجم الادخار في الجزائر ونسبة الباقية تعود لعوامل أخرى غير مدرجة في النموذج ولكنها مدرجة في هامش الخطأ، بالاعتماد على المؤشرات الإحصائية والقياسية التي أظهرت ان النموذج الخاص بدالة الادخار ذو كفاءة عالية من الناحية الاحصائية.

من الملاحظ أيضاً من خلال الجدول أعلاه أن حجم الادخار في الجزائر يستجيب بشكل إيجابي لكل من الدخل المتاح، الادخار في الفترة الزمنية السابقة في حين أن هذا الأخير يستجيب بشكل عكسي إجمالي الاستثمارات وهذه النتائج تتوافق وما جاءت به النظرية الاقتصادية.

### II-1-1-3- دالة الاستثمار:

لوصول الى النموذج الأكثر كفاءة لتفسير التغيرات في حجم الاستثمار الاقتصادي الجزائري تم إدراج مجموعة من المتغيرات (إجمالي الضرائب، الدخل الحقيقي، إجمالي الإستهلاك الخاص، عدد السكان، الإنفاق الحكومي عن البترول بالإضافة إلى معدلات الفائدة) في مجموعة واسعة من النماذج والمفاضلة بينها (إقضاء عدد من المتغيرات بناء على معنوياتها من الناحية الاحصائية وغياب التعدد الخطي والارتباط الذاتي أو عدم ثبات التباين في بواقي التقدير النموذج) لتتوصل في الأخير على النموذج الموضح في الجدول أدناه.

الجدول رقم (4-6): نتائج تقدير دالة الاستثمار باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

Dependent Variable: NINV				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-12.2687	6.6731	-1.8385	0.0729
YNM(-1)	0.0878	0.0232	3.7791	0.0005
NINV(-1)	0.5628	0.0903	6.2342	0.0000
NIMPX	0.0003	0.0001	5.2738	0.0000
C	44.0757	49.8900	0.8835	0.3819
R-squared	0.9912	Durbin-Watson stat	1.8049	
Adjusted R-squared	0.9904	F-statistic	1213.8020	

S.E. of regression	167.3427	Prob(F-statistic)	0.0000
<b>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</b>			
Obs*R-squared	0.5070	Prob. Chi-Square(2)	0.7761
<b>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</b>			
Obs*R-squared	2.5441	Prob. Chi-Square(4)	0.0865
<b>jarque berra</b>			
v-stat	7.7100	Prob	0.0200

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

بناء على النتائج الموضحة في الجدول السابق فإن كل المعلمات المرتبطة بالمتغيرات المستقلة في معادلة الاستثمار كانت معنوية من الناحية الإحصائية عند مستوى معنوية أقل من ( 10% ) على اعتبار أن قيم الاحتمالية لهذه الاخيرة لم تتجاوز القيمة الحرجة (0.10) كما أن النموذج معنوي من الناحية الاحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر (Prop-F<sub>stat</sub>=484.08) من جهة أخرى فإن القدرة التفسيرية أيضا جد مرتفعة حيث تتجاوز نسبة (99%).

فيما يخص مشاكل القياس فان النموذج الخاص بمعادلة الاستثمار لايعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين على اعتبار أن القيم الاحتمالية للاختبارات السالفة الذكر سجلت على التوالي (0.77؛ 0.08) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي بواقى التقدير لا تعاني من مشكلتي الارتباط الذاتي وعدم ثبات التباين عند مستوى معنوية (5%) في حين أن بواقى التقدير لهذا النموذج أيضاً لا تتبع التوزيع الطبيعي بناء على إختبار (jarque berra) حيث بلغت القيمة الإحصائية لـ: (J-B = 7.71) بقيمة إحتتمالية (0.02) أقل من القيمة الحرجة (0.05) أي أننا قبلنا الفرضية البديلة التي تنص على أن البواقى لا تتبع التوزيع الطبيعي.

فيما يخص اتجاه التأثير للمعلمات المدرجة في معادلة الإستثمار فيظهر أن حجم الإستثمار يستجيب بشكل إيجابي لإرتفاع كل من إجمالي الدخل الاسمي للفترة الزمنية السابقة والإستثمار للفترة الزمنية السابقة في حين يستجيب بشكل سلبي الى الزيادة في معدلات الفائدة في الأسواق الجزائرية.

## II -1-1-4- دالة الإنفاق الحكومي:

لتقدير المعادلة الخاصة بالإنفاق الحكومي في الجزائر تم إدراج متغيرات إجمالي الإنتاج الوطني وإجمالي النفقات العامة بالإضافة إلى إجمالي التحويلات والدخل الوطني الحقيقي وبعد المفاضلة بين مجموعة من النماذج المقدره تم الوصول إلى النموذج الأكثر كفاءة من الناحية الإحصائية والقياسية وهو موضح من خلال الجدول التالي:

الجدول رقم ( 4-7): نتائج تقدير دالة الإنفاق الحكومي باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

**Dependent Variable: NGEXP**

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NGREV	0.3676	0.0984	3.7375	0.0005
Y	0.2092	0.0451	4.6399	0.0000
C	-1251.5790	587.1360	-2.1317	0.0387
AR(1)	0.8306	0.0730	11.3735	0.0000
SIGMASQ	76259.5300	15388.7500	4.9555	0.0000
R-squared	0.9664	Durbin-Watson stat	1.9241	
Adjusted R-squared	0.9634	F-statistic	316.6167	
S.E. of regression	291.4196	Prob(F-statistic)	0.0000	

**Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:**

**Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey**

Obs*R-squared	1.6818	Prob. Chi-Square(2)	0.1528
jarque berra			
v-stat	13.1000	Prob	0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

نظرا لوجود مجموعة من مشاكل القياس في النموذج الخاص بإجمالي الإنفاق الوطني فقد تم إدراج جذر

البواقي (AR1) للتخلص من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء بشكل رئيسي وهو ما تحقق بناء على قيمة

(DW = 1.92) وهي قريبة تماما من القيمة ( 2 ) أي أن بواقي تقدير النموذج الموضحة في الجدول أعلاه لا

تعاني من مشاكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء أو من مشكل عدم ثبات التباين الأخطاء حيث أن القيمة

الاحتمالية الاختبار (Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey) بلغت (0.1528)،

فيما يخص المعنوية الجزئية والكلية فإن نتائج تقدير معادلة الإنفاق العام تظهر أن كل المعلمات المقدرة معنوية من

الناحية الإحصائية عند المستوى المعنوي ( 5%) بالإضافة إلى أن قيمة (F<sub>calc</sub> = 360) وهي معنوية من الناحية

الإحصائية مما يعني أن النموذج معنوي؛ بالنسبة للقدرة التفسيرية لهذا النموذج فقد بلغت (96%).

- من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن حجم الإنفاق العام يستجيب بشكل إيجابي لكل من الإيرادات العامة

وإجمالي الدخل الحقيقي .

II - 1-1-5- دالة الضرائب

لتحديد المتغيرات التي تؤثر على حجم الضرائب في الجزائر تم تقديم مجموعة من النماذج بناء على مجموعة مختلفة من المتغيرات المفسرة والمفاضلة بين هذه النتائج من الناحيتين الإحصائية والقياسية للوصول إلى أهم المتغيرات التي تحدد إجمالي الضرائب في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم الاعتماد على متغيرات الإبطاء بفترة واحدة في إجمالي الضرائب بالإضافة للدخل الحقيقي، أسعار البترول، إجمالي السكان، وبعد عملية المفاضلة تم الوصول إلى النموذج الأكثر كفاءة والموضح في الجدول التالي:

الجدول رقم ( 4-8): نتائج تقدير دالة الضرائب باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

Dependent Variable: NIMPX				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.0322	0.0182	1.7660	0.0842
NIMPX(-1)	0.8753	0.0772	11.3356	0.0000
C	-174.0068	137.8467	-1.2623	0.2133
R-squared	0.9475	Durbin-Watson stat	1.6017	
Adjusted squared	R- 0.9452	F-statistic	406.1811	
S.E. of regression	242.8292	Prob(F-statistic)	0.0000	
<b>Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:</b>				
Obs*R-squared	3.5523	Prob. Chi-Square(2)		0.1693
<b>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</b>				
Obs*R-squared	1.8423	Prob. Chi-Square(2)		0.3981
<b>jarque berra</b>				
v-stat	130.8900	Prob		0.0000

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج 12 EVIEWS

باستنتاج الأرقام الموضحة في الجدول أعلاه والخاصة بتقدير دالة الضرائب يظهر أن المعلمات المرتبطة بكل من إجمالي الدخل الوطني الحقيقي وإجمالي الضرائب المبطأة بفترة واحدة كانت معنويتين من الناحية الإحصائية عند مستوى الدلالة ( أقل من 10% ) على اعتبار أن القيم الاحتمالية لهاته المعلمات أقل تماما من القيمة الحرجة (0.10)، كما أن النموذج كلي معنوي من الناحية الإحصائية حيث بلغت قيمة إحصائية فيش ( $F_{stat}=406.18$ ) وهي أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها أي أننا نقبل الفرضية البديلة، فيما يخص القدرة التفسيرية للنموذج فقد بلغت (94%) وهي نسبة عالية تعكس قدرت المتغيرات المستقلة المدرجة في معادلة الضرائب على تفسير تغيرات في إجمالي الضرائب بشكل مقبول.

بالنسبة لمشاكل القياس فإن النموذج أعلاه لا يعاني من مشكلة الارتباط الذاتي بين الأخطاء وعدم ثبات التباين حيث أن القيم الإحصائية لإختباري ( Heteroskedasticity و Serial Correlation ) على التوالي أكبر تماما من القيمة الحرجة 0.05 أي أننا قبلنا الفرضية البديلة للإختبارين أما فيما يخص التوزيع الطبيعي لبواقي التقدير في النموذج أعلاه فهي لا تتبع التوزيع الطبيعي.

### I-1-1-6- دالة الصادرات:

لتحديد المتغيرات التي تؤثر على حجم الصادرات في الجزائر تم تقديم مجموعة من النماذج بناء على مجموعة مختلفة من المتغيرات المفسرة والمفاضلة بين هذه النتائج من الناحيتين الإحصائية والقياسية للوصول إلى أهم المتغيرات التي تحدد حجم الصادرات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم إدراج متغير وحيد يتمثل في إجمالي الدخل الحقيقي وتم إقصاء باقي المتغيرات المقترحة، بالإضافة إلى أنه قد تم إدراج جدر (AR1) لتصحيح مشكل الارتباط الذاتي بين الأخطاء والنتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-9): نتائج تقدير دالة الصادرات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

#### Dependent Variable: X

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.2595	0.1068	2.4304	0.0191
C	1731.9030	2358.4160	0.7344	0.4665
AR(1)	0.9648	0.0357	27.0132	0.0000
SIGMASQ	81728.7500	19455.0600	4.2009	0.0001
R-squared	0.9615	Durbin-Watson stat	1.4477	
Adjusted squared	R- 0.9590	F-statistic	374.9110	
S.E. of regression	298.3178	Prob(F-statistic)	0.0000	

#### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Obs*R-squared	1.4154	Prob. Chi-Square(1)	0.2342
jarque berra			
v-stat	2.2100	Prob	0.3300

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EViews 12

من خلال النتائج المبينة أعلاه يظهر أن متغير الدخل الحقيقي له أثر إيجابي على حجم الصادرات ومعنوي من الناحية الإحصائية، في حين أن ثابت ليس له معنوية إحصائية، أما فيما يخص المعنوية الكلية للنموذج فهو أيضا معنوي من الناحية الإحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية لإختبار فيشر (Prop=0.00)

$F_{stat}$ ، بالإضافة إلى أن القدرة التفسيرية للنموذج جد مرتفعة حيث بلغت ( 96%) أي أن التغير في الدخل الحقيقي يفسر ما نسبته (96%) من تغير إجمالي الصادرات في الجزائر.

- بناء على إختبارات مشاكل القياس فالنموذج لا يعاني من أي مشكلة من المشاكل الكلاسيكية حيث تم تصحيح الارتباط الذاتي بين الأخطاء كما أسلفنا الذكر، في المقابل فإن القيم الاحتمالية لإختباري (Heteroskedasticity Test و jarque berra) أكبر تماما من القيمة الحرجة ( 0.05) وبالتالي فالنموذج الخاص بدالة الصادرات لا يعاني من أي مشكل من مشاكل القياس .

### I-1-1-7-دالة الواردات

لتحديد المتغيرات التي تؤثر على إجمالي الواردات في الجزائر تم تقديم مجموعة من النماذج بناء على مجموعة مختلفة من المتغيرات المفسرة والمفاضلة بين هذه النتائج من الناحيتين الإحصائية والقياسية للوصول إلى أهم المتغيرات التي تحدد حجم الواردات في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم إدراج متغيرات إجمالي الدخل الحقيقي، إجمالي الحقوق الجمركية، إجمالي السكان، أسعار البترول، وتم إقصاء باقي المتغيرات المقترحة والنتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-10): نتائج تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

#### Dependent Variable: M

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.6397	0.1192	5.3672	0.0000
P	-210.0127	63.9325	-3.2849	0.0020
C	2007.7700	648.4577	3.0962	0.0034
AR(1)	0.7539	0.1059	7.1168	0.0000
SIGMASQ	62633.2300	17048.2300	3.6739	0.0006
R-squared	0.9647	Durbin-Watson stat	1.6366	
Adjusted squared	R- 0.9614	F-statistic	300.1766	
S.E. of regression	264.1035	Prob(F-statistic)	0.0000	

#### Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test:

#### Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey

Obs*R-squared	3.2324	Prob. Chi-Square(2)	0.1987
jarque berra			
v-stat	1.4000	Prob	0.4900

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

تظهر النتائج الموضحة في الجدول أعلاه أن كل المتغيرات المستقلة معنوية وتؤثر على المتغير التابع عند مستوى معنوية ( 1% ) كما أن النموذج ككل معنوي على إعتبار أن قيمة إحصائية فيشر ( $F_{stat}=300.17$ ) أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات الدلالة أقل ( 5% )؛ من جهة أخرى فإن معامل التحديد اذي يمثل القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المدرجة في معادلة الواردات بلغت 96% وهي نسبة جد مرتفعة تعكس قدرة هذه الأخيرة على تفسير التغيرات في إجمالي الواردات .

## II -1-2- تقدير القياسي لمعادلات سوق النقد

### II -1-2-1- الطلب على النقد

لتحديد المتغيرات التي تؤثر على حجم الطلب على النقد في الجزائر تم تقديم مجموعة من النماذج بناء على مجموعة مختلفة من المتغيرات المفسرة والمفاضلة بين هذه النتائج من الناحيتين الإحصائية والقياسية للوصول إلى أهم المتغيرات التي تحدد حجم الطلب على النقد في الجزائر خلال فترة الدراسة، حيث تم إدراج متغيرات إجمالي الدخل الحقيقي، معدل الفائدة، حجم الكتلة النقدية المبطأ بفترة واحدة ، وتم إقصاء باقي المتغيرات المقترحة والنتائج موضحة من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-11): نتائج تقدير دالة الواردات باستخدام طريقة المربعة الصغرى.

#### Dependent Variable: M2R

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.2870	0.0752	3.8184	0.0004
IR	-97.7777	35.7750	-2.7331	0.0091
M2R(-1)	0.6837	0.0967	7.0734	0.0000
C	-57.6375	393.1716	-0.1466	0.8842
AR(1)	0.1274	0.1938	0.6572	0.5147
SIGMASQ	249652.6000	53551.5800	4.6619	0.0000
R-squared	0.9820	F-statistic	458.0231	
Adjusted R-squared	0.9798	Prob(F-statistic)	0.0000	
S.E. of regression	534.1510	Durbin-Watson stat	1.9353	
<b>Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey</b>				
Obs*R-squared	6.9480	Prob. Chi-Square(3)		0.0736
<b>jarque berra</b>				
v-stat	0.5500	Prob		0.7500

المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه يظهر أن كل المعلمات المرتبطة بمتغيرات نموذج دالة الطلب على النقود معنوية عند مستوى الدلالة (1%) بإستثناء الثابت تظهر أنها غير معنوية من الناحية الإحصائية؛ كما أن النموذج ككل معنوي على إعتبار أن قيمة إحصائية فيشر ( $F_{stat}=458.023$ ) أكبر تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستويات الدلالة أقل (5%)؛ من جهة أخرى فإن معامل التحديد الذي يمثل القدرة التفسيرية للمتغيرات المستقلة المدرجة في معادلة الطلب على النقد بلغت 98% وهي نسبة جد مرتفعة تعكس قدرة هذه الأخيرة على تفسير التغيرات في الطلب على النقد، أما بخصوص مشاكل القياس فإن النموذج الخاص بدالة الطلب على النقود لا يعاني من أي مشكل من مشاكل القياس الكلاسيكية الثلاث حيث أن القيم الاحتمالية لإختبارات مشاكل القياس أكبر تماماً من القيمة الحرجة (0.05) أي أننا قبلنا الفرضية العدمية للاختبارات عند مستوى معنوية (5%).

- في ما يخص اتجاه التأثير فإن حجم العرض النقدي يتأثر بشكل إيجابي للزيادة في إجمالي الدخل الوطني الحقيقي والابطاء لفترة زمنية واحدة لمتغير الكتلة النقدية، في المقابل فإنه يستجيب بشكل سلمي لزيادة معدلات الفائدة.

## II-2- تشخيص منظومة المعادلة الآنية للاقتصاد الجزائري

إن تقدير منظومة المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى و التي تعتمد على دراسة كل معادلة بشكل منفرد الهدف منه هو تحديد المتغيرات المعنوية من الناحية الإحصائية والتركيز عليها في اعتماد منظومة المعادلات الآنية وتبقى هذه الطريقة قاصرة فيما يتعلق بنماذج المعادلات الآنية<sup>1</sup> وذلك لعدة إعتبارات تم ذكرها في الجانب النظري الخاص بأدوات الدراسة، ويمكن حصر هذه الأسباب على سبيل الإختصار في مايلي:

- وجود تغذية عكسية بين متغيرات دوال النموذج؛
- لا يمكن تحديد القيم التوازنية للمتغيرات الداخلية بالاعتماد على معادلة واحدة؛
- وجود إرتباط بين المتغيرات الخارجية و الأخطاء العشوائية داخل معادلات المنظومة وهو الأمر الذي يؤدي إلى اختلال أحد أهم فرضيات طريقة المربعات الصغرى والخاصة باستقلالية المتغيرات عن الأخطاء العشوائية، بناء على عليه سيتم اعتماد طرق التقدير الخاصة بالمعادلات الآنية لتجاوز المشاكل المطروحة<sup>2</sup> سلفاً وهو ما سيتم تناوله من خلال النقاط الموالية.

<sup>1</sup>- كاظم، أموري هادي، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 2005، ص259.

<sup>2</sup>- د. شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، دار حامد، ط1، الجزائر، 2011، ص172.

ويمكن كتابة الصيغة الرياضية الهيكلية لمنظومة المعادلات الآنية الخاصة بنمذجة الإقتصاد الجزائري بناء على ما تم التوصل إليه من التقدير المنفرد لمعادلاتها على النحو التالي :

$$CONSM_t = C_{1t} + C_{2t}NY_d + C_{3t}NCPI_t + C_{4t}CONSM_{t-1} - C_{5t}NUNM_t + \varepsilon_t$$

$$S = C_{6t} + C_{7t}NY_{dt} + C_{8t}S_{t-1} + C_{9t}NINV_t + \varepsilon_t$$

$$NINV_t = C_{10t} + C_{11t}NINV_{t-1} + C_{12t}NIMPX_t - C_{13t}IR_{t-1} + C_{14t}YNM_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$NGEXP_t = C_{15t} + C_{16t}NGREV_t + C_{17t}Y_t + C_{18t}AR_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$NIMPX_t = C_{19t} + C_{20t}Y_t + C_{21t}NIMPX_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$X_t = C_{22t} + C_{23t}Y_t + C_{24t}AR_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$M_t = C_{29t} + C_{30t}Y_t - C_{31t}P_t + C_{32t}AR_{t-1} + \varepsilon_t$$

$$M2R_t = C_{25t} - C_{26t}IR_t + C_{27t}Y_t + C_{28t}M2R_{t-1} + \varepsilon_t$$

## II-2-1- تطبيق شروط التعرف على معادلات الآنية:

من أجل التحقق من تشخيص<sup>1</sup> (تمييز) المعادلة التي نحتاج إلى التعرف على قابلية تقدير معالمها لا بد من اللجوء إلى اختبارات تساعدنا على الوصول إلى قرارات محددة متعلقة باستخدام طرق التقدير، وفي حالة النموذج الذي بين أيدينا سيتم اللجوء مباشرة إلى اختبار شرطي الترتيب والرتبة وتجاوز النظر في النموذج الهيكلي وإختبار الصيغة المختصرة نظرا لحجم المنظومة والتي يتعذر على الباحث اختزالها؛ حيث نبدأ باختبار شرط الترتيب (الدرجة) وهو شرط ضروري لكنه ليس كافي، حيث نفترض أن  $K$  ترمز إلى عدد المتغيرات الخارجية (المحددة مسبق) في المنظومة كلها؛ كما نرمز ( $M$ ) إلى عدد المتغيرات الداخلية في كل المنظومة في حين أن عدد المتغيرات الداخلية في كل معادلة لوحدها نرمز له ( $m$ ).

ولكي تكون المعادلة معرفة تماما يجب أن يكون ( $K - k = m - 1$ ) وفي حالة

( $K - k > m - 1$ ) فالمعادلة تعتبر زائدة التعريف؛ أما في حالة منظومة المعادلات التي بين أيدينا يظهر أن

عدد المتغيرات الداخلية هو ( $M=8$ )، في حين أن عدد المتغيرات الخارجية ( $K=14$ ) وهو ما سيتم إعتما ه

<sup>1</sup>- بإعتماد على :

- محمد شبيخي، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات و تطبيقات، طبعة 1، الأردن، دار حامد للنشر، 2012، ص 167-169.  
- هاري كلجيان، والاس أوتس، ترجمة عبد القادر محمد عطية والمرسي السيد حجازي، مقدمة في الاقتصاد القياسي-المبادئ و التطبيقات، النشر العلمي و المطابع-جامعة الملك السعود، ط1، المملكة العربية السعودية، 2001، ص 408.

لتحديد شرط الترتيب في كل معادلة من معادلات المنظومة، وبعد عملية تقدير المعادلات بشكل منفرد تظهر النتائج كمايلي:

$$CONSM_t = 472.01 + 0.04NY_d + 0.363NCPI_t + 0.90CONSM_{t-1} - 13.57NUMM_t$$

$$S = 749.78 + 0.56NY_{dt} + 0.69S_{t-1} + 0.69NINV_t$$

$$NINV_t = 44.07 + 0.56NINV_{t-1} + 0.0002NIMPX_t - 12.2686895569IR_{t-1} + 0.08YNM_{t-1}$$

$$NGEXP_t = -1251.57 + 0.36NGREV_t + 0.20Y_t + 0.83AR_{t-1}$$

$$NIMPX_t = -174.00 + 0.03Y_t + 0.87NIMPX_{t-1}$$

$$X_t = 1731.90 + 0.25Y_t + 0.96AR_{t-1}$$

$$M_t = 2007.77 + 0.63Y_t - 210.01P_t + 0.75AR_{t-1}$$

$$M2R_t = -57.6375146496 - 97.77IR_t + 0.28Y_t + 0.68M2R_{t-1}$$

الجدول الموالي يوضح نتائج تطبيق شرط الرتبة:

الجدول رقم (4-12): ملخص نتائج تطبيق شرط الدرجة على معادلات المنظومة.

المعادلة	عدد المتغيرات الخارجية K=14 عدد المتغيرات الداخلية M=8		K-k	m-1	الملاحظة	النتيجة
	K	m-1				
الاستهلاك	4	1	10	0	K-k > m-1	زائدة التعريف
الادخار	2	2	12	1	K-k > m-1	زائدة التعريف
الاستثمار	3	2	11	1	K-k > m-1	زائدة التعريف
الانفاق العام	2	1	12	0	K-k > m-1	زائدة التعريف
الضرائب	2	1	12	0	K-k > m-1	زائدة التعريف
الصادرات	1	1	13	0	K-k > m-1	زائدة التعريف
الواردات	2	1	12	0	K-k > m-1	زائدة التعريف
السوق النقدي	3	1	11	0	K-k > m-1	زائدة التعريف

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على الشكل الهيكلي

بناء على النتائج الموضحة في الجدول السابق والخاصة بشرط الرتبة يمكن تسجيل النتائج التالية:

دالة الاستهلاك: يظهر أن عدد المتغيرات الداخلية في دالة الاستهلاك مطروحة منها واحد (  $m-1=1$  ) في حين

أن عدد المتغيرات الخارجية في نفس المعادلة بلغ أربعة وبالتالي فإن القيمة (  $K-k > N-1$  ) أي أن المعادلة

الخاصة بدالة الاستهلاك زائدة التعريف.

نفس الملاحظة بالنسبة لباقي دوال المنظومة السبعة حيث أن نتائج اختبار شرط الرتبة أظهر أن كل دوال المنظومة محل الدراسة زائدة التعريف والخطوة الموالية سيتم التوجه الى شرط الترتيب من خلال حساب محددات المصفوفات الناتجة عن عملية الشطب لكل معادلة من معادلات المنظومة.

### شرط الترتيب:

الشرط السابق<sup>1</sup> يعتبر ضروري ولكنه غير كاف عكس شرط المرتبة الذي يعتبر شرطا كافيا.

ويتم تطبيقه بإتباع الخطوات التالية:

في نموذج يتكون من  $M$  معادلة، يمكن القول أن معادلة يمكن توصيفها إذا وجد على الأقل محدد واحد من الرتبة  $(M - 1)$   $(M - 1)$  يختلف عن الصفر، ومكون من معاملات المتغيرات (الداخلية والمحددة مسبقا معا) المقصاة من المعادلة المراد توصيفها والموجودة في النموذج، وللقيام بذلك نتبع الخطوات التالية.

- تحويل معادلات النموذج إلى معادلات صفرية.

- كتابة معالم النموذج على شكل جدول مع إهمال المتغيرات العشوائية

شطب السطر الخاص بالمعادلة المراد التعرف عليها ثم شطب الأعمدة ذات معاملات غير معدومة الخاصة بنفس المعادلة

- نقوم بحساب المحددات من الرتبة  $(M - 1)$   $(M - 1)$  حتى نحصل على محدد غير معدوم .  
ونطبق هذا الشرط على المراحل التالية:

• تحويل المعادلات الهيكلية للنموذج إلى معادلات صفرية

$$-CONSM_t + c1 + c2NY_d + c3NCPI_t + c4CONSM_{t-1} - c5NUNM_t = 0$$

$$-S + c6 + c7NY_{dt} + c8S_{t-1} + c9NINV_t = 0$$

$$-NINV_t + c10 + c11NINV_{t-1} - c12NIMPX_t - c13IR_{t-1} + c14YNM_{t-1} = 0$$

$$-NGEXP_t - c15 + c16NGREV_t + c17Y_t = 0$$

$$-NIMPX_t - c18 + c19Y_t + c20NIMPX_{t-1} = 0$$

$$-X_t + c21 + c22Y_t = 0$$

$$-M_t + c23 + c24Y_t - c25P_t + c26AR_{t-1} = 0$$

$$-M2R_t - c27 - c28IR_t + c29Y_t + c30M2R_{t-1} = 0$$

• كتابة معاملات المعادلات في جدول:

<sup>1</sup> - د. جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص966.

كتابة جدول معالم المعادلات الهيكلية مع إهمال الحدود العشوائية: حيث نكتب معالم متغيرات النموذج في جدول مع إهمال الحدود العشوائية كما هو مبين في الجدول أدناه، حيث تمثل أسطره المعادلات الهيكلية وأعمدته المتغيرات الداخلية والمحددة مسبق

**الجدول رقم (4-13) : معالم المعادلات الهيكلية للنموذج**

المعادلات	IR	NGR EV	NUN M	NY d	M2 R	M	X	NIM PX	NGE XP	NIN V	S	CONSUM
الاستهلاك	0	0	c5	c2	0	0	0	0	0	0	0	-1
الادخار	0	0	0	c7	0	0	0	0	0	c9	-1	0
الاستثمار	0	0	0	0	0	0	0	c12	0	-1	0	0
الانفاق العام	0	c16	0	0	0	0	0	0	-1	0	0	0
الضرائب	0	0	0	0	0	0	0	-1	0	0	0	0
الصادرات	0	0	0	0	0	0	-1	0	0	0	0	0
الواردات	0	0	0	0	0	-1	0	0	0	0	0	0
السوق النقدي	c28	0	0	0	-1	0	0	0	0	0	0	0
المعادلات	M2 R(-1)	NIMP X(-1)	YNM (-1)	IR(-1)	NIN V(-1)	s(-1)	CONSUM(-1)	NCPI	P	Y	NOILP	CONSTANT
الاستهلاك	0	0	0	0	0	0	c4	c3	0	0	0	c1
الادخار	0	0	0	0	0	c8	0	0	0	0	0	c6
الاستثمار	0	0	c14	c13	c11	0	0	0	0	0	0	c10
الانفاق العام	0	0	0	0	0	0	0	0	0	c17	0	c15
الضرائب	0	c20	0	0	0	0	0	0	0	c19	0	c18
الصادرات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	c22	0	c21
الواردات	0	0	0	0	0	0	0	0	0	c24	0	c23
السوق النقدي	c30	0	0	0	0	0	0	0	0	c29	0	c27

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد الشكل الهيكلية لمنظومة المعادلات

ناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه سيتم فيما يلي محاولة حساب محدد كل معادلة من معادلات المنظومة، حيث سيتم شطب سطر معالم كل معادلة يريد التعرف عليها من خلال شطب الأعمدة المرافقة لها ذات المعالم الغير معدومة ليتم بعد ذلك حساب محدد المصفوفة الناتجة عن عملية الشطب من المعالم المتبقية من الرتبة  $(N-1) \times (N-1)$  حيث  $N$  تمثل عدد المعادلات.

### II-2-1-1 دالة الاستهلاك:

ن قوم بشطب سطر دالة الاستهلاك والأعمدة المرافقة له والتي تحتوي على معلمات غير معدومة ثم نقوم بحساب المصفوفة الناتجة ذات الرتبة  $(N-1) \times (N-1)$  وفي هذه الحالة تكون لدينا مصفوفة ذات الترتيب  $(7 \times 7)$  ومن بين المصفوفات الممكن تكوينها نجد المصفوفة الموالية:

$$\begin{vmatrix} -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0 & 0.0002 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

بعد حساب محدد المصفوفة الموضح في الشكل أعلاه وجدنا أنه يختلف تماما عن الصفر وبالتالي يمكن

القول بأن دالة الاستهلاك معرفة، بنفس الطريقة السابقة تم حساب محددات المصفوفات الخاصة بالدوال السبعة المتبقية والخاصة بالمنظومة محل البحث وهي موضحة بالترتيب على الشكل الموالي:

### II-2-1-2 دالة الادخار:

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0.0002 & 0 & 0 & 0 & -12.26 \\ 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \end{vmatrix} = 12.26$$

بعد حساب محدد المصفوفة الخاصة بدالة الادخار والموضحة أعلاه فيظهر جليا وجود مصفوفة واحدة

على الأقل ممكنة يختلف محددها عن الصفر وبالتالي فدالة الادخار أيضا معرفة.

**II-2-1-3- دالة الاستثمار:**

$$\begin{vmatrix} 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0.2 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0.03 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0.25 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0.63 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0.28 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -0.03$$

لقد تم بعد عملية الشطب الحصول على مصفوفة واحدة تختلف تماما عن الصفر بالنسبة لدالة الاستثمار

وبالتالي يمكن الحكم على أن دالة الاستثمار أيضا معرفة.

**II-2-1-4- دالة الانفاق العام:**

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0.0002 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

بالرجوع الى شكل المصفوفة الموضح أعلاه وبعد حساب محدد تم التوصل الى نتيجة أنه يختلف تماما عن

الصفر وبالتالي دالة الانفاق العام أيضا معرفة بناءً على هذا الشرط.

**II-2-1-5- دالة الضرائب:**

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

توجد مصفوفة وحيدة على الأقل ذات الأبعاد (7×7) يختلف محدها تماما عن الصفر فيما يتعلق بدالة

الضرائب وهي موضحة أعلاه وبالتالي فدالة الضرائب أيضا تعتبر معرفة.

**II-2-1-6- دالة الصادرات:**

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0.0002 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

بناء على نتائج حساب محدد المصفوفة الخاص بدالة الصادرات الذي ظهر أنه يختلف تماما عن الصفر فدالة الصادرات معرفة أيضا.

### II-2-1-7- دالة الواردات:

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ & & & 0.000 & & & \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 2 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

توجد مصفوفة واحدة على الأقل يختلف محدها عن الصفر بالنسبة لدالة الواردات وهي موضحة أعلاه

وبالتالي فدالة الواردات أيضا معرفة.

### II-2-1-8- دالة الطلب على النقود:

$$\begin{vmatrix} -1 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & -1 & 0.69 & 0 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & -1 & 0 & 0.0002 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 & 0 \\ 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & 0 & -1 \end{vmatrix} = -1$$

بعد القيام بعملية الشطب الخاص والمذكورة سلفا بالنسبة لدالة الطلب النقدي تم التوصل الى مجموعة من

المصفوفات ذات الأبعاد (7×7) ومن بين المصفوفات تم اختيار المصفوفة أعلاه والتي يختلف محدها تماما عن

الصفر كما هو ظاهر، وبالتالي فدالة الطلب على النقود تعتبر معرفة أيضا.

بناء على شرط الرتبة الخاص بكل معادلة من معادلات النموذج محل الدراسة يظهر بناء على هذا الشرط

أن كل معاملات المعادلة معرفة.

وكخلاصة عامة لمرحلة التعرف على معادلات النموذج من خلال تطبيق شرطي الرتبة والترتيب تبين أن

كل دوال معرفة بناء على شرط الترتيب كما أسلفنا الذكر أما شرط الرتبة فبين أن كل معادلات النموذج هي زائدة

التعريف ومنه يكون لدينا نموذج قياسي زائد التعريف.

## II-2-2- تقدير منظومة المعادلات باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل

بعد تحقق من توفر الشرطين الكافي واللازم (الرتبة والترتيب لتقدير منظومة المعادلات الانية والتي تنمذج الاقتصاد الجزائري خلال الفتر 1970-2018، سيتم في هذه المرحلة تقدير هذا النموذج بإعتماد على طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل وذلك لعدت اعتبارات من أهمها<sup>1</sup>:

- أن طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل تستخدم كمية أكبر من المعلومات الأمر الذي يجعلها أكثر كفاءة من بقي طرق التقدير الممكن إستخدامها؛
  - طول فترة الدراسة والتي تمتد من 1970-2018 أي ما يعادل 49 مشاهدة وبالتالي تعتبر طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل الأنسب في عملية التقدير بإضافة الى أنها تعتبر من أنسب طرق التقدير في حالة وجود مشاكل تعدد خطي في نموذج الدراسة.
  - نتائج التقدير وفق طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل تمتاز بالإنتساق والتقارب.
  - كما سبق الذكر فإن من أهم المشاكل التي تواجه منظومات المعادلة الآنية وجود ارتباط بين المتغيرات التفسيرية والحد العشوائي لهذا فان استعمال طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل (3SLS) يتطلب ايجاد متغيرات وسيطية تستخدم بدلا من المتغير المفسر المرتبط بالحد العشوائي وبنفس المنهجية المعتمدة سابقا في نمذجة منظومة المعادلات الآنية تم ادراج مختلف المتغيرات المحددة مسبقا والمتغيرات المتخلفة زمنيا كمتغيرات وسيطية وباستعمال برنامج (EViews12) كانت نتائج تقدير النموذج المقترح للاقتصاد الجزائري كما يلي:
- الجدول رقم: (4-14) تقدير منظومة المعادلات الانية باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل

### Three-stage least-squares regression

Equation	Obs	Parms	RMSE	R-sq	chi2	P
CONSM	48.00	4.00	94.78	0.99	10053.23	0.00
S	48.00	3.00	411.44	0.97	1650.49	0.00
NINV	48.00	4.00	160.19	0.99	5503.70	0.00
NGEXP	48.00	2.00	474.89	0.90	486.90	0.00
NIMPX	48.00	2.00	235.13	0.95	879.27	0.00
X	48.00	1.00	932.08	0.58	67.24	0.00
M	48.00	2.00	355.09	0.93	648.63	0.00

<sup>1</sup> -Gujarati,D. N. "Basic Econometrics" , McGraw - Hill Book Company, New York, 1988, p607.

- د. جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص991.

<b>M2R</b>	48.00	3.00	522.48	0.98	2615.56	0.00
	Coef.	Std.Err.	Z	P>z		
<b>CONSM</b>						
<b>NCPI</b>	0.38	0.13	2.80	0.01		
<b>NUNM</b>	-11.77	3.28	-3.59	0.00		
<b>NYD</b>	0.05	0.01	5.33	0.00		
<b>CONSMI1</b>	0.89	0.02	38.74	0.00		
<b>_cons</b>	453.68	82.62	5.49	0.00		
<b>S</b>						
<b>SI1</b>	0.64	0.07	8.86	0.00		
<b>NINV</b>	-0.54	0.15	-3.56	0.00		
<b>NYD</b>	0.54	0.10	5.36	0.00		
<b>_cons</b>	863.97	176.39	4.90	0.00		
<b>NINV</b>						
<b>NIMPX</b>	0.31	0.04	7.15	0.00		
<b>NINVI1</b>	0.52	0.07	7.12	0.00		
<b>YNMI1</b>	0.09	0.02	4.72	0.00		
<b>IRI1</b>	-12.35	5.58	-2.21	0.03		
<b>_cons</b>	41.57	44.18	0.94	0.35		
<b>NGEXP</b>						
<b>NGREV</b>	0.77	0.10	7.40	0.00		
<b>Y</b>	0.15	0.03	4.99	0.00		
<b>_cons</b>	-1041.09	230.11	-4.52	0.00		
<b>NIMPX</b>						
<b>NIMPXI1</b>	0.87	0.07	12.29	0.00		
<b>Y</b>	0.03	0.02	1.96	0.05		
<b>_cons</b>	-179.44	129.51	-1.39	0.17		
<b>X</b>						
<b>Y</b>	0.26	0.03	8.20	0.00		
<b>_cons</b>	2356.39	347.48	6.78	0.00		
<b>M</b>						
<b>P</b>	-248.68	21.88	-11.36	0.00		
<b>Y</b>	0.71	0.04	17.35	0.00		
<b>_cons</b>	2375.85	245.96	9.66	0.00		
<b>M2R</b>						
<b>M2RI1</b>	0.59	0.06	9.70	0.00		
<b>IR</b>	-101.95	18.03	-5.65	0.00		
<b>Y</b>	0.36	0.05	7.29	0.00		
<b>_cons</b>	-204.43	211.80	-0.97	0.33		
<b>Endogenous variables: CONSM S NINV NGEXP NIMPX X</b>						
<b>M M2R</b>						
<b>Exogenous variables: NCPI NUNM NYD CONSMI1 SI1</b>						
<b>NINVI1 YNMI1 IRI1 NGREV Y</b>						
<b>NIMPXI1 P M2RI1 IR</b>						

المصدر : من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات STATA 16

بالرجوع الى مختلف الدوال المقدرة باستخدام طريقة المربعات الصغرى ذات الثلاث مراحل والتي تتمتع نموذج الاقتصاد الجزائري من خلال ثمانية معادلات هيكلية تبين المجمعات الاقتصادية والمحددات الرئيسية بالإضافة الى المعادلات التعريفية ومعادلة شرط التوازن في سوق الخدمات والسوق النقدية ومنه يأخذ النموذج محل الدراسة والخاص بالاقتصاد الجزائري الشكل التالي:

$$CONSM_t = 453.68 + 0.05NY_d + 0.38NCPI_t + 0.89CONSM_{t-1} - 11,77NUNM_t$$

$$S = 863.97 + 0.54NY_{dt} + 0,64S_{t-1} + 0.54NINV_t$$

$$NINV_t = 41.57 + 0.52NINV_{t-1} + 0.31NIMPX_t - 12.35IR_{t-1} + 0.09Y_{NM_{t-1}}$$

$$NGEXP_t = -1041.09 + 0.15NGREV_t + 0.77Y_t$$

$$NIMPX_t = -179.44 + 0.03Y_t + 0.87NIMPX_{t-1}$$

$$X_t = 2356.39 + 0.25Y_t$$

$$M_t = 2375.85 + 0.71Y_t - 248.68P_t +$$

$$M2R_t = -204.43 - 101.95IR_t + 0.36Y_t + 0.59M2R_{t-1}$$

## II-2-2-1 التحليل الإحصائي والاقتصادي للنموذج المقدر:

فيما يلي سيتم التركيز على نقطتين أساسيتين تتمثل الأولى في عرض أهم الخصائص الاحصائية لمنظومة المعادلات المقدرة وبشكل مختصر ليتم بعد ذلك الاستفاضة في محاولة تحليل النتائج من الزاوية الاقتصادية.

### أ- التحليل الاحصائي للنموذج:

بالنسبة للمعلومات المقدرة في كل معادلة من معادلات النموذج فقد أظهرت نتائج التقدير أنها دالة من الناحية الاحصائية، حيث أن القيم الاحتمالية لاحصائية ستودنت<sup>1</sup> (STUDENT) كلها أقل تماماً من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي فإن القيم المحسوبة لستودنت أكبر تماماً من القيمة الجدولية المقابلة لها وذلك بالنسبة لكل المعلومات المقدرة المرتبطة بمتغيرات كل معادلة من معادلات النموذج، وبالتالي يمكن القول بأن كل المعادلات المقدرة تتوفر على خاصية المعنوية الجزئية لمعلماتها؛ باستثناء وجود بعض المعلمات (الثوابت) والتي لم تكن دالة من الناحية الاحصائية كما هو موضح في الجدول أعلاه.

بالنسبة للقدرة التفسيرية للنماذج المقدرة والخاصة بكل معادلة من معادلات المنظومة محل الدراسة فقد أظهرت نتائج التقدير أن للنموذج قدرة تفسيرية عالية حيث انحصرت القدرة التفسيرية لكل معادلة من معادلات

<sup>1</sup> -د. خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2018، ص133.

المنظومة بين القيمة ( 58%) وذلك بالنسبة لدالة الصادات ( X ) ولتصل الى نسبة ( 99%) فيما يخص دالة الاستهلاك ( CONSUM )، بناء عليه فان قيمة معاملات التحديد مرتفعة ومقبولة من الناحية القياسية والاحصائية أي أن النموذج الخاص بمنظومة المعادلات الاقتصاد الجزائري خلال الفترة ( 1970-2018 ) تتميز بجودة مقبولة من الناحية الاحصائية والقياسية ويمكن الاعتماد على نتائج التقدير في هذه الحالة للتحليل الاقتصادي بدرجة عالية من الدقة والموثوقية.

#### ب- التحليل الاقتصادي لمنظومة الاقتصاد الجزائري:

فيما يلي سيتم محاولة التحليل الاقتصادي لكل معادلة من معادلات المنظومة المقدره من خلال الجدول ( ) وذلك من خلال محاولة تفسير اتجاه التأثير الذي تفرضه المتغيرات المستقلة المدرجة في كل معادلة من معادلات المنظومة الثمانية على كل متغير داخلي في هذه المنظومة.

#### التحليل الاقتصادي لمعادلة الاستهلاك:

بالرجوع الى الجدول أعلاه فيظهر أن اجمالي الاستهلاك في الاقتصاد الجزائري خلال فترة الدراسة تأثر بشكل ايجابي بكل من التغيرات في رقم القياسي لأسعار المستهلك ( NCPI )، الدخل المتاح الحقيقي ( NYD ) والتأخير بفترة واحدة في اجمالي الاستهلاك ( CONSM<sub>t-1</sub> )، حيث أن الزيادة في الرقم القياسي لأسعار الاستهلاك بنسبة ( 100%) تؤدي الى الزيادة في اجمالي الاستهلاك بمرونة بلغت ( 38%). كما أن الزيادة في اجمالي الدخل الحقيقي بنسبة ( 100%) تؤدي الى ارتفاع اجمالي الاستهلاك بمرونة نسبية قدرت بـ: ( 5%).

كما أن اجمالي الاقتصادي يتأثر بمرونة عالية في تأخيره الخاص بسنة واحدة حيث أن الزيادة في اجمالي الاستهلاك في السنة السابقة يؤدي الى ارتفاع الاستهلاك في السنة الموالية بنسبة تصل الى ( 89%) ويمكن تفسير هذه النتيجة.... تفسير اقتصادي؛ بالنسبة لمعدل البطالة فقد كان له أثر عكسي على اجمالي الاستهلاك حيث أن ارتفاع معدلات البطالة بنسبة ( 1%) تؤدي الى تراجع الاستهلاك بنسبة تتجاوز ( 11%).

بنفس الطريقة يتم تحليل المعادلات الخاصة بدوال الادخار الاستثمار وغيرها من معادلات النموذج من

الزاوية الاقتصادية.

### III- نمذجة الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على نموذج أشعة الانحدار الذاتي (VAR)

عرفت نماذج المعادلات الآنية انتقادات كثيرة ولاسيما فيما يتعلق بضعف نتائج التنبؤات الخاصة بها في ظل البيئة الاقتصادية المعقدة ولتجاوز هذا القصور جاءت نماذج أشعة الانحدار الذاتي<sup>1</sup> (VAR) كبديل لهذا النوع من النماذج التنبؤية، فقد أثبتت الاختلالات الاقتصادية (الأزمات الاقتصادية العالمية وغيرها) عدم صلاحيتها بسبب آنية العلاقات التي تربط بين المتغيرات الاقتصادية وعدم أخذها بعين الاعتبار لديناميكية وحركية المعادلات القياسية. أما نماذج (VAR) فتعالج كل المتغيرات بصفة متماثلة وبدون شرط اقضاء مع ادخال عامل التباطؤ لكل المتغيرات في كل المعادلات ليعطى للنظام الطبيعة الحركية، هذه النماذج عبارة عن تعميم لنماذج الانحدار الذاتي يتكون من نظام لجملة معادلات بحيث تكون كل متغيرة هي عبارة عن توليفة خطية لقيمها الماضية والقيم الماضية لمتغيرات بالاضافة الى الأخطاء العشوائية، كما أن نماذج الانحدار الذاتي تمكن الباحث من استخدام أدوات عديدة ومتنوعة (محاكاة واختبار السببية بين متغيرات كل معادلة) مع الأخذ بعين الاعتبار الديناميكية في التأثير وخصائص المتغيرات (علاقات تبادلية و متشابكة) كما أنها توفر خاصية تحديد استجابة المتغيرات الداخلية في كل معادلة للصدمات المحتملة أو المتوقعة للمتغيرات المحددة مسبقا والخارجية فيها.

وتأسيسا على ما سبق سيتم في هذه المرحلة محاولة تقدير مجموعة من النماذج القياسية بالاعتماد على منهجية أشعة الانحدار الذاتي (VAR) بالنسبة لكل معادلة من معادلات المنظومة وذلك بشكل مفرد مع اختبار العلاقة السببية بين متغيرات النموذج بشكل عام، ليتم في مرحلة أخيرة محاولة تحديد القدرة التفسيرية للمتغيرات المحددة مسبقا أو الخارجية في كل معادلة لأخطاء التنبؤ في المتغيرات الداخلية واختبار استجابة هذه الأخيرة للصدمات المحتملة في متغيرات الداخلية.

### III-1- دراسة استقرارية المتغيرات

كما تم الاشارة مسبقا في الجزء الخاص بأدوات الدراسة حول الأهمية البالغة التي تعنى بها اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية في تحديد المنهجية<sup>2</sup> أو النموذج القياسي الذي يمكن الباحث من قياس الأثار ودراسة العلاقات المتشابكة بين متغيرات الاقتصاد الكلي بشكل عام. سيتم في هذه المرحلة محاولة اختبار درجة سكون كل متغير

<sup>1</sup> - بإعتماد على:

د. جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص 1078.

د. عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، السعودية، 2004، ص 737.

<sup>2</sup> - د. شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي - محاضرات وتطبيقات -، مرجع سبق ذكره، ص 207-212.

من المتغيرات المدرجة في هذه الدراسة بالاعتماد على أحد أكثر الاختبارات شيوعاً في الأدبيات التطبيقية، وتكمن أهمية اختبار درجة استقرار الدراسة في تحديد المنهج القياسي الذي يتناسب و سلوك المتغيرات المدرجة في المنظومة، فعلى سبيل المثال نماذج تصحيح الخطأ تفترض بشكل رئيسي أن تكون السلاسل الزمنية لكل متغيرات المنظومة أو المعادلة محل الدراسة مستقرة عند المستوى أو عند الفرق الأول ووجود أي متغير متكامل من الدرجة الثانية ينفي إمكانية استخدام هذا الأسلوب أو المنهجية القياسية في معالجة الدراسة. وبالتالي فاختبارات الاستقرار تعتبر من أبرز الأدوات المستخدمة في تشخيص المنهجية القياسية التي تتوافق وخصائص بيانات كل نموذج بشكل عام، وتمتاز أي سلسلة زمنية بخاصية الاستقرار في حالة عدم احتوائها على جذر أحادي (unitroot) ومن أكثر هذه الاختبارات شيوعاً في الأدبيات نجد:

\* اختبار ديكي فولار المطور (ADF):

حيث يعتمد هذا الاختبار على الفرضيات التالية:

$$\left\{ \begin{array}{l} H_0 : \text{عدم استقرار السلسلة الزمنية (وجود جذور أحادي)} \\ H_1 : \text{السلسلة الزمنية المستقرة (عدم وجود جذر أحادي)} \end{array} \right.$$

ويتبع الاختبار توزيع (Mackinnon 1996) ويتم الحكم على نتائجه بمقارنة القيم المحسوبة له مع القيم الجدولية في مستوى الدلالة (5%) ويمكن الاستدلال على النتيجة أيضاً بالاعتماد على القيم الاحتمالية<sup>1</sup> حيث تكون السلسلة الزمنية لأي متغير مستقرة إذا كانت القيم الاحتمالية للاختبار أقل من القيمة الحرجة (0.05) في النماذج الثلاث (في وجود قاطع، في وجود قاطع واتجاه عام، عدم وجود قاطع واتجاه عام)، وذلك عند المستوى وعند الفرق الأول و النتائج موضحة في الجداول الموالية:

الجدول رقم (4-15): اختبار الاستقرار لمتغيرات الدراسة عند المستوى (الملحق رقم 2)

المتغيرات	وجود قاطع		وجود قاطع واتجاه عام		عدم وجود قاطع واتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
CONSM	2.165	0.9999	0.6905	0.9995	3.3323	0.9996
EXR	0.7956	0.993	-3.5821	0.0436	1.0189	0.9164
IR	-1.7035	0.423	-1.5709	0.7895	-0.904	0.3195
M2R	1.2635	0.9981	-0.3755	0.9858	3.2449	0.9996
NCPI	-2.0973	0.2467	-2.0464	0.5616	-0.9498	0.3006

<sup>1</sup>-خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2012، ص ص197-191.

NEXPO	-0.2807	0.92	-2.109	0.5275	0.5963	0.8418
NGEXP	0.3342	0.9778	-1.5409	0.8012	1.3211	0.951
NGREV	0.2797	0.9748	-1.5554	0.7957	1.2764	0.9468
NIMPO	-0.7178	0.8324	-1.8238	0.6776	0.0059	0.6797
NIMPX	-0.088	0.9447	-1.6931	0.739	0.853	0.8913
NINV	1.547	0.9992	-0.9996	0.9344	2.9118	0.9988
NOILP	-1.4415	0.5542	-2.2175	0.4694	-0.3185	0.5655
NUNM	-2.0264	0.2749	-1.7785	0.6996	-2.0723	0.0379
NPROD	0.3136	0.9767	-1.5414	0.801	1.4444	0.9613
NYD	0.4379	0.9826	-1.5037	0.8146	1.5825	0.9706
S	-0.4724	0.8875	-1.655	0.7556	1.3565	0.9542
Y	2.198	0.9999	-0.2172	0.9908	8.4286	1
YNM	3.9567	1	0.0248	0.9955	6.075	1

\*MACKINNON (1996) ONE-SIDED P-VALUES.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12

باستقراء النتائج الموضحة في الجدول أعلاه والتي تبين نتائج اختبار الاستقرارية (ADF) الخاصة بمتغيرات المنظومة عند المستوى، يمكن أن نقبل فرضية العدم بالنسبة لكل متغيرات المنظومة والتي تنص على أن هذه الأخيرة غير مستقرة عند المستوى و ذلك في النماذج الثلاث لإختبار (ADF)، على اعتبار أن القيم الإحصائية المحسوبة لستيونت بالنسبة لكل متغيرات المنظومة اقل تمام من القيم الجدولية عند مستوى معنوية (5%)، ويمكن الاستدلال على ذلك من خلال القيم الاحتمالية لاختبار (ADF) بالنسبة لكل متغيرات المنظومة والتي كانت أكبر من القيم الحرجة (0.05) أي أننا قبلنا الفرضية الصفرية بالنسبة لكل متغيرات المنظومة وفي كل النماذج ، باستثناء متغيري أسعار الصرف ومعدل البطالة ظهرا مستقرين في النموذج الثالث والأول على الترتيب حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية لستيونت بالنسبة لهذين المتغيرين في النماذج سالفه الذكر بلغت على التوالي (  $Prop - T_{stat} = 0.04; 0.03$  ) وهي اقل تماما من القيم الحرجة (0.05) أي أننا يمكن أن نقبل الفرضية البديلة. في حين أظهر نفس الاختبار أن متغيري أسعار الصرف ومعدل البطالة غير مستقرين في نموذجين من أصل 3 نماذج ، وبالتالي يمكن الحكم قطعا بعدم استقرارية هذين المتغيرين.

بناء على النتائج المتحصل عليها من خلال تحليل استقرارية متغيرات الدراسة والتي أفضت لقبول فرضية العدم بالنسبة لكل المتغيرات يتضح جليا وجود عدم استقرارية ذات سيرورة عشوائية من النوع (DS) بالنسبة لكل

متغيرات المنظومة وفي هذه الحالة يتوجب إجراء الفروقات من الدرجة الأولى على كل متغيرات المنظومة واعادة الاختبار مرة ثانية للتحقق من استقرارية هذه الأخيرة عند الفرق الأول وهو ما يوضحه الجدول التالي.

الجدول رقم (4-16): اختبار استقرارية لمتغيرات الدراسة عند الفرق الأول(الملحق رقم 2)

المتغيرات	وجود قاطع		وجود قاطع واتجاه عام		عدم وجود قاطع واتجاه عام	
	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.	t-Statistic	Prob.
D(CONSM)	-1.6106	0.469	-4.6478	0.0027	-0.7933	0.3668
D(EXR)	-4.3931	0.001	-4.7226	0.0022	-1.2615	0.1876
D(IR)	-4.8904	0.0002	-4.9184	0.0012	-4.9436	0
D(M2R)	-5.0799	0.0001	-5.2459	0.0005	-4.4552	0
D(NCPI)	-6.4729	0	-6.4167	0	-6.5396	0
D(NEXPO)	-4.8934	0.0002	-4.8908	0.0013	-4.7704	0
D(NGEXP)	-6.9066	0	-7.1151	0	-6.4918	0
D(NGREV)	-5.6767	0	-5.7958	0.0001	-5.4315	0
D(NIMPO)	-7.3119	0	-7.2544	0	-7.222	0
D(NIMPX)	-5.6899	0	-5.7309	0.0001	-5.5082	0
D(NINV)	-5.184	0.0001	-5.7259	0.0001	-4.5917	0
D(NOILP)	-6.1309	0	-6.0554	0	-6.1222	0
D(NUNM)	-4.8806	0.0002	-4.7983	0.0017	-4.8822	0
D(NPROD)	-6.1023	0	-6.2282	0	-5.7208	0
D(NYD)	-5.9854	0	-6.1483	0	-5.5849	0
D(S)	-5.9796	0	-5.9141	0.0001	-5.6266	0
D(Y)	-6.3342	0	-6.5621	0	-1.7182	0.0811
D(YNM)	-4.5726	0.0006	-6.3507	0	-3.535	0.0007

\*MACKINNON (1996) ONE-SIDED P-VALUES.

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EViews 12

بعد إجراء الفروقات من الدرجة الأولى يمكن رفض فرضية العدم لاختبار (ADF) بالنسبة لجل متغيرات المنظومة المدرجة في هذه الدراسة في النماذج الثلاث لاختبار (ADF) على اعتبار أن القيم الاحتمالية بالنسبة لإحصائية ستيودنت اقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) وبالتالي يمكن الحكم على استقرارية هذه المتغيرات عند الفرق الأول.

كما يوجد استثناء حيث أن كل من أسعار الصرف والاستهلاك (DEXR), (DCONSUM) ظهرت غير مستقرة عند الفرق الأول، حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستيودنت للإستهلاك الخاص في النموذجين

الأول والثاني بلغت (0.36;0.46) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) أي أننا نقبل فرضية العدم في النموذجين الأول والثاني ، أما نتائج اختبار (ADF) بالنسبة لمتغير أسعار الصرف عند الفرق الأول في النموذج الأول (عدم وجود قاطع واتجاه عام ) أظهرت نتائج سلبية أي أن متغير أسعار الصرف غير مستقر في النموذج سالف الذكر، وبالتالي يجب اجراء الفروقات من الدرجة الثانية لمتغيري الاستهلاك الخاص و أسعار الصرف وإعادة الاختبار مرة ثالثة.

بالنظر للمحق رقم 2 يظهر أن متغيري الاستهلاك الخاص وأسعار الصرف الإسمية متكاملان من الدرجة الثانية حيث أن القيم الاحتمالية لإحصائية ستودنت بالنسبة لاختبار (ADF) الخاصة بالمتغيرين سالف الذكر في النماذج الثلاثة للاختبار كلها أقل تماما من القيم الحرجة (0.05).

من خلال نتائج اختبارات استقرارية السلاسل الزمنية التي أظهرت أن متغيرات الدراسة متكاملة من درجات مختلفة (الدرجة الأولى  $I_1$  - الدرجة الثانية  $I_2$ ) الأمر الذي ينفي حسب (1986 GRANGER) وجود إمكانية علاقة توازنية في الأجل الطويل بين متغيرات المنظومة، الأمر الذي يلغي إمكانية تطبيق نماذج تصحيح الخطأ في تقدير المنظومة محل الدراسة وبالتالي سيتم التركيز على اعتماد أشعة الانحدار الذاتي (VAR) في تقدير منظومة المعادلات محل الدراسة.

### III-2- تقدير دوال المنظومة التي تتمتع الاقتصاد الجزائري بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي (VAR):

كما أسلفنا الذكر سابقا فان اختيار أشعة الانحدار الذاتي (VAR) تم بناء على الأهداف المسطرة من خلال هذه الدراسة من جهة بالإضافة الى ما أسلفته نتائج اختبار الاستقرارية<sup>1</sup> من جهة ثانية حيث أظهرت أن مجموعة معادلات المنظومة تحتوي على متغيرات متكاملة من الدرجة الثانية وأخرى متكاملة من الدرجة الأولى وبالتالي انتفاء إمكانية وجود علاقة توازنية في الأجل الطويل بين هذه المعادلات، وبالتالي فتوحيد المنهجية المعتمدة في القياس تعتبر أمرا ضروريا لنمذجة الاقتصاد الجزائري بشكل دقيق مقارنة مع استخدام نماذج قياسية مختلفة. قبل تقدير معادلات المنظومة بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي (VAR) سيتم أولا تحديد درجة التأخير المناسبة لكل معادلة من معادلات المنظومة.

<sup>1</sup> - يعتمد على:

-د. شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، مرجع سبق ذكره، ص 272.  
-خالد محمد السواعي، EViews و القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2016، ص 151.

### III-2-1- تحديد درجة التأخير:

وذلك بالاعتماد على مجموعة من المعايير المخصصة لهذا الغرض وهي (AIC- SC-HQ) حيث يتم اختيار درجة التأخير المثلى في المتغير التابع والمتغيرات المستقلة لكل معادلة من معادلات المنظومة بالاعتماد على أقل قيمة للمعايير سالفة الذكر ونتائج اختبارات موضحة (الملحق رقم 3) من خلال الجدول الموالي:

الجدول رقم (4-17): نتائج اختبارات المفاضلة

معاذلات	HQ	SC	AIC	النتيجة
الاستهلاك	42.97466*	43.47189*	42.67682*	فترة واحدة
الادخار	43.53434*	43.83268*	43.35564*	فترة واحدة
الاستثمار	46.68966*	47.18688*	46.39182	فترة واحدة
الانفاق العام	42.09197*	42.39031*	41.91327*	فترة واحدة
الضرائب	27.66779*	27.81696*	27.57844*	فترة واحدة
الصادرات	27.56489*	27.91295	27.35640*	ثلاث فترات
الواردات	25.98389*	26.50598*	25.67117	فترتين زمنيتين
السوق النقدي	32.78424*	33.08258*	32.60554	فترة واحدة

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12.

تمثل النتائج الموضحة في الجدول أعلاه القيم الصغرى لمعايير المفاضلة (AIC- SC-HQ) بالنسبة لكل دالة من دوال المنظومة، حيث سجلت دوال (الاستهلاك، الادخار، الاستثمار، الانفاق العام، الضرائب، السوق النقدي) مستوى تأخير بفترة زمنية واحدة في حين سجلت دالة الصادرات تأخير بثلاث فترات زمنية أما بالنسبة لدالة الواردات فقد تم اعتماد تأخير بفترتين زمنيتين فقط.

### III-2-2- تقدير معادلات المنظومة بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي بين الأخطاء (VAR):

بعد تحديد درجة التأخير المثلى سيتم في هذه المرحلة محاولة تقدير المعادلات بشكل منفرد بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي والجدول الموالي يلخص نتائج التقدير وبعض المؤشرات الاحصائية الخاصة بكل معادلة من معادلات المنظومة وفق المتغيرات المدرجة سابقا بطريقة المعادلات الآتية (الملحق رقم 4):

الجدول رقم (4-18): تقدير معادلات المنظومة بالاعتماد على منهجية الانحدار الذاتي

**Autoregression Estimates.(VAR)**

	<b>NINV</b>		<b>S</b>		<b>CONSM</b>
NINV(-1)	0.510201	S(-1)	0.898402	CONSM(-1)	0.882202
YNM(-1)	0.103934	NYD(-1)	0.188792	NUNM(-1)	-10.11478
IR(-1)	-7.553923	NINV(-1)	-0.24765	NYD(-1)	0.057225
NIMPX(-1)	0.275006	C	371.508	NCPI(-1)	0.354054
C	54.26485	R-squared	0.957309	C	461.3172
R-squared	0.989537	F-statistic	328.8865	R-squared	0.992417
F-statistic	1387.085			F-statistic	1919.41
	<b>NGEXP</b>		<b>NIMPX</b>		<b>M2R</b>
NGEXP(-1)	0.748722	NIMPX(-1)	0.887302	M2R(-1)	0.666842
NGREV(-1)	0.243325	Y(-1)	0.029894	Y(-1)	0.308521
Y(-1)	0.035638	C	-150.921	IR(-1)	-99.4397
C	-212.413	R-square	0.947076	C	-64.3139
R-squared	0.968054	F-statistic	402.6382	R-square	0.979327
F-statistic	444.4472			F-statistic	694.7899
	<b>M</b>		<b>X</b>		
M(-1)	1.226528	X(-1)	1.162653		
M(-2)	-	X(-2)	-0.052061		
	0.522635				
Y(-1)	0.045925	X(-3)	-0.086795		
Y(-2)	0.213133	Y(-1)	-0.035875		
P(-1)	-634.436	Y(-2)	-0.304653		
P(-2)	540.306	Y(-3)	0.324184		
C	1207.533	C	183.9872		
R-squared	0.966863	R-square	0.970532		
F-statistic	194.518	F-statistic	214.0747		

المصدر: من إعداد الباحث باستخدام برنامج EVIEWS

### III-2-2-1- التفسير الإحصائي والاقتصادي

في هذه المرحلة سيتم التأكد من كفاءة<sup>1</sup> نماذج الدراسة المقدر والموضحة في الجدول أعلاه من الزاويتين الإحصائية والاقتصادية من خلال التعليق على نتائج التقدير فيما يخص الجانب الاقتصادي للتحليل أما فيما يخص الجانب الإحصائي فسيتم اختبار المعنوية الكلية للنماذج المقدر وقدرتها التفسيرية ليتم في مرحلة أخرى اختبار خلو هذه النماذج من مختلف مشاكل القياس.

#### أ- التفسير الإحصائي لنماذج الدراسة:

بالرجوع الى النتائج الموضحة من خلال الجدول أعلاه فيظهر أن قيم احصائية فيشر (F-STAT) كلها أكبر من القيمة (190) وبمقارنتها مع القيم الجدولية المقابلة لها في جدول توزيع فيشر والموضح في الملحق ( ) يظهر أن كل هذه القيم المحسوبة أكبر تماما من القيم الجدولية وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة للاختبار والتي تنص على أن كل نماذج الدراسة معنوية من الناحية الاحصائية الكلية أي أنه يوجد على الأقل متغير مفسر واحد من كل معادلة من معادلات المنظومة يؤثر في المتغير التابع بصورة دالة من الناحية الاحصائية.

بالنسبة للقوة التفسيرية للنماذج فيظهر أن كل النماذج الموضحة في الجدول أعلاه تمتاز بجودة توفيق

عالية. حيث تراوحت قيمة معامل التحديد بالنسبة للمعادلات الثمانية الخاصة بالمنظومة محل الدراسة بين القيم

( $R^2 = 0.94; 0.99$ ) وهي قدرة تفسيرية تعتبر جد مرتفعة للمتغيرات الخارجية حيث أن المتغيرات المفسرة

في كل معادلة بشكل عام تساهم في تفسير ما نسبته (94%-99%) من التغيرات في التغيرات الداخلية بنفس

المعادلة أما النسب الباقية والمحصورة بين (6%-1%) فهي تمثل عوامل غير مدرجة في النموذج وأخطاء توصيف

أو متغيرات تم اهمالها قد تم ادراجها في هامش الخطأ.

<sup>1</sup> - حسين على بخيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن، ص ص161-168.

**ب-التفسير الاقتصادي لنماذج الدراسة:**

بعد التحقق من الكفاءة الاحصائية والقياسية لأشعة الانحدار الذاتي المقدر في الخطوة السابقة سيتم في هذه المرحلة محاولة إسقاط النتائج المتوصل اليها في ضوء ما جاءت به النظرية الاقتصادية وذلك بالنسبة لكل شعاع من أشعة الانحدار الذاتي على حدى.

-دالة الاستهلاك: بالرجوع الى الجدول رقم ( ) وفي الجزء الخاص بدالة الاستهلاك، يظهر أن اجمالي الاستهلاك في الجزائر يستجيب بشكل ايجابي لاجمالي الاستهلاك بفترة سابقة حيث أن الزيادة في اجمالي الاستهلاك للفترة السابقة بوحدة واحدة تؤدي الى زيادة اجمالي الاستهلاك في الفترة الحالية بقيمة تتجاوز ( 0.88 مليار دج جزائري)، ونفس الملاحظة تم تسجيلها بالنسبة لاستجابة اجمالي الاستهلاك لكل من الدخل الوطني المتاح والرقم القياسي لأسعار الاستهلاك حيث أن الزيادة في المتغيرات سالف الذكر في وحدة واحدة (مليار دينار) تؤدي الى زيادة اجمالي الاستهلاك للفترة الحالية ب (0.05؛ 0.35 مليار دينار جزائري) على التوالي.

-بالنسبة لاستجابة اجمالي الاستهلاك لمتغير معدل البطالة فقد أظهرت نتائج التقدير أنها عكسية حيث أن الزيادة في معدلات البطالة بوحدة واحدة (1%) تؤدي الى تراجع اجمالي الاستهلاك بقيمة تتجاوز (10 مليار دج)

**III-2-3- اختبارات مشاكل القياس بالنسبة لنماذج الدراسة:**

في هذه النقطة<sup>1</sup> سيتم اختبار استقرارية البواقي وعدم ارتباطها ذاتيا وذلك بالاعتماد على اختبار الجذور المقلوبة ليتم بعد ذلك التأكد من غياب مختلف مشاكل القياس الكلاسيكية عن المعادلات المقدر باستخدام طريقة الانحدار الذاتي وهذه الخطوة تعتبر محورية في الحكم على مدى دقة النتائج المتوصل اليها واعتماديتها في عملية التحليل الاقتصادي.

<sup>1</sup> - د. جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، مرجع سبق ذكره، ص1097.

III-2-3-1- اختبار الجذور المقلوبة في المعادلات المقدرية:

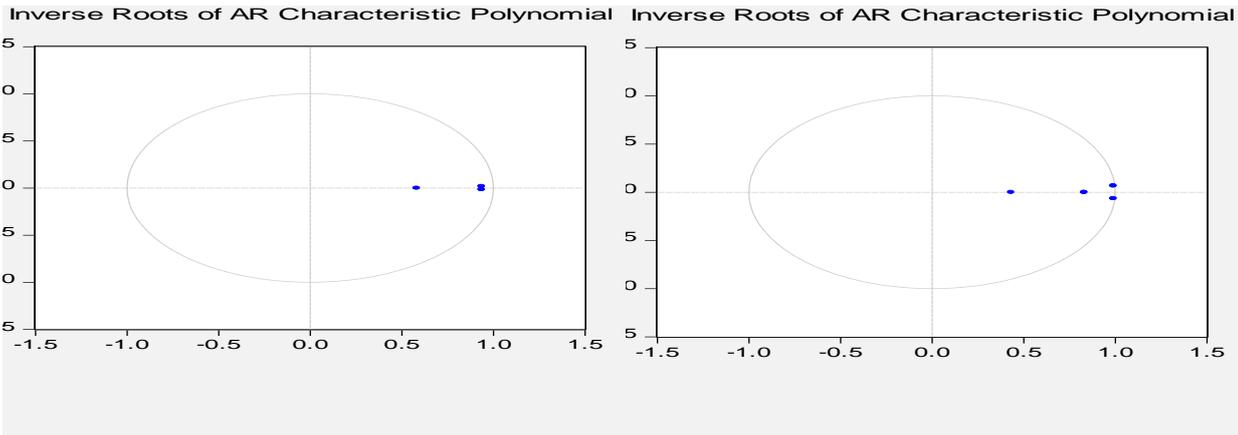
تمثل الأشكال الموائية الدوائر الأحادية الخاصة بكل شعاع من أشعة الانحدار الذاتي أو بكل معادلة من

معادلات المنظومة بشكل مفرد أما النقاط الزرقاء فهي تمثل مقلوب جذور البواقى في كل معادلة على حدى.

الشكل رقم (4-9): نتائج اختبار الجذور المقلوبة لبواقى تقدير نماذج الدراسة.

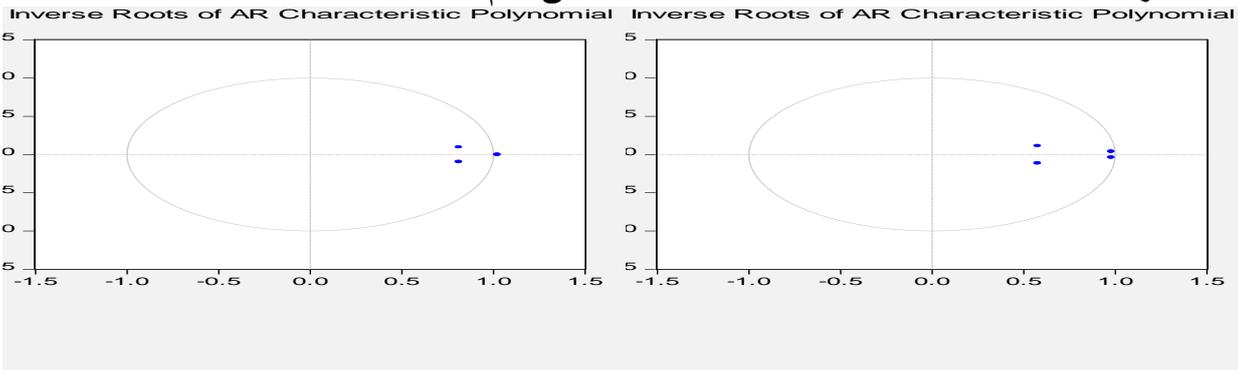
الإدخار

الاستهلاك



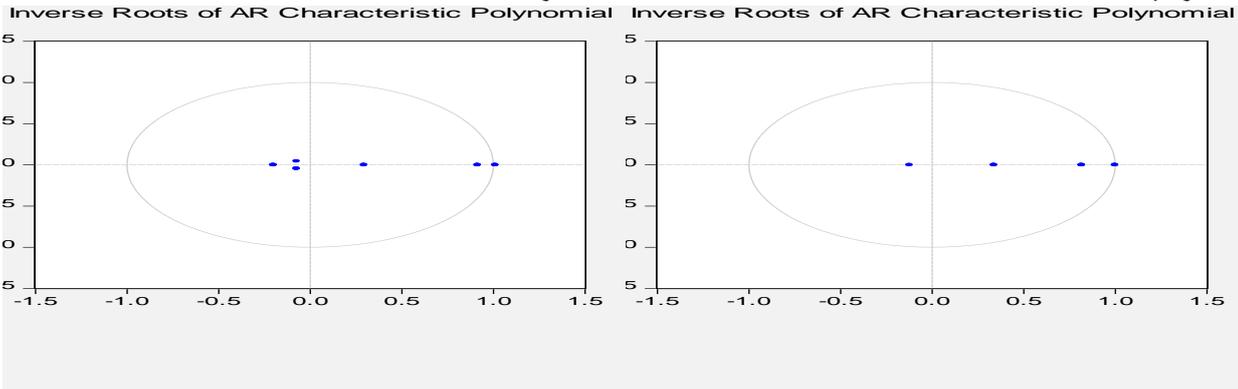
الإنفاق العام

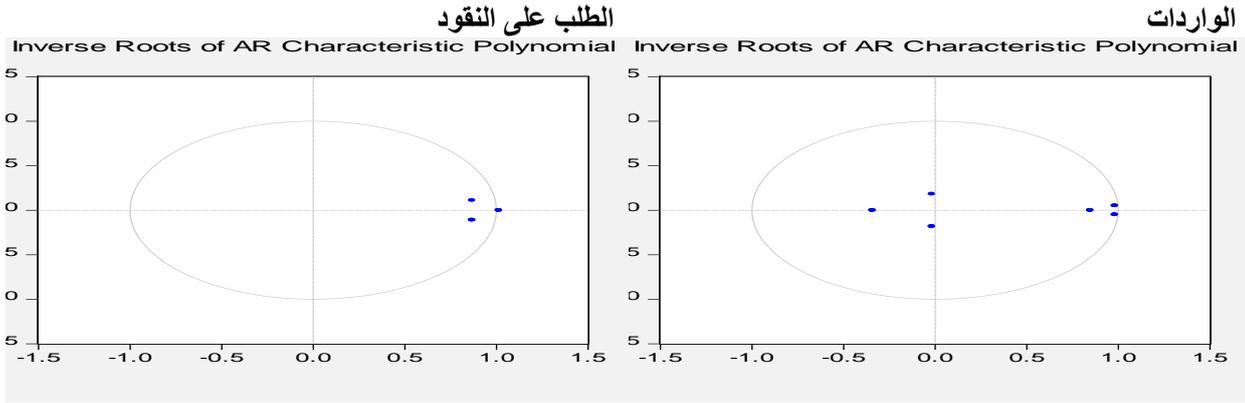
الاستثمار



الصادرات

الضرائب





المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

بالنظر الى الأشكال الموضحة سابقا فيظهر أن كل النقاط الزرقاء تقع ضمن الدائرة الأحادية وهو ما ينفي مشكل عدم استقرار بواقى أشعة الانحدار الذاتي المقدرة سلفا والخاصة بكل معادلة من معادلات المنظومة أي أن كل المعادلات المعتمدة في هذه المنظومة تعتبر مستقرة هيكليا.

### III-2-3-2- اختبار الارتباط الذاتي والخاص بنماذج أشعة الانحدار الذاتي:

ان مشكلة الارتباط الذاتي من بين المشاكل الأكثر شيوعا في نماذج الانحدار الذاتي وهذا لوجود تأخيرات في المتغيرات المستقلة والمتغير التابع<sup>1</sup> والتي يمكن أن تؤثر بشكل سلبي على الارتباط بين بواقى تقدير هذا النموذج وبالتالي الوصول الى انحدار زائف لا يعبر عن حقيقة النموذج المدروس، وللتحقق من غياب الارتباط الذاتي في بواقى تقدير معادلات الدراسة سيتم الاعتماد على احصائيتين وهما ( LRE-STAT؛ RAO F-STAT) بالنسبة لكل شعاع أو معادلة على حدى وذلك وفق درجة الابطاء المحددة سلفا.

الجدول رقم (4-19): نتائج اختبار الارتباط الذاتي في بواقى تقدير نماذج الدراسة.

Null hypothesis: No serial correlation at lag h							المعدلة
Lag	LRE* stat	df	Prob.	Rao F-stat	Df	Prob.	
2	12.7873	16	0.6882	0.794022	(16, 110.6)	0.6894	الاستهلاك
2	15.30779	9	0.0828	1.774714	(9, 95.1)	0.0831	الادخار
2	17.54037	16	0.3515	1.113554	(16, 98.4)	0.3535	الاستثمار
2	8.932884	9	0.4435	1.002018	(9, 95.1)	0.444	الانفاق العام
2	5.033304	4	0.2839	1.282217	(4, 80.0)	0.284	الضرائب
4	6.28899	9	0.7107	0.695576	(9, 85.3)	0.7111	الصادرات

<sup>1</sup> - د. جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، الجزء الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015، ص 897.

4	2.728867	4	0.6042	0.685606	(4, 72.0)	0.6042	الواردات
2	5.2964	9	0.8077	0.583119	(9, 95.1)	0.808	السوق النقدي

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على برنامج EViews12

بالرجوع الى الجدول السابق فيظهر أن القيم الاحتمالية لاحصائتي ( LRE-STAT ؛ RAO F- STAT) بالنسبة لكل معادلة من معادلات المنظومة أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05) بالنسبة لكل معادلة من معادلات المنظومة وبشكل مفرد عند درجة الابطاء المناسبة لهذه الأخيرة وبالتالي يمكن الجزم بتأكيد نتائج اختبار الجذور المقلوبة والتي توصلت الى أن بواقي التقدير غير مرتبطة ذاتيا.

بناء على التحليل الاحصائي للنماذج المقدره وفق منهجية الانحدار الذاتي ( VAR) فيظهر أن النماذج المقدره ذات كفاءة عالية من الناحية الاحصائية وأن المتغيرات المفسرة المدرجة في كل معادلة من معادلات المنظومة المعتمدة في هذه الدراسة لها قدرة تفسيرية عالية على تفسير التغيرات في المتغير التابع أو الداخلي في كل معادلة ويمكن أيضا الاعتماد على نتائج التقدير بدرجة عالية من الموثوقية والكفاءة.

### III-3- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات المنظومة:

في هذه المرحلة سيتم الاعتماد على اختبار سببية <sup>1</sup> (GRANGER) وذلك في كل معادلة من معادلات المنظومة بشكل مفرد حيث سيتم التركيز على العلاقة السببية بين كل متغير خارجي وداخلي في كل معادلة من معادلات المنظومة بشكل مفرد. تهدف اختبارات السببية الى فحص العلاقة بين متغيرين وتقوم على اختبار فيشر ( F) حيث يعتبر المتغير A يؤثر في المتغير B (التغير في A يتسبب في التغيرات في B اذا كان التباطؤ الزمني للمتغير A له طاقة تنبؤية أعلى من الطاقة التنبؤية للتباطؤ الزمني للمتغير B) والفرضية الصفرية تعني أن A لا يؤثر في B ورفض الفرضية الصفرية يعني أن A تؤثر في B وتميز بين ثلاث حالات للسببية تتمثل في (السببية أحادية الاتجاه؛ السببية ثنائية الاتجاه؛ عدم وجود سببية).

الجدول رقم (4-20): اختبارات السببية لدوال الادخار، الاستهلاك، الاستثمار، والانفاق العام

Lags: 1			Lags: 1		
CONSM			NINV		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.	Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
NCPI does not Granger Cause CONSM	1,32257	0,2562	YNM does not Granger Cause NINV	7,2768	0,0098
CONSM does not Granger Cause NCPI	0,0424	0,8378	NINV does not Granger Cause YNM	1,03389	0,3147
NUNM does not Granger Cause CONSM	4,12713	0,0481	IR does not Granger Cause NINV	0,00558	0,9408
CONSM does not Granger Cause NUNM	0,52847	0,471	NINV does not Granger Cause IR	0,79561	0,3772

<sup>1</sup> - د. شبحي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، مرجع سبق ذكره، ص 276.

NUNM					
NYD does not Granger Cause	19,547	6,00E-05	NIMPX does not Granger Cause	9,16269	0,0041
CONSM					
CONSM does not Granger Cause	0,01378	0,9071	NINV does not Granger Cause	0,06105	0,806
NYD					
Lags: 1					
S					
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.	Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.
NYD does not Granger Cause S	0,11387	0,7373	NGREV does not Granger Cause	8,88651	0,0046
S does not Granger Cause NYD	7,1897	0,0102	NGEXP does not Granger Cause	0,09352	0,7612
NINV does not Granger Cause S	0,01428	0,9054	Y does not Granger Cause	4,41934	0,0412
S does not Granger Cause NINV	19,9612	5,00E-05	NGEXP does not Granger Cause	2,42673	0,1263

المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

### III-3-1- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات سوق السلع والخدمات

#### III-3-1-1- دالة الاستهلاك

فيما يخص اتجاه السببية من معدلات البطالة باتجاه اجمالي الاستهلاك (الملحق رقم 5) فقد بلغت قيمة فيشر ( $F_{STAT} = 4.12$ ) وهي دالة من الناحية الاحصائية حيث أن القيمة الاحتمالية المرتبطة بها تساوي (0.04) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لاختبار السببية والتي تنص على وجود علاقة سببية من معدلات البطالة باتجاه اجمالي الاستهلاك أي أن التغيرات في معدلات البطالة تؤثر على اجمالي الاستهلاك؛ في الجهة المقابلة فان اجمالي الاستهلاك لا يتسبب في تغيرات معدلات البطالة على اعتبار أن القيمة المحسوبة لاحصائية فيشر بالنسبة لهذا الاتجاه من السببية بلغت  $F_{STAT} = 0.52$  بقيمة احتمالية تساوي (0.47) وهي أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05) وعليه فان العلاقة السببية بين معدلات البطالة واجمالي الاستهلاك هي أحادية الاتجاه فقط في الاقتصاد الجزائري (من معدلات البطالة باتجاه اجمالي الاستهلاك).

نفس الملاحظة سجلت في علاقة السببية بين اجمالي الدخل المتاح وحجم الاستهلاك حيث أن قيمة فيشر المحسوبة بالنسبة لاتجاه السببية من اجمالي الدخل المتاح نحو اجمالي الاستهلاك بلغت (19.54) بقيمة احتمالية (0.00) وهي أقل تماما من القيمة الحرجة (0.05) أي أن التغيرات في اجمالي الدخل المتاح تتسبب في تغيرات اجمالي الاستهلاك بالاقتصاد الجزائري أما الاتجاه المعاكس فقد أظهرت نتائج اختبارات السببية غياب التأثير الذي تفرضه التغيرات في اجمالي الاستهلاك على حجم الدخل المتاح في الاقتصاد الجزائري على اعتبار أن القيمة

الاحتمالية لاحصائية فيشر بالنسبة لهذا الاتجاه بلغت (0.90) وهي أكبر من القيمة الحرجة (0.05) أي أن قيمة فيشر المحسوبة في هذا الاتجاه أقل تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى معنوية (5%).  
فيما يخص اتجاه السببية بين مؤشر أسعار الاستهلاك (NCPI) واجمالي الاستهلاك (CONSM) فأظهرت نتائج اختبارات السببية غياب التأثير المفروض من كل متغير من المتغيرات سالفه الذكر على المتغير الآخر أي غياب العلاقة السببية في الاتجاهين بين الاستهلاك ومؤشر أسعار الاستهلاك.

### III-3-1-2- دالة الاستثمار

اتجاه السببية من الدخل الاسمي (YNM) باتجاه اجمالي الاستثمار (NINV) وذلك لأن القيمة الاحتمالية لهذه الاحصائية بلغت (0.00) وبالتالي يمكن القول بأن التغيرات في الدخل الاسمي بالجزائر تتسبب في التغيرات في اجمالي الاستثمار؛ أما التغيرات في اجمالي الاستثمار لا تأثير على التغيرات في الدخل الاسمي بالاقتصاد الجزائري على اعتبار أن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر في هذه الاتجاه بلغت (0.31)، وعليه فان العلاقة السببية بين اجمالي الاستثمار والدخل الاسمي هي علاقة سببية أحادية الاتجاه في الاقتصاد الجزائري.

-ان التغيرات في اجمالي الاستثمار لا تؤثر في التغيرات في معدلات الفائدة الحقيقية حيث بلغت قيمة احصائية فيشر بالنسبة لهذا الاتجاه  $F_{STAT} = 0.79$  وهي أقل تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها، أي يمكن القول أن التغيرات في اجمالي الاستثمار لا تؤثر في التغيرات في معدلات الفائدة في الاقتصاد الجزائري بناء على منهجية (GRANGER)؛ وقد تم التوصل إلى نفس النتيجة تقريبا في الاتجاه المعاكس حيث أن قيمة احصائية فيشر في هذا الاتجاه بلغت  $F_{STAT} = 0.005$  وهي غير دالة من الناحية الاحصائية لأنها أقل من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%) وبالتالي فالتغيرات في معدلات الفائدة أيضا لا تتسبب في تغيرات اجمالي الاستثمار وقد يرجع ذلك الى عوامل مختلفة متعلقة بمناخ وبيئة الاستثمار في الجزائر.

أظهرت النتائج وجود سببية من اجمالي الضرائب (NIMPX) نحو اجمالي الاستثمار (NINV) حيث بلغت قيمة احصائية فيشر في هذا الاتجاه  $F_{STAT} = 9.16$  بقيمة احتمالية تساوي (0.00) أي أن التغيرات في حجم الضرائب تتسبب في التغيرات في اجمالي الاستثمار أي أن الضرائب تعتبر عامل محدد للاستثمار في الاقتصاد الجزائري؛ في الاتجاه المعاكس أي من اجمالي الاستثمار باتجاه حجم الضرائب فقد أظهرت نتائج اختبارات السببية عدم معنوية احصائية فيشر والتي بلغت  $F_{STAT} = 0.06$  وهي أقل من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى المعنوية (5%) أي أن التغيرات في اجمالي الاستثمار لا تتسبب في تغيرات حجم الضرائب.

### III-3-1-3- دالة الادخار

أن التغيرات في اجمالي الادخار يتسبب في التغير في كل من اجمالي الاستثمار واجمالي الدخل المتاح حيث أن القيمة الاحصائية لفيشر في هاذين الاتجاهين بلغت على التوالي ( 19.96؛ 7.18 =  $F_{STAT}$  ) بقيم احتمالية بلغت على التوالي ( 0.01 ) و ( 0.00 ) و هي أصغر من مستوى المعنوية ( 5% ) وبالتالي يمكن قبول الفرضية البديلة لهاتين الاختبارين، وعليه فان التغيرات في اجمالي الادخار تتسبب في تغيرات في كل من الدخل المتاح واجمالي الاستثمار.

في الاتجاه الآخر أي من اجمالي الاستثمار والدخل المتاح نحو اجمالي الادخار فقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية في هذا الاتجاه وذلك على اعتبار أن القيم الاحتمالية لاحصائية فيشر بالنسبة لهاذين الاتجاهين أكبر تماما من القيمة الحرجة ( 0.05 ) أي وجود علاقة سببية في اتجاه وحيد من كل من حجم الاستثمار والدخل المتاح باتجاه اجمالي الادخار.

### III-3-1-4- دالة الانفاق الحكومي:

أظهرت نتائج اختبارات السببية بالنسبة لدالة الانفاق الحكومي وجود علاقة سببية وحيدة الاتجاه من كل من الإيرادات العامة واجمالي الدخل الوطني الحقيقي باتجاه الانفاق العام ( NGEXP ) على اعتبار أن القيم الاحصائية لفيشر بالنسبة لهذه الاتجاهات من السببية بلغت على التوالي ( 8.88؛ 4.41 ) بقيم احتمالية أقل تماما من القيمة الحرجة ( 0.05 ) أي أننا قبلنا الفرضية البديلة لاختبار السببية في هاذين الاتجاهين. حيث أن التغيرات في كل من اجمالي الإيرادات العامة ( NGREV ) واجمالي الدخل الوطني الحقيقي ( Y ) تتسبب في تغير اجمالي الانفاق العام أما في الاتجاه المعاكس فتم تسجيل غياب علاقة سببية من الانفاق العام ( NGEXP ) إلى كل من اجمالي الإيرادات ( NGREV ) والدخل الوطني الحقيقي ( Y ).

الجدول رقم (4-21): اختبارات السببية لدوال الضرائب، الصادرات، الواردات، والطلب على النقود

Lags: 1			Lags: 3		
NIMPX			X		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.	Null Hypothesis:	F-statistic	Prob.
Y does not Granger Cause NIMPX	2,72098	0,106	X does not Granger Cause Y	1,17687	0,331
NIMPX does not Granger Cause Y	5,13606	0,0283	Y does not Granger Cause X	1,92699	0,1412
Lags: 2			Lags: 1		
M			M2R		
Null Hypothesis:	F-Statistic	Prob.	Null Hypothesis:	F-	Prob.

		Statistic	
<b>P does not Granger Cause M</b>	3,66352 0,0342	IR does not Granger Cause M2R	1,21416 0,2764
<b>M does not Granger Cause P</b>	1,45667 0,2445	M2R does not Granger Cause IR	0,02788 0,8681
<b>Y does not Granger Cause M</b>	0,97343 0,3861	Y does not Granger Cause M2R	3,69274 0,061
<b>M does not Granger Cause Y</b>	6,95249 0,0025	M2R does not Granger Cause Y	0,10027 0,753

- المصدر: من اعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات EVIEWS12

### - III-3-1-5- دالة الضرائب:

بناء على النتائج الموضحة في الجدول أعلاه فيظهر غياب العلاقة السببية من اجمالي الدخل الوطني الحقيقي باتجاه اجمالي الضرائب وذلك على اعتبار أن القيمة الاحصائية لفيشر (  $F_{STAT} = 2.72$  ) وهي غير دالة من الناحية الاحصائية باعتبار أن قيمتها الاحتمالية تساوي (0.10) أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05) أي أن التغيرات في اجمالي الدخل الحقيقي لا تؤثر في التغيرات في اجمالي الضرائب أما في الاتجاه المعاكس أظهر وجود علاقة سببية من اجمالي الضرائب باتجاه الدخل الحقيقي حيث أن التغيرات في اجمالي الضرائب تتسبب في التغيرات في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي في الاقتصاد الجزائري وذلك على اعتبار أن القيمة الاحصائية لفيشر بلغت (  $F_{STAT} = 5.13$  ) كقيمة احتمالية (0.02) أي أن القيمة الاحتمالية المحسوبة سابقا أكبر تماما من القيمة الجدولية المقابلة لها وبالتالي فقد قبلنا الفرضية البديلة لهذا الاختبار.

### - III-3-1-6- دالة الصادرات:

أظهرت نتائج اختبار السببية بالنسبة للنموذج الخاص باجمالي الصادرات كمتغير داخلي أما التغيرات في المتغير المفسر في هذه المعادلة والذي يتمثل في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي لا يتسبب في التغيرات في اجمالي الصادرات ونفس الملاحظة حيث أن التغيرات في اجمالي الصادرات لا يتسبب في التغيرات في اجمالي الدخل الحقيقي وذلك على اعتبار عدم المعنوية الاحصائية لاحصاءات فيشر بالنسبة لهذه الاختبارات حيث أن القيم الاحتمالية المرتبطة بها أكبر تماما من القيمة الحرجة (0.05).

### - III-3-1-7- دالة الواردات:

-القيمة الاحتمالية تساوي (0.03) و هذا يعني وجود سببية من اجمالي السكان نحو اجمالي الواردات أي أن التغيرات في اجمالي السكان تتسبب في تغيرات اجمالي الواردات أما الاتجاه المعاكس فقد أظهرت نتائج اختبار السببية عدم معنوية احصائية فيشر في هذا الاتجاه وبالتالي فان التغير في اجمالي الواردات لا يتسبب في تغيرات

اجمالي السكان؛ من جهة ثانية فان التغير في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي لا يتسبب في تغيرات اجمالي الواردات على اعتبار أن احصائية فيشر لهذا الاتجاه من السببية بلغت (  $F_{STAT} = 0.97$  ) وهي أقل من القيمة الجدولية المقابلة لها عند مستوى الدلالة ( 5% ) أي أننا قبلنا فرض العدم، أما الاتجاه المعاكس فقد أظهرت نتائج اختبار السببية معنوية احصائية فيشر في هذا الاتجاه حيث بلغت القيمة الاحتمالية المرتبطة بها ( 0.0025 ) وبالتالي فان التغير في اجمالي الواردات يتسبب في التغير في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي.

### III-3-2- دراسة العلاقة السببية بين متغيرات سوق النقود

#### III-3-2-1- دالة الطلب على النقود:

تظهر النتائج غياب السببية بين متغيري أسعار الفائدة ( IR ) والكتلة النقدية ( M2R ) حيث بلغت القيمة الاحتمالية على التوالي (  $F_{STAT} = 1.21$ ؛ 0.02 ) وهذه القيم غير دالة من الناحية الاحصائية وذلك في الاتجاهين. أما بالنسبة لاتجاه السببية من اجمالي الدخل الوطني الحقيقي باتجاه الكتلة النقدية فيظهر وجود علاقة سببية عند مستوى معنوية ( 10% ) حيث بلغت قيمة احصائية فيشر في هذا الاتجاه من السببية (  $F_{STAT} = 3.69$  ) بقيمة احتمالية تساوي ( 0.06 ) وبالتالي تم قبول الفرضية البديلة لاختبار السببية والتي تنص على أن التغيرات في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي تتسبب في تغيرات الكتلة النقدية؛ في الاتجاه المعاكس فقد أظهر اختبار غياب العلاقة السببية حيث أن القيمة الاحتمالية لاحصائية فيشر (  $Prob = 0.75$  ) أي أن التغيرات في الكتلة النقدية لا تتسبب في تغيرات الدخل الوطني الحقيقي.

### III-4- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لنموذج الدراسة:

يشير تحليل التباين الى التحركات في سلسلة معينة الناجمة عن الصدمات <sup>1</sup> في المتغيرات الأخرى في نفس الشعاع (المعادلة) وذلك لتحديد نسبة أخطاء التنبؤ المفسرة من قبل المتغير التابع (المتغير الخارجي)، والمتغيرات المستقلة (المتغيرات الخارجية) في كل شعاع (معادلة) والتي تنمذج الاقتصاد الجزائري.

فيما يلي سيتم عرض الأشكال البيانية الخاصة بتحليل أخطاء التنبؤ في كل معادلة من المعادلات المحددة

سلفا وذلك بشكل مفرد.

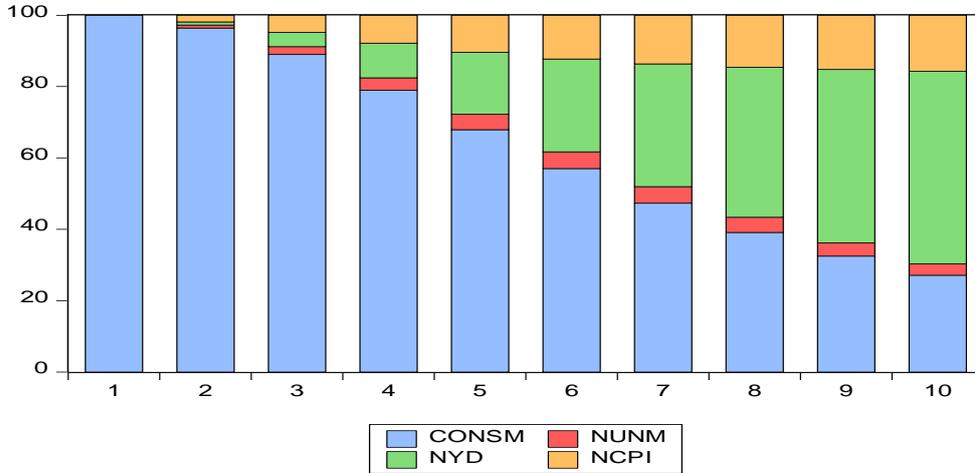
<sup>1</sup> - د. شبيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، مرجع سبق ذكره، ص 276.

### III-4-1- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لمتغيرات سوق السلع والخدمات

#### III-4-1-1 دالة الاستهلاك:

- الشكل رقم (4-10): تحليل التباين لدالة الاستهلاك.

Variance Decomposition of CONSM  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: من مخرجات برنامج EViews12

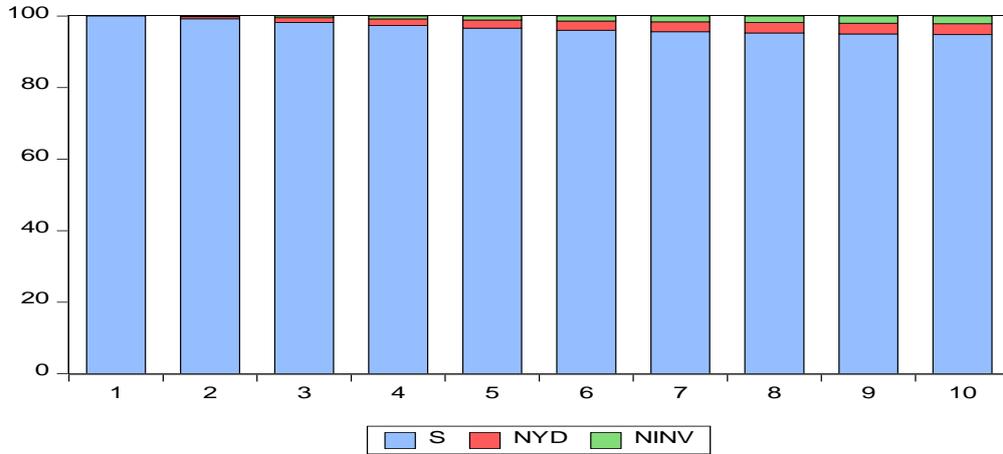
- 10 - يمثل الشكل السابق تحليل تباينات أخطاء التنبؤ في دالة الاستهلاك خلال فترة مستقبلية مقدرة ب سنوات يظهر في الأجل القصير أي خلال السنوات الأولى أن إجمالي الاستهلاك يفسر ما نسبته 100% من أخطاءه التنبؤية في حين أن باقي المتغيرات الخارجية تفسر ما نسبته (0%) من أخطاء التنبؤ في إجمالي الاستهلاك.
- في الأجل المتوسط أي خلال السنة الخامسة مستقبلية يظهر جليا أن نسبة تفسير إجمالي الاستهلاك لأخطاء التنبؤ انخفضت بشكل ملحوظ لتبلغ ما يقارب 65% من تفسير هذه الأخطاء فقط في حين ارتفع تفسير باقي متغيرات دالة الاستهلاك لأخطاء التنبؤ في إجمالي الاستهلاك حيث أن متغير الدخل المتاح يفسر أعلى نسبة من أخطاء التنبؤ مقارنة بمتغيري إجمالي معدل البطالة (NUNM) ومؤشر أسعار الاستهلاك (NCPI).
- في الأجل الطويل تنخفض قدرة إجمالي الاستهلاك على تفسير أخطاءه التنبؤية الخاصة خلال السنة العاشرة مستقبلية لتقل عن نسبة (30%) في حين استمرت القدرة التفسيرية لأخطاء التنبؤ من قبل إجمالي الدخل المتاح (NYD) في الأجل الطويل لتتجاوز النسبة المسجلة في المتغير الداخلي (إجمالي الاستهلاك) في حين نلاحظ أن القدرة التفسيرية لأخطاء التنبؤ من قبل كل من معدلات البطالة والرقم القياسي لأسعار المستهلك (NCPI) بقيت ثابتة تقريبا من الأجل المتوسط وحتى الأجل الطويل.

III-4-1-2- دالة الادخار:

الشكل رقم (4-11): تحليل التباين لدالة الادخار.

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of S



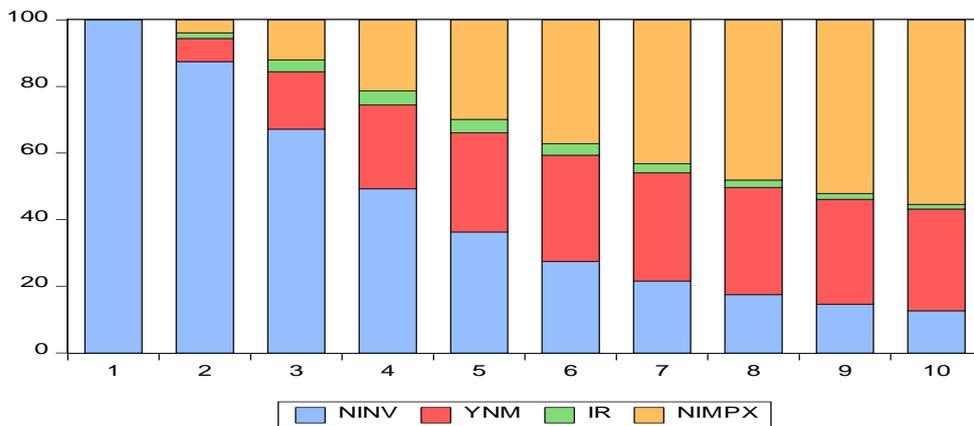
المصدر: من مخرجات برنامج EViews12

بالرجوع الى الشكل أعلاه يظهر أن إجمالي الادخار يفسر أعلى نسبة من أخطائه التنبؤية وذلك خلال كل الفترات الخاصة بتحليل أخطاء التنبؤ ( 10 سنوات) حيث أن السنة الأولى يفسر فيها إجمالي الادخار ما نسبته (100%) من أخطائه التنبؤية فيما لا تفسر بقية المتغيرات الخارجية أي نسبة من أخطاء التنبؤ وفي الأجلين المتوسط والطويل يظهر انخفاض طفيف للقدرة التفسيرية لإجمالي الادخار بأخطائه التنبؤية مع زيادة قدرة كل من إجمالي الاستثمار والدخل المتاح في تفسير أخطاء التنبؤ في إجمالي الادخار وبنسبة لم تتجاوز ( 10%) للمتغيرين المجتمعين.

III-4-1-3- دالة الاستثمار:

الشكل رقم (4-12): تحليل التباين لدالة الاستثمار.

Variance Decomposition of NINV using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: مخرجات برنامج EViews 12

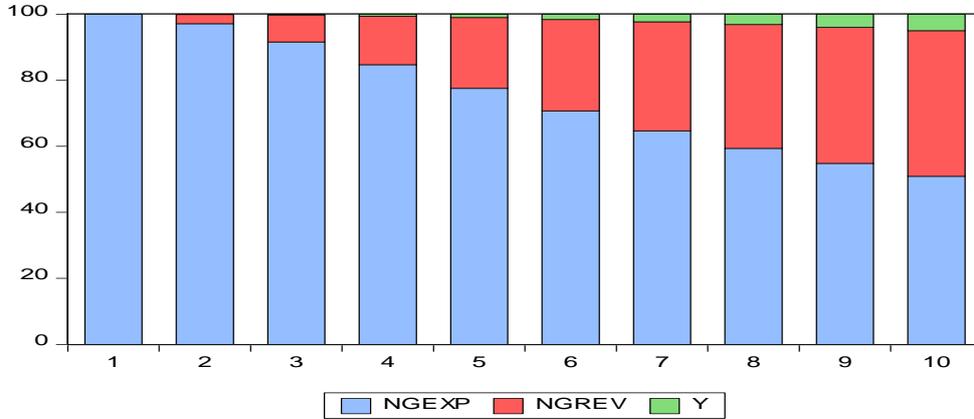
يفسر إجمالي الاستثمار ما نسبته (100%) من أخطائه التنبؤية في الأجل القصير (خلال السنة الأولى)

في حين باقي المتغيرات الخارجية في هذه المعادلة نسبة تفسيرها لأخطاء التنبؤ في إجمالي الاستثمار معدومة؛ في الأجل المتوسط ترتفع القدرة التفسيرية لأخطاء التنبؤ بالنسبة للمتغيرات الخارجية مع انخفاض هذه النسبة في متغير إجمالي الاستثمار التي بلغت قيمة أدنى من (40%) في حين أنه يظهر جليا أن متغيري الدخل الاسمي (YNM) وإجمالي الضرائب (NIMPX) تفسران أعلى النسب في أخطاء التنبؤ بمتغير إجمالي الاستثمار أما أسعار الفائدة فهي تفسر النسبة الأقل في الأجلين (المتوسط والطويل).

### III-4-1-4- دالة الإنفاق الحكومي

الشكل رقم (4-13): تحليل التباين لدالة الإنفاق العام.

Variance Decomposition of NGEXP  
using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

بالبقاء نظرة على الشكل السابق فيظهر أن إجمالي الإنفاق الحكومي يفسر أعلى نسبة من أخطائه التنبؤية

في الأجل القصير لتتخفف هذه النسبة في الأجل المتوسط والطويل مع ارتفاع قدرة إجمالي الإيرادات

(NGREV) على تفسير أخطاء التنبؤ في إجمالي الإنفاق الحكومي أما متغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي

فيظهر من خلال الشكل أعلاه أنه لا يفسر إلا نسبة ضئيلة من أخطاء التنبؤ في إجمالي الإنفاق الحكومي وذلك

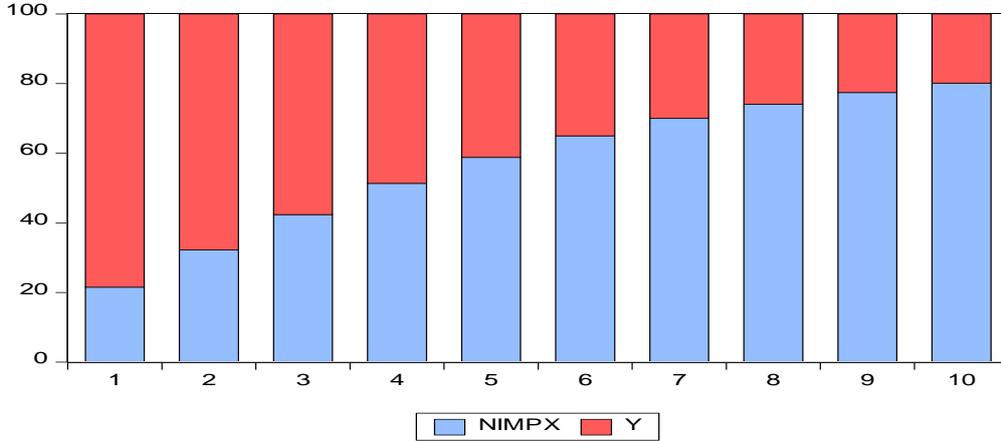
خلال كل فترة الدراسة.

III-4-1-5- دالة الضرائب

الشكل رقم (4-14): تحليل التباين لدالة الضرائب.

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of NIMPX



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

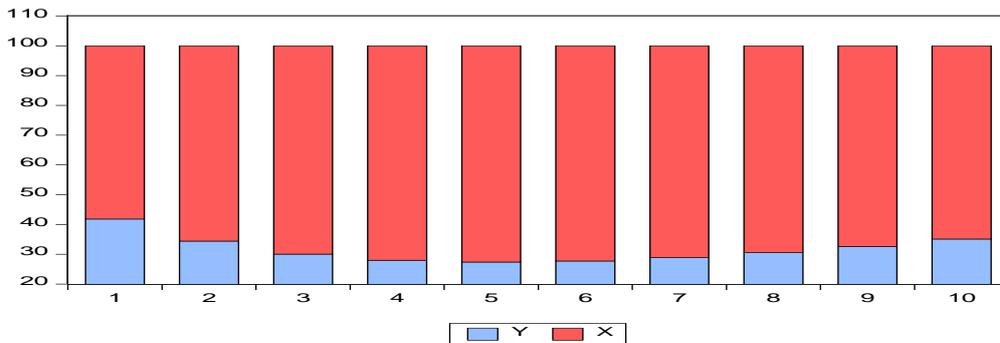
بالبقاء نظرة على الشكل السابق يظهر أن إجمالي الدخل الوطني الحقيقي يفسر نسبة عالية من أخطاء التنبؤ في متغير إجمالي الضرائب بما يقارب ( 80%) وذلك في الأجل القصير (السنة الأولى)، ومع مرور الوقت تنخفض قدرة إجمالي الدخل الوطني الحقيقي على تفسير أخطاء التنبؤ إجمالي الضرائب الى ما يقل عن ( 50%) وذلك خلال السنة الخامسة، أما في الأجل الطويل تستمر القدرة التفسيرية لإجمالي الدخل الوطني الحقيقي ( Y ) في الانخفاض لتبلغ خلال السنة العاشرة نسبة أقل (15%).

III-4-1-6- دالة الصادرات:

الشكل رقم (4-15): تحليل التباين لدالة الصادرات.

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of X



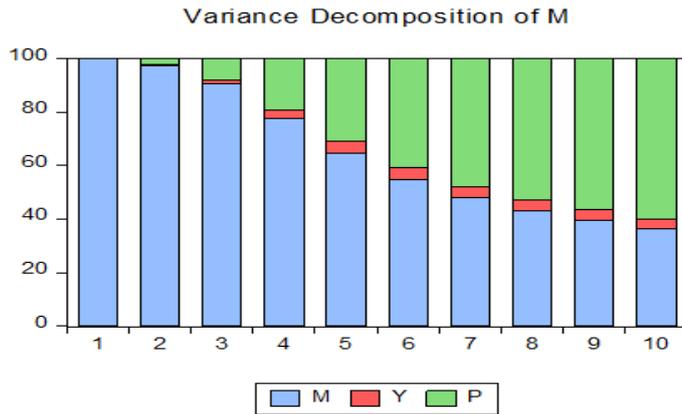
المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 12

باستقراء الشكل الموضح أعلاه يظهر أن إجمالي الدخل الوطني الحقيقي يفسر نسبة تقارب ( 40%) من أخطاء التنبؤ في إجمالي الصادرات وذلك في الأجل القصير (السنة الأولى) أما في الأجل المتوسط انخفضت قدرة إجمالي الدخل الوطني الحقيقي على تفسير أخطاء التنبؤ في إجمالي الصادرات ( X ) لتقل عن نسبة ( 30%)، لتباشر بعد ذلك في الارتفاع لتقارب (40%) في الأجل الطويل وذلك في السنة العاشرة.

### III-4-1-7- دالة الواردات

الشكل رقم (4-16): تحليل التباين لدالة الواردات.

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors



المصدر: مخرجات برنامج *EViews 12*

بالرجوع الى الشكل السابق فيظهر أن إجمالي الواردات تفسر أعلى نسبة من أخطاء التنبؤ بها في الأجل القصير في حين أن متغيرات إجمالي الدخل الوطني الحقيقي وإجمالي السكان لا يفسران الا نسبة تقل عن (10%) خلال هذه الفترة؛ أما في الأجل المتوسط (السنة الخامسة) يظهر جليا ارتفاع القدرة التفسيرية لمتغير إجمالي السكان حيث أن هذه النسبة تقترب من ( 40%)، أما متغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي فهو يفسر نسبة ضئيلة تقل عن (5%) خلال نفس الفترة أيضا.

في الأجل الطويل تستمر القدرة التفسيرية في الارتفاع لمتغير إجمالي السكان لتتجاوز نسبة ( 50%) في حين بقيت القدرة التفسيرية لمتغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي ثابتة بنسبة لا تتجاوز ( 5%)، أما القدرة التفسيرية لإجمالي الواردات نفسها في أخطاءها التنبؤية فقد انخفضت الى أقل من (50%).

### III-4-2- تحليل تباين أخطاء التنبؤ لمتغيرات سوق النقود

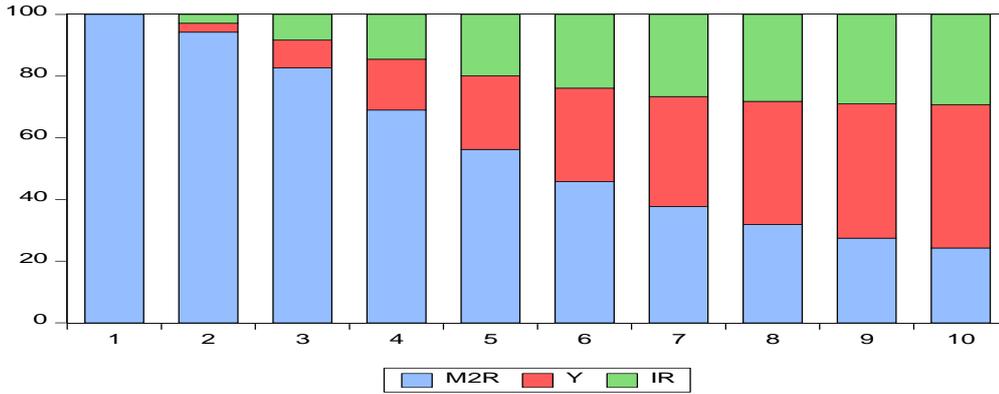
#### III-4-2-1- دالة الطلب على النقود

الجدول الموالي يظهر النموذج الأكثر كفاءة في تفسير التغيرات الطلب النقدي في الجزائر حيث تم إدراج متغيرات إجمالي الدخل الحقيقي، معدل الفائدة، الإبطاء بفترة واحدة لحجم الكتلة النقدية.

الشكل رقم (4-17): تحليل التباين لدالة الطلب على النقود.

Variance Decomposition using Cholesky (d.f. adjusted) Factors

Variance Decomposition of M2R



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج *EViews 12*

بناء على النتائج الموضحة في الشكل أعلاه فإن إجمالي الكتلة النقدية تفسر ما نسبته (100%) من أخطاءها التنبؤية خلال السنة الأولى من فترة الدراسة، أما في الأجل المتوسط تنخفض هذه النسبة لتصل إلى ما يقارب (50%) وذلك خلال السنة السادسة مع ارتفاع القدرة التفسيرية لكل من معدلات الفائدة وإجمالي الدخل الوطني الحقيقي بنسب متقاربة خلال نفس الفترة، لتستمر القدرة التفسيرية للكتلة النقدية في تفسير أخطاءها التنبؤية في الانخفاض لتبلغ قيمة (30%) في الأجل الطويل، حيث استحوذ متغير إجمالي الدخل الوطني الحقيقي (Y) بتفسير أعلى نسبة من أخطاء التنبؤ بقيمة تتجاوز (50%) ونفس الملاحظة بالنسبة لمعدلات الفائدة والتي ارتفعت قدرتها التفسيرية لأخطاء التنبؤ بشكل ملحوظ في الأجل الطويل.

### III-5- دوال الاستجابة الدفعية:

ن دراستنا لدوال الاستجابة تتمثل في تطبيق الصدمات الهيكلية للنموذج. من خلال النتائج والأشكال البيانية لدوال الاستجابة والموضحة أسفله والخاصة بكل معادلة من معادلات نموذج الدراسة والتي تعبر عن استجابة المتغيرات الداخلية (التابعة) للصدمات في المتغيرات الخارجية حيث سيتم في هذه المرحلة التركيز على

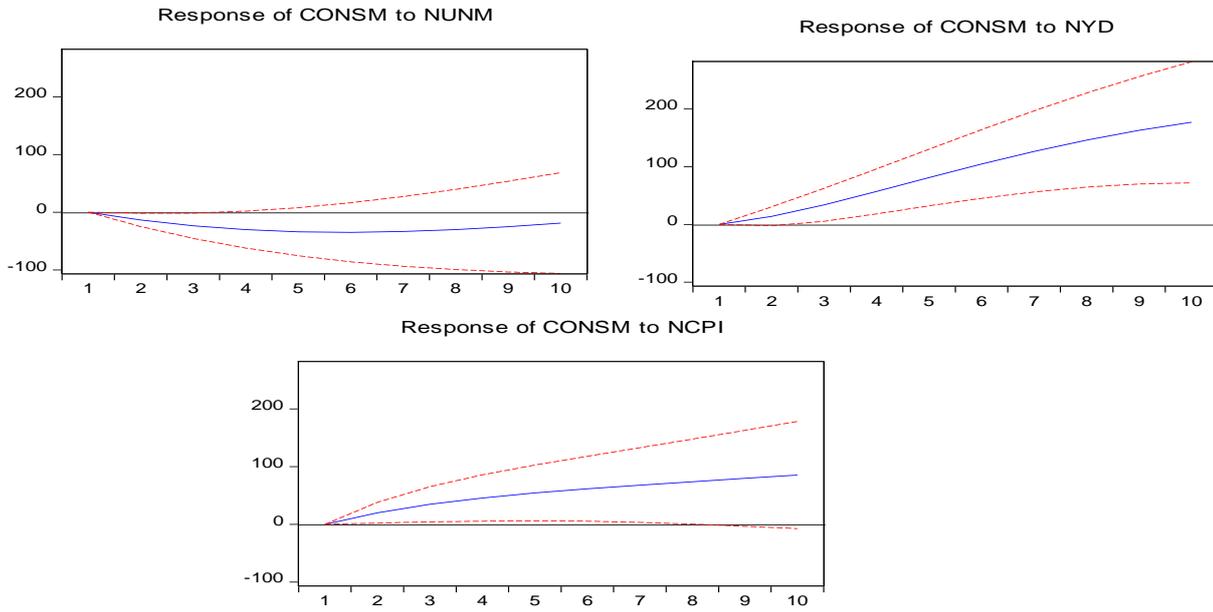
تحديد الصدمات بمقدار انحراف معياري واحد على مستوى كل متغير خارجي وقياس أثر هذه الصدمات وانتقالها الى المتغيرات الداخلية لكل معادلة من معادلات المنظومة.

### III-5-1- دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات سوق السلع والخدمات

#### III-5-1-1- دالة الاستهلاك :

الشكل رقم (4-18): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الاستهلاك.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: مخرجات برنامج EVIEWS 10

باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على معدلات البطالة نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لاجمالي الاستهلاك وذلك خلال السنة الأولى وهذا الأمر منطقي على اعتبار أن الصدمات الاقتصادية خلال فترة زمنية معينة بتسجيل انتقالها الى الاقتصاد الحقيقي، وبداية من السنة الثانية نلاحظ وجود تراجع في حجم الاستهلاك ولكن بشكل متباطئ في الأجل القصير، استقر هذا التراجع عند نفس القيمة والتي تقارب 50 مليار دينار جزائري وذلك بين السنوات الرابعة والسابعة المستقبلية بعد احداث الصدمة، في الأجل الطويل يعود اجمالي الاستهلاك الى وضعه الطبيعي بشكل تدريجي وهو مؤشر عن نهاية أثر هذه الصدمة.

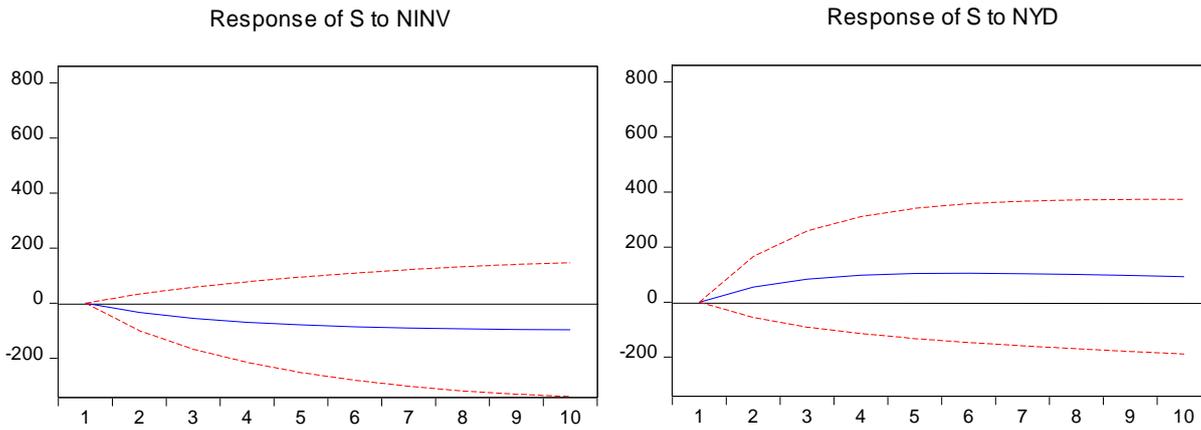
باحداث صدمة موجبة على اجمالي الدخل المتاح بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لاجمالي الاستهلاك وذلك خلال السنة الأولى وبداية من السنة الثانية يظهر وجود استجابة طردية باجمالي الاستهلاك تبلغ ذروتها في الأجل الطويل أي خلال السنة العاشرة مستقبلية.

بأحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على إجمالي أسعار المستهلك نلاحظ وجود زيادة مطردة في حجم الاستهلاك وذلك بداية من الأجل الطويل وحتى نهاية فترة دراسة الصدمة حيث تقترب الزيادة في إجمالي الاستهلاك إلى ما يعادل 100 مليار دينار جزائري خلال السنة العاشرة مستقبلية.

### III-5-1-2- دالة الادخار:

الشكل رقم (4-19): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الادخار.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: من مخرجات برنامج EViews12.

بأحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري على إجمالي الاستثمار نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لإجمالي الادخار وذلك خلال السنة الأولى ومع بداية السنة الثانية يتراجع حجم الادخار بشكل طردي أيضا في الأجل القصير أي بين السنوات الثانية والرابعة في الأجل المتوسط والطويل نلاحظ من خلال الشكل أعلاه استمرار تراجع إجمالي الادخار كرد فعل لهذه الصدمة ولكن بشكل أقل حدة من الانخفاض المسجل في هذا المتغير كرد فعل للصدمة في إجمالي الاستثمار في السنوات الأولى.

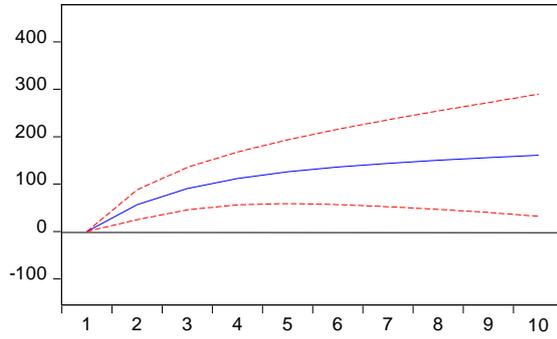
بأحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على الدخل الحقيقي نلاحظ وجود استجابة طردية في إجمالي الادخار وذلك بداية من السنة الثانية وحتى السنة الرابعة أين تستقر الزيادة في إجمالي الادخار في الأجل المتوسط عند قيمة تقارب السبعين مليار دينار جزائري ثم يعاود حجم الادخار الانخفاض في الأجل الطويل أي بعد السنة السابعة تقريبا.

III-5-1-3- دالة الاستثمار

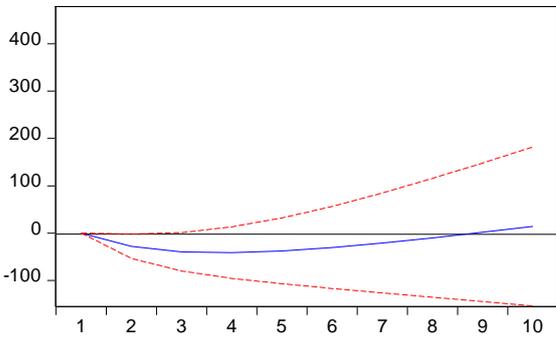
الشكل رقم (4-20): دالة الاستجابة الدفعية لمعادلة الاستثمار.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm 2$  S.E.

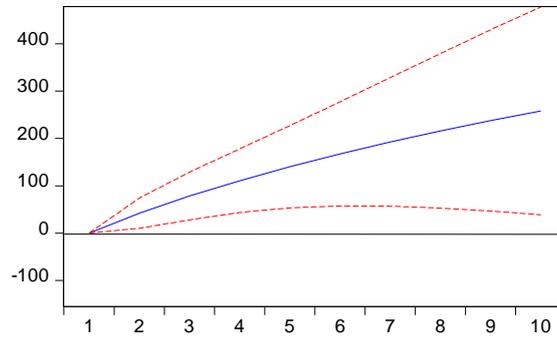
Response of NINV to YNM



Response of NINV to IR



Response of NINV to NIMPX



المصدر: من مخرجات برنامج EViews12.

بأحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على الدخل الاسمي (YNM) نلاحظ غياب الاستجابة بالنسبة لاجمالي الاستثمار وذلك خلال السنة الأولى ومع بداية السنة الثانية نلاحظ ارتفاعا حادا في اجمالي الاستثمار في الأجل القصير فمع بداية السنة الرابعة تبلغ الزيادة في اجمالي الاستثمار ما قيمته 100 مليار دينار، وتستمر هذه الزيادة في الأجل المتوسط والطويل ولكن بسرعة أقل حدة من الارتفاع المسجل في الأجل القصير أين يبلغ اجمالي الاستثمار ذروته كرد فعل لهذه الصدمة خلال السنة العاشرة المستقبلية.

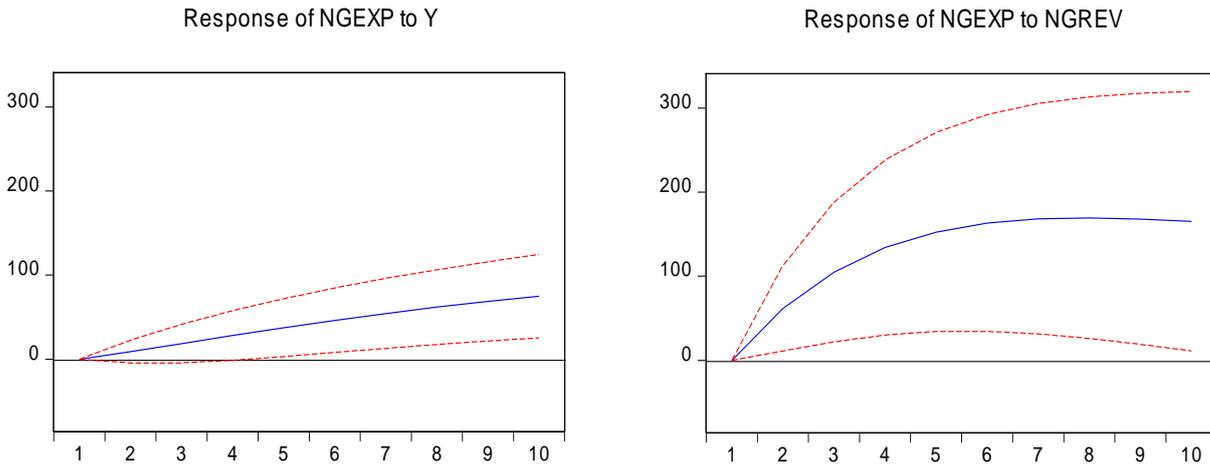
بأحداث صدمة موجبة على معدلات الفائدة بمقدار انحراف معياري واحد نلاحظ وجود استجابة عكسية في حجم الاستثمار وذلك في الأجل القصير بين السنوات الثانية والرابعة من بداية الصدمة حيث تصل قيمة التراجع في اجمالي الاستثمار ما يقارب الخمسين مليار دينار جزائري ليعاود بعد ذلك متغير اجمالي الاستثمار الارتفاع والتوجه نحو الاستقرار من الأجل المتوسط وحتى الأجل الطويل أين يختفي أثر هذه الصدمة.

باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الضرائب نلاحظ وجود استجابة طردية وبشكل حاد في حجم الاستثمار من الأجل القصير باتجاه الأجل الطويل مع زيادة مطردة أين يبلغ اجمالي الاستثمار ذروته في نهاية فترة دراسة الصدمة (السنة العاشرة).

### III-5-1-4- دالة الإنفاق الحكومي:

الشكل رقم (4-21): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الانفاق الحكومي.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: من مخرجات برنامج EViews12.

باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الدخل الوطني الحقيقي نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة للنفقات العامة وذلك خلال السنوات الأولى وبداية من السنة الثانية نلاحظ وجود زيادة طفيفة ومطرودة في اجمالي النفقات الحكومية كرد فعل لهذه الصدمة في الأجل القصير وبداية من الأجل المتوسط والطويل نلاحظ وجود ارتفاع أكثر حدة في اجمالي النفقات الحكومية كرد فعل لهذه الصدمة أين تبلغ قيمة الزيادة في الانفاق العام ذروتها في الأجل الطويل (السنة العاشرة كرد فعل للصدمة المفروضة في اجمالي الدخل الوطني الحقيقي).

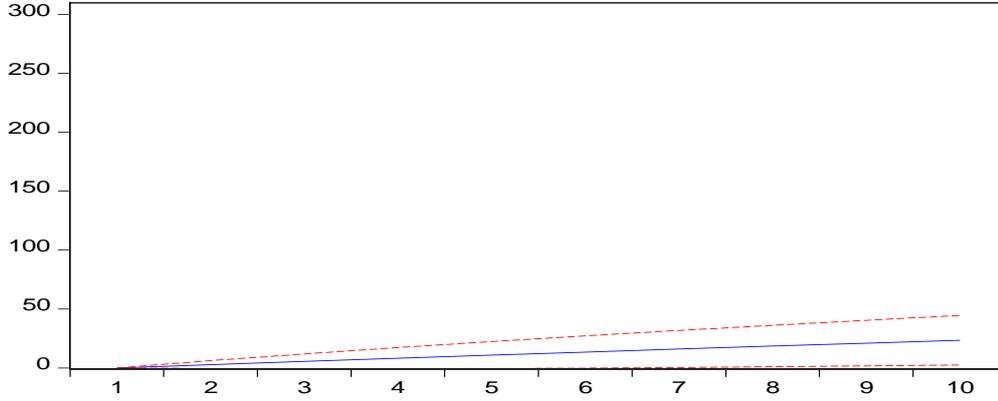
باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على متغير اجمالي الايرادات ( GREV ) نلاحظ استجابة حادة وطردية لاجمالي النفقات العامة ( GEXP ) وذلك في الأجل القصير لتسجل بعد ذلك استجابة أق حدة من المسجلة في الأجل القصير وذلك في الأجل المتوسط بين السنوات الخامسة والسابعة تقريبا؛ في الأجل الطويل يستقر حجم الانفاق العام بشكل ملحوظ عند قيمة تصل الى 130 مليار دينار جزائري وهو مؤشر كما أسلفنا الذكر عن نهاية أثر هذه الصدمة.

III-5-1-5- دالة الضرائب:

الشكل رقم (4-22): دوال الاستجابة الدفعية للدالة الضرائب.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.

Response of NIMPX to Y



المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS12.

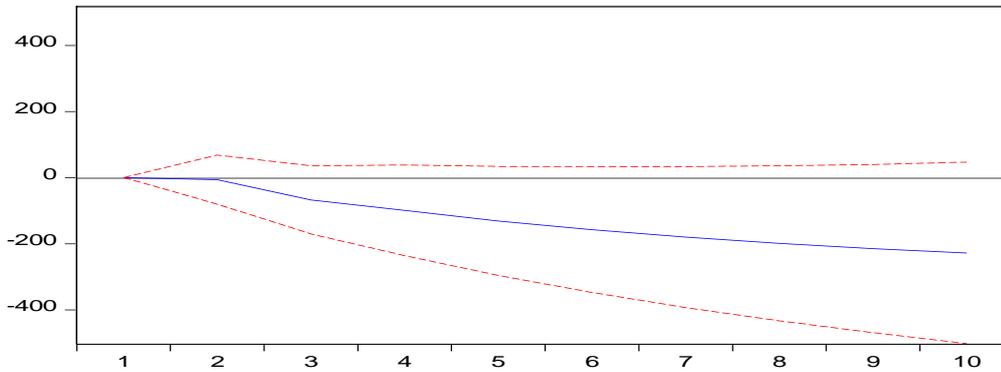
باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الدخل الوطني الحقيقي نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لاجمالي الضرائب وذلك خلال السنة الأولى ومع بداية السنة الثانية وحتى نهاية الفترة نلاحظ وجود زيادة طفيفة في اجمالي الضرائب وبشكل مطرد من الأجل القصير وحتى الأجل الطويل (السنة العاشرة) وما يمكن أن نلاحظه عن هذه الاستجابة أنها مطردة ولكن بشكل بطيء الى حد ما.

III-6-1-5- دالة الصادرات:

الشكل رقم (4-23): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الصادرات.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.

Response of X to Y



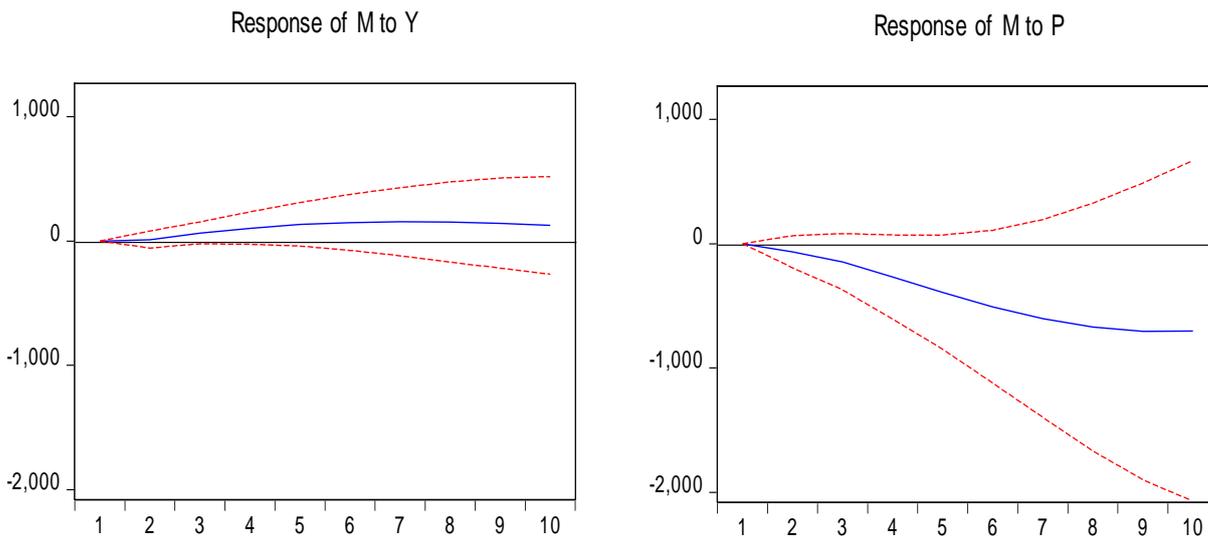
المصدر: من مخرجات برنامج EVIEWS12.

باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الدخل الوطني الحقيقي نلاحظ عدم وجود أي استجابة بالنسبة لاجمالي الصادرات وذلك خلال السنتين الأولتين ومع بداية السنة الثالثة نلاحظ وجود تراجع مطرد في اجمالي الصادرات كرد فعل هذه الصدمة من بداية السنة الثالثة وحتى نهاية فترة دراسة الصدمة أين بلغت قيمة التراجع في اجمالي الصادرات ذروتها بما يقارب (200مليار دولار).

### III-5-1-7- دالة الواردات:

الشكل رقم (4-24): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الواردات.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: من مخرجات برنامج EViews12.

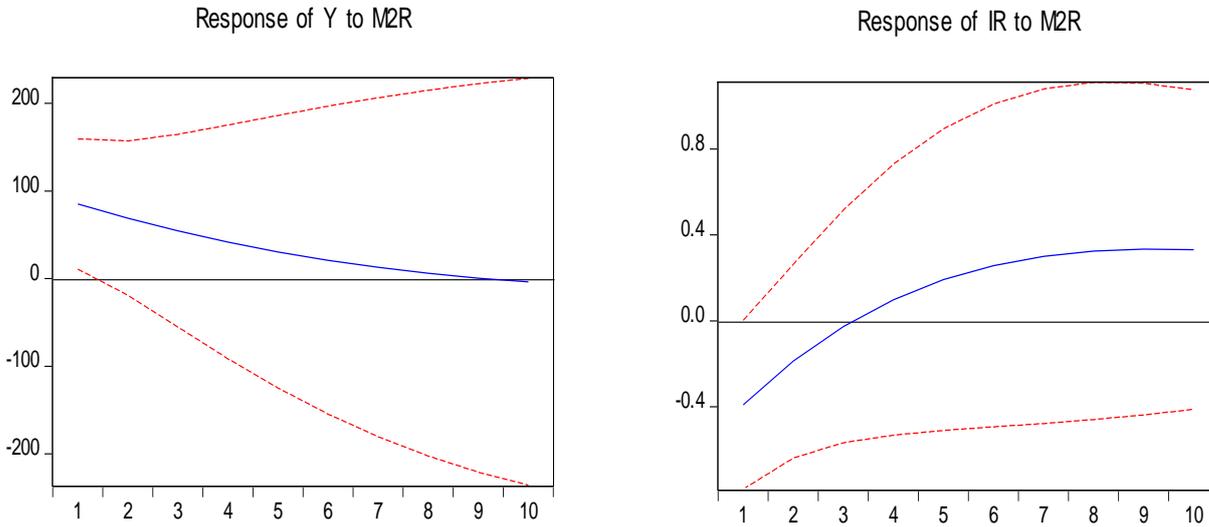
باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الدخل الوطني الحقيقي نلاحظ عدم وجود استجابة بالنسبة لاجمالي الواردات خلال السنة الأولى ومع بداية السنة الثانية نلاحظ تسجيل استجابة ضعيفة لهذا الأخير في الأجل القصير أي بين السنتين الثانية والرابعة ومع بداية السنة الرابعة نلاحظ وجود استمرار زيادة في اجمالي الواردات ولكن بشكل أكثر حدة من الزيادة المسجلة في الأجل القصير لتعاود بعد ذلك اجمالي الواردات التراجع في الأجل الطويل أي من السنة الثامنة وحتى السنة العاشرة تقريبا. باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي السكان نلاحظ تراجع اجمالي الواردات بشكل طفيف وذلك في الأجل القصير ليستمر هذا التراجع في اجمالي الواردات في الأجلين المتوسط والطويل ولكن بصورة أكثر حدة من التراجع المسجل في الأجل القصير.

## III-5-2- دوال الاستجابة الدفعية لمتغيرات سوق النقود

## III-5-2-1- دالة الطلب على النقود:

الشكل رقم (4-25): دوال الاستجابة الدفعية لمعادلة الطلب على النقود.

Response to Cholesky One S.D. (d.f. adjusted) Innovations  $\pm$  2 S.E.



المصدر: من إعداد الباحث بالاعتماد على مخرجات برنامج EVIEWS 12

باحداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على اجمالي الدخل الوطني الحقيقي بمقدار انحراف

معياري واحد نلاحظ وجود استجابة عكسية في الكتلة النقدية وذلك من بداية السنة الأولى وحتى نهاية فترة الدراسة السنة العاشر حيث يتراجع حجم الكتلة النقدية بشكل مطرد خلال كل فترة دراسة الصدمة؛ في المقابل فان احداث صدمة موجبة بمقدار انحراف معياري واحد على معدلات الفائدة نلاحظ تسجيل استجابة طردية وبشكل حاد في الكتلة النقدية وذلك من منتصف السنة الأولى وحتى السنة السادسة تقريبا لتستقر حجم الكتلة النقدية بعد ذلك في الأجل الطويل عند نفس القيمة تقريبا التي تقدر ب (0.2 مليار دولار).

## خاتمة الفصل الرابع:

قمنا من خلال هذا الفصل، ببناء و تقدير نموذج قياسي للاقتصاد الكلي الجزائري خلال فترة ( 1970-2018) و اختبار هذه المعادلات من الناحية الاحصائية و الاقتصادية و القياسية لإثبات مدى صلاحيتها ، وذلك من خلال دراسة العلاقة التبادلية بين مختلف القطاعات المكونة لسوقي السلع و الخدمات و سوق النقد. كما استطعنا تحديد اهم المتغيرات التي تتحكم و تؤثر في توازن الاقتصاد الكلي الجزائري و اظهر خصائصه، من خلال استخدام طريقتي المعادلات الأنية و تقنية أشعة الانحدار الذاتي VAR.

- بعد القيام بعملية تقدير مختلف المعادلات السلوكية و التعريفية للنموذج الاقتصادي القياسي الكلي الخاص باقتصاد الجزائري توصلنا إلى أن:

-الدخل الوطني المتاح هو المحدد الأول لاستهلاك العائلات الجزائرية، بإضافة إلى ذلك تحافظ العائلات الجزائرية على عاداتها و تقاليدها وذلك من خلال الحفاظ على استهلاكها حسب طبيعة الاحتياج و الاشباع، و عن الاستثمار رأينا أن معدل الفائدة يفسر الاستثمار هذا رغم الحجم الكبير للاستثمار الحكومي خلال فترة الدراسة. بالنسبة ليرادات الدولة وبتحديد الضرائب فهي دالة للدخل الوطني والذي يمثل الجباية البترولية. أما فيما يخص الميزان التجاري، فالواردات تتأثر بحجم السكان والذي يمثل الطلب الداخلي، أما الصادرات فتتأثر بالدخل الحقيقي و التنافسية الدولية، أما الكتلة النقدية فتتأثر بكل من سعر الفائدة و مدى إيرادات الحكومة.

في الأخير قمنا بتقدير النموذج الكلي المكون من ثمانية معادلات و الذي تم تقديره اعتمادا على طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل، و في خطوة ثانية قمنا باستعمال تقنية أشعة الانحدار الذاتي var.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة :

لقد حاولنا من خلال هذه الدراسة الإجابة على الإشكالية الرئيسية محاولين بذلك صياغة أو بناء نموذج قياسي لسوق السلع والخدمات وسوق النقد يسمح بتحديد أهم المتغيرات الخارجية التي يحتمل أن تؤثر على الاقتصاد الجزائري، وذلك انطلاقاً من مختلف المراحل التي مر بها إلى يومنا هذا.

للإجابة على الإشكالية الرئيسية والتحقق من الفروض يتبين ما يلي:

1- انطلاقاً من الفصل الأول استنتجنا أن الاقتصاد (سوق السلع والخدمات وسوق النقد) عبارة عن مجموعة من المتغيرات مترابطة ومتشابكة مع بعضها البعض، حيث تمثل دورة يتم من خلالها تبادل التدفقات سواء نقدية ومعلوماتية أو تدفقات حقيقية ولتسهيل دراستها وسهولة استيعابها فقد قام الاقتصاديون إلى تقسيمها إلى مجموعة من الأسواق (سوق السلع والخدمات، سوق النقد، سوق العمل...)، ومن الأسواق التي تمت دراستها في الفصل الأول سوق السلع والخدمات الذي قسم هو الآخر إلى مجموعة من القطاعات بهدف تحديد أهم متغيراته بإضافة إلى تحديد التوازن في ما بينهما، حيث لوحظ أن هذه المتغيرات تتأثر في ما بينها وتؤثر في متغيرات أخرى خارج السوق في أن واحد.

2- انطلاقاً من الفصل الثاني فإنه تم تحديد التوازن في هذا السوق انطلاقاً من الطلب على النقد وعرضه وذلك بعد تحديد مختلف المتغيرات التي تحكم في الطلب عليه والتي تم استنباطها من مختلف النظريات (الكلاسيكية، الكنزوية والكمية)، أما من ناحية العرض ولذي ظهر الاختلاف في تحديد متغيراته حيث أظهرت الدراسات أن هنالك أدوات نقدية تتحكم في عرض النقد، إلا أنه في حالتنا تم اعتباره متغير خارجي.

3- استخلصنا منها الفصل الأول والثاني نموذج نظري للاقتصاد الكلي المصغر يحتوي على مجموعة من المتغيرات المستنبطة من آراء الاقتصاديين ومختلف النماذج الخاصة بالدراسات السابقة لتدارك مختلف النقائص.

- 4- تعرضنا من خلال الفصل الثالث إلى مختلف السياسات الاقتصادية الكلية المنتهجة من طرف الحكومة خلال فترة الدراسة، والذي من خلاله استنتجنا أن الجزائر ورثة اقتصاد يتسم بازدواجية التوجه، نهج اشتراكي تم انتهاجه تماشيا لما عانى منه الشعب الجزائري من حرمان خلال فترة الاستعمار وهذا ما أكسبه حب الاتكال على الدولة وهذا ما سبب زعزعة الاقتصاد من جهة ومن جهة أخرى اقتصاد موجة ومندمج مع الاقتصاد الفرنسي .
- 5- كان الاقتصاد الجزائري يعتبر اقتصاد موجه يعتمد على التخطيط وسيطرة القطاع العام على جميع ميادين التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وهذا ما يمكن ملاحظته من خلال ملكية الدولة لجميع وسائل الإنتاج بالإضافة إلى سيطرتها على مختلف المؤسسات الوطنية العمومية واحتكارها للتجارة الخارجية .
- 6- قامت الحكومة بضخ أموال ضخمة في الاستثمارات ما أدى إلى الرفع من معدلات الاستثمار والذي نتج عنها ارتفاع معدلات التشغيل، إلا أن هذه الفترة عرفت مجموعة من نقاط الضعف تعود إلى الاقتصاد الموجه المبالغ فيه وغياب القطاع الخاص. نتج عنه ذلك تدهور الاقتصاد الوطني وهو ما دفع السلطات الجزائرية إلى الاقتراض من المؤسسات المالية (صندوق النقد الدولي والبنك العالمي)، هاته الأخيرة أملت عليها جملة من التوصيات في إطار مرحلة جديدة تدعى مرحلة المخططات الاقتصادية.
- 7- أمام تراكم المشكلات وتراجع المردود الاقتصادي بشكل ملحوظ وارتفاع حجم المديونية في فترة السبعينات، كان لا بد من إعادة توجيه السياسة الاقتصادية بداية الثمانينات حيث تم الرجوع إلى مخططات الأعوان الاقتصاديين (البلديات، الولايات) في إعداد مخططات التنمية المحلية.
- 8- تم التركيز على قطاعات الفلاحة والري بالإضافة إلى إعادة هيكلة المؤسسات العمومية، إلا أن كل الإصلاحات المنتهجة لم تعطي نتيجة منتظرة وهذا في ظل غياب روح المسؤولية وغياب الرقابة حيث نتج عن خصوصية المؤسسات العمومية ارتفاع الضغوط الاجتماعية (البطالة وارتفاع معدلات التضخم)
- 9- محاولة لاستكمال ما عجز عن تنفيذه المخطط الخماسي الأول تم تطبيق المخطط الخماسي الثاني مع بداية

النصف الثاني من عشرية الثمانينات، إلا أن هذه الفترة شهدت تدهور الوضعية الاقتصادية بسبب انهيار أسعار البترول سنة 1986 ما دفع بتراجع العائدات البترولية لتظهر هشاشة وضعف الهياكل القاعدية للاقتصاد الوطني . كل هذه الأزمات دفعت الحكومة إلى تبني البرامج المسطرة من طرف الهيئات الدولية والتي كان هدفها الانتقال من سوق موجه إلى اقتصاد الحر وفقا لشروط تم تحديدها مسبقا ليتم على إثرها تطبيق مختلف برامج الاستقرار والتعديل الهيكلي .

10- شهدت نهاية تنفيذ هذه البرامج استرجاع التوازنات الاقتصادية بالإضافة إلى تغيير سلطة اتخاذ القرار ومع عودة ارتفاع أسعار النفط دفع الحكومة إلى مواصلة مجهودها من خلال انتهاج برنامج الإنعاش الاقتصادي ولدي كان الهدف منه هو مواصلة النمو الاقتصادي، ولكن ما يعاب عن هذا البرنامج هو إهماله للقطاع الإنتاجي والذي يعتبر حلقة أساسية في التنمية وميوله للهياكل الاجتماعية.

11- أما في الآونة الأخيرة فان الاقتصاد الجزائري يشهد نوع من الاستقرار وتحسن مختلف مؤشرات الاقتصاد (معدلات التضخم، البطالة) إلا انه لا يزال رهينة تدبدب أسعار النفط وهو ما يؤكد صحة الفرضية الثانية.

12- يمكن اعتبار أن سياسة التوسعية للإنعاش الاقتصادي لن تحقق الأهداف المسطرة لها وذلك لعدم مراعاتها لواقع وخصوصيات المجتمع الجزائري (يتكل على الدولة، البيروقراطية).

13- في دراستنا في الفصل الرابع والمتعلق بالدراسة القياسية واجهتنا بعض الصعوبات والمتعلقة باستنباط مختلف متغيرات السوقين من المحاسبة الوطنية، أي ترجمة المتغيرات النظرية مع ما يوافقها من قيم حقيقية بإضافة إلى التأثير الكبير لمستوى العام للأسعار خلال فترة الدراسة من جهة، ومن جهة أخرى نقص البيانات خاصة في بداية الفترة.

14- تم تشكيل نموذج يتكون من 12 معادلة، منها 2 معادلة سلوكية و 2 معادلات تعريفية، كما يتكون النموذج من 7 متغيرات داخلية 13 متغير خارجي.

15- تميزت المتغيرات الاقتصادية بنوع من التذبذب خاصة في مرحلة الإصلاحات، إلا أنها شهدت نوع من

الاستقرار نتيجة ارتفاع أسعار النفط مما أدى إلى تحسن الوضعية المالية للجزائر

16- فيما يخص جانب الطلب الكلي:

- فإن دالة الاستهلاك الخاص تتحدد بكل من الاستهلاك للفترة السابقة ومعدل البطالة بالإضافة إلى كل من

الدخل المتاح والمستوى العام للأسعار. أما دالة الادخار فتتحدد بكل من الدخل المتاح و الاستثمارات بالإضافة إلى

الإدخار للفترة السابقة. بينما دالة الاستثمار الخاص فتتحدد بكل من معدلات الفائدة، مستوى الدخل الوطني

الاسمي، الاستثمار للفترة السابقة وحجم الضرائب. أما الإنفاق الحكومي فهو يتحدث بالدخل الوطني ومستوى

إيرادات الدولة، أما حجم الضرائب فتتحدد بكل من الدخل الوطني وحجم الضرائب للفترة السابقة، فيما اعتبر

الدخل الوطني المحدد الأساسي للصادرات، أما الواردات فيحددها كل من الدخل الوطني ومعدل التضخم.

17- من خلال تمثيل المتغيرات الرئيسية في الشكل منحنيات من اجل تحليلها وتفسيرها سواء منفردة أو مجتمعة،

لاحظنا وجود علاقة بين مختلف المتغيرات سواء كانت مباشرة أو غير مباشرة، مما دفعنا إلى استنتاج إمكانية

صياغتها على شكل نموذج قياسي موحد يجمع بين مختلف معادلاته وهو ما يؤكد صحة الفرضية الأولى

18- انطلاقا من تمثيل وتحليل متغيرات سوق النقد، توصلنا إلى نفس النتائج السابقة وهو إمكانية صياغة نموذج

رياضي موحد يجمع بين السوقين وذلك لوجود علاقة في اتجاه واحد أو في اتجاهين بين متغيرات النموذج

19- بعد القيام بعملية تقدير معادلات النموذج منفردة ثم مجتمع، يظهر جليا وجود متغيرات تتأثر وتتؤثر فيما

بينها في أن واحد (وجود علاقة في اتجاهين)، ما يجعلها متغيرات مستقلة (خارجية) من جهة وداخلية من جهة

أخرى، ما دفعنا إلى استعمال نموذج المعادلات الآنية وهي الطريقة الملائمة في مثل هذه الحالات. حيث بعد

القيام بعملية التعرف (شرطي الرتبة والترتيب) ظهرت أن معادلات النموذج إما معرفة أو زائدة التعريف وهو ما

يتيح لنا إمكانية استعمال عدة طرق (طريقة المربعات الصغرى ذات مرحلتين أو ثلاث مراحل)

20- تم اختيار طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل 3SLS لأنها أفضل وأحسن من طريقة 2SLS وذلك لعدة اعتبارات أهمها:

- تستخدم أكبر كمية من المعلومات مقارنة بالطريقة الأخرى ما يجعلها أكثر كفاءة .
- تعتبر من انسب الطرق في حالة وجود مشاكل تعدد خطي (النموذج يحتوي على 49 مشاهدة .)
- تعطي نتائج تمتاز بالانتساق والتقارب.

21- في الجزء الثاني من الدراسة القياسية تم استخدام متغيرات النموذج الآني لبناء نموذج انحدار ذاتي وفقا لقوة تأثيرها على باقي المتغيرات.

22- بعد الدراسة القياسية للنموذج باستخدام الطريقتين استنتجنا أن نموذج الانحدار الذاتي له كثير من الخصائص مقارنة بالنماذج الآنية إلا أن هذا الأخير غير محدود المتغيرات عكس نموذج الانحدار الذاتي، كما أنهما يشتركان في دراسة الصدمات.

الملاحق

الملحق رقم 2 تقدير معادلات النموذج منفردة بطريقة المربعات الصغرى العادية

دالة الاستهلاك

دالة الادخار

Dependent Variable: CONSM  
Method: Least Squares  
Date: 01/01/22 Time: 21:34  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
CONSM(-1)	0.904095	0.025073	36.05897	0.0000
NUNM	-13.57941	3.573042	-3.800518	0.0004
NYD	0.043966	0.010073	4.364648	0.0001
NCPI	0.363338	0.146394	2.481918	0.0171
C	472.0127	89.25856	5.288151	0.0000
R-squared	0.995260	Mean dependent var	3257.560	
Adjusted R-squared	0.994819	S.D. dependent var	1380.200	
S.E. of regression	99.34477	Akaike info criterion	12.13340	
Sum squared resid	424383.5	Schwarz criterion	12.32832	
Log likelihood	-286.2017	Hannan-Quinn criter.	12.20706	
F-statistic	2257.191	Durbin-Watson stat	2.133768	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دالة الانفاق

Dependent Variable: S  
Method: Least Squares  
Date: 01/08/22 Time: 18:18  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NYD	0.569598	0.122870	4.635788	0.0000
S(-1)	0.695052	0.091867	7.565829	0.0000
NINV	-0.693085	0.179291	-3.865690	0.0004
C	749.7832	215.0895	3.485913	0.0011
R-squared	0.970593	Mean dependent var	4113.803	
Adjusted R-squared	0.968588	S.D. dependent var	2384.401	
S.E. of regression	422.5954	Akaike info criterion	15.01036	
Sum squared resid	7857823.	Schwarz criterion	15.16630	
Log likelihood	-356.2487	Hannan-Quinn criter.	15.06929	
F-statistic	484.0864	Durbin-Watson stat	1.509853	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دالة الاستثمار

Dependent Variable: NGEXP  
Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
Date: 01/21/22 Time: 15:11  
Sample: 1970 2018  
Included observations: 49  
Convergence achieved after 25 iterations  
Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
NGREV	0.367639	0.098364	3.737523	0.0005
Y	0.209165	0.045079	4.639920	0.0000
C	-1251.579	587.1360	-2.131668	0.0387
AR(1)	0.830597	0.073029	11.37345	0.0000
SIGMASQ	76259.53	15388.75	4.955536	0.0000
R-squared	0.966424	Mean dependent var	1117.632	
Adjusted R-squared	0.963372	S.D. dependent var	1522.689	
S.E. of regression	291.4196	Akaike info criterion	14.30775	
Sum squared resid	3736717.	Schwarz criterion	14.50079	
Log likelihood	-345.5399	Hannan-Quinn criter.	14.38099	
F-statistic	316.6167	Durbin-Watson stat	1.924050	
Prob(F-statistic)	0.000000			
Inverted AR Roots	.83			

Dependent Variable: NINV  
Method: Least Squares  
Date: 01/08/22 Time: 18:12  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
IR(-1)	-12.26869	6.673123	-1.838523	0.0729
YNM(-1)	0.087819	0.023238	3.779136	0.0005
NINV(-1)	0.562787	0.090274	6.234223	0.0000
NIMPX	0.000268	5.08E-05	5.273842	0.0000
C	44.07574	49.88996	0.883459	0.3819
R-squared	0.991221	Mean dependent var	1237.444	
Adjusted R-squared	0.990405	S.D. dependent var	1708.348	
S.E. of regression	167.3427	Akaike info criterion	13.17630	
Sum squared resid	1204153.	Schwarz criterion	13.37121	
Log likelihood	-311.2311	Hannan-Quinn criter.	13.24996	
F-statistic	1213.802	Durbin-Watson stat	1.804949	
Prob(F-statistic)	0.000000			

دالة الصادرات

دالة الانفاق دالة الضرائب

Dependent Variable: X  
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
 Date: 01/08/22 Time: 21:41  
 Sample: 1970 2018  
 Included observations: 49  
 Convergence achieved after 15 iterations  
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Dependent Variable: NIMPX  
 Method: Least Squares  
 Date: 01/21/22 Time: 15:12  
 Sample (adjusted): 1971 2018  
 Included observations: 48 after adjustments

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.259529	0.106783	2.430431	0.0191
C	1731.903	2358.416	0.734350	0.4665
AR(1)	0.964758	0.035714	27.01316	0.0000
SIGMASQ	81728.75	19455.06	4.200898	0.0001

R-squared	0.961530	Mean dependent var	4943.082
Adjusted R-squared	0.958965	S.D. dependent var	1472.658
S.E. of regression	298.3178	Akaike info criterion	14.36680
Sum squared resid	4004709.	Schwarz criterion	14.52123
Log likelihood	-347.9865	Hannan-Quinn criter.	14.42539
F-statistic	374.9110	Durbin-Watson stat	1.447692
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.96
-------------------	-----

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.032173	0.018218	1.765974	0.0842
NIMPX(-1)	0.875330	0.077219	11.33563	0.0000
C	-174.0068	137.8467	-1.262321	0.2133

R-squared	0.947513	Mean dependent var	836.7631
Adjusted R-squared	0.945181	S.D. dependent var	1037.132
S.E. of regression	242.8292	Akaike info criterion	13.88306
Sum squared resid	2653472.	Schwarz criterion	14.00001
Log likelihood	-330.1933	Hannan-Quinn criter.	13.92725
F-statistic	406.1811	Durbin-Watson stat	1.601727
Prob(F-statistic)	0.000000		

دالة الطلب على النقود

دالة الواردات

Dependent Variable: M2R  
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
 Date: 01/08/22 Time: 21:43  
 Sample: 1971 2018  
 Included observations: 48  
 Convergence achieved after 5 iterations  
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Dependent Variable: M  
 Method: ARMA Maximum Likelihood (OPG - BHHH)  
 Date: 01/28/22 Time: 01:15  
 Sample: 1970 2018  
 Included observations: 49  
 Convergence achieved after 14 iterations  
 Coefficient covariance computed using outer product of gradients

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.287009	0.075165	3.818397	0.0004
IR	-97.77769	35.77497	-2.733132	0.0091
M2R(-1)	0.683726	0.096662	7.073398	0.0000
C	-57.63751	393.1716	-0.146596	0.8842
AR(1)	0.127358	0.193799	0.657168	0.5147
SIGMASQ	249652.6	53551.58	4.661909	0.0000

R-squared	0.981991	Mean dependent var	6601.584
Adjusted R-squared	0.979847	S.D. dependent var	3762.618
S.E. of regression	534.1510	Akaike info criterion	15.51604
Sum squared resid	11983325	Schwarz criterion	15.74994
Log likelihood	-366.3850	Hannan-Quinn criter.	15.60443
F-statistic	458.0231	Durbin-Watson stat	1.935265
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.13
-------------------	-----

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
Y	0.639727	0.119192	5.367176	0.0000
P	-210.0127	63.93252	-3.284912	0.0020
C	2007.770	648.4577	3.096224	0.0034
AR(1)	0.753945	0.105938	7.116838	0.0000
SIGMASQ	62633.23	17048.23	3.673885	0.0006

R-squared	0.964650	Mean dependent var	2637.451
Adjusted R-squared	0.961437	S.D. dependent var	1344.891
S.E. of regression	264.1035	Akaike info criterion	14.10416
Sum squared resid	3069028.	Schwarz criterion	14.29720
Log likelihood	-340.5519	Hannan-Quinn criter.	14.17740
F-statistic	300.1766	Durbin-Watson stat	1.636645
Prob(F-statistic)	0.000000		

Inverted AR Roots	.75
-------------------	-----

UNIT ROOT TEST TABLE (PP)

		<u>At Level</u>															
		M	IR	CONSM	NCPI	NEXPO	NGEXP	NGREV	NIMPO	NIMPX	NINV	NM2	NUNM	NYD	P	S	Y
With Con...	t-Statistic	-0.6856	-1.5926	1.0346	-2.2606	-0.4616	0.3935	-0.0265	-0.8574	-0.3638	1.2282	1.2599	-2.2288	0.2260	1.8229	-0.5304	1.8991
	Prob.	0.8405	0.4786	0.9964	0.1886	0.8895	0.9807	0.9512	0.7931	0.9069	0.9979	0.9981	0.1991	0.9716	0.9997	0.8759	0.9998
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
With Con...	t-Statistic	-1.2958	-1.4438	-0.3658	-2.2156	-1.8121	-1.5119	-1.8038	-2.0309	-1.9494	-1.0483	-1.0775	-2.1182	-1.6033	-0.7885	-1.7687	-0.5321
	Prob.	0.8771	0.8348	0.9862	0.4704	0.6833	0.8117	0.6874	0.5699	0.6133	0.9271	0.9223	0.5228	0.7770	0.9595	0.7042	0.9785
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	1.0503	-0.8549	4.0048	-1.0183	0.3624	1.5413	0.8574	-0.1879	0.4088	2.3808	2.4154	-1.6931	1.2120	10.6334	1.3565	7.3568
	Prob.	0.9209	0.3404	1.0000	0.2732	0.7854	0.9680	0.8920	0.6133	0.7974	0.9952	0.9956	0.0853	0.9402	1.0000	0.9542	1.0000
		n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	n0	*	n0	n0	n0	n0

		<u>At First Difference</u>															
		d(M)	d(IR)	d(CONSM)	d(NCPI)	d(NEXPO)	d(NGEXP)	d(NGREV)	d(NIMPO)	d(NIMPX)	d(NINV)	d(NM2)	d(NUNM)	d(NYD)	d(P)	d(S)	d(Y)
With Con...	t-Statistic	-4.0591	-4.8969	-4.6652	-6.4726	-4.7720	-6.9087	-5.7302	-7.3103	-5.7519	-5.1954	-5.5386	-4.8331	-6.0423	2.2011	-5.9756	-6.5448
	Prob.	0.0026	0.0002	0.0004	0.0000	0.0003	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0003	0.0000	0.9999	0.0000	0.0000
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***
With Con...	t-Statistic	-3.9506	-4.9077	-4.9162	-6.4164	-4.7472	-7.1166	-5.8405	-7.2582	-5.7882	-5.7256	-6.0563	-4.7471	-6.1614	1.5806	-5.9098	-6.7560
	Prob.	0.0174	0.0013	0.0012	0.0000	0.0020	0.0000	0.0001	0.0000	0.0001	0.0001	0.0000	0.0020	0.0000	1.0000	0.0001	0.0000
		**	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***
Without C...	t-Statistic	-4.0434	-4.9498	-2.8162	-6.5393	-4.6667	-6.5128	-5.5079	-7.2706	-5.5909	-4.6581	-4.9176	-4.8322	-5.6874	1.8674	-5.6266	-3.2342
	Prob.	0.0001	0.0000	0.0058	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.9839	0.0000	0.0018
		***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	***	n0	***	***

الملحق رقم 4 تقدير معادلات النموذج منفردة وفق منهجية الانحدار الذاتي VAR

دالة الاستهلاك

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 13:48  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	CONSM	NUNM	NYD	NCPI
CONSM(-1)	0.882202 (0.03002) [ 29.3845]	0.001642 (0.00048) [ 3.45343]	-0.045092 (0.16199) [-0.27836]	0.014519 (0.02256) [ 0.64353]
NUNM(-1)	-10.11478 (3.65009) [-2.77110]	0.870200 (0.05782) [ 15.0507]	6.885732 (19.6942) [ 0.34963]	2.482940 (2.74293) [ 0.90522]
NYD(-1)	0.057225 (0.01159) [ 4.93737]	-0.000768 (0.00018) [-4.18332]	1.047553 (0.06254) [ 16.7514]	-0.004378 (0.00871) [-0.50269]
NCPI(-1)	0.354054 (0.15411) [ 2.29746]	0.001840 (0.00244) [ 0.75396]	0.896343 (0.83149) [ 1.07800]	0.752048 (0.11581) [ 6.49402]
C	461.3172 (105.936) [ 4.35467]	-1.761275 (1.67804) [-1.04960]	-122.2276 (571.583) [-0.21384]	-25.84821 (79.6077) [-0.32469]
R-squared	0.994737	0.939390	0.972690	0.707814
Adj. R-squared	0.994248	0.933752	0.970150	0.680634
Sum sq. resids	471167.0	118.2196	13716528	266069.8
S.E. equation	104.6775	1.658099	564.7911	78.66174
F-statistic	2032.001	166.6145	382.8855	26.04162
Log likelihood	-288.7115	-89.74129	-369.6189	-274.9966
Akaike AIC	12.23798	3.947554	15.60912	11.66652
Schwarz SC	12.43289	4.142470	15.80404	11.86144
Mean dependent	3257.560	18.01583	2557.543	215.5408
S.D. dependent	1380.200	6.442063	3269.009	139.1935
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.42E+13		
Determinant resid covariance		1.56E+13		
Log likelihood		-1001.450		
Akaike information criterion		42.56040		
Schwarz criterion		43.34007		
Number of coefficients		20		

دالة الادخار

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 13:49  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	S	NYD	NINV
S(-1)	0.898402 (0.11565) [ 7.76825]	0.284775 (0.12148) [ 2.34422]	0.071510 (0.04284) [ 1.66928]
NYD(-1)	0.188792 (0.17945) [ 1.05209]	0.810582 (0.18849) [ 4.30042]	0.100173 (0.06647) [ 1.50706]
NINV(-1)	-0.247658 (0.24676) [-1.00365]	-0.001314 (0.25920) [-0.00507]	0.748240 (0.09140) [ 8.18613]
C	371.5080 (273.677) [ 1.35747]	-510.6425 (287.471) [-1.77633]	-140.3127 (101.375) [-1.38410]
R-squared	0.957309	0.974940	0.988589
Adj. R-squared	0.954398	0.973232	0.987811
Sum sq. resids	11407587	12586465	1565216.
S.E. equation	509.1791	534.8420	188.6083
F-statistic	328.8865	570.6052	1270.643
Log likelihood	-365.1952	-367.5554	-317.5250
Akaike AIC	15.38313	15.48148	13.39688
Schwarz SC	15.53907	15.63741	13.55281
Mean dependent	4113.803	2557.543	1237.444
S.D. dependent	2384.401	3269.009	1708.348
Determinant resid covariance (dof adj.)		9.84E+14	
Determinant resid covariance		7.58E+14	
Log likelihood		-1026.596	
Akaike information criterion		43.27483	
Schwarz criterion		43.74263	
Number of coefficients		12	

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 13:21  
Sample (adjusted): 1971 2014  
Included observations: 44 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	NINV	YNM	IR	NIMPX
NINV(-1)	0.530931 (0.11108) [ 4.77978]	0.273886 (0.32268) [ 0.84880]	0.001194 (0.00096) [ 1.23990]	-0.272014 (0.16389) [-1.65972]
YNM(-1)	0.119979 (0.02613) [ 4.59079]	0.933924 (0.07592) [ 12.3015]	-0.000255 (0.00023) [-1.12610]	0.069399 (0.03856) [ 1.79973]
IR(-1)	-14.51980 (7.00525) [-2.07270]	31.06081 (20.3498) [ 1.52634]	0.959816 (0.06071) [ 15.8094]	-2.729488 (10.3360) [-0.26408]
NIMPX(-1)	0.188723 (0.06864) [ 2.74927]	0.397067 (0.19941) [ 1.99122]	-0.000651 (0.00059) [-1.09382]	1.028862 (0.10128) [ 10.1583]
C	54.18611 (51.2460) [ 1.05737]	-66.19591 (148.866) [-0.44467]	0.571814 (0.44413) [ 1.28749]	36.50957 (75.6114) [ 0.48286]
R-squared	0.986965	0.991208	0.889794	0.938250
Adj. R-squared	0.985628	0.990306	0.878490	0.931916
Sum sq. resids	1155434.	9750310.	86.78517	2515352.
S.E. equation	172.1235	500.0079	1.491731	253.9610
F-statistic	738.2492	1099.169	78.72032	148.1437
Log likelihood	-286.3008	-333.2229	-77.37671	-303.4154
Akaike AIC	13.24095	15.37377	3.744396	14.01888
Schwarz SC	13.44370	15.57652	3.947145	14.22163
Mean dependent	934.3526	3753.806	5.997955	701.1844
S.D. dependent	1435.776	5078.351	4.279421	973.2968
Determinant resid covariance (dof adj.)		7.81E+14		
Determinant resid covariance		4.82E+14		
Log likelihood		-993.5218		
Akaike information criterion		46.06917		
Schwarz criterion		46.88017		
Number of coefficients		20		

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 13:50  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	NGEXP	NGREV	Y
NGEXP(-1)	0.748722 (0.08580) [ 8.72593]	-0.067864 (0.07832) [-0.86646]	0.039876 (0.07783) [ 0.51236]
NGREV(-1)	0.243325 (0.09995) [ 2.43445]	0.926006 (0.09124) [ 10.1495]	0.131171 (0.09066) [ 1.44683]
Y(-1)	0.035638 (0.02665) [ 1.33704]	0.049562 (0.02433) [ 2.03704]	0.975816 (0.02418) [ 40.3610]
C	-212.4138 (190.899) [-1.11270]	-284.3023 (174.255) [-1.63153]	395.8466 (173.157) [ 2.28606]
R-squared	0.968054	0.953495	0.996648
Adj. R-squared	0.965876	0.950324	0.996419
Sum sq. resids	3514979.	2928796.	2891975.
S.E. equation	282.6409	257.9991	256.3722
F-statistic	444.4472	300.7115	4360.434
Log likelihood	-336.9413	-332.5627	-332.2590
Akaike AIC	14.20589	14.02344	14.01079
Schwarz SC	14.36182	14.17938	14.16673
Mean dependent	1140.794	928.8742	10117.81
S.D. dependent	1530.055	1157.566	4284.269
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.13E+14	
Determinant resid covariance		2.41E+14	
Log likelihood		-999.0994	
Akaike information criterion		42.12914	
Schwarz criterion		42.59694	
Number of coefficients		12	

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 14:45  
Sample (adjusted): 1971 2018  
Included observations: 48 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	NIMPX	NINV
NIMPX(-1)	0.977476 (0.08636) [ 11.3187]	0.218199 (0.07208) [ 3.02699]
NINV(-1)	0.013134 (0.05316) [ 0.24708]	0.909303 (0.04437) [ 20.4942]
C	56.56416 (45.9992) [ 1.22968]	28.88517 (38.3954) [ 0.75231]
R-squared	0.943952	0.985608
Adj. R-squared	0.941461	0.984968
Sum sq. resids	2833523.	1974178.
S.E. equation	250.9326	209.4532
F-statistic	378.9413	1540.815
Log likelihood	-331.7690	-323.0961
Akaike AIC	13.94871	13.58734
Schwarz SC	14.06566	13.70429
Mean dependent	836.7631	1237.444
S.D. dependent	1037.132	1708.348
Determinant resid covariance (dof adj.)		2.17E+09
Determinant resid covariance		1.91E+09
Log likelihood		-649.0571
Akaike information criterion		27.29405
Schwarz criterion		27.52795
Number of coefficients		6

Vector Autoregression Estimates  
Date: 02/22/22 Time: 13:52  
Sample (adjusted): 1972 2018  
Included observations: 47 after adjustments  
Standard errors in ( ) & t-statistics in [ ]

	M	Y	P
M(-1)	1.226528 (0.15904) [ 7.71190]	0.489380 (0.11183) [ 4.37603]	-0.000102 (6.6E-05) [-1.54370]
M(-2)	-0.522635 (0.18117) [-2.88482]	-0.120780 (0.12739) [-0.94813]	0.000129 (7.5E-05) [ 1.70434]
Y(-1)	0.045925 (0.19643) [ 0.23379]	0.505232 (0.13812) [ 3.65782]	-7.22E-05 (8.2E-05) [-0.88302]
Y(-2)	0.213133 (0.18112) [ 1.17673]	0.364988 (0.12736) [ 2.86588]	0.000118 (7.5E-05) [ 1.56675]
P(-1)	-634.4360 (615.378) [-1.03097]	-2132.978 (432.704) [-4.92941]	1.705851 (0.25617) [ 6.65897]
P(-2)	540.3060 (625.344) [ 0.86401]	2182.792 (439.712) [ 4.96414]	-0.724372 (0.26032) [-2.78260]
C	1207.533 (421.679) [ 2.86363]	632.6584 (296.505) [ 2.13372]	0.218436 (0.17554) [ 1.24437]
R-squared	0.966863	0.998381	0.999836
Adj. R-squared	0.961892	0.998139	0.999812
Sum sq. resids	2667134.	1318693.	0.462199
S.E. equation	258.2215	181.5691	0.107494
F-statistic	194.5180	4111.976	40719.09
Log likelihood	-323.9297	-307.3772	-41.92471
Akaike AIC	14.08212	13.37775	-1.486158
Schwarz SC	14.35767	13.65331	-1.210604
Mean dependent	2711.586	10263.67	28.13084
S.D. dependent	1322.777	4208.387	7.834581
Determinant resid covariance (dof adj.)		21914326	
Determinant resid covariance		13508730	
Log likelihood		-585.9132	
Akaike information criterion		25.82609	
Schwarz criterion		26.65276	
Number of coefficients		21	

## Vector Autoregression Estimates

Date: 02/22/22 Time: 15:03

Sample (adjusted): 1971 2018

Included observations: 48 after adjustments

Standard errors in ( ) &amp; t-statistics in [ ]

	M2R	Y	IR
M2R(-1)	0.666842 (0.09149) [ 7.28831]	-0.049797 (0.04317) [-1.15358]	0.000442 (0.00023) [ 1.94013]
Y(-1)	0.308521 (0.07595) [ 4.06205]	1.060071 (0.03583) [ 29.5826]	-0.000388 (0.00019) [-2.05290]
IR(-1)	-99.43970 (27.1439) [-3.66342]	-17.08484 (12.8066) [-1.33407]	1.027703 (0.06754) [ 15.2155]
C	-64.31396 (238.833) [-0.26928]	138.9127 (112.682) [ 1.23279]	0.871753 (0.59430) [ 1.46686]
R-squared	0.979327	0.996451	0.894628
Adj. R-squared	0.977917	0.996209	0.887444
Sum sq. resids	13755732	3061985.	85.17313
S.E. equation	559.1335	263.8003	1.391313
F-statistic	694.7899	4117.516	124.5233
Log likelihood	-369.6874	-333.6300	-81.87269
Akaike AIC	15.57031	14.06792	3.578029
Schwarz SC	15.72624	14.22385	3.733962
Mean dependent	6601.584	10117.81	5.800208
S.D. dependent	3762.618	4284.269	4.147063
Determinant resid covariance (dof adj.)		3.03E+10	
Determinant resid covariance		2.33E+10	
Log likelihood		-777.2595	
Akaike information criterion		32.88581	
Schwarz criterion		33.35361	
Number of coefficients		12	

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 02/22/22 Time: 14:08  
Sample: 1970 2018  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NYD does not Granger Cause S S does not Granger Cause NYD	48	0.11387 7.18970	0.7373 0.0102
NINV does not Granger Cause S S does not Granger Cause NINV	48	0.01428 19.9612	0.9054 5.E-05
NINV does not Granger Cause NYD NYD does not Granger Cause NINV	48	1.39520 19.2458	0.2437 7.E-05

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 02/22/22 Time: 14:11  
Sample: 1970 2018  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
YNM does not Granger Cause NINV NINV does not Granger Cause YNM	48	7.27680 1.03389	0.0098 0.3147
IR does not Granger Cause NINV NINV does not Granger Cause IR	48	0.00558 0.79561	0.9408 0.3772
NIMPX does not Granger Cause NINV NINV does not Granger Cause NIMPX	48	9.16269 0.06105	0.0041 0.8060
IR does not Granger Cause YNM YNM does not Granger Cause IR	48	0.51258 1.06885	0.4777 0.3067
NIMPX does not Granger Cause YNM YNM does not Granger Cause NIMPX	48	9.65023 1.18468	0.0033 0.2822
NIMPX does not Granger Cause IR IR does not Granger Cause NIMPX	48	1.48778 0.36877	0.2289 0.5467

Pairwise Granger Causality Tests  
Date: 02/22/22 Time: 14:47  
Sample: 1970 2018  
Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
Y does not Granger Cause NIMPX NIMPX does not Granger Cause Y	48	2.72098 5.13606	0.1060 0.0283

**Pairwise Granger Causality Tests**

Date: 02/22/22 Time: 14:58

Sample: 1970 2018

Lags: 2

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
M does not Granger Cause P P does not Granger Cause M	47	3.66352 1.45667	0.0342 0.2445
Y does not Granger Cause P P does not Granger Cause Y	47	3.55451 7.33259	0.0375 0.0019
Y does not Granger Cause M M does not Granger Cause Y	47	0.97343 6.95249	0.3861 0.0025

**Pairwise Granger Causality Tests**

Date: 02/22/22 Time: 15:04

Sample: 1970 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
IR does not Granger Cause M2R M2R does not Granger Cause IR	48	1.21416 0.02788	0.2764 0.8681
Y does not Granger Cause M2R M2R does not Granger Cause Y	48	3.69274 0.10027	0.0610 0.7530
Y does not Granger Cause IR IR does not Granger Cause Y	48	0.45239 0.54698	0.5046 0.4634

**Pairwise Granger Causality Tests**

Date: 02/22/22 Time: 14:20

Sample: 1970 2018

Lags: 1

Null Hypothesis:	Obs	F-Statistic	Prob.
NGREV does not Granger Cause NGEXP NGEXP does not Granger Cause NGREV	48	8.88651 0.09352	0.0046 0.7612
Y does not Granger Cause NGEXP NGEXP does not Granger Cause Y	48	4.41934 2.42673	0.0412 0.1263
Y does not Granger Cause NGREV NGREV does not Granger Cause Y	48	3.51834 4.38840	0.0672 0.0418

المراجع

المراجع العربية:

الكتب:

- 1 أحمد الأشقر، الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية للنشر والتوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2002.
- 2 أحمد رمضان نعمة الله، د.إيمان عطية ناصف، د.محمد سيد عابد، النظرية الاقتصادية الكلية، دار  
الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2003.
- 3 أحمد صقر عاشور، الإصلاح الإداري لدعم سياسات الإصلاح الاقتصادي في البلاد العربية، المنظمة  
العربية للتنمية الإدارية، القاهرة، 1997، ص 29.
- 4 أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
- 5 أكرم حداد، مشهور هذلول، النقود والمصارف، مدخل تحليل ونظري، دار وائل للنشر، ط1،  
عمان، 2005.
- 6 برنييه واسيمون، "أصول الاقتصاد الكلي" ترجمة د. عبد الأمير إبراهيم شمس الدين، المؤسسة الجامعية  
للدراسات للنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، ط1، 1989.
- 7 بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي، دار العلوم للنشر، الجزائر، 2007.
- 8 بربيش السعيد، الاقتصاد الكلي "نظريات ونماذج وتمارين محلولة"، دار العلوم للنشر والتوزيع،  
الجزائر، 2007.
- 9 بوكبوس سعدون، الاقتصاد الجزائري "محاولتان من أجل التنمية (1962-1989 / 1990-  
2005)"، ط1، 2020.
- 10 جوجارات، تعريب ومراجعة هند عبد الغفار عودة، الاقتصاد القياسي، دار المريخ للنشر، الجزء  
الثاني، الرياض، المملكة العربية السعودية، 2015.

- 11 جيمس حوار تيني، ريجارد ستروب، ترجمة وتعريب د. عبد الفتاح عبد الرحمان، د. عبد العظيم محمد، "الاقتصاد الكلي" الاختبار العام والخاص، دار المريخ للنشر، المملكة العربية السعودية، 1988.
- 12 حسين على بحيت، سحر فتح الله، الاقتصاد القياسي، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، عمان، الاردن.
- 13 خالد محمد السواعي، EViews و القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، عمان، الاردن، 2016.
- 14 خالد محمد السواعي، أساسيات القياس الاقتصادي باستخدام EViews، دار الكتاب الثقافي، الاردن، 2012.
- 15 خالد محمد السواعي، مبادئ الاقتصاد القياسي، دار الكتاب الثقافي، الأردن، 2018.
- 16 خالد واصف الوزني، أحمد حسين الرفاعي، مبادئ الاقتصاد الكلي بين النظرية و التطبيق، دار وائل للنشر و التوزيع، الطبعة التاسعة، عمان، الأردن، 2014.
- 17 شيخي محمد، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات وتطبيقات-، دار حامد، ط1، الجزائر، 2011.
- 18 صفوت عبد السلام عوض الله، السياسات التكميلية لصندوق النقد والبنك الدوليين، دار النهضة، القاهرة، مصر، 1993، ص 97.
- 19 صلاح الدين حسن السيسي، الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، مطبعة أبناء وهبة محمد حسان، القاهرة، 2008.
- 20 ضياء الموسوي مجيد، "النظرية الاقتصادية" التحليل الاقتصادي الكلي، ديوان المطبوعات الجامعية، بن عكنون، ط3، الجزائر، 2005.
- 21 ضياء مجيد الموسوي، أسس علم الاقتصاد "نقود، بنوك، دورات اقتصادية، علاقات اقتصادية دولية"، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 2011.

- 22 عاطف وليم أندرواسي، أسواق الأوراق المالية بين ضرورة التحول الاقتصادي والتحرر المالي، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، طبعة 2006.
- 23 عبد الرحمن تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر، الواقع والآفاق، دار الخلدونية للنشر والتوزيع، الجزائر، 2011.
- 24 عبد القادر محمد عبد القادر عطيه، الحديث في الاقتصاد القياسي بين النظرية والتطبيق، السعودية، 2004.
- 25 عوض فاضل الدليمي، النقود والبنوك، جامعة الموصل بغداد، العراق، 1992.
- 26 فاروق بن صالح الخطيب، عبد العزيز بن احمد دياب، دراسات متقدمة في النظرية الاقتصادية الكلية، المملكة العربية السعودية، 2013.
- 27 فليح حسين خلف، "الاقتصاد الكلي"، عالم الكتب الحديث للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، ط1، 2007.
- 28 قدي عبد المجيد، " المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية: دراسة تحليلية تقييمية "، ديوان المطبوعات الجامعية، الطبعة 02، سنة 2005.
- 29 كاظم، أموري هادي، مقدمة في القياس الاقتصادي، الطبعة الأولى، مطبعة جامعة الموصل، العراق، 2005.
- 30 محمد أحمد الأفتدي، النظرية الاقتصادية الكلية، السياسة والممارسة، كلية التجارة و الاقتصاد، ط1، صنعاء، 2012.
- 31 محمد الشريف إمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية، الدوال الاقتصادية الكلية الأساسية القطاع النقدي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، الجزء الثالث، 2003.

- 32 محمد شرسفيلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات و نماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزء الأول، الجزائر، 2003.
- 33 محمد شيخي، طرق الاقتصاد القياسي-محاضرات و تطبيقات، طبعة 1، دار حامد للنشر، الأردن، 2012.
- 34 محمد محمود عطوة، الاقتصاد القياسي بين النظرية و التطبيق، قسم الاقتصاد-كلية التجارة، جامعة المنصورة، الطبعة الاولى، 2002.
- 35 محمود حسين الوادي، الاقتصاد الكلي "تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، الأردن، 2007.
- 36 محمود حسين الوادي، د. كاظم جاسم العيساوي، الاقتصاد الكلي " تحليل نظري وتطبيقي"، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، ط1، عمان، الأردن، 2007.
- 37 منير الحمش، الإصلاح الاقتصادي، الطبعة 1، دمشق، 2003.
- 38 ناصر عبيد الناصر، " سياسات الإصلاح الاقتصادي و برامج التشييت والتكيف الهيكلي: حالة مصر العربية"، منشورات اتحاد الكتاب العرب، دمشق، سنة 2001.
- 39 نزار سعد الدين العيسي، مبادئ الاقتصاد الكلي، الدار العلمية الدولية ودار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، الاردن، 2001.
- 40 هاري كلجيان، والاس أوتس، ترجمة عبد القادر محمد عطية والمرسي السيد حجازي، مقدمة في الاقتصاد القياسي-المبادئ و التطبيقات، النشر العلمي و المطابع-جامعة الملك السعود، ط1، المملكة العربية السعودية، 2001.
- 41 هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة(2001-2019)، مجلة كلية

السياسة و الاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020.

42 هيل عجمي جميل الجنابي، رمزي ياسين يسع أرسلان، "النقود والمصارف والنظرية النقدية"، دار وائل

للنشر، ط1، الأردن، 2009.

43 يوجين أ.د يوليو، ترجمة : د.محمد رضا العدل، د.حمديرضوان عبد العزيز، "النظرية الاقتصادية الكلية،

ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، ط2، 1993.

44 يوجين، د.يوليو، النظرية الاقتصادية الكلية، سلسلة ملخصات شوم، دار ماكجرو هيل للنشر، مصر،

1974.

### الرسائل و الأطروحات:

1- اجري خيرة، اثر التفاعل بين السياسة المالية والنقدية في تحقيق النمو الاقتصادي في الجزائر، دراسة قياسية

خلال فترة 1986-2017، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر،

2019.

2- د.بلعوز بن علي، محاضرات في النظريات والسياسات النقدية، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2004.

3- بن قانة إسماعيل، نحو بناء نموذج هيكلية تنبؤي للاقتصاد الجزائري للفترة 1970-2009، أطروحة دكتوراه في

العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2014.

4- بن قانة إسماعيل، دراسة قياسية لبعض متغيرات الاقتصاد الكلي الجزائري بين 1970-2001م والتنبؤ بها

للفترة الممتدة بين 2002-2006م، أطروحة ماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر3، الجزائر، 2004.

5- كربالي بغداد، الإبداع في المنتج على مستوى المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه دولة، كلية العلوم

الاقتصادية والعلوم التجارية، جامعة وهران، الجزائر، 2003-2004.

6-د. مدني بن شهرة، الإصلاح الاقتصادي وسياسة التشغيل (التجربة الجزائرية)، دار حامد للنشر والتوزيع، عمان الأردن، ط1، 2009.

7-بوتيارة عنتر، محاولة بناء نموذج قياسي للاقتصاد الكلي - دراسة حالة الاقتصاد الكلي الجزائري للفترة (1990-2017)-، أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم، جامعة محمد بوضياف بالمسيلة، الجزائر، 2017.

8-شقيب عيسى، محاولة بناء نموذج اقتصادي قياسي كلي للاقتصاد الجزائري(1970-2005)، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم الاقتصادية، الجزائر، 2009.

### الملقيات، المؤتمرات و المحاضرات:

1- د. برودي نعيمة، الاقتصاد الجزائري بين سندان الإختلالات الهيكلية والإنعاش الاقتصادي ومطرقة التعديل الهيكلية، الملتقى الدولي الأول حول: أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية، جامعة أحمد بوقرة، بومرداس، 04 و 09 ديسمبر 2006، الجزائر.

2-د. بلمقدم مصطفى، د.أبو شعور راضية، تقييم أداء المنظومة المصرفية الجزائرية، مطبوعة ملتقى المنظومة المصرفية الجزائرية والتحويلات الاقتصادية، واقع وتحديات، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 14-15 ديسمبر 2004.

3- خليل عبد القادر و بوفاسة سليمان: " الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر ضمن إطار العولمة: المواصفات والتقييم "، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية في الدول النامية من 04 إلى 09 ديسمبر 2006، بجامعة أحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر.

- 4- ساحل فاتح وشعباني لطفي، آثار وانعكاسات برنامج التعديل الهيكلي على الاقتصاد الجزائري، الملتقى الدولي الأول حول أبعاد الجيل الثاني من الإصلاحات الاقتصادية، 04 و 05 ديسمبر 2006، جامعة أحمد بوقرة، بوقرة، بومرداس.
- 5- صالحى ناجية، مخناش فتيحة، أثر برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي والبرنامج التكميلي لدعم النمو وبرنامج التنمية الخماسي على النمو الاقتصادي ( 2001-2014) " نحو تحديات آفاق النمو الاقتصادي الفعلي والمستدم"، أبحاث ملتقى دولي: تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال فترة 2001 - 2014، أيام 11، 12 مارس 2013، جامعة سطيف 1، الجزائر، 2013.
- 6- د. ضيف احمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة بويرة، الجزائر، 2018.
- 7- طلال عباسي، لعربي يخلف، الربيعيساني، النموذج الاقتصادي الجديد لدعم النمو في الجزائر بين المقاربة النظرية والتجسيد الفعلي، الملتقى العلمي الوطني حول التوجهات النقدية والمالية للاقتصاد الجزائري على ضوء التطورات الاقتصادية الإقليمية والدولية، 14 نوفمبر 2019.
- 8- د. محمد شرسف إلمان، محاضرات في النظرية الاقتصادية الكلية " نظريات ونماذج التوازن واللاتوازن"، ديوان المطبوعات الجامعة، الجزء الأول، الجزائر، 2003.
- 9- الأستاذ مناقر نور الدين، جمعي سميرة، مداخلة، محددات الطلب على النقود في الجزائر، دراسة قياسية 1990-2012.
- 10- ضيف احمد، محاضرات في الاقتصاد الكلي، مطبوعة بيداغوجية، جامعة أكلي محدد أوحاج، البويرة، الجزائر، 2018.

المجلات، المقالات و الدراسات:

- 1- حيدوشي عاشور، وعيل ميلود، أثر الموارد المالية النفطية على المتغيرات الاقتصادية الكلية للاقتصاد الجزائري، مجلة ميلاف للبحوث والدراسات، المركز الجامعي ميلة، العدد 5، الجزائر، 2017.
- 2- خنشول دنيا، واقع الاقتصاد الدائري في الجزائر في إطار النموذج الجديد للنمو الاقتصادي، مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية والإدارية، المجلد 4، العدد 1، جوان 2020.
- 3- زكرياء مسعودي، تقييم أداء برامج تعميق الإصلاحات الاقتصادية بالجزائر من خلال مربع كالدور السحري، ص225، المعهد الوطني للدراسات الإستراتيجية الشاملة.
- 4- سميرة إبراهيم أيوب، صندوق النقد الدولي وقضية الإصلاح الاقتصادي والمالي - دراسة تحليلية وتقييمية-، جامعة الإسكندرية، مركز الإسكندرية للكتاب، 2006.
- 5- سويح جمال، بن طبرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد الأول، العدد 1.
- 6- سويح جمال، بن طبرش عطاء الله، تقييم مدى فعالية البرامج التنموية في تنويع الاقتصاد الجزائري خارج قطاع المحروقات، مجلة اقتصاديات المال والأعمال، المجلد 10، العدد 1، الجزائر.
- 7- عبد الرحمان تومي، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر "واقع و أفاق (2000-2009)، مجلة دراسات اقتصادية، مجلة محكمة تصدر عن مركز البصيرة للبحوث و الاستشارات ، المجلد9، العدد1، الجزائر، 2011.
- 8- عبد الهادي علي النجار، "أصول علم الاقتصاد" دراسة في أسلوب أداء الاقتصاد الرأسمالي من خلال التحليل الاقتصادي الوحدوي والكلبي، مجلة الجلاء الجديدة، ط6، المنصورة ، 1999.

- 9- عبد الوهاب كيرامان، الاقتصاد الجزائري بين الاستقرار و الإصلاح الهيكلي، الملحق الثاني-تطور الديون الخارجية-، بنك الجزائر.
- 10- عقون شراف، ط.دبوقجان وسام، ط.دبوفنور خديجة، التنمية المستدامة في الجزائر من خلال البرامج التنموية (2001-2019) ، مجلة شماء للاقتصاد و التجارة، عدد خاص، المجلد 2، افريل 2018.
- 11- قدي عبد المجيد، الإصلاحات الاقتصادية في الجزائر " محاولة تقييمية " ، دراسة مركز الدراسات الاقتصادية المطبقة من أجل التنمية، الفصل الثالث، رقم 61 ، سنة 2002.
- 12- قلوب عبد الحكيم، بن إبراهيم الغالي، تنمية الاقتصاد الجزائري بين الواقع والمأمول (دراسة تحليلية للنموذج الجديد للنمو 2016/2030)، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية وإدارة الأعمال، المجلد: 09/ العدد 01 الجزائر 2020.
- 13- كربالي بغداد: نظرة عامة على التحولات الاقتصادية في الجزائر، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 1 سبتمبر 2005.
- 14- محجوب بدة وآخرون، تأثير الأزمة على الدول العربية ومنظمة أوبك، مجلة الأبحاث الاقتصادية، العدد 12، تصدر عن دار الأبحاث للترجمة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2009.
- 15- محمد صلاح، أهداف السياسة الاقتصادية الكلية في الجزائر حسب المربع السحري لكالدور " دراسة تحليلية تقييمية للبرامج التنموية مع الإشارة للبرنامج الخماسي 2010/2014 " ، مجلة كلية العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، العدد 16/2016.
- 16- محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي و الاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد - 19 - ، مجلة الريادة لاقتصاديات

- الأعمال، المجلد 7، العدد 2، جانفي 2021.
- 17- محمد علي الجودي، عطية خمخام، خطة الإنعاش الاقتصادي والاجتماعي في ظل النموذج الاقتصادي (رؤية الجزائر 2030) وتداعيات جائحة فيروس كوفيد 19، مجلة الريادة للاقتصاديات الأعمال، المجلد 07، العدد 02، الجزائر 2021.
- 18- مدني بن شهرة، سياسات التعديل الميكلي في الجزائر، برنامج وآثار، علوم إنسانية، مجلة إلكترونية، العدد 18 السنة الثانية، فيفري 2005.
- 19- منصور سعاد، تحقيق الاستقرار والتحول إلى اقتصاد السوق، دراسة خاصة عن الجزائر، صندوق النقد الدولي واشنطن، 1998.
- 20- ناجي بن حسين، التنمية المستدامة في الجزائر، حتمية الانتقال من الاقتصاد الريعي إلى تنويع الاقتصاد، مجلة الاقتصاد والمجتمع، العدد 5، الجزائر، 2008.
- 21- ناصر بوعزيز، د. منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر، بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات المالية والاقتصادية، الوادي، الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017.
- 22- ناصر بوعزيز، د. منصف بن خديجة، النموذج الاقتصادي الجديد في الجزائر - بين الواقع والتجسيد، مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية، الوادي الجزائر، العدد 10، الجزء 02، 2017.
- 23- هدى بن محمد، عرض وتحليل البرامج التنموية في الجزائر خلال الفترة 2001 - 2019، مجلة كلية السياسة والاقتصاد، العدد الخامس، جانفي 2020.
- 24- هاشم جمال، لبزة هشام، أثر الإنتاج المسوق ن الغاز الطبيعي على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة قياسية باستعمال المعادلات الآنية، مجلة دراسات اقتصادية، العدد 24.
- 25- صالح تومي، عيسى شقبقب، النمذجة القياسية لقطاع التجارة الخارجية في الجزائر- خلال

- الفترة (1970-2002)-، مجلة الباحث، عدد04، 2006.
- 26- أحمد سلامي، محمد شيخي، تقدير دالة الادخار العائلي في الجزائر(1970-2005)، مجلة الباحث، العدد 06، 2008.
- 27- مشير الوردى، دراسة قياسية لأثر بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية للاتحاد الأوروبي في اقتصاديات بلدان اتحاد المغرب العربي (الجزائر، تونس والمغرب) للفترة 1970-2012، مجلة جامعة القدس المفتوحة للأبحاث والدراسات الإدارية والاقتصادية - المجلد الثاني، العدد07، الجزائر، 2017.
- 28- عبد الله بن محمد المالكي، أحمد بن سليمان بن عبيد، التعليم والنمو الاقتصادي في المملكة العربية السعودية: دراسة قياسية باستخدام المعادلات الآنية.
- 29- عز الدين محمد فضل الله عبدالله، نموذج السياسة النقدية في السودان باستخدام المعادلات الآنية.
- 30- خليل علي، مدياني محمد، نمذجة دالة الطلب على الواردات في الجزائر خلال فترة(1970-2012)، مجلة الحقيقة، جامعة أدرار، الجزائر، العدد 28.
- 31- بن دقفل كمال، بن البار أحمد، نمذجة سوق السلع والخدمات في الجزائر(1980-2018)، مجلة الحقوق و العلوم الإنسانية، العدد 36، الجلفة، الجزائر.
- 32- جار النبي بابو جار النبي، محددات الطلب على الواردات في إطار نماذج المعادلات الآنية، مجلة جامعة بخت الرضا العلمية، العدد07، 2013.

التقارير و القوانين:

- 1-القانون رقم 90-10، المؤرخ في 14 أفريل 1990، يتعلّق بالنقد والقرض، الجريدة الرسمية الجزائرية، العدد 16، الصادر في 18 أفريل 1990.
- 2-المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي " لجنة التقييم" تقرير حول الظرف الاقتصادي والاجتماعي للسداسي الأول، الدورة الثانية عشر، نوفمبر 1998.
- 3-القانون رقم 91-21 المؤرخ في 04 ديسمبر 1991، المعدل والمتمم للقانون رقم 86-14 المؤرخ في 19 أوت 1986، المتعلق بالأنشطة والبحث والاستغلال مع الشريك الأجنبي، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 63، الصادرة في 07 ديسمبر 1991.
- 4-القانون رقم 16-14، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2017.
- 5-القانون رقم 16-14، المؤرخ في 28 ديسمبر 2016، يتضمن قانون المالية لسنة 2018.
- 6-القانون رقم 14-10، المؤرخ في 30 ديسمبر 2014، يتضمن قانون المالية لسنة 2015، الجريدة الرسمية، العدد 78، الصادرة في 31 ديسمبر 2014.
- 7-القانون رقم 15-18، المؤرخ في 30 ديسمبر 2015، يتضمن قانون المالية لسنة 2016، الجريدة الرسمية، عدد 72، الصادرة في 31 ديسمبر 2015.
- 8-المرسوم التنفيذي رقم 90-145، المؤرخ في 22 ماي 1990، يتضمن تطبيق المادة 125 من القانون رقم 89-26، المؤرخ في 31 ديسمبر 1989، والمتضمن قانون المالية لسنة 1990، الجريدة الرسمية للجمهورية الجزائرية، العدد 21، الصادر بتاريخ 23 ماي 1990.
- 9-وثائق المجلس الشعبي الوطني، مناقشة برنامج حكومة أحمد أويحي، الجزء الثالث، أوت 1997.

## قائمة المراجع

- 10- وثائق المجلس الشعبي الوطني، برنامج حكومة السيد أحمد أويحي أمام نواب المجلس، الجزء الثالث، أوت 1997.
- 11- المجلس الاقتصادي والاجتماعي، تقرير الوضعية الاقتصادية والاجتماعية للجزائر. 2001.
- 12- الديوان الوطني للإحصاء، البنك الجزائري، Bulletin statistique de la banque d'Algérie. juin 2006
- 14- البرنامج التكميلي لدعم النمو، بوابة الوزير الأول، من موقع [www.premier-ministre.gov.dz](http://www.premier-ministre.gov.dz)
- 15- بنك الجزائر (النشرة الإحصائية الثلاثية، سبتمبر 2018).
- 16- بنك الجزائر (النشرة الإحصائية رقم 45 و 48 لسنة 2019) باعتماد على محمدعلي الجودي.
- 17- بنك الجزائر، النشرة الإحصائية الثلاثية رقم 43، [www.fr.statista.com](http://www.fr.statista.com)
- المراجع الأجنبية:

1-Activité emploi et chômage en septembre 2017, les comptes nationaux trimestre

3ème 2017, Janvier 2018, indice des prix à la consommation : Mois Janvier

2016, France, 2016.

2-Ahmed Bouyagoub, L'économie algérienne et le programme d'ajustement

structural, N° 21, Printemps 1997.

3-Benissad Hocine, Algérie « de la planification socialiste à l'économie du marché »,

ENAG édition, Alger, 2006.

4-Bourbonnais : Econométrie, Manuel et exercices corrigés, 7e édition. DUNOD, 2009.

- 5-Denis Darpy ;PierreVolle, Comportements Du Consommateur, 2 ed, Dunod, paris, 2005.
- 6-Erich Schnelder, Money income and Employment, ed Allen and Unwin, London, 1962, Published 2013.
- 7-Greene: EconometricAnalysis, 1st edition .MacMillan, 2005.
- 8-Gujarati,D. N. "Basic Econometrics" , McGraw - Hill Book Company, New York, 1988.
- 9-Hal R. Varian, Introduction a La Microéconomie, Traduction de la 5e édition américaine par Bernard Thiry,deboech, paris, 2013.
- 10-Hocine Benissad, La Reforme Economique En Algerie, opu, 1991, p131.
- 11-IMF, International Financial Statistics, December, 2006.
- 12-IMF, International Financial Statistics, year book, 2007.
- 13-James M. Branson, William H. &Litvack; Macroeconomics; Harper &Row; Hardcoveredition (January 1, 1976).
- 14-James M.Branson;William H ;Litvack, Macroeconomics, Hardcoverd, 1976.
- 15-James S Duesenberry, "income, Savings in the theory of consumer Behavior", Cambridge, Mass: Harvard university press, 1949.
- 16-John Maynard Keynes, The General Theory of EmploymentInterest and Money, Cham, Switzer land PalgraveMacmillan , London, ed 2018.
- 17-H. Greene, Econometric Analysis, 1st edition .MacMillan, 2005.
- 18-Keith Guthbertson, the supply and demand for Money, Great Britain, jjpress pads ton, BlackwellPublishers, 1985.

- 19-le nouveau model de croissance (synthèse), ministère des finances, Juillet 2016.
- 20-Leïla Abdeladim ,« les privatisations des entreprises publiques dans les pays du Maghreb » édition internationale 1998.
- 22-M.Dupuy ;J.M.Cardebat ;Y.Jegourel ,FINANCE INTERNATIONNLE ,Dunod ,paris ,2006.
- 23-Med.S.DJARI, THEORIE MICROECONOMIQUE-aide mémoire-, MSD Edition, AHGER, 2006.
- 24--Michel Glais, MICROECONOMIE, Economica, Paris, 1985.
- 25-Miloudi Boubakeur, Investissement et stratégies de développement, OPU, Ben Aknoun, Alger, 1988.
- 26-Milton Friedman, A theory of consumptionFunction, Princeton University press;1957 ; chapters1;3,6 ;9.
- 27-Moulay El Mehdi Falloul, and Abdelali Saadallah, stimation d'un modèle à équations simultanée des variables macroéconomiques au Maroc, International Journal of Innovation and Scientific Research, 2014.
- 28-Philippe AUrier, Pratique Des Etudes De Marche –outils du diagnostic marketing-, edéconomica.
- 29-R. Bourbonnais, économétrie, DUNOD,9é édition, paris, 2015.
- 30-Rabah Abdoun, Un bilan de programme de stabilisation économique en Algérie (1994-1998), Les cahiers du CREAD, N° 46/47, 4ème trimestre 1999.
- 31-Rudiger Dornbusch, Stanley Fisher, Richard Startz, Macroeconomics, McGraw-Hill, 8th Edition , USA, 2001.

- 32-S.Kuznets, L.Epstein, E.Jenks, National production since 1869, National Bureau of economicresearch(NBER), New York ,1946.
- 33-Suroj B; Gupta, MonetaryEconomics–institutions theory and policy–, s chaud and company, New Delhi, India, 1996.
- 34-Thomas Mayer and others, Money, Banking and the Economy (New York: www.Norton and company 1984.
- 35-William H Branson, James M.Litvack, Macroeconomics, Harper &Row Edition, New York 1981.
- 36-World bank, a public expenditurereview Report N 36270 Vol 1, 2007.
- 37-Guennouni Habib, Ameer Abderrahim, The Macroeconomic Variables and the Public Investment Spending in Algeria: Econometric Study using ARDL model (1990–2018), Economic and Management Research Journal, vol13, n 03,2020
- 38-Faruk Aydın, Eray Yücel, Export Supply and Import Demand Models for the Turkish Economy, Research Department Working Paper, N 04, Turkey, 2004.

المواقع الالكترونية

1. [www.inesg.dz](http://www.inesg.dz).
2. [www.fr.statista.com](http://www.fr.statista.com).
3. [http ://confluences.ifrance.com/confluences/mostches/francais/algerie.htm](http://confluences.ifrance.com/confluences/mostches/francais/algerie.htm)

## الملخص:

عرف الاقتصاد الجزائري تذبذبات قوية ومستمرة خلال العقود الماضية من خلال تأثره بالصدمات الخارجية. وعليه، تهدف هذه الدراسة إلى بناء نموذج قياسي للاقتصاد الجزائري تتضح من خلاله مختلف المتغيرات الأساسية المتحركة فيه و التي تسمح من خلاله لمتخذي القرار برسم مختلف السياسات الاقتصادية و المالية، ومن تم تحقيق نوع من الاستقرار.

حيث تم بناء النموذج باستعمال بيانات سنوية خلال الفترة (1970-2018) ودراسته باستخدام نموذج المعادلات الآتية في مرحلة أولى، أما في مرحلة ثانية تم استخدام نموذج الانحدار الذاتي VAR ليتم في الأخير عرضه على مختلف الصدمات.

**الكلمات المفتاحية:** الاقتصاد الكلي، النموذج القياسي، المعادلات الآتية، طريقة المربعات الصغرى ذات ثلاث مراحل، نموذج الانحدار الذاتي VAR، الصدمات.

## **Abstract:**

The Algerian economy knew strong and continuous fluctuations during the past decades through its being affected by external shocks.

In this regard, this study aims to construct an econometric model for the Algerian economy, which clarify the various basic variables that controlling on it, this allows decision makers to formulate different economic and financial policies, thus achieving a kind of stability.

as a first stage the model was built and studied during the period (1970-2018) using the simultaneous equations model, while in the second stage the VAR model was used, and in the last it is presented to various shocks.

**Keywords:** macroeconomics, econometric model, simultaneous equations, autoregressive VAR model, shocks.